٥٣٢٦ - (زَيِّنُوا أصواتَكُم بالقُرْآنِ) .

منكر مقلوب . تفرد بروايته - هكذا - الخطابي في « معالم السنن » (٢ / ١٣٨) من طريق **الدَّبَري** عن عبد الرزاق : أخبرنا معمر عن منصور عن طلحة عن عبد الرحمن بن عَوْسَجة عن البراء أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهو إسناد ضعيف ، ومتن منكر مقلوب ، ولولا أن الخطابي - عفا الله عنا وعنه - أورده مصححاً إياه ، ومحتجّاً به على أن اللفظ الذي في « سنن أبي داود » وغيره من طريق الأعمش عن طلحة بلفظ :

« زينوا القرآن بأصواتكم » ، مقلوب عنده[1] ! لولا ذلك لما تكلفت مؤنة الرد عليه ، وبيان خطأ ما ذهب إليه رواية ومعنى .

أما الرواية : فالرد عليه من وجوه :

الأول : أن الإسناد الذي ساقه لا تقوم به حجة ؛ لأنه من رواية الدبري عن عبد الرزاق ؛ فإن الدبري - مع أنه قد تكلم بعضهم فيه ؛ فإنه - ممن سمع من عبد الرزاق بعد اختلاطه ؛ قال ابن الصلاح :

« وجدت فيما روى الطبراني عن الدبري عنه أحاديث استنكرتها جداً ، فأحلت أمرها على ذلك » .

الثاني : أنه خالفه الإمام الحجة ، الإمام أحمد - إسناداً و متناً - ؛ فقال في « مسنده » (٤ / ٢٩٦) : ثنا عبد الرزاق : أنا سفيان عن منصور والأعمش عن طلحة بلفظ أبي داود .

---

(١) وأقره على ذلك السندي في حاشيته على « النسائي » (١ / ١٥٧) !

فهذا هو المحفوظ عن عبد الرزاق بهذا الإسناد الصحيح عن منصور .

وأحمد ممن سمع من عبد الرزاق قبل اختلاطه .

وقد تابعه عبيد الله بن موسى عن سفيان به .

أخرجه ابن حبان (٦٦٠ ـ موارد) ، والدارمي (٢ / ٢٧٤) .

وقد تابع سفيانَ ـ وهو الثوري ـ إبراهيمُ بنُ طهمان عن منصور والحكم عن طلحة بن مصرف به .

أخرجه الحاكم (١ / ٥٧٥) .

وعنده (١ / ٥٧١ ـ ٥٧٢) طرق أخرى عن منصور وحده .

الثالث : أن منصوراً قد تابعه الأعمش والحكم كما رأيت .

وتابعهم شعبة عن طلحة به .

أخرجه الطيالسي (٧٣٨) ، وأحمد (٤ / ٣٠٤) ، والحاكم (١ / ٥٧٣) .

ولهم عنده متابعون آخرون كثيرون ، وفيما ذكرنا كفاية .

الرابع : أن طلحة ـ وهو ابن مصرف ـ قد تابعه جماعة :

منهم زبيد بن الحارث عن عبد الرحمن بن عوسجة به .

أخرجه الحاكم (١ / ٥٧٥) ، والخطيب (٤ / ٢٦١) .

الخامس : أن عبد الرحمن بن عوسجة قد تابعه عن البراء : زاذان أبو عمر ، وعدي بن ثابت ، وأوس بن ضَمْعَج .

أخرج أحاديثهم الحاكم باللفظ المحفوظ ؛ إلا أن زاذان زاد فقال :

« . . فإن الصوت الحسن يزيد القرآن حسناً » .

وأخرجه الدارمي (٢ / ٢٧٤) أيضاً ، وتمّام في « الفوائد » .

وسنده جيد ؛ كما بينته في « صحيح أبي داود » (١٣٢٠) وفي الكتاب الآخر (٧٧١) .

السادس : أن البراء تابعه جمع من الصحابة باللفظ المحفوظ ، منهم : عائشة وأبو هريرة ، وعبد الله بن مسعود ، وقد خرجت أحاديثهم في « الصحيح » تحت الرقم المذكور آنفاً .

أقول : ففي هذه الطرق والمتابعات والشواهد دلالة قاطعة على أن حديث الترجمة منكر مقلوب ؛ لمخالفة راويه لكل هذه الروايات ، والنكارة تثبت بأقل من ذلك ؛ كما لا يخفى على المشتغلين بهذا العلم الشريف .

فإن قيل : لم يتفرد الدبري بالحديث ؛ فقد قال الحاكم (١ / ٥٧٢) : حدثنا **عبد الله بن سعد** : ثنا إبراهيم بن إسحاق الأنماطي : ثنا عبد الرحمن بن بشر : ثنا عبد الرزاق : أنبأ معمر والثوري عن الأعمش بإسناده المتقدم بلفظ :

« زينوا أصواتكم بالقرآن » .

فأقول : رجال إسناده ثقات معروفون ؛ غير عبد الله بن سعد ؛ فإني لم أجد له ترجمة فيما لديَّ من المصادر الآن ، فإن كان ثقة كالذين فوقه ؛ فيكون الوهم من عبد الرزاق نفسه ؛ لاختلاطه كما تقدم ، ولأننا لا ندري أسمع من عبد الرزاق قبل الاختلاط أم بعده ؟ والثاني هو الأقرب ؛ لأن عبد الرزاق مات سنة (٢١١) ،

وابن بشر سنة (٢٦٠) أو (٢٦٢) ، فبين وفاتيهما قرابة خمسين سنة ، ومعنى هذا أنه سمع منه في آخر حياته ! والله أعلم .

وجملة القول : أن حديث الترجمة هو المقلوب يقيناً ، وهو إما منكر أو شاذ في اصطلاحهم .

هذا من حيث الرواية .

وأما المعنى : فقال الخطابي - في الحديث المحفوظ : « زينوا القرآن بأصواتكم » - :

« معناه : زينوا أصواتكم بالقرآن ! من باب المقلوب كما قالوا : عرضت الناقة على الحوض ؛ أي : عرضت الحوض على الناقة . وكقولهم : إذا طلعت الشعرى واستوى العود على الحرباء ؛ أي : استوى الحرباء على العود » .

ثم روى بإسناده الصحيح عن شعبة قال : نهاني أيوب أن أحدث : « زينوا القرآن بأصواتكم » . ثم قال :

« قلت : ورواه معمر عن منصور عن طلحة ، فقدَّم الأصوات على القرآن ، وهو الصحيح » ، ثم ساق إسناده إلى الدبري بسنده المتقدم . ثم قال :

« والمعنى : اشغلوا أصواتكم بالقرآن ، والهجوا بقراءته ، واتخذوه شعاراً وزينة » .

والجواب من وجوه :

أولاً : أن القلب المدَّعى خلاف الأصل ؛ فالواجب التمسك بالأصل ما دام ممكناً ، وهو كذلك هنا عند الجمهور ؛ كما سيأتي .

ثانياً : ما رواه عن شعبة أن أيوب نهاه أن يحدث بحديث : « زينوا

القرآن . . . » ؛ ليس لأنه حديث مقلوب كما يدعي الخطابي ، وإنما خشية أن يتأوله المبتدعة بما يخالفون به السنة ؛ فقد رواه أبو عبيد القاسم بن سلام أيضاً بإسناده الصحيح عن شعبة به ، وقال عقبه :

« وإنما كره أيوب ـ فيما نرى ـ أن يتأول الناس بهذا الحديث الرخصة من رسول الله ﷺ في الألحان المبتدعة ، فلهذا نهاه أن يحدِّث به » .

ذكره ابن كثير في « فضائل القرآن » (ص ٥٦) ، ثم قال عقبه :

« قلت : ثم إن شعبة[١] رحمه الله روى الحديث متوكلاً على الله كما روي له ، ولو تُرِكَ كلُّ حديثٍ يتأوله مُبطلٌ ؛ لتُرِكَ من السنة شيء كثير ، بل قد تطرقوا إلى تأويل آيات كثيرة من القرآن ، وحملوها على غير محاملها الشرعية المرادة ، وبالله المستعان ، وعليه التكلان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله » .

ثالثاً : ما عزاه لغير واحد من أئمة الحديث من أن المعنى : « زينوا أصواتكم بالقرآن » ! فهو ـ مع أنه لم يسنده إليهم ، ولا سمى واحداً منهم ـ ؛ فهو مردود بما في « غريب ابن الأثير » ؛ فإنه ذكر هذا المعنى المقلوب (!) ولم يعزه لأحد ، ثم أتبعه بقوله :

« وقيل : أراد بـ (القرآن) : القراءة ، فهو مصدر (قرأ يقرأ قراءةً وقرآناً) ؛ أي : زينوا قراءتكم القرآن بأصواتكم ، ويشهد لصحة هذا ـ **وأن القلب لا وجه له** ـ : حديث أبي موسى : أن النبي ﷺ استمع إلى قراءته فقال : « لقد أوتيت مزماراً من مزامير آل داود » ، فقال : لو علمت أنك تستمع ؛ لحبرته لك تحبيراً[٢] ؛ أي : حسّنتُ قراءته وزينتُها ، ويؤيد ذلك ـ تأييداً لا شبهة فيه ـ حديث ابن عباس : أن

---

(١) انظر تخريج روايته فيما تقدم (ص ٥٢٠) . (الناشر) .

(٢) انظر « صفة الصلاة » (ص ١٣٠) . (الناشر) .

رسول الله ﷺ قال : « لكل شيء حِلْية ، وحلية القرآن حسن الصوت » . والله أعلم » .

قلت : حديث ابن عباس هذا ضعيف الإسناد لا تقوم به حجة ، كما تقدم بيانه برقم (٤٣٢٢) ، فالأولى الاستدلال بالزيادة المتقدمة في بعض طرق حديث البراء المحفوظ بلفظ :

« فإن الصوت الحسن يزيد القرآن حسناً » .

ويشهد أيضاً لصحة ما تقدم حديث : « ليس منا من لم يتغنَّ بالقرآن » ؛ فإن المراد به وبأمثاله تحسين الصوت ، وبذلك فسره جماعة من السلف ؛ منهم ابن أبي مليكة ، والراوي عنه لهذا الحديث ـ وهو عبد الجبار بن الورد ـ ؛ فإنه قال عقب الحديث :

فقلت لابن أبي مليكة : يا أبا محمد ! أرأيت إذا لم يكن حَسَن الصوت ؟ قال : يحسِّنه ما استطاع .

أخرجه أبو داود ، وهو في « صحيحه » برقم (١٣٢٢ ، ١٣٢٣) . قال ابن كثير عقبه :

« فقد فُهم من هذا أن السلف رضي الله عنهم إنما فهموا من التغني بالقرآن إنما هو تحسين الصوت به وتحزينه ؛ كما قاله الأئمة رحمهم الله » .

ويشهد له أيضاً حديث أبي هريرة مرفوعاً :

« ما أَذِنَ الله لشيء ما أَذِنَ (وفي لفظ : كأَذَنِه) لنبي [حسن الصوت (وفي لفظ : حسن الترنم)] ، يتغنى بالقرآن [يجهر به] » .

قال الحافظ في « الفتح » بعد أن ذكر الخلاف في تفسير التغني لغة (٩ / ٦٣) :

« ظواهر الأخبار ترجِّح أن المراد : تحسين الصوت ، ويؤيده قوله : « يجهر به » ؛ فإنها إن كانت مرفوعة قامت الحجة به ، وإن كانت غير مرفوعة ؛ فالراوي أعرف بمعنى الخبر من غيره ؛ لا سيما إذا كان فقيهاً . ولا شك أن النفوس تميل إلى سماع القراءة بالترنم أكثر من ميلها لمن لا يترنم ؛ لأن للتطريب تأثيراً في رقة القلب ، وإجراء الدمع ، وكان بين السلف اختلاف في جواز القرآن بالألحان ، أما تحسين الصوت ، وتقديم حسن الصوت على غيره ؛ فلا نزاع في ذلك . . . ومحل هذا الاختلاف إذا لم يختل شيءٌ من الحروف عن مخرجه ، فلو تغير ؛ قال النووي في « التبيان » : أجمعوا على تحريمه . ولفظه : أجمع العلماء على استحباب تحسين الصوت بالقرآن ؛ ما لم يخرج عن حد القراءة بالتمطيط ، فإن خرج حتى زاد حرفاً أو أخفاه ؛ حرم » .

ثم ذكر (٩ / ٨٠) أن ابن أبي داود أخرج من طريق ابن أبي مشجعة قال : كان عمر يُقدِّم الشاب الحسن الصوت ؛ لحسن صوته بين يدي القوم .

ومن طريق أبي عثمان النهدي قال : دخلت دار أبي موسى الأشعري ، فما سمعت صوت صَنْجٍ ولا بَرْبَطٍ ولا نايٍ أحسن من صوته . وقال الحافظ :

« سنده صحيح ؛ وهو في « الحلية » لأبي نعيم [١ / ٢٥٨] .

و (الصنج) - بفتح المهملة وسكون النون بعدها جيم - : هو آلة تتخذ من نحاس ، كالطبقين ، يضرب أحدهما بالآخر .

و (البَرْبَط) - بالموحدتين بينهما راء ساكنة ثم طاء مهملة ، بوزن جعفر - : هو آلة تشبه العود ، فارسي معرب .

و (الناي) ـ بنون بغير همز ـ : هو المزمار » .

وجملة القول : أن الخطابي أخطأ خطأً فاحشاً في تصحيحه لحديث الترجمة ، وترجيحه إياه على اللفظ الصحيح المخالف له ، مع كثرة طرقه وشواهده ، وتفرد أحد الرواة برواية معارضه ، كما أخطأ في ادعائه أن معنى الحديث على القلب ، والكمال لله تعالى وحده .

فإن قيل : فإن لحديث الترجمة شاهداً من حديث ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

« زينوا أصواتكم بالقرآن . . . » ؛ مثل حديث الترجمة . وفي رواية :

« أحْسِنوا الأصوات بالقرآن » .

أوردهما الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٧ / ١٧٠) ، وقال :

« رواه الطبراني بإسنادين ، وفي أحدهما عبد الله بن خِرَاش ، وثقه ابن حبان وقال : « ربما أخطأ » ، ووثقه البخاري وغيره ، وبقية رجاله رجال (الصحيح) » !

فأقول : كلا الإسنادين ضعيف جدّاً ؛ فلا يفرح بهما ولا يستشهد بهما مطلقاً ؛ لشدة ضعف رواتهما ؛ فكيف مع المخالفة لأحاديث الثقات ، كما هو الشأن هنا ؟ ! وإليك البيان :

أما الأول : فأخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ١١٠ / ١) من طريق **عبد الله بن خراش** عن العَوَّام بن حوشب عن مجاهد عن ابن عباس . . . باللفظ الأول .

وهذا إسناد ضعيف ؛ آفته ابن خراش هذا ؛ فإنه مجمع على تضعيفه . ولا ينافي ذلك أن ابن حبان أورده في « الثقات » ، وذلك لأمرين :

الأول : ما عُرف عند المحققين في هذا الفن أن ابن حبان متساهل في التوثيق ، لا سيما وقد قال فيه هو نفسه :

« ربما أخطأ » .

والآخر : أنه معارض لكل من تكلم فيه ، وكلهم جرحوه ، والجرح مقدم على التعديل ، لا سيما إذا كان من الأئمة المشهورين بالنقد والمعرفة بهذا العلم ، كالإمام البخاري وغيره كما يأتي ؛ وبخاصة إذا كان المعدل متساهلاً كابن حبان ، وإليك ما قالوا فيه :

١ ـ الإمام البخاري : « منكر الحديث » . قاله في « التاريخ الصغير » (ص ١٩٤) و « الكبير » (٥ / ٨٠) ، ونقله عنه جمع كما يأتي .

٢ ـ أبو حاتم الرازي : « منكر الحديث ، ذاهب الحديث ، ضعيف الحديث » .

٣ ـ أبو زرعة : « ليس بشيء ، ضعيف الحديث » . رواه والذي قبله : ابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ٤٦) .

٤ ـ النسائي : « ليس بثقة » ؛ قاله في كتابه « الضعفاء والمتروكون » (ص ١٨) .

٥ ـ قال الساجي : « ضعيف الحديث جداً ، ليس بشيء ، كان يضع الحديث » .

٦ ـ وقال محمد بن عمار الموصلي : « كذاب » . كما في « التهذيب » وغيره .

٧ ـ وأورده العقيلي في « الضعفاء » (٢٠١ ـ ٢٠٢) ، وساق له أحاديث منكرة ، وقال عقبها :

« كلها غير محفوظة ، ولا يتابعه إلا من هو دونه أو مثله » .

٨ ـ وقال الحافظ العسقلاني في « التقريب » :

« ضعيف ، وأطلق عليه ابن عمار الكذب » .

قلت : فهذا يبين لك إجماع الأئمة الموثوق بنقدهم على تضعيفه ، ولم ينقل الحافظ أو غيره توثيقه عن أحد من الحفاظ سوى ابن حبان ، وقد عرفت الجواب عنه .

ولذلك ؛ فإني أعتقد أن قول الهيثمي المتقدم فيه :

« ووثقه البخاري وغيره » وهم فاحش ؛ لا سيما بالنسبة للبخاري ؛ فإنه قد جرحه جرحاً شديداً كما يشعر بذلك قوله السابق : « منكر الحديث » ، وقد ذكره في كتابيه المتقدمين ، ورواه عنه العقيلي ، وذكره الحافظ وغيره .

وأما الإسناد الآخر ؛ فقال الطبراني (٣ / ١٧٠ / ٢) : حدثنا أبو يزيد القَراطيسيُّ : نا **نُعَيْم بن حَمَّاد** : نا عَبْدة بن سليمان عن **سعيد أبي سعد البَقَّال** عن الضحاك بن مزاحم عن ابن عباس . . . باللفظ الآخر .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ مسلسل بالضعفاء والعلل :

الأولى : الانقطاع بين الضحاك وابن عباس ؛ فإنه لم يثبت له سماع من أحد من الصحابة ؛ كما في « التهذيب » ، بل إنه لم يلق ابن عباس .

الثانية والثالثة : ضعف وتدليس سعيد ـ وهو ابن المَرْزُبان البَقَّال ـ ؛ قال الحافظ :

« ضعيف مدلس » .

الرابعة : نعيم بن حماد ؛ تكلموا فيه ، وقال الحافظ :

« صدوق يخطئ كثيراً » .

لكن هذا لم يتفرد به ؛ فقد تابعه أبو سعيد الأشج : ثنا عبدة بن سليمان به ، وتابع هذا : مُرَجَّى بنُ رجاء عن سعيد البقال به .

أخرجهما ابن عدي (ق ١٥٦ / ١) في ترجمة البقال ، مشيراً إلى أنه هو علة الحديث .

٥٣٢٧ - (لَيَذْكُرَنَّ اللهَ أقوامٌ في الدُّنيا على الفُرُشِ المُمَهَّدةِ ، يُدْخِلُهم الدَّرَجاتِ العُلى) .

ضعيف . أخرجه ابن حبان في « صحيحه » (٢٣١٩ - موارد) ، وأبو يعلى في « مسنده » (١ / ٣٠٩) من طريقين عن دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .

وقال الهيثمي (١٠ / ٧٨) :

« رواه أبو يعلى ، وإسناده حسن » !

قلت : وهذا من تساهله ؛ فإن دراجاً هذا ضعفه الجمهور ، وله ما لا يتابع عليه . فقال أحمد :

« أحاديثه مناكير » ، وليّنه . وقال فَضْلَك الرازي :

« ما هو بثقة ولا كرامة » . وقال النسائي :

« منكر الحديث » . و « ليس بالقوي » . وقال أبو حاتم :

« ضعيف » . وكذا قال الدارقطني . وقال مرة :

« متروك » .

ووثقه ابن معين ، وابن المديني . وقال أبو داود :

« مستقيم ؛ إلا عن أبي الهيثم » . وقد ساق له ابن عدي أحاديث ، وقال :

« عامتها لا يتابع عليها » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ؛ في حديثه عن أبي الهيثم ضعف » .

٥٣٢٨ - (إذا رأيتم مَنْ يجْهرُ بالقراءة في النهار ؛ فارْموه بالبَعْرِ) .

لا أصل له بهذا اللفظ . وقد أورده الشيرازي في « المهذب » (٢ / ٣٨٩) من حديث أبي هريرة مرفوعاً ؛ وزاد عقبه :

« ويقول : إن صلاة النهار عجماء » .

وهذا الطرف منه تعقبه النووي بأنه باطل ، وقد سبق نص كلامه فيه حين أوردناه برقم (١٠١٤) .

وأما هذا الطرف الذي ذكرته هنا ؛ فلم يتكلم عليه بشيء !

وقد روى معناه : ابن أبي شيبة في « المصنف » (١ / ٣٦٥) عن يحيى بن أبي كثير قال :

قالوا : يا رسول الله ! إن ههنا قوماً يجهرون بالقراءة بالنهار ؟ فقال :

« ارموهم بالبعر » .

وهذا إسناد معضل ؛ فإن يحيى بن أبي كثير يروي عن أبي هريرة وغيره

بالواسطة ، فقد سقط من الإسناد رجلان .

وقد ذكر ابن أبي شيبة في الباب آثاراً كثيرة ، ليس فيها شيء مرفوع ، وأصحها وأصرحها : ما رواه بسند صحيح عن ابن عمر :

أنه رأى رجلاً يجهر بالقراءة نهاراً ، فدعاه ، فقال :

إن صلاة النهار لا يُجهَر فيها ؛ فأسِرَّ قراءتك .

وهذا الأثر مما ينبغي الأخذ به ؛ لمطابقته للسنة الثابتة عن النبي ﷺ في غير ما حديث ، تجد بعضه في « صفة الصلاة » ؛ إلا ما استثني من الصلوات التي جهر فيها ﷺ ؛ كما سبقت الإشارة إلى ذلك في الحديث المتقدم .

٥٣٢٩ - (يا جبريلُ ! ما منعك أن لا [1] تأخذَ بيدي ؟ قال : إنك أخذتَ بيد يهودي ؛ فكرهتُ أن تمسَّ يدي يداً مسَّتها يدُ كافرٍ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (١ / ١٥٨ / ١ - ٢) من طريق **عمر بن أبي عمر العبدي** عن هشام بن عروة عن أبيه عن جده :

أن رسول الله ﷺ استقبل جبريل عليه السلام ، فناوله يده ، فأبى أن يتناولها ، فدعا رسول الله ﷺ بماء فتوضأ ، ثم ناوله يده ، فتناولها ، فقال : . . . فذكره . وقال الطبراني :

« لم يرو هذا الحديث عن هشام إلا عمر » .

---

(١) كذا الأصل ! وفي « المجمع » (١ / ٢٤٦) : « أن تأخذ » وكلاهما جائز ؛ كما في قوله تعالى في ﴿ الأعراف ﴾ : ﴿ ما منعك أن لا تسجد إذْ أمرتك ﴾ .
وفي ﴿ ص ﴾ : ﴿ ما منعك أن تسجد ﴾ . انظر « تفسير القرطبي » ، و « ابن كثير » . (الناشر) .

قلت : وهو عمر بن رِيَاح العبدي أبو حفص البصري الضرير ، وهو مجمع على ضعفه ؛ كما قال الهيثمي ، بل هو متهم ؛ فقد قال ابن حبان :

« يروي الموضوعات عن الثقات ، لا يحل كتب حديثه إلا على التعجب » . وقال عمرو بن علي الفلاس :

« كان دجالاً » . وقال الساجي :

« يحدث ببواطيل ومناكير » . وقال الذهبي في « الميزان » - بعد أن نقل قول الفلاس وغيره فيه - :

« وله خبر باطل . . . » ، ثم ساق هذا .

٥٣٣٠ - (أتؤمنُ بشجرة المسْكِ وتجدُها في كتابكم ؟ قال : نعم . قال : فإنّ البولَ والجنابة عَرَقٌ يسيلُ من ذوائبهم إلى أقدامهم كالمسكِ) .

موضوع بهذا اللفظ . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٥ / ٢٠٠ / ٥٠١٠) و « الأوسط » أيضاً (٢ / ١٨٩ / ٢) عن يحيى بن راشد : ثنا **عبد النور ابن عبد الله بن سنان** عن هارون بن سعد عن ثُمَامة بن عقبة قال : سمعت زيد ابن أرقم قال :

كنت جالساً عند النبي ﷺ ، فقال له رجل من اليهود [يقال له : ثعلبة بن الحارث] : أتزعم أن في الجنة طعاماً وشراباً وأزواجاً ؟ فقال النبي ﷺ : « نعم » . فقال اليهودي : إنا نجدها طيبة مطيبة ؟ فقال له النبي ﷺ : . . . فذكره . والزيادة لـ « الأوسط » ، وقال :

« تفرد به عبد النور بن عبد الله » .

قلت : وهو كذاب ، وقد مضى له حديث آخر من موضوعاته برقم (١٨٤٥) ، فراجعه .

والحديث ؛ قد رواه الأعمش عن ثمامة بن عقبة به نحوه .

أخرجه أحمد والطبراني وغيرهما .

وليس في هذه الرواية ذكر الذوائب ، ولا اسم اليهودي ، ولا قوله ﷺ له : « أتؤمن . . . » ؛ فراجع - إن شئت - سياقها في « الترغيب » (٤ / ٢٥٨ - المنيرية) ، وهو في « صحيح الترغيب » برقم (٣٧٣٩) .

٥٣٣١ - (نَدِمْتُ أن لا أكونَ طلبتُ إلى رسول الله ﷺ ؛ فيَجْعلَ الحسنَ والحسينَ مُؤَذِّنَيْنِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ١١٨ / ١) من طريق **نَهْشَلِ بن سعيد الترمذي** عن الضحاك بن مزاحم عن **الحارث الأعور** عن علي قال : . . . فذكره . وقال :

« لا يروى عن علي إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو ضعيف جداً ، إن لم يكن موضوعاً ؛ آفته نهشل هذا ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، وكذبه إسحاق بن راهويه » .

والحارث الأعور ضعيف .

وبه وحده أعله الهيثمي (١ / ٣٢٦) فقصَّر ! ومن أجل ذلك خرجته .

٥٣٣٢ - (لا صلاةَ لِمَنْ لا تشهُّدَ لَهُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ١١٨ / ١) بإسناد الحديث الذي قبله ، وقال فيه ما قال في ذاك ، وقد عرفت أنه ضعيف جداً ، وأن الهيثمي تساهل فيه ، وكذلك فعل في هذا .

لكنه قد روي من حديث ابن مسعود مرفوعاً بلفظ :

« تعلموا ؛ فإنه لا صلاة إلا بتشهد » .

أخرجه الطبراني أيضاً (٢ / ١٤٩ / ٨٦٥ - مجمع البحرين - ط) ، وكذا في « الكبير » (٣ / ٥٥ / ٢) ، وابن عدي في « الكامل » (ق ٢٠٣ / ١) من طريق **صُغْدِيِّ بن سنان عن أبي حمزة** عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال :

كان النبي ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن ، ويقول : . . . فذكره . وقال الطبراني :

« لم يروه عن أبي حمزة إلا صُغْدِيّ » .

قلت : وهو - كما قال ابن عدي - : « يتبين على حديثه الضعف » .

لكنه قد توبع ؛ فقال البزار في « مسنده » (ص ٦٤ - زوائده) : حدثنا **محمد ابن مرداس** : ثنا **محبوب بن الحسن** : ثنا **أبو حمزة** به .

قلت : وهذه متابعة لا بأس بها ؛ فإن محبوباً هذا : هو محمد بن الحسن بن هلال ، مختلف فيه . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، فيه لين » .

والراوي عنه : محمد بن مرداس ـ وهو الأنصاري البصري ـ ؛ روى عنه جمع من الثقات والأئمة ، منهم البخاري في « جزء القراءة » ، وذكره ابن حبان في « الثقات » . وأما أبو حاتم ؛ فقال :

« مجهول » !

قلت : فالأولى إعلال الحديث بشيخ صُغْدي ، وهو أبو حمزة ـ وهو ميمون القصاب الأعور الكوفي ـ ؛كما أشار عبد الحق الإشبيلي في « الأحكام الوسطى » (ق ٥٥ / ٢) ؛ وقال :

« وهو ضعيف عندهم » . وقال في « زوائد البزار » :

« أبو حمزة : هو ميمون الأعور ، واهٍ » .

قلت : ولعل أصل الحديث موقوف على ابن مسعود ، فرفعه هذا الأعور ؛ لقلة ضبطه وسوء حفظه ؛ فقد ذكره البيهقي (٢ / ١٣٩) موقوفاً عليه ، فقال :

« وروينا عن ابن مسعود : لا صلاة إلا بتشهد » .

ولم أعرف الآن إسناده .

نعم ؛ أخرج هو ، وعبد الرزاق في « المصنف » (٢ / ٢٠٦ / ٣٠٨٠) ، والبخاري في « التاريخ » (٣ / ١٣١ / ٤٤٣) عن حَمَلَة بن عبد الرحمن سمع عمر بن الخطاب قال : . . . فذكره موقوفاً عليه .

لكن حملة هذا ؛ لم يذكر فيه البخاري ـ وكذا ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٣١٦) ـ جرحاً ولا تعديلاً .

٥٣٣٣ - (الدُّنيا خَضِرةٌ حُلْوةٌ ، مَنِ اكتسبَ فيها مالاً من حلِّه ، وأنفقه في حَقِّه ؛ أثابه الله عليه ، وأورده جنَّتَهُ ، ومَنِ اكتسبَ فيها مالاً من غير حلِّه ، وأنفقه في غير حَقِّه ؛ أحلَّهُ اللهُ دارَ الهَوانِ ، ورُبَّ مُتَخَوِّضٍ في مالِ اللهِ ورسوله ؛ له النارُ يومَ القيامةِ ، يقول الله : ﴿ كُلَّما خَبَتْ زِدْناهم سعيراً ﴾)[1] .

ضعيف . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ١٤١ / ١) من طريق **أبي عَقِيلٍ يحيى بن المتوكل** عن عمر بن نافع عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ورجاله ثقات ؛ غير يحيى هذا ؛ فإنه ضعيف ؛ كما قال الحافظ في « التقريب » .

وأشار المنذري في « الترغيب » (٣ / ١٤ - ١٥) إلى تضعيف الحديث .

٥٣٣٤ - (إنَّ رجُلاً كان فيمَنْ قبلَكُم حَمَلَ خَمْراً ، ثم جعل في كُلِّ زِقٍّ نصفاً ماءً ، ثم باعَهُ ، فلما جمع الثمنَ ؛ جاء ثعلبٌ فأخذ الكِيسَ ، وصَعِدَ الدَّقَلَ ، فجعل يأخذ ديناراً فيرمي به في السفينةِ ، ويأخذ ديناراً فيرمي به في الماء ؛ حتى فرغ ما في الكيس) .

منكر بهذا اللفظ . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ١١٠ / ٢) و (٤ / ٣٣٣ / ٥٣٠٩ - ط) من طريق أحمد بن ملاعب بن حيان : ثنا **صالح بن إسحاق** : ثنا **يحيى بن كثير الباهلي** - قال صالح : وكان ثقة ، وكان لا بأس به - : ثنا هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً به .

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن من الأصل : « مضى برقم (٢٥٣٤) » . (الناشر) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ صالح بن إسحاق هذا ؛ الظاهر أنه العجلي البصري ، روى عن عبد الوارث بن سعيد ؛ قال الأزدي :

« متروك » ؛ كما في « الميزان » ؛ زاد الحافظ :

« وبقية كلامه : « يتكلمون فيه . . . » وساق له حديثاً منكراً . وفي « الثقات » لابن حبان : « صالح بن إسحاق الجَرْمي ؛ يروي عن يزيد بن زُرَيْعٍ والبصريين . روى عنه أحمد بن حيان بن ملاعب » (!) . فالظاهر أنه هو » .

قلت : وتوثيقه لشيخه يحيى بن كثير الباهلي مما لا يوثق به ؛ لأمرين :

الأول : أنه ـ على ضعفه في نفسه ـ ليس معروفاً بنقد الرجال .

والآخر : أنه مخالف لجميع من تكلم فيه من الأئمة ، كابن معين وأبي حاتم وغيرهم كثير ؛ فقد أجمعوا على تضعيف يحيى هذا ـ وهو أبو النضر من أهل البصرة ـ ، وتجد كلماتهم فيه في « التهذيب » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ١٣٠) :

« شيخ يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد » .

قلت : فكيف به إذا خالف ؛ كما هو الشأن في هذا الحديث ؟ ! فإنه قد صح من طريق أخرى عن أبي هريرة به نحوه لكن بلفظ :

« قرد » بدل : « ثعلب » .

رواه أحمد والبيهقي وغيرهما ، وهو مخرج عندي في « أحاديث بيوع الموسوعة » .

وله طريق أخرى عن أبي هريرة باللفظ المحفوظ ، وزاد في أوله :

« لا تَشُوبوا اللبن بالماء » .

أخرجه ابن عدي في ترجمة سليمان بن أرقم (ق ١٥٤ / ٢) ، ومن طريقه البيهقي عن الحسن عن أبي هريرة .

وسليمان هذا ضعيف .

٥٣٣٥ - (أهلُ المدائنِ حُبُسٌ في سبيلِ اللهِ ؛ فلا تحتكِرُوا عليهمُ الطعامَ ، ولا تُغْلُوا عليهم الأسعارَ) .

منكر . أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٩ / ١٣١ / ١) من طريق الوليد بن مسلم : حدثني أبو يزيد الدمشقي : حدثني **شيخ كان يجلس في المقصورة قال** : سمعت سليمان بن حبيب المحاربي يحدث عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ لجهالة الشيخ الذي لم يسمَّ .

وكذلك الراوي عنه أبو يزيد الدمشقي ؛ فإني لم أعرفه ، بل إن ابن عساكر نفسه لم يعرفه ؛ فإنه لم يترجم له بشيء مطلقاً ؛ سوى أنه ساق له هذا الحديث !

والحديث ؛ أورده المنذري في « الترغيب » (٣ / ٢٧) من حديث أبي أمامة بزيادة :

« فإن من احتكر عليهم طعاماً أربعين يوماً ثم تصدق به ؛ لم تكن له كفارة » . وقال :

« ذكره رزين أيضاً ، ولم أجده ، وفيه نكارة ظاهرة » .

فأقول : هذه الزيادة قد رويت من حديث معاذ وغيره بإسنادين ، في كل واحدٍ

منهما متهم بالكذب ، وقد سبق تخريجهما برقم (٨٥٨ ، ٨٥٩) ، فكأن رزيناً لفّق من حديث معاذ هذا وحديث الترجمة حديثاً آخر ، وعزاه لحديث أبي أمامة ، وهذا ليس بجيد كما لا يخفى ، وهو يفعل ذلك ـ مع الأسف ـ كثيراً ، ومن ذلك الحديث الآتي بعده .

ثم رأيت الطبراني قد أخرج الحديث في « المعجم الكبير » (٨ / ١١٦ / ٧٤٨٧) من طريق **حماد بن عبد الرحمن** : ثنا **خالد بن الزِّبْرِقان** عن سليمان بن حبيب عن أبي أمامة الباهلي به .

وهذا إسناد ضعيف جدّاً :

١ ـ حماد بن عبد الرحمن : هو الكلبي ؛ قال ابن أبي حاتم عن أبيه :

« شيخ مجهول ، منكر الحديث ، ضعيف الحديث » . وقال أبو زرعة :

« له أحاديث مناكير » .

وبه أعله الهيثمي (٤ / ٨١) . وقلّده المعلِّقون الثلاثة على طبعتهم الجديدة لكتاب المنذري « الترغيب » (٢ / ٥٦٨) ! وخفيت عليهم جميعاً العلّة التالية :

٢ ـ خالد بن الزبرقان ؛ قال ابن أبي حاتم :

« سمعت أبي يقول : هو منكَر الحديث ، وغيري يحكي عن أبي أنه قال : صالح الحديث » .

وقد جاء الحديث مختصراً جدّاً من طريق عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن القاسم عن أبي أمامة قال :

نهى رسول الله ﷺ أن يُحْتَكَرَ الطعام .

أخرجه الرُّوياني في « مسنده » (٢ / ٢٧٨ / ١١٩٩) ، والبيهقي في « الشعب » (٧ / ٥٢٤ / ١١٢١٢) ، وأشار إليه في « السنن » (٦ / ٣٠) .

قلت : وهذا إسناد حسن ، وفي القاسم كلام لا يضر ، وهو ابن عبد الرحمن الدمشقي صاحب أبي أمامة ، وقد ذكروا في ترجمته أنه يقال فيه : إنه كان مولى لجويرية بنت أبي سفيان ، فورث بنو يزيد بن معاوية ولاءه ، فلذلك يقال : مولى بني يزيد بن معاوية .

وقد وقع في « الشعب » : « . . القاسم بن يزيد » كذا ! فلعله قد سقط منه قوله : (مولى) بين القاسم ويزيد . والله أعلم .

٥٣٣٦ ـ (يُحْشَرُ الحكّارونَ وقَتَلةُ الأنفس إلى جهنَّمَ في درجةٍ واحدةٍ) .

ضعيف . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (ق ٤٤ / ٢) ، وابن عساكر في « التاريخ » (١٧ / ٢٢٩ / ١) عن مُهَنَّى بن يحيى السامي : ثنا بقية **عن سعيد ابن عبد العزيز** عن مكحول عن أبي هريرة مرفوعاً به . وقال ابن عدي :

« لا أعلم رواه عن سعيد بن عبد العزيز غير بقية ، ولا عن بقية غير مهنى بن يحيى » .

قلت : مُهَنَّى ثقة نبيل ؛ كما قال الدارقطني .

وإنما العلة من شيخه بقية ؛ فإنه كان مدلساً ، وقد عنعنه ؛ كما ترى .

على أن سعيد بن عبد العزيز ـ وإن كان ثقة جليلاً ـ ؛ فقد اختلط آخر عمره ، ولا أدري أسمع منه بقية قبل اختلاطه أم بعده ؟

والحديث ؛ أورده المنذري بزيادة :

« **ومن دخل في شيء من سعر المسلمين يغليه عليهم ؛ كان حقّاً على الله أن يعذّبه في معظم النار يوم القيامة** » . وقال :

« ذكره رزين أيضاً ، وهو مما انفرد به مُهَنَّى بن يحيى عن بقية بن الوليد عن سعيد بن عبد العزيز عن مكحول عن أبي هريرة ، وفي الحديث نكارة ظاهرة » !

هكذا أورده دون أن يعزوه لأحد من المخرجين وبالزيادة المذكورة ، وهي في حديث آخر أيضاً عند أحمد وغيره عن معقل بن يسار ، وهو في « الترغيب » ؛ وأعله بالجهالة ! وكذلك فعل الهيثمي (٤ / ١٠١) !

وإنما علته من الحسن البصري ؛ فإنه لم يصرح بالتحديث ، ولبيان ذلك خرجته فيما سيأتي رقم (٦٦٤٦) .

٥٣٣٧ - (أَقِلَّ مِنَ الذُّنوبِ ، يَهُنْ عليك الموتُ ، وأَقِلَّ من الدَّيْنِ ؛ تعشْ حُرّاً ، [وانظرْ في أيِّ نصابٍ تضعُ ولدَك ؛ فإن العِرْقَ دساس])[1] .

ضعيف جدّاً . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (ق ٢٩٨ / ١) - والزيادة له - ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ١٤٥ / ٢) عن عبيد الله بن العباس ابن الربيع الحارثي - من أهل نجران اليمن - : حدثني **محمد بن عبد الرحمن بن البَيْلَماني** عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً .

أورده ابن عدي في جملة ما أنكر على محمد بن عبد الرحمن هذا . وقال البيهقي :

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن : « تقدم برقم (٢٠٢٣) » . (الناشر) .

« في إسناده ضعف » ! وأشار المنذري (٣ / ٣٢) إلى ضعفه !

قلت : بل هو شرّ من ذلك ؛ فإن ابن البيلماني متهم بالوضع ، وقد مضى له بعض الأحاديث ، فانظر مثلاً (٥٤ ، ٨٢٠) .

٥٣٣٨ - (يدعُو اللهُ بصاحبِ الدَّين يومَ القيامة ؛ حتّى يُوقَفَ بين يَدَيْهِ ، فيقالُ : يا ابنَ آدم ! فيما أخذتَ هذا الدَّيْن ؟ وفيم ضيَّعْتَ حقوقَ الناسِ ؟ ! فيقول : يا ربِّ ! إنَّك تعلمُ أني أخذته ؛ فلم آكلْ ، ولم أشربْ ، ولم ألبسْ ، ولم أضيِّع ، ولكن أتى على يديَّ إمّا حَرْقٌ وإما سَرْقٌ وإما وَضِيعةٌ ، فيقول الله عز وجل : صدَقَ عبدي : أنا أحقُّ مَنْ قضى عنك اليومَ . فيدعُو اللهُ بشيء فيضعُهُ في كِفَّة ميزانه ، فترجَحُ حسناتُهُ على سيئاتِهِ ، فيَدْخُلُ الجنةَ بفضلِ رحمتِهِ) .

ضعيف . أخرجه الطيالسي في « مسنده » (١٣٢٦) ، وعنه ابن عساكر (٨ / ٣٦) - عن صدقة بن موسى - ، وأحمد (١ / ١٩٧ - ١٩٨) - عن عبد الصمد - ، وهو والبزار (١٣٣٢ - كشف الأستار) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٤ / ١٤١) ، وابن عساكر أيضاً - عن يزيد بن هارون - ، وأبو نعيم أيضاً من طريق الطبراني - عن مسلم بن إبراهيم - كلهم قالوا : عن **صدقة بن موسى** : ثنا أبو عمران : حدثني **قيس بن زيد** عن قاضي المِصْرَيْن [هو شريح ، والمصران : البصرة والكوفة] عن عبد الرحمن بن أبي بكر مرفوعاً . وقال البزار :

« لا نعلمه عن عبد الرحمن مرفوعاً إلا بهذا الإسناد » . وقال أبو نعيم :

« غريب من حديث شريح ، تفرد به صدقة عن أبي عمران » .

قلت : صدقة - وهو الدَّقِيقِيُّ - فيه ضعف ؛ كما يشعر بذلك قول الحافظ :

« صدوق له أوهام » .

وبه أعله الهيثمي ، فقال (٤ / ١٣٣) :

« رواه أحمد ، والبزار ، والطبراني في « الكبير » ، وفيه صدقة الدقيقي ، وثقه مسلم بن إبراهيم ، وضعفه جماعة » !

قلت : وهذا يوهم أنه ليس فيه غيره ممن يُعَلُّ به الحديث ! وليس كذلك ؛ فإن قيس بن زيد أورده الذهبي في « الميزان » ، وقال :

« قال الأزدي : ضعيف » .

وأَقَرَّه هو والحافظ في « اللسان » ؛ إلا أن هذا زاد فقال :

« روى عنه أبو عمران الجوني ، وأورد له أبو نعيم في « الصحابة » حديثاً مرسلاً ، وقال : هو مجهول ، ولا تصح له صحبة ولا رؤية » .

انظر « المعرفة » (٢ / ١٤٩ / ٢) .

قلت : وأما ابن حبان ، فأورده في « الثقات » (٣ / ٢٢٠) على قاعدته في توثيق المجهولين ، ولم يذكر عنه راوياً غير الجوني !

والظاهر أنه خفيت هذه العلة على المنذري أيضاً ؛ فحسَّن إسناد الحديث ، مع إيهام خلاف الواقع ، فقال في « الترغيب » (٣ / ٣٦) :

« رواه أحمد ، والبزار ، والطبراني ؛ وأبو نعيم ، وأحد أسانيدهم حسن » !

أما الإيهام ؛ فما أظنه يخفى على من تأمل هذا التخريج والتحقيق ؛ فإنه أوهم أن للحديث أكثر من إسناد واحد ! وليس كذلك ؛ فإن مداره على الدقيقي بإسناده

عن قيس بن زيد . فتنبه !

ومن هذه الطريق : أخرجه ابن أبي خَيْثَمة في « التاريخ » (١١٧) .

٥٣٣٩ - (أشْكَرُ الناسِ للهِ عزّ وجلّ : أشكَرُهم للناسِ) .

ضعيف . وقد روي من حديث الأشعث بن قيس ، وأسامة بن زيد ، وعبد الله ابن مسعود .

١ - أما حديث الأشعث ؛ فيرويه عبد الله بن شَرِيك العامري عن **عبد الرحمن ابن عَدِيٍّ الكندي** عنه .

أخرجه الطيالسي في « مسنده » (ص ١٤١ برقم ١٠٤٨) ، وأحمد (٥ / ٢١٢) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (رقم ٦٤٨) ، والطبري (مسند عمر - ٧٣ / ١٢٠) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة عبد الرحمن بن عدي الكندي ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« مجهول » .

قلت : وأما ابن حبان ؛ فذكره على قاعدته في توثيق المجهولين في كتابه « الثقات » (٣ / ١٦٠) ؛ إلا أنه وقع عنده : (ابن عثمان) مكان : (ابن عدي) ! وهو خطأ قديم ؛ فإنه كذلك وقع في مخطوطة الظاهرية منه .

وأما قول المنذري في « الترغيب » (٢ / ٥٦) - والهيثمي في « المجمع » (٨ / ١٨٠) - :

« رواه أحمد ، ورجاله ثقات » !

فمن الظاهر أنهما اعتمدا في ذلك على توثيق ابن حبان المذكور ، وقد عرفت ما فيه .

وأزيد على ما تقدم فأقول :

إنه مع جهالة الكندي الراوي عن الأشعث ؛ فقد خالفه في متنه : أبو معشر زياد بن كُلَيْبٍ ؛ فقال : عن الأشعث به مرفوعاً بلفظ :

« لا يشكر الله من لا يشكر الناس » .

أخرجه أحمد (٥ / ٢١١ ، ٢١٢) بإسنادين صحيحين عنه - أعني : أبا معشراً - .

إلا أنه منقطع بينه وبين الأشعث ؛ فإن بين وفاتيهما نحو ثمانين سنة .

لكن لهذا اللفظ شاهد قوي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، كنت خرجته في « الصحيحة » برقم (٤١٦) ، فهو المحفوظ عن النبي ﷺ .

٢ - وأما حديث أسامة ؛ فيرويه **عبد المنعم بن نُعيم** : ثنا الجُرَيْريُّ عن أبي عثمان النهدي عنه به .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (٤٢٥) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ آفته ابن نعيم هذا ؛ قال الحافظ :

« متروك » . وهذا أصح وأدق من قول الهيثمي فيه :

« ضعيف » ؛ فإنه ضعيف جدّاً ؛ كما يدلك على ذلك قول الحافظ هذا ، وهو تابع في ذلك للإمام الدارقطني . ونحوه قول النسائي :

« ليس بثقة » . وأشد من ذلك قول الإمام البخاري :

« منكر الحديث » .

وكذا قال أبو حاتم .

ومما ذكرنا ؛ تعلم تساهل الذهبي في قوله في « المغني في الضعفاء والمتروكين » :

« ضعفه الدارقطني وغيره » !

(**تنبيه**) : حديث أسامة هذا ؛ عزاه السيوطي في « الجامع » للطبراني ، والبيهقي في « شعب الإيمان » ؛ فقال المناوي في شرحه :

« وفيه عندهما أبو نعيم ؛ أورده الذهبي في « الضعفاء » ، وقال : ضعفه الدارقطني وغيره . اهـ ؛ وبه أعلَّ الهيثمي خبر الطبراني » !

فقوله : « أبو نعيم » خطأ ! والصواب : (ابن نعيم) ، أو (عبد المنعم بن نعيم) .

٣ ـ وأما حديث ابن مسعود ؛ فعزاه السيوطي لابن عدي ، ولم يتكلم المناوي عليه بشيء ، ولا وقفت عليه الآن لننظر فيه ، ثم قال المناوي :

« رمز المصنف لصحته ، ولعله من الصحيح لغيره » !

قلت : بل هو ضعيف ؛ والصحيح اللفظ الآخر كما تقدم بيانه .

٥٣٤٠ ـ (أَبْلِغي مَنْ لَقِيتِ مِنَ النِّساءِ أنَّ طاعةَ الزَّوْجِ واعترافاً بحقِّه يَعْدِلُ ذلك ـ يعني : الجهاد ـ ، وقليلٌ مِنْكُنَّ مَنْ يفعلُهُ) .

ضعيف . أخرجه البزار في « مسنده » (رقم ١٤٧٤ ـ كشف الأستار عن زوائد البزار) من طريق **مَنْدَل** عن **رِشْدِين بن كُرَيْبٍ** عن أبيه عن ابن عباس قال :

جاءت امرأة إلى النبي ﷺ ، فقالت : يا رسول الله ! أنا وافدة النساء إليك ، هذا الجهاد كتبه الله على الرجال ؛ فإن نُصبوا[1] أُجِروا ، وإن قُتلوا كانوا أحياءً عند ربهم يرزقون ، ونحن معشرَ النساء نقوم عليهم ، فما لنا من ذلك ؟ قال : فقال النبي ﷺ : . . . فذكره . وقال :

« لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه ، ورِشْدين حدث عنه جماعة » !

قلت : وما فائدة ذلك ، وهو ممن أجمعوا على ضعفه ؟ ! بل قال فيه البخاري في « التاريخ الصغير » (ص ١٦٣) :

« منكر الحديث » . وحكاه عنه في « التهذيب » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٣٠٢) :

« كثير المناكير ، يروي عن أبيه أشياءَ ليس تشبه حديث الأثبات عنه ، كان الغالب عليه الوهم والخطأ ، حتى خرج عن حد الاحتجاج به » .

ثم ساق له هذا الحديث من طريق جُبَارة بن مُغَلِّس : ثنا مندل بن علي به أتم منه .

ولذلك ؛ جزم الهيثمي في « المجمع » (٤ / ٣٠٥ ، ٣٠٦) بأنه ضعيف ، وكذا الحافظ في « التقريب » .

ومندل ضعيف أيضاً .

فاقتصار الهيثمي في إعلال الحديث عليه قصور ، وبخاصة في الموضع الثاني

---

(١) كذا الأصل ! وفي « الترغيب » و « المجمع » : (يصيبوا) ؛ وهو الصواب ؛ لمطابقته لرواية ابن حبان ، ونحوها رواية الطبراني : « فإن أصابوا أثْرَوْا » .

المشار إليه ؛ فإنه ذكره فيه من رواية الطبراني ، وهذا قد أخرجه في « المعجم الكبير » (٣ / ١٤٩ / ٢ ـ ١٥٠ / ١) من طريق **يحيى بن العلاء عن رشدين بن كريب** به مطولاً مثل رواية ابن حبان .

ويحيى بن العلاء وضاع ؛ كما تقدم غير مرة ، فالسكوت عنه غير جيد .

وقد وجدت للحديث طريقاً أخرى عن ابن عباس ، وشاهداً من حديث أسماء بنت يزيد بن السكن .

أما الطريق ؛ فيرويه هشام بن يوسف ـ وهو الصنعاني ـ عن **القاسم بن فياض** عن خلاد بن عبد الرحمن بن جُبيرة[1] عن سعيد بن المسيب : سمع ابن عباس قال : . . . فذكره مختصراً جداً ، ولفظه :

قالت امرأة : يا رسول الله ! ما جزاء غزو المرأة ؟ قال :

« طاعة الزوج ، واعتراف بحقه » .

أخرجه الطبراني (٣ / ٩٣ / ٢) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته القاسم بن فياض ؛ لم تثبت عدالته . وقال ابن المديني :

« مجهول ، ولم يرو عنه غير هشام » .

وضعفه آخرون .

ووثقه أبو داود فقط .

---

(١) بضم الجيم ؛ كما في « التهذيب » ، ووقع في الأصل : (حنذة) !

وتناقض فيه ابن حبان ، فذكره في « الثقات » ! ثم ذكره في « الضعفاء » (٢ / ٢١٣) ، وقال :

« كان ممن ينفرد بالمناكير عن المشاهير ، فلما كثر ذلك في روايته ؛ بطل الاحتجاج بخبره » ! ثم روى عن ابن معين أنه قال فيه :

« ليس بشيء » .

وهذه الطريق مما فات الهيثمي ؛ فلم يتعرض لها بذكر ؛ مع أنها على شرطه !

وأما الشاهد ؛ فيرويه العباس بن وليد بن مَزْيَدِ قال : ثنا **أبو سعيد الساحلي - وهو عبد الله بن سعيد بن مسلم بن عبيد ؛ وهو أبو نُصيرة** - عن أسماء بنت يزيد بن السكن قالت :

أتيت رسول الله ﷺ وهو جالس مع أصحابه ، فقلت : يا رسول الله ! إني وافدة النساء إليك ، إنه ليس من امرأة سمعت بمخرجي إليك إلا وهي على مثل رأيي ، وإن الله تبارك وتعالى بعثك إلى الرجال والنساء ؛ فآمنا بك وبالهدى الذي جئت به ، وإن الله قد فضّلكم علينا - معشرَ الرجال - بالجماعة والجمعة ، وعيادة المرضى ، واتباع الجنائز ، وأفضل من ذلك الجهاد في سبيل الله ، وإن أحدكم إذا خرج غازياً أو حاجّاً أو معتمراً ؛ حفظنا أموالكم ، وغزلنا أثوابكم ، وربينا لكم أولادكم ، وإنا - معشرَ النساء - مقصورات محصورات قواعد بيوتكم (أفما نشارككم في هذا الأجر)[1] ؟ فأقبل رسول الله ﷺ على أصحابه بوجهه كله فقال :

---

(١) هذه الجملة وقعت في الأصل في آخر كلام الصحابية ، فنُقلت إلى هنا استرشاداً بـ « أسد الغابة » وغيره . (الناشر) .

« سمعتم بمثل مقالة هذه المرأة ؟ » ، قالوا : ما ظننا أن أحداً من النساء تهتدي إلى مثل ما اهتدت إليه هذه المرأة ! فقال رسول الله ﷺ :

« اعلمي - وأعلمي من وراءك من النساء - أن حسن تبعُّل المرأة لزوجها ، واتباعها موافقته ومرضاته ؛ يعدل ذلك كله » .

فانطلقت تُهلِّل وتكبر وتحمد الله عز وجل استبشاراً .

أخرجه أسلم بن سهل الواسطي المعروف بـ (بَحْشَل) في « تاريخ واسط » (ص ٨٣ - ٨٤) تحت باب « من روى عن أسماء بنت يزيد بن السكن » قال : ثنا أبو حاتم محمد بن إدريس الرازي : ثنا العباس . . .

قلت : ومن هذا الباب استشعرت بصواب ما سبق إلى وهلي أول ما اطلعت على إسناده ، وهو أن فيه سقطاً بين أبي سعيد الساحلي وأسماء بنت يزيد ، ذلك ؛ لأنه لا يمكن للساحلي - وقد سمع منه العباس بن الوليد المتوفى سنة (٢٦٩) - أن يكون روى عن أسماء هذه ، فلا بد أن يكون بينه وبينها واسطة ؛ إذا فرضنا سلامة الإسناد من الانقطاع ، فتابعت البحث ، فتأكدت من ذلك حين وجدت ابن الأثير في « أسد الغابة » قد أورد الحديث في ترجمة أسماء من رواية مسلم بن عبيد عنها ، وهذا الرجل موجود في إسناد (بحشل) ، فغلب على ظني أن ما وقع في « تاريخه » : « . . . بن مسلم بن عبيد » خطأ مطبعي صوابه : « . . . عن مسلم بن عبيد » ، فيكون هو المعنيَّ بـ (الباب) .

ثم تيقنت ذلك بالرجوع إلى « تاريخ دمشق » للحافظ ابن عساكر ، فبدأت بترجمة أبي سعيد الساحلي ، فرأيته يقول فيها (١٩ / ٣٣ / ٢) ما لفظه :

« اسمه أخطل بن المؤمل ، ويقال : عبد الله بن سعيد . تقدم ذكره في

حرف الألف » .

ثم رجعت إلى هناك ، وإذا به يقول (٢ / ٣٠٥ / ٢) :

« أخطل بن المؤمل أبو سعيد الجُبَيْلي ، حدث عن مسلم بن عبيد ، روى عنه العباس بن الوليد البيروتي » .

ثم ساق الحديث بإسناده إلى محمد بن يعقوب : نا العباس بن الوليد بن مزيد (الأصل : يزيد ! وهو خطأ) : أخبرني **أبو سعيد الساحلي ـ واسمه الأخطل بن المؤمل الجبيلي ـ** : نا مسلم بن عبيد عن أسماء بنت يزيد الأنصارية ـ من بني عبد الأشهل ـ : أنها أتت النبي ﷺ . . . الحديث بطوله . ثم قال :

« قال ابن منده : رواه أبو حاتم الرازي[1] عن العباس بن الوليد بن مَزْيد ، وفرق ابن منده بين أسماء هذه وبين أسماء بنت يزيد بن السكن » .

قلت : وخطَّؤوه في ذلك ، كما بينه ابن الأثير ، والحافظ في « الإصابة » .

ورواية بحشل هذه صريحة في أنها ابنة يزيد بن السكن .

ثم قال ابن عساكر :

« غريب ، لم نكتبه إلا من حديث العباس » .

ثم رواه بإسناد آخر عن العباس به ؛ إلا أنه قال : « حدثني **أبو سعيد الأخطل ابن المؤمل الساحلي** من أهل جُبَيْلٍ ، وكان من أصحاب الحديث » !

---

(١) يشير إلى رواية بحشل عنه ، وقد أخرجه من طريقه أبو العباس بن أبي الغنائم في « الأربعين » (الحديث ٣٤) . (الناشر) .

ثم لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

قلت : فهو من المستورين .

فما ذكره أبو العباس بن أبي الغنائم عقب الحديث قال : قال عبد اللطيف بن يورنداز :

« هذا حديث حسن الإسناد » !

ينافيه استغراب ابن عساكر إياه ، وهو الأقرب لحال الساحلي هذا .

ومن طريقه : رواه ابن عساكر أيضاً في مكان آخر من « التاريخ » (٩ / ١٨٢ / ٢) ، والحافظ ابن حجر في « المسلسلات » (ق ٦٤ / ٢ ـ ٦٥ / ١) .

٥٣٤١ ـ (إنّ المرأة إذا خرجتْ مِنْ بيتها ؛ وزوجُها كاره لذلك ؛ لَعَنها كلُّ مَلَكٍ في السماءِ ، وكلُّ شيءٍ مرَّتْ عليه ـ غيرَ الجنِّ والإنسِ ـ حتى ترجعَ) .

ضعيف جدّاً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ١٧٠ / ١ ـ ٢ مجمع البحرين) من طريق **سُويد بن عبد العزيز** عن محمد بن زيد عن عمرو بن دينار عن ابن عمر قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . وقال :

« لم يروه عن عمرو إلا محمد ، تفرد به سويد » .

قلت : وهو ضعيف جدّاً ؛ قال أحمد :

« متروك الحديث » . وقال ابن معين ، والنسائي :

« ليس بثقة » .

وضعفه غيرهم ؛ منهم ابن حبان ؛ إلا أنه اضطرب كلامه فيه ، فضعفه جداً في أول ترجمته ، ثم لينه في آخرها ، فقال في « الضعفاء » (١ / ٣٥٠ - ٣٥١) :

« كان كثير الخطأ ، فاحش الوهم ، يجيء في أخباره من المقلوبات أشياء تتخايل إلى من سمعها أنها عُمِلت عمداً » . ثم قال :

« والذي عندي في سويد : تنكُّبُ ما خالف الثقات من حديثه ، والاعتبار بما روى مما لم يخالف الأثبات ، والاحتجاج بما وافق الثقات ، وهو ممن أستخير الله فيه ؛ لأنه يقرب من الثقات » !

وقد أشار الذهبي في « الميزان » إلى هذا التناقض ؛ ورد تليينه إياه ؛ فقال :

« وقد هَرَتَ (أي : طعن) ابن حبان سويداً ، ثم آخرَ شيء قال : « وهو ممن أستخير الله فيه ؛ لأنه يقرب من الثقات » . قلت : لا ، ولا كرامةَ ، بل هو واهٍ جداً » .

ولخص الحافظ في « التهذيب » كلام ابن حبان بفقرتيه ، فظهر فيه التناقض دون أن يشير أنه من ابن حبان ، فقال :

« وضعفه ابن حبان جداً ، وأورد له أحاديث مناكير ، ثم قال : وهو ممن أستخير الله فيه ؛ لأنه يقرب من الثقات » !

والحديث ؛ قال الهيثمي (٤ / ٣١٣) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه سويد بن عبد العزيز ، وهو متروك ، وقد وثقه دحيم وغيره ، وبقية رجاله ثقات » . وقال المنذري (٣ / ٧٩ / ٣٥) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، ورواته ثقات ؛ إلا سويد بن عبد العزيز » .

وترجمه في آخر الكتاب بتضعيف الجمهور إياه وتوثيق (دحيم) ، ولم يقل : « وغيره » ؛ فأصاب .

٥٣٤٢ - (مَنْ كَفِلَ يتيماً - له - ذو قَرابةٍ ، أو لا قرابةَ له ؛ فأنا وهو في الجنة كهاتين - وضمَّ إصبعَيه - ، ومن سعى على ثلاثِ بناتٍ ؛ فهو في الجنةِ ، وكان له كأجْرِ مجاهدٍ في سبيل الله صائماً قائماً) .

ضعيف . أخرجه البزار في « مسنده » (١٩٠٩ ، ١٩١٢ - كشف الأستار) : حدثنا إسحاق بن سليمان البغدادي : ثنا بيان بن حُمْران : ثنا المُفَضَّل بن فَضَالة - أخو مبارك بن فَضَالة - عن ليث عن أبي رزين عن أبي هريرة مرفوعاً به . وقال :

« لا نعلمه يروى عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد ، والمفضل بصري مشهور ، وهم إخوة ثلاثة » !

قلت : وهو إسناد ضعيف مظلم ، مسلسل بالمجهولين والضعفاء ، وإليك البيان :

١ - إسحاق بن سليمان البغدادي ؛ أورده الخطيب (٦ / ٣٦٥) من رواية البزار وحده عنه ، وساق له حديثاً آخر من طريق البزار ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهول العين .

٢ - بيان بن حمران ؛ ذكره الخطيب أيضاً بحديث آخر ، ثم روى (٧ / ١١١) عن الدارقطني أنه قال :

« بيان بن حمران المدائني ؛ روى عن مفضل بن فضالة البصري - أخي مبارك - ، وعمر بن موسى الوجيهي . روى عنه ابنه محمد بن بيان ، ورزق الله بن مهران ،

وإسحاق بن إسماعيل السَّقَطِي » ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهول الحال .

٣ ـ المُفَضَّل بن فضالة ؛ ضعفه ابن معين وجمع .

وشذّ ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » ! ولذلك ؛ جزم الحافظ في « التقريب » بأنه ضعيف .

٤ ـ ليث ـ وهو ابن أبي سُليم ـ ؛ أجمعوا على تضعيفه أو كادوا . وقال الحافظ :

« صدوق ، اختلط أخيراً ، ولم يتميز حديثه ، فَتُرِكَ » .

وبه ـ فقط ـ أعل المنذري الحديث في « الترغيب » (٣ / ٨٤) ؛ فقصَّر !

وتبعه على ذلك ـ الهيثمي ـ كعادته ؛ إلا أنه وصف ابن أبي سليم بما ليس فيه ؛ فقال (٨ / ١٥٧ ، ١٦٢) :

« رواه البزار ، وفيه ليث بن أبي سليم ، وهو مدلس » !

وأقره على ذلك الشيخ حبيب الأعظمي ـ كعادته ـ في تعليقه على « الكشف » (٢ / ٣٨٤ ، ٣٨٦) !

وقد رأيت الشيخ الهيثمي يكرر هذا الوصف كثيراً في « مجمعه » ، وكنت أتعجب منه وأتساءل في نفسي : هل وجد الشيخ هذا الوصف منقولاً في بعض الكتب التي لم نطلع عليها ، أم هو الوهم ؟ ! وكان ذلك يمنعني من الجزم بوهمه ، حتى رأيت الحافظ ابن حجر قد تعقبه في « زوائد البزار » ـ له ـ ؛ فقد نقل فيه (ص ٢٩٧) عنه أنه قال في حديث آخر في فضل التسبيح :

« وليث بن أبي سليم ثقة ، ولكنه مدلس » ! فتعقبه الحافظ فقال :

« قلت : ما علمت أحداً صرح بأنه ثقة ، ولا من وصفه بالتدليس قبل الشيخ » .

وراجع « مجمع الزوائد » (١٠ / ٩٣ ـ ٩٤) مع التعليق عليه ؛ فإن المعلق غيَّر كلام الهيثمي ، فجعل مكان قوله : « مدلس » : « اختلط » ، غير منتبه أن ذلك تكرر من الهيثمي ، بحيث إن هذا التغيير لا يطابق المعهود منه ! والله أعلم .

(تنبيه) : قوله : « ذو قرابة » كذا وقع في « كشف الأستار » في الموضعين منه ؛ برفع « ذو » ، وكذلك نقله المنذري ثم الهيثمي عن البزار .

وتوهم المعلق عليه ـ الشيخ الأعظمي ـ أن ذلك خطأ من حيث الإعراب ، فجعله منصوباً : « ذا » !

والرفع له وجه معروف في اللغة ؛ وذلك بتقدير : « هو ذو » ، وما كان كذلك لم يجز تغييره ، بل يثبت كما هو في الأصل ، ثم يعلق عليه بما يراه المعلق صواباً أو خطأً ، كما هو مبين في علم المصطلح .

ثم إن الطرف الأول من الحديث صحيح ، جاء من طريق أخرى عن أبي هريرة ، سبق تخريجه في « الصحيحة » ، وله شاهد خرجته تحته ، وآخر خرجته هناك برقم (٨٠٠) .

هذا ؛ ولليث فيه إسناد آخر ، بلفظ آخر أشبه بالصواب ؛ رواه عن محمد بن المنكدر عن أم ذَرَّةَ عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ :

« أنا وكافل اليتيم في الجنة كهاتين ـ وجمع بين السبابة والوسطى ـ ، والساعي على اليتيم والأرملة والمسكين ؛ كالمجاهد في سبيل الله والصائم القائم لا يفتر » .

أخرجه أبو يعلى (٣ / ١١٩١) ، والطبراني أيضاً في « الأوسط » - كما في « المجمع » (٨ / ١٦٠) - وقال :

« وفيه ليث بن أبي سليم ، وهو مدلس ، وبقية رجاله ثقات » !

كذا قال ! وقد عرفت مما تقدم أن ليثاً ليس بمدلس ، وإنما هو مختلط ؛ إلا أنَّ حديثه هذا له شاهد بالشطر الثاني من حديث أبي هريرة في « الصحيحين » ، و « المسند » (٢ / ٣٦١) ؛ لكن ليس فيه ذكر اليتيم ، وصححه الترمذي (١ / ٣٥٦) .

وأما الشطر الأول ؛ فسبقت الإشارة إلى صحته وموضع تخريجه آنفاً .

٥٣٤٣ - (مَنْ كَفِلَ يتيماً له أو لغيره ؛ وجبتْ له الجنّةُ ؛ إلاّ أن يكونَ عَمِلَ عمَلاً لا يُغفرُ ، ومن ذهبتْ كريمتاهُ ؛ وجبتْ له الجنةُ ؛ إلاّ أن يكونَ عَمِلَ عملاً لا يُغفرُ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٣ / ١٣٦ / ٢) عن إسماعيل ابن عيسى العطار : نا داود بن الزِّبْرقان عن أبي سفيان عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً . وقال :

« أبو سفيان : هو - عندي - سعيد بن مسروق . والله أعلم » .

قلت : يعني : والد سفيان الثوري ، وهو ثقة من رجال الشيخين .

لكن الراوي عنه - داود بن الزبرقان - ضعيف جداً ؛ قال الحافظ :

« متروك ؛ وكذبه الأزدي » .

وقال الهيثمي في « المجمع » (٨ / ١٦٢) :

« رواه الطبراني ، وفيه داود بن الزبرقان ، وهو متروك » .

وتابعه على الشطر الأول منه : حَنَشٌ عن عكرمة بلفظ :

« من قبض يتيماً من بين مسلمين إلى طعامه وشرابه ؛ أدخله الله الجنة ألْبَتَّة ؛ إلا أن يعمل ذنباً لا يغفر له » .

أخرجه الترمذي (١ / ٣٤٩) ، والحارث بن أبي أسامة في « زوائده » (١٠٨ / ١) ، والخرائطي في « مكارم الأخلاق » (٢ / ٦٥٥ / ٧٠٢) ، والطبراني في « الكبير » (٣ / ١٢٥ / ٢) . وقال الترمذي :

« حنش : هو حسين بن قيس ؛ وهو أبو علي الرحبي ، وهو ضعيف عند أهل الحديث » .

قلت : وهو متروك ؛ كما في « التقريب » .

(تنبيه) : ذكر المنذري في « الترغيب » (٣ / ٢٣٠) هذا الحديث من رواية الترمذي وحده ؛ وقال :

« وقال : حديث حسن صحيح » !

وهذا من أوهامه رحمه الله ؛ فإنما قال الترمذي هذا التصحيح في حديث سهل بن سعد في فضل كافل اليتيم ، وهو أول حديث في الباب عند المنذري ؛ فاقتضى التنبيه .

ثم وجدت للحديث شاهداً ، ولكنه واهٍ[1] ؛ من رواية المسيَّبِ بن شريك قال :

---

(١) للشيخ ـ رحمه الله ـ قول آخر على هذا الإسناد ، في « الصحيحة » (٢٨٨٢) ، وفيه بحث في رجال إسناده يختلف عما هنا . فينظر . والقاسم الآتي له ترجمة في « ثقات ابن حبان » (٩ / ١٨) و « تاريخ بغداد » (١٢ / ٤٢٧) موثقاً . (الناشر) .

ثنا الهيثم بن سعيد قال : ثنا عبدالله بن تميم بن طَرَفَةَ عن أبيه عن عدي مرفوعاً ؛ دون الاستثناء .

أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٢ / ٢٦ / ٥٤٧٧) ، وقال :

« لم يسند عبد الله بن تميم بن طرفة حديثاً غير هذا ، ولا يروى هذا الحديث عن عدي بن حاتم إلا بهذا الإسناد ، تفرد به القاسم بن سعيد بن المسيب بن شريك » .

قلت : كذا وقع في الأصل هنا ، وفي الإسناد أيضاً : « القاسم بن سعيد بن المسيب . . . » ؛ ولم أجد للقاسم هذا ترجمة ! لكني رأيت الحافظ الهيثمي قال في « المجمع » ـ عقب الحديث (٨ / ١٦٢) ـ :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه المسيب بن شريك ، وهو متروك » .

قلت : ففيه إشعار بأن نسختنا من « الأوسط » تحرف فيها : « عن المسيب . . » إلى : « ابن المسيب » .

والمسيب هذا ؛ له ترجمة سيئة في « الميزان » ، و « اللسان » ؛ حتى قال فيه الفلاس :

« متروك الحديث ، قد أجمع أهل العلم على ترك حديثه » .

وعبد الله بن تميم ؛ وكذا وقع أيضاً في الأصل :

« عبد الله » مكبّراً ! ووقع في الرواة عن تميم بن طرفة من « تهذيب المزي » : « عبيد الله » مصغراً .

ولم أجد له ترجمة ؛ لا مكبراً ولا مصغراً ، ويبدو أنه مجهول قليل الرواية ، ليس له إلا هذا الحديث كما تقدم عن الطبراني . وفي كلام المزي إشارة إلى ذلك ، حيث قال ـ بعدما ذكر روايته عن أبيه تميم ـ :

« إن كان محفوظاً » . والله أعلم .

٥٣٤٤ ـ (إنَّ يومَ الجمعة يومُ عيدٍ [وذكر] ، فلا تجعَلُوا يومَ عيدِكم يومَ صيامِكم ، [ولكنِ اجعلوه يومَ ذِكْرٍ] ؛ إلاّ أنْ تصوموا قبلَه أو بعدَه)[١] .

منكر . أخرجه الطحاوي (١ / ٣٣٩) ، وابن خزيمة في « صحيحه » (رقم ٢١٦٣ ، ٢١٦٦) ، والحاكم (١ / ٤٣٧) ، وأحمد (٢ / ٣٠٣ ، ٥٣٢) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٨ / ٤٠٦ / ٢ ـ مخطوطة الظاهرية و ص ٤٢٩ ـ ٤٣٠ ـ مطبوعة المجمع ـ حرف العين) من طرق عن معاوية بن صالح عن أبي بشر عن عامر بن لُدَين الأشعري أنه سمع أبا هريرة يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد ؛ إلا أن أبا بشر هذا لم أقف على اسمه ، وليس ببيان بن بشر ، ولا بجعفر بن أبي وحشية » ! وتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : أبو بشر مجهول » .

قلت : ولم يورده في « الميزان » ، وهو من رجال « التهذيب » ؛ خلافاً لما كنت أشرت إليه في « الإرواء » (٤ / ١١٧) ! وقال الحافظ في « التقريب » :

« مقبول » .

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن من الأصل : « أعيد تخريجه برقم (٢٦٢٤) » ، وفي العزو خطأ ، والصواب (٦٨٢٦) . (الناشر) .

وذكر ابن عساكر - والزيادتان له - في ترجمة عامر أنه أبو بشر القِنَّسْرِيني ! ثم أفرده بالترجمة في « الكنى » ، فقال (ق ٨٠ / ١ - مصورة باريس) :

« يقال : إنه من أهل قنسرين ، حدّث عن عامر بن لدين الأشعري ، ومكحول ، وعمر بن عبد العزيز . روى عنه معاوية بن صالح الحمصي ؛ وراشد بن سعد ، وسعيد بن عبد العزيز . مات سنة ثلاثين ومئة في خلافة مروان بن محمد » .

وإنما حكمت على الحديث بالنكارة ؛ لأن ما فيه من النهي عن إفراد يوم الجمعة بالصوم قد صح من طرق عن أبي هريرة ، كنت أشرت إليها في تخريج حديثه هذا - الصحيح - في « إرواء الغليل » (رقم ٩٥٩) ؛ وليس في شيء منها ما رواه أبو بشر هذا من العيد والذكر ، أضف إلى ذلك جهالته . والله أعلم .

(تنبيه) : قد أخرج الحديث : البزار في « مسنده » (١٠٦٩ - كشف الأستار) من طريق أسد بن موسى : ثنا معاوية بن صالح به ؛ إلا أنه قال : عن عامر بن لدين الأشعري قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

فأسقط منه أبا هريرة ، فصار السماع لابن لدين منه ﷺ !

وقد جزم الحافظ وغيره بأنه خطأ ، وأن الصواب رواية الجماعة ، وأنه من مسند أبي هريرة .

وأنا أظن أن الخطأ من أسد بن موسى ؛ لأنه خالف الجماعة ، ولأن فيه بعض الكلام ؛ كما تراه في « التهذيب » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يغرب ؛ وفيه نصب » .

ولم يتنبه لهذا : البزار ، ولا المنذري ، ولا الهيثمي وغيرهم ! فقال البزار عقبه :

« لا نعلم أسند عامر بن لدين إلا هذا » !

وانطلى الأمر على المعلق عليه الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي ، فنقل عن الهيثمي قوله في « مجمع الزوائد » (٣ / ١٩٩) :

« رواه البزار ، وإسناده حسن » !

وسكت عليه كما هو شأنه في كل ما ينقله عنه في تعليقه على هذا الكتاب !

والهيثمي قلّد في ذلك الحافظَ المنذري في « الترغيب » (٢ / ٨٧) ، وهكذا يتتابع الناس في الخطأ .

وزاد في ذلك المنذري ؛ فإنه أورده من رواية ابن خزيمة المتقدمة عقب حديث أبي هريرة الصحيح المشار إليه آنفاً ، فأوهم صحتها ، ثم بعد حديثين ساقه من رواية ابن لدين المسندة إلى النبي ﷺ وقال :

« رواه البزار بإسناد حسن » !

فأوهم أنها رواية أخرى غير رواية ابن خزيمة ، وأنها تزداد بها قوة على قوة ! وهما في الحقيقة رواية واحدة وضعيفة من أصلها كما سلف بيانه . والله المستعان .

وقد تعقبه الحافظ إبراهيم الناجي في « عجالة الإملاء » بما ذكرنا من السقط .

وقد نقلت كلامه في تعليقي على « ضعيف الترغيب » (٦٣٧) ؛ وهو تحت الطبع مع مقابله : « صحيح الترغيب » يسر الله تمام طبعهما[1] .

---

(١) وقد طبعا ـ ولله الحمد والمنة ـ بعد وفاة الشيخ ـ رحمه الله ـ بقليل . (الناشر) .

ثم وجدت للحديث طريقاً أخرى عن أبي هريرة دون جملة الذكر ، فتأكدت من نكارتها ؛ يرويه عبدالملك بن عُمَيْر عن رجل من بني الحارث بن كعب ـ يقال له : أبو الأَوْبر ـ قال :

كنت قاعداً عند أبي هريرة ؛ إذ جاءه رجل فقال : إنك نهيت الناس عن صيام يوم الجمعة ؟ قال : ما نهيت الناس أن يصوموا يوم الجمعة ، ولكني سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« لا تصوموا يوم الجمعة ؛ فإنه يوم عيد ؛ إلا أن تَصِلُوه بأيام » .

أخرجه ابن حبان في « صحيحه » (٣٦٠١ ـ الإحسان) من طريق جرير عن عبد الملك بن عمير به .

وهذا إسناد ظاهره الصحة ، لكن جرير ـ وهو ابن عبدالحميد ـ تكلم في حفظه في آخر عمره .

وقد خالفه شعبة ؛ فقال الطيالسي في « مسنده » (٢٥٩٥) : حدثنا شعبة عن عبد الملك به ؛ إلا أنه لم يذكر :

« فإنه يوم عيد » .

وكذلك أخرجه أحمد (٢ / ٤٥٨) : ثنا محمد بن جعفر قال : ثنا شعبة به .

وأخرجه الطحاوي في « شرح المعاني » (١ / ٣٣٩) من طريق أخرى عن شعبة به .

وتابعه شريك ـ وهو ابن عبد الله ـ : عند الطحاوي ، وأحمد (٢ / ٥٢٦) .

وأبو عوانة : عند أحمد (٢ / ٤٢٢) .

قلت : فاتفاق هؤلاء الثقات الثلاثة - على مخالفة جرير في هذه الزيادة - دليل واضح على أنها غير محفوظة ؛ فهي شاذة . ويؤكد ذلك عدم ورودها في الطرق التي سبقت الإشارة إليها آنفاً عن أبي هريرة .

٥٣٤٥ - (مَنْ مشَى في حاجة أخيه ؛ كان خيراً له من اعتكاف عَشْرِ سنينَ ، ومن اعتكف يوماً ابتغاءَ وَجْهِ الله ؛ جعلَ الله بينَهُ وبينَ النارِ ثلاثةَ خنادقَ ، كلُّ خندقٍ أبعدُ مما بين الخافقينِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (١ / ١٩١ / ١ - مصورة الجامعة الإسلامية ، ورقم ٧٤٦٢ - نسختي وترقيمي) ، والبيهقي في « الشعب » (٣ / ٤٢٤ / ٣٩٦٥) من طريق أحمد بن خالد الخلال : نا **الحسن بن بشر** قال : وجدت في كتاب **أبي** : حدثنا عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره .

ومن هذا الوجه : أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (١ / ٨٩ - ٩٠) ، والخطيب في « التاريخ » (٤ / ١٢٦ - ١٢٧) ، وقال :

« غريب ؛ لا أعلم رواه عن عطاء غير ابن أبي رواد » !

قلت : وهذا يشعر بأن من دونه قد توبع ! وليس كذلك كما يفيده قول الطبراني عقبه :

« لم يرو هذا الحديث عن عبدالعزيز بن أبي رواد إلا بشر بن سلم البجلي ، تفرد به ابنه » .

قلت : ابنه - الحسن بن بشر - من شيوخ البخاري ، وقد تُكُلِّمَ في حفظه ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطئ » .

لكن العلة من أبيه بشر ؛ فقد قال فيه ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٣٥٨) عن أبيه :

« منكر الحديث » .

وأقره الحافظ في « اللسان » .

قلت : ومما يدل على ذلك : ما عند أبي نعيم والخطيب في أول هذا الحديث بلفظ :

عن ابن عباس أنه كان معتكفاً في مسجد رسول الله ﷺ ، فأتاه رجل ، فسلَّم عليه ، ثم جلس ، فقال له ابن عباس : يا فلان ! أراك مكتئباً حزيناً . قال : نعم ؛ يا ابن عم رسول الله ! لفلان علي حق وَلاءٍ ، **وحُرْمةِ صاحب هذا القبر** ؛ ما أقدر عليه ! قال ابن عباس : أفلا أكلمه [لك] ؟ قال : إن أحببت ! فانتعل ابن عباس ، ثم خرج من المسجد ، فقال له الرجل : أنسيت ما كنت فيه ؟ قال : لا ، ولكني سمعت صاحب هذا القبر - والعهد به قريب ؛ فدمعت عيناه - وهو يقول : . . . فذكره .

وبهذا اللفظ والتمام : أورده المنذري في « الترغيب » (٢ / ٩٩) من رواية البيهقي .

وموضع النكارة فيه ؛ قول الرجل :

وحرمة صاحب هذا القبر ! فإن فيه الحلف بغير الله عز وجل ، وهو شرك ؛ كما جاء في الأحاديث الصحيحة .

ولئن جوزنا خفاء ذلك على الرجل ؛ فليس بجائز أن يخفى على ابن عباس ، وإذا كان كذلك ؛ فكيف يعقل أن يسكت ابن عباس عن هذا المنكر ولا ينهاه عنه ؟ !

نعم ؛ قد روي الحديث من طريق أخرى عن عبدالعزيز بن أبي رواد ، بلفظ آخر يختلف عن لفظ بشر بن سلم ؛ فقد رواه الوليد بن صالح عن **أبي محمد الخراساني** عن عبدالعزيز بن أبي رواد ؛ بلفظ :

« من مشى مع أخيه في حاجة فناصحه في الله ؛ جعل الله بينه وبين النار يوم القيامة سبعة خنادق ، [بين الخندق] والخندق كما بين السماء والأرض » .

أخرجه ابن أبي الدنيا في « قضاء الحوائج » (ص ٧٩ ـ ٨٠ ـ مجموعة الرسائل) ـ والزيادة له ـ ، وأبو نعيم في « الحلية » (٨ / ٢٠٠) ـ والسياق له ـ ، وقال :

« غريب من حديث عبدالعزيز ، لم نكتبه إلا من حديث الوليد بن صالح » .

قلت : وهو ثقة من رجال الشيخين .

لكن شيخه ـ أبو محمد الخراساني ـ ليس كذلك ؛ فقد قال فيه ابن حجر في (كنى) « اللسان » ـ تبعاً لابن أبي حاتم عن أبيه ـ :

« مجهول » .

فهو علة هذا اللفظ .

وقد روي بلفظ ثالث من طريق أخرى عن ابن عباس في حديث طويل فيه :

« . . ولأن يمشي أحدكم مع أخيه في قضاء حاجته ؛ أفضل من أن يعتكف في

مسجدي هذا شهرين » ؛ وأشار بإصبعيه .

أخرجه الحاكم (٤ / ٢٦٩ ـ ٢٧٠) عن **محمد بن معاوية** : ثنا مصادف بن زياد المديني ـ قال : وأثنى عليه خيراً ـ عن محمد بن كعب القرظي قال : قال ابن عباس . . .

ثم ساقه من طريق **أبي المقدام هشام بن زياد** : ثنا محمد بن كعب القرظي به نحوه . ثم قال الحاكم :

« قد اتفق هشام بن زياد النَّصْري ، ومصادف بن زياد المديني على روايته عن محمد بن كعب القرظي . والله أعلم » !

فتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : هشام متروك ، ومحمد بن معاوية كذبه الدارقطني ، فبطل الحديث » .

قلت : وهذه الطريق مع أنها أضعف الطرق ؛ فإن لفظه له شاهد نحوه من حديث ابن عمر ؛ خرجته في « الصحيحة » (٩٠٦) .

وجملة القول : أن الحديث ضعيف ؛ لضعف في بعض رواته ، وجهالة في غيرهم ، واضطرابهم في متنه ، والنكارة التي فيه .

وقد ضعفه الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (٢ / ١٨٥) .

وخالفه تلميذه الهيثمي ، فقال (٨ / ١٩٢) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وإسناده جيد » !

وكأنه لم يستحضر حال بشر بن سلم ، وإلا ؛ لما جاز له أن يجود إسناده . والله أعلم .

٥٣٤٦ - (دَخَلْتُ الجنةَ ؛ فسمعتُ فيها خَشَفَةً بين يَدَيَّ ، فقلتُ : ما هذا ؟ قال : بلال . قال : فمضيتُ ؛ فإذا أكثرُ أهل الجنة فقراءُ المهاجرين وذراريُّ المسلمين ، ولم أرَ أحداً أقلَّ مِنَ الأغنياءِ والنساءِ . قيل لي : أمّا الأغنياء ؛ فهم ههنا بالباب يحاسَبُون ويمحَّصُون . وأما النساء ؛ فألهاهنّ الأحمرانِ : الذهبُ والحريرُ . قال : ثمّ خرجنا من أحدِ أبواب الجنة الثمانيةِ ، فلما كنتُ عند البابِ ؛ أُتيتُ بكِفَّةٍ فوُضِعْتُ فيها ، ووُضِعَتْ أمتي في كِفّةٍ ؛ فرَجَحْتُ بها ، ثمّ أُتِيَ بأبي بكرٍ رضي الله عنه ، فوُضِعَ في كِفَّةٍ ، وجيءَ بجميع أمتي في كِفَّةٍ فوُضِعُوا ، فرجَحَ أبو بكر رضي الله عنه ، وجيءَ بعُمَرَ فوُضِعَ في كِفَّةٍ ، وجيءَ بجميع أمتي فوُضِعُوا ؛ فرَجَحَ عمرُ رضي الله عنه . وعُرِضت أمتي رجُلاً رجُلاً ، فجعلوا يمرون ، فاستبطأتُ عبدَالرحمن بنَ عوف ، ثم جاء بعد الإياس ، فقلت : عبدَالرحمن ! فقال : بأبي وأمي يا رسولَ الله ! والذي بعثكَ بالحق ! ما خَلَصْتُ إليك حتى ظننتُ أني لا أنظرُ إليك أبداً إلا بعد المشيِّبات ! قال : وما ذاك ؟ قال : من كثرة مالي ؛ أُحاسَبُ وأُمَحَّصُ) .

منكر جداً . أخرجه أحمد (٥ / ٢٥٩) : ثنا **الهُذَيْل بن ميمون الكوفي الجُعْفي** - كان يجلس في مسجد المدينة ، يعني : مدينة أبي جعفر ، قال عبدالله : هذا شيخ قديم كوفي - عن **مُطَّرِح بن يزيد** عن **عبيدالله بن زَحْرٍ** عن **علي بن يزيد** عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ مسلسل بمن ليس بثقة ؛ سوى القاسم - وهو ابن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن الدمشقي - ؛ فقد وثِّق . وغلا فيه ابن حبان - فقال (٢ / ٢١٢) :

« كان ممن يروي عن أصحاب رسول الله ﷺ المعضلات ، ويأتي عن الثقات بالأشياء المقلوبات ؛ حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها » ! !

ووثقه غيره . وذكر البخاري أن ما ينكر من حديثه ؛ إنما هو من الرواة الضعفاء عنه .

والمتقرر فيه : أنه حسن الحديث ؛ فالعلة هنا ممن دونه :

أولاً : علي بن يزيد - وهو الألهاني - ضعيف .

ثانياً : عبيد الله بن زحر مثله في الضعف ، أو ذاك شر منه ، وقال ابن حبان فيه (٢ / ٦٢) :

« منكر الحديث جداً ، يروي الموضوعات عن الأثبات ، وإذا روى عن علي بن يزيد أتى بالطامات ، وإذا اجتمع في إسناد خبرٍ عبيدُ الله بنُ زحر وعلي بنُ يزيد والقاسم أبو عبدالرحمن ؛ لا يكون متن ذلك الخبر إلا مما عملت أيديهم ، فلا يحل الاحتجاج بهذه الصحيفة ، بل التنكب عن رواية عبيد الله بن زحر على الأحوال أولى » .

ثالثاً : مُطَّرِح بن يزيد ضعيف اتفاقاً .

رابعاً : الهذيل بن ميمون الكوفي غير معروف فيما يبدو إلا في هذه الرواية ؛ فإن الحافظ لما أورده في « التعجيل » ؛ لم يزد في ترجمته على قول عبد الله بن أحمد المذكور في الإسناد ، ولعله الذي في « الجرح والتعديل » (٤ /٢ / ١١٣) :

« هذيل بن ميمون . روى عن الأحوص بن حكيم . روى عنه يحيى بن أيوب البغدادي المعروف بـ (الزاهد) . سألت أبي عنه ؟ فقال : لا أعرفه ، لا أعلمه روى

عنه غير يحيى بن أيوب الزاهد » .

قلت : وهو المقابري ؛ وهو من شيوخ أحمد ، وبين وفاتيهما سبع سنوات ، فلا أستبعد أن يكون هذا الذي سمع منه يحيى : هو الكوفي الذي سمع منه الإمام أحمد ، فيكون مجهول الحال . والله أعلم .

والحديث ؛ قال الهيثمي (٩ / ٥٩) :

« رواه أحمد ؛ والطبراني بنحوه باختصار ، وفيهما مطرح بن يزيد ، وعلي بن يزيد الألهاني ، وكلاهما مجمع على ضعفه . ومما يدلك على ضعف هذا أن عبد الرحمن بن عوف أحد أصحاب بدر ، والحديبية ، وأحد العشرة ، وهم أفضل الصحابة والحمد لله » .

ولم يستحضر المنذري أن الحديث في « المسند » ، و « الطبراني » ! فقد ذكر طرفه الأول في كتاب « اللباس » من « الترغيب والترهيب » (٣ / ١٠٥) ؛ ثم قال :

« رواه أبو الشيخ ابن حيان وغيره من طريق عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عنه » !

قلت : وصدَّره بلفظة : (عن) ؛ فلم يصب ؛ لما فيه من إيهام قُوَّتِه ؛ كما بينته في مقدمة « صحيح الترغيب » و « ضعيف الترغيب » ! !

٥٣٤٧ - (ما أنعمَ اللهُ على عبْد نعمةً ، فعَلِمَ أنها مِنْ عند الله ؛ إلا كَتَبَ اللهُ لهُ شُكْرَها قَبْلَ أن يحمَدَهُ عليها . وما أذنبَ عبْدٌ ذنباً ، فندِمَ عليهِ ؛ إلا كَتَبَ اللهُ لهُ مغفرةً قبل أن يستغفرَهُ . وما اشترى عبْد ثوباً بدينارٍ

أو نصفِ دينارٍ ، فَلَبِسَهُ ، فَحَمِدَ اللهَ عليْهِ ؛ إلا لم يَبْلُغْ ركبتَيْهِ حتّى يغفرَ اللهُ لهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه الحاكم (١ / ٥١٤) من طريق **محمد بن جامع العطار** : ثنا السَّكَن بن أبي السَّكَن البُرْجُمي : ثنا **الوليد بن أبي هشام** عن القاسم ابن محمد عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره . وقال :

« هذا حديث لا أعلم في إسناده أحداً ذُكر بجرح » !

كذا قال ! وقد ردوه عليه تلويحاً وتصريحاً :

فقال المنذري في « الترغيب » (٣ / ١٠١) :

« رواه ابن أبي الدنيا ، والحاكم ، والبيهقي . وقال الحاكم : « رواته ؛ لا أعلم فيهم مجروحاً » ! كذا قال » . وقال الذهبي في « تلخيص المستدرك » :

« قلت : بلى ؛ قال ابن عدي : محمد بن جامع العطار لا يتابع على أحاديثه » .

قلت : وقد اتفقوا على تضعيفه ، بل قال ابن عبد البر :

« متروك الحديث » .

ونحوه قول أبي زرعة ؛ فقال ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ٢٢٣) :

« سئل أبو زرعة عنه ؟ فقال : ليس بصدوق ، ما حدثت عنه شيئاً ، ولم يقرأ علينا حديثه » .

وشذ ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » !

قلت : والوليد بن أبي هشام ؛ قال الحافظ :

« مستور » .

لكنه عند ابن أبي الدنيا في « الشكر » (ص ١٢) ، وكذا **البيهقي في** « الشعب » (٤ / ٩٢ / ٤٣٧٩ - ٤٣٨٠) من طريق **هشام بن زياد** عن أبي الزناد عن القاسم بن محمد به .

بَيْدَ أن هشاماً هذا - وهو أبو المقدام - متروك ؛ كما هو في « التقريب » .

٥٣٤٨ - (عليكم بقيام الليلِ ؛ فإنه دَأْبُ الصالحينَ قَبْلَكُمْ ، ومَقْرَبَةٌ لكم إلى الله عزّ وجلّ ، ومَكْفَرَةٌ للسيئاتِ ، ومَنْهاةٌ عَنِ الإثْمِ ، ومَطْرَدَةٌ للداءِ عن الجَسَدِ)[1] .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٦ / ٣١٧ / ٦١٥٤) من طريق **عبدالرحمن بن سليمان بن أبي الجَوْنِ** عن الأعمش عن **أبي العلاء** عن سلمان الفارسي رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : جهالة أبي العلاء هذا ؛ قال الذهبي في ترجمة ابن أبي الجون :

« لا أعرفه » .

وأشار إلى ذلك الحافظ في ترجمته من (كنى) « اللسان » .

والأخرى : ابن أبي الجون هذا ، وهو مختلف فيه ؛ كما تراه في « التهذيب » ، و

---

(١) الحديث ثابت سوى الجملة الأخيرة ؛ كما حققه في « الإرواء » (٤٥٢) . (الناشر) .

« مجمع الزوائد » (٢ / ٢٥١) .

وأشار إلى ذلك المنذري في « الترغيب » (١ / ٢١٦) ، وأكّد ذلك بقوله في ترجمته في آخر كتابه :

« صويلح » .

وفاته - هو والهيثمي - العلة الأولى ، وإعلاله به أولى .

والحديث ؛ أخرجه ابن عدي وابن عساكر ؛ كما في « الإرواء » ، فراجعه .

وقد جاء من طريق أخرى دون قوله :

« ومطردة للداء عن الجسد » .

وهو أقوى من هذا ، وله بعض الشواهد مذكورة هناك .

٥٣٤٩ - (مَنْ قالَ إذا أصْبَحَ وإذا أمسى : اللهمَّ ! أنت خلقتني ، وأنتَ تهديني ، وأنت تُطعمني وتَسقيني ، وأنت تُميتني وأنت تُحييني ؛ لم يسألْ شيئاً إلا أعطاهُ اللهُ إياهُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (رقم ١٠٠٣ - نسختي) : حدثنا **أحمد** قال : نا عبد الرحمن بن بكر بن الربيع بن مسلم قال : نا محمد بن حُمْران قال : نا أبو رَوْح عن الحسن قال : **قال** سمرة بن جندب :

ألا أحدثك حديثاً سمعتُه من رسول الله ﷺ مراراً ، ومن أبي بكر مراراً ، ومن عمر مراراً ؟ ! قلت : بلى . قال : . . . فذكره . قال :

فلقيت عبدالله بن سلام ، فقلت : ألا أحدثك حديثاً سمعته من رسول الله

ﷺ مراراً ، ومن أبي بكر مراراً ، ومن عمر مراراً ؟ ! قال : بلى . فحدثته بهذا الحديث ، فقال : بأبي وأمي رسول الله ﷺ ! هؤلاء الكلمات كان الله عز وجل أعطاهن موسى عليه السلام ، فكان يدعو بهن في كل يوم سبع مرات ، فلا يسأل الله عز وجل شيئاً إلا أعطاه إياه .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات .

وأبو روح ؛ الظاهر أنه سلام بن مسكين البصري ؛ فإنهم ذكروه في الرواة عن الحسن البصري .

وأما أحمد ـ شيخ الطبراني ـ ؛ فالظاهر أنه الذي قبله بأحاديث ، ابتداءً من الحديث (٩٧٨) ؛ فإنه قال فيه : حدثنا أبو عبدالله أحمد بن صَبَّاح الأيلي بمصر . . . ثم ساق له أحاديث كثيرة يقول في أول كل واحد منها : « حدثنا أحمد . . . » لا ينسبه ، وكذلك يفعل في شيوخه الآخرين ، ينسبه في حديثه الأول ، ثم يقتصر على اسمه فقط دون أبيه في سائر أحاديثه اختصاراً .

و (الأيلي) مهملة في الأصل ، فإن كان بالباء الموحدة (الأبلي) فهو بضمها وتشديد اللام ؛ ونسبة إلى (أبلة) : بلدة قديمة على أربعة فراسخ من البصرة ، وهي اليوم من البصرة ، قاله ابن الجزري في « اللباب » ، وإن كان بالمثناة من تحت : (الأَيْلي) ؛ فهو بفتح الألف وسكون المثناة ؛ نسبة إلى (أَيْلَةَ) : بلدة على ساحل بحر القلزم (الأحمر) مما يلي ديار مصر ؛ ولعلها المعروفة اليوم بـ (إيلات) ، التي احتلها اليهود من خليج العقبة .

وسواءً كان هذا أو ذاك ؛ فإني لم أجد له ترجمة فيما عندي من كتب الرجال !

ومن شيوخ الطبراني في « المعجم الصغير » : أحمد بن محمد بن الصباح

أبو عبد الله البصري ، روى له بإسناده حديثاً آخر عن النعمان بن بشير مرفوعاً :

« إن الله كتب كتاباً ؛ فهو عنده على العرش . . . » الحديث (رقم ٨٨٦ - الروض النضير) ، فيحتمل أن يكون هو هذا ، ولكني لم أجده أيضاً ، فإن ثبت أنه ثقة ضابط ؛ فالحديث ثابت ، وإلا ؛ فلا ، وأما قول المنذري في « الترغيب » (١ / ٢٣٢) - وتبعه الهيثمي - كعادته - في « المجمع » (١٠ / ١١٨) - :

« رواه الطبراني في « الأوسط » بإسناد حسن » !

فالظاهر أنه قائم على إغماض النظر عن شيخ الطبراني ، وهو أمر نعرفه عن الهيثمي ، وقد رأيته صرح في بعض المواطن - ولا يحضرني الآن مكانه[1] - أن شيوخ الطبراني الذين لم يوردهم الذهبي في « الميزان » على الستر أو العدالة ، أو كما قال !

وهذا مذهب فيه تساهل كبير ، كما لا يخفى على من تشبع بأقوال أهل هذا العلم ونقاده .

ثم استدركت فقلت : الحسن : هو البصري كما تقدم ؛ وهو مدلس ، ولم يصرح بالتحديث !

٥٣٥٠ - (إذا طَلَعَتِ الشمسُ من مَطْلَعِها كهيأَتِهَا لصلاة العصْرِ حين تَغْرُبُ من مَغْرِبِها ؛ فصلّى رجلٌ ركعتينِ وأربعَ سجدات ؛ كُتبَ له أجرُ ذلك اليوم - وحسبتُه قال - ؛ وكُفِّرَ عنه خطيئتُه وإثمُه - وأحسبه قال - ، فإنْ مات مِنْ يومِهِ دَخَلَ الجنةَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ٢٢٦ / ٧٧٩٠) من

---

(١) هو في مقدمة كتابه : « المجمع » . (الناشر) .

طريقين عن ميمون بن زيد عن ليث بن أبي سليم عن ثابت بن عجلان عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : ضعف ليث واختلاطه ؛ كما تقدم مراراً .

والأخرى : ميمون بن زيد ؛ أورده الذهبي في « ديوان الضعفاء » ، وقال :

« قال الأزدي : فيه ضعف » . وأما في « الميزان » و « المغني » ؛ فقال :

« ليّنه أبو حاتم » .

وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٢ / ٢٢٦) - بعد أن عزاه لـ « المعجم » - :

« وفيه ميمون بن زيد ؛ قال الذهبي : « لينه أبو حاتم » . وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال : « يخطئ » . وبقية رجاله موثقون ؛ إلا أن فيهم ليث بن أبي سليم ؛ وفيه كلام » !

قلت : لقد ألان القول في ليث ؛ بحيث أشعر أنه قد وُثِّق ، ولعله تبع في ذلك المنذري ؛ فإنه قال في « الترغيب » (١ / ٢٣٧) :

« رواه الطبراني ، وإسناده مقارب ، وليس في رواته من تُرك حديثه ، ولا أُجمع على ضعفه » !

قلت : وهذا من تساهله الذي غلب عليه في الكتاب المذكور ، ولذلك صدر هذا الحديث بلفظة : (عن) ؛ المشعر بعدم ضعفه عنده !

فإن الحديث الضعيف لا يشترط فيه أن يكون فيه من أُجمع على ضعفه ؛ بل

يكفي - عند المحققين - أن يكون الراجح فيه الضعف لسبب من الأسباب الجارحة ؛ وما أكثرها ! ولذلك قالوا : الجرح مقدم على التعديل ؛ على التفصيل المعروف .

وليث ؛ سبب جرحه سوء حفظه واختلاطه .

على أن الإجماع الذي زعمه معارض بإجماع قبله ؛ كما كنت علقته على « ضعيف الترغيب والترهيب » (١ / ١٦٧) رداً لقول المنذري المذكور ، فليراجعه من شاء .

٥٣٥١ - (يَكْفيكَ مِنَ الدُّنيا ما سَدَّ جوعتكَ ، وواري عَوْرَتَكَ ، وإنْ كان لك بيتٌ يُظِلُّك ؛ فذاكَ ، وإن كانتْ لك دابَّةٌ ؛ فَبَخٍ !) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (رقم ٩٤٩٧ - مصورتي) من طريق الحسن بن عُمَارة عن عدي بن ثابت عن سالم بن أبي الجعد عن ثوبان قال :

قلت : يا رسول الله ! ما يكفيني من الدنيا ؟ فقال :

« ما سد جوعتك . . . » الحديث . وقال :

« لم يروه عن عدي بن ثابت إلا الحسن بن عمارة » .

قلت : وهو متروك ؛ كما قال الهيثمي (١٠ / ٢٥٤) بعد أن عزاه لـ « أوسط الطبراني » .

وأشار المنذري (٣ / ١١١) لتضعيف الحديث ؛ إلا أنه أطلق العزو للطبراني ، فأوهم أنه في « المعجم الكبير » ؛ وليس فيه !

٥٣٥٢ - (ما مِنْ أحد يَلْبَسُ ثوباً ليُبَاهِيَ به ؛ لينظرَ الناسُ إليـه ؛ إلا لَمْ ينظرِ اللهُ إليه حتّى ينزِعَهُ) .

ضعيف جداً . رواه الطبراني (٢٣ / ٢٨٣ / ٦١٨) ، والسِّلَفِيُّ في « معجم السَّفَرِ » (ق ٨٥ / ٢) ، و ابن عساكر (١٣ / ٢١١ / ٢) عن عبد الخالق بن زيد ابن واقد عن أبيه عن محمد بن عبد الملك بن مروان عن أبيه عن أم سلمة مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ؛ آفته عبد الخالق بن زيد ؛ قال النسائي :

« ليس بثقة » . وقال البخاري :

« منكر الحديث » . وضعفه غيرهما .

وقال ابن حبان في « الضعفاء والمتروكين » (٢ / ١٤٩) :

« يروي المناكير عن المشاهير ؛ التي إذا سمعها المستمع شهد أنها مقلوبة أو معمولة ، لا يجوز الاحتجاج به » .

والحديث ؛ أشار المنذري (٣ / ١١١) إلى تضعيفه !

وأعله الهيثمي (٥ / ١٣٥) بابن زيد هذا .

٥٣٥٣ - (ألا أُحَدِّثُكُمْ عَنِ الخَضِرِ ؟ قالوا : بلى يا رسولَ الله ! قال : بينما هو ذاتَ يوم يمشي في سوق بني إسرائيلَ ؛ أبصرَهُ رجلٌ مكاتَبٌ . فقال : تصدّقْ عليَّ بارك الله فيك ! فقال الخَضِرُ : آمنتُ بالله ، ما شاء اللهُ مِنْ أمْرٍ يكونُ ، ما عندي شيءٌ أعطيكه . فقال المسكينُ : أسألُكَ بوجهِ اللهِ !

لَمَّا تصدقتَ عليَّ ؛ فإني نظرت السِّيماءَ (وفي رواية : سِيماءَ الخيرِ) في وجهكَ ، ورجوتُ البركةَ عندك ! فقال الخضر : آمنتُ بالله ، ما عندي شيءٌ أعطيكه إلا أن تأخذَني فتبيعَني ! فقال المسكينُ : وهل يستقيمُ هذا ؟ ! قال : نعم ، الحقَّ أقولُ ؛ لقد سألتني بأمْرٍ عظيم ، أمَا إنِّي لا أخيِّبُك بوجهِ ربِّي ؛ بعني ! قال : فَقَدِمَ إلى السُّوق فباعه بأربعِ مئَةِ دِرْهمٍ ، فمكثَ عند المشتري زَماناً لا يستعملُهُ في شيءٍ ، فقال له : إنك إنَّما ابتعتني التماسَ خيرٍ عندي ، فأوصِني بعمل ؟ قال : أكْرَهُ أن أشُقَّ عليكَ ؛ إنّك شيخٌ كبير . قال : ليس يَشُقُّ عليَّ . قال : فقُم وانقلْ هذه الحجارةَ ، وكان لا يَنْقُلها دونَ ستَّةِ نَفَرٍ في يوم . فخرجَ الرجلُ لبعض حاجته ؛ ثمّ انصرفَ وقد نَقَلَ الحجارةَ في ساعةٍ ! قال : أحسنتَ وأجملتَ وأطقتَ ما لم أَرَكَ تطيقُهُ . قال : ثمّ عَرَضَ للرَّجُلِ سَفَرٌ ، فقال : إني أحسبُكَ أميناً ، فاخلُفْني في أهْلي خِلافةً حسَنَةً . قال : فأوصِني بعملٍ . قال : إنِّي أكْرَهُ أن أَشُقَّ عليك . قال : ليس يَشُقُّ عليَّ . قال : فاضرب من اللَّبِن لبيتي حتى أَقْدُمَ عليك . قال : فمضَى الرجل لسفره . [قال :] فرجع الرجلُ وقد شَيَّدَ بناءَهُ ! فقال : أسألكَ بِوَجْهِ الله ! ما سبيلُكَ وما أمْرُكَ ؟ قال : سألتَني بوجْهِ الله ، ووجْهُ الله أوقعني في العُبوديَّةِ . فقال الخَضِرُ : سأخبرُكَ من أنا ؟ أنا الخَضِرُ الذي سمعتَ به ؛ سألني [رجلٌ] مسكينٌ صدقةً ، فلم يكن عندي شيءٌ أعطيه ، فسألني بوجه الله ، فأمكنته من رقبتي ، فباعني . وأخبرك أنه من سئل بوجْه الله ، فردَّ سائله وهو يقدرُ ؛ وقف يومَ القيامة [وليس على وجهه] جِلْد ولا لحم ؛ إلا عظْمٌ يتقعقعُ . فقال الرجل : آمنتُ بالله ، شققتُ عليك يا نبيَّ الله ! ولم أعلمْ . قال : لا بأسَ ؛ أحسنتَ

وأبقيتَ . فقال الرجلُ : بأبي أنت وأمّي يا نبيَّ الله ! احكمْ في أهلي ومالي بما أراكَ اللهُ ، أو أُخَيِّرُك ؛ فأخلِّيَ سبيلك ؟ فقال : أُحِبُّ أن تخلِّيَ سبيلي ؛ فأعبدَ ربِّي . فخلَّى سبيله . فقال الخَضِرُ : الحمدُ لله الذي أوقعني في العبوديةِ ؛ ثم نجَّاني منها) .

ضعيف . أخرجه الطحاوي في « مشكل الآثار » (٢ / ٣٥٧) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٨ / ١٣٢ - ١٣٤ / ٧٥٣٠) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٢٨٧) من طريق **سليمان بن عبيدالله الحَطَّاب** : ثنا بقية بن الوليد : ثنا محمد بن زياد الألهاني عن أبي أمامة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال لأصحابه : . . . فذكره .

والطبراني أيضاً ، وفي « مسند الشاميين » (ص ١٦٣) ، ومن طريقه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٥ / ٣١٩ / ٢) عن **محمد بن الفضل بن عمران الكندي** : ثنا بقية **عن** محمد بن زياد الألهاني به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف من الطريقين عن بقية :

أما الأولى ؛ فلضعف سليمان بن عبيد الله ؛ قال النسائي :

« ليس بالقوي » . وقال ابن معين :

« ليس بشيء » .

وذكره العقيلي في « الضعفاء » .

ولا ينافي ضعفه قول أبي حاتم فيه :

« صدوق ، ما رأيت إلا خيراً » !

لاحتمال أنه يعني أنه ليس بمتهم ، وذلك لا ينافي الضعف الناشئ من سوء الحفظ ، والذي يستلزم النظر في حديثه ، بل هذا ما صرح به ابنه في مقدمة « الجرح والتعديل » (١ / ٣٧) ، فراجعه إن شئت .

وأما توثيق ابن حبان ؛ فقد عرف تساهله في التوثيق ؛ فلا إشكال . ولذلك ؛ قال الحافظ في « التقريب » ـ ملخصاً للأقوال المتقدمة فيه ـ :

« صدوق ، ليس بالقوي » .

قلت : فمثله لا يحتج به ؛ فلا يقبل منه تصريح بقية بالتحديث فيه . وعلى ذلك جرى من قبلنا من النقاد ؛ فقال الذهبي في ترجمة بقية من « الميزان » :

« ومن مناكير بقية : حدثنا محمد بن زياد عن أبي أمامة مرفوعاً : بينما الخضر يمشي في سوق لبني إسرائيل . . . الحديث بطوله . هذا الحديث قال ابن جوصا : سألت محمد بن عوف عنه ؟ فقال : هذا موضوع . فسألت أبا زرعة عنه ؟ فقال : حديث منكر . قال ابن عدي : لا أعلم رواه عن بقية غير سليمان بن عبيد الله الرقي ، وقد ادعاه عبد الوهاب بن ضحاك العُرْضِيُّ ، وهو متهم ، وأما سليمان ؛ فقال فيه ابن معين : ليس بشيء . فسلم عنه بقية » .

قلت : وقد فاته الطريق الأخرى عند الطبراني ؛ أعني : محمد بن الفضل بن عمران الكندي ، ولكني لم أجد له ترجمة ، مع أنه لم يذكر تحديث بقية ، وكذلك سليمان الرقي لم يذكر ذلك عند الطبراني ، فكأنه أحال بها على رواية الكندي ، ومن أجل ذلك لم يتعرض لذكر التحديث من تكلم على رواية الطبراني ، فقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٣ / ١٠٣) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، ورجاله موثقون ؛ إلا أن فيه بقية بن الوليد وهو

مدلس ؛ ولكنه ثقة » . وأعاده بنحوه في مكان آخر (٨ / ٢١٣) . وقال المنذري في « الترغيب » (٢ / ١٨) :

« رواه الطبراني وغير الطبراني ، وحسَّن بعض مشايخنا إسناده ، وفيه بعد . والله أعلم » .

قلت : وصدره بلفظة : (روي) إشارةً منه إلى ضعف الحديث المطابق لاستبعاده تحسين بعض مشايخه إياه ؛ فأجاد كما قال الحافظ الناجي في « عجالة الإملاء » (١١٤ - ١١٥) ، وإن كان العهد به تصديره لأحاديث بقية بلفظة : (عن) كما حققته في مقدمتي لكتابي « صحيح الترغيب والترهيب» وفي « ضعيفه » أيضاً ، فلعل ذلك لضعف سليمان ، وجهالة ابن عمران الكندي .

وقد أشار إليها الحافظ ابن كثير في « البداية » ؛ فإنه ساق الحديث بطوله من رواية أبي نعيم الأصبهاني : حدثنا سليمان بن أحمد الطبراني . . . فساقه من الطريقين المتقدمين ، ثم قال (١ / ٣٣٠) :

« وهذا حديث رفعه خطأ ، والأشبه أن يكون موقوفاً ، وفي رجاله من لا يعرف . والله أعلم » .

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة (الخضر) من « الإصابة » - بعد أن ساقه من رواية الطبراني أيضاً - :

« قلت : وسند الحديث حسن ؛ لولا عنعنة بقية ، ولو ثبت لكان نصّاً أن الخضر نبي لحكاية النبي ﷺ قول الرجل : « يا نبي الله ! » ، وتقريره على ذلك » .

قلت : وهذا صريح في أن الحافظ لم يقف على تحديث بقية المتقدم ، وإلا ؛ لجزم بحسنه .

والحق أنه ضعيف ؛ لما عرفت من حال المصرِّح بالتحديث . والله أعلم .

ونبوة الخضر ليست بحاجة في إثباتها إلى مثل هذا الحديث ؛ بعد قوله تعالى في القرآن حكاية عن الخضر : ﴿ وما فعلته عن أمري ﴾ ، وغير ذلك من الأدلة المعروفة .

٥٣٥٤ - (إنّ الملائكةَ كانت تصافحُ عِمْرانَ بنَ حُصَينٍ حتى اكتوى ؛ فتنحَّتْ) .

منكر . أخرجه ابن سعد في « الطبقات » (٤ / ٢٨٨) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٨ / ١٠٧ / ٢٠٣) من طريقين عن قتادة : أن الملائكة . . . الحديث .

قلت : إسناد مرسل ؛ فإن قتادة لم يسمع من صحابي غير أنس رضي الله عنه .

والمحفوظ عن عمران أن الملائكة كانت تسلم عليه . فقد روى مُطَرِّفٌ عنه أنه قال :

كان يُسَلَّم علي حتى اكتويتُ ؛ فَتُرِكتُ ، ثُمَّ تَرَكْتُ الكَيَّ ؛ فعاد .

أخرجه مسلم (٤ / ٤٨) - واللفظ له - ، وابن سعد (٤ / ٢٨٩ و ٧ / ١١) ، والحاكم (٣ / ٤٧٢) ؛ ولفظهما - والسياق لابن سعد - :

قال مطرف : أرسل إلي عمران بن حصين في مرضه فقال :

إنه كانت تسلم علي - يعني : الملائكة - ؛ فإن عشتُ فاكتم علي ، وإن متُّ ؛ فحدث به إن شئت .

وإسناده صحيح .

٥٣٥٥ - (فَضْلُ الصَّلاةِ في المسجدِ الحرامِ على غيرِهِ : مِئَةُ ألفِ صلاةٍ ، وفي مسجدي : ألفُ صلاة ، وفي مسجدِ بيتِ المقدسِ : خمسُ مئةِ صلاةٍ) .

ضعيف بطرفه الأخير . أخرجه البزار في « مسنده » (٤٢٢ - كشف الأستار) ، والطحاوي في « مشكل الآثار » (١ / ٢٤٨) من طريق **سعيد بن سالم القَدَّاح** عن **سعيد بن بَشِير** عن إسماعيل بن عبيد الله عن أم الدرداء قالت : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ، وقال البزار :

« لا نعلمه يروى بهذا اللفظ مرفوعاً إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو إسناد ضعيف ؛ كما يأتي بيانه .

وقد عزا الحافظ المنذري إليه أنه حسّن إسناده ، فقال في « الترغيب » (٢ / ١٣٧) :

« رواه البزار ، وقال : « إسناده حسن » . كذا قال ! » !

فلا أدري أهو وهم من المنذري ، أم سقط ذكره من قلم الهيثمي في « كشف الأستار » ؛ كما سقط منه عزوه في « مجمع الزوائد » (٤ / ٧) إلى البزار ؟ ! وإنما عزاه للطبراني في « الكبير » بنحوه . وقد عزاه إليه المنذري أيضاً . ثم قال الهيثمي :

« ورجاله ثقات ، وفي بعضهم كلام ، وهو حديث حسن » !

قلت : بل هو حديث منكر ؛ فإن آخره مخالف لحديث أبي ذر الصحيح بلفظ :

« صلاة فيُ مسجدي هذا أفضل من أربع صلوات فيه » ؛ يعني : بيت المقدس .

أخرجه الطبراني في « الأوسط » (رقم ٨٣٩٥ - مصورتي) ، والحاكم (٤ / ٥٠٩) . وقال :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي . وقال الطبراني :

« لم يروه عن قتادة إلا الحجاج وسعيد بن بشير ؛ تفرد به عن الحجاج : إبراهيم ابن طهمان ، وتفرد به عن سعيد : محمد بن سليمان بن أبي داود » !

قلت : بل تابعه الوليد بن مسلم : حدثنا سعيد بن بشير به .

أخرجه الطحاوي في « المشكل » (١ / ٢٤٨) .

قلت : فهذا الحديث الصحيح يفيد أن الصلاة في بيت المقدس بمئتي صلاة وخمسين صلاة ؛ لأن الصلاة في مسجده ﷺ بألف صلاة كما في غير ما حديث ، وهذا خلاف ما في هذا الحديث الضعيف .

وعلته : ضعف سعيد بن سالم القداح وشيخه ، وكأنه لذلك أشار المنذري فيما تقدم إلى رده لتحسين البزار لإسناده . وأيده في ذلك الحافظ إبراهيم الناجي الحلبي في كتابه « عجالة الإملاء » بقوله (١٣٥ / ١) :

« وهو كما قال المصنف ؛ إذ فيه سعيد بن سالم القداح ، وقد ضعفوه ، ورواه عن سعيد بن بشير ، وله ترجمة في آخر هذا الكتاب « الترغيب » في الرواة المختلف فيهم » .

قلت : وقال شيخه الحافظ ابن حجر فيه - أعني : ابن بشير هذا - :

« ضعيف » .

فمن غرائب المنذري التي جرى عليها في « ترغيبه » : أن يصدر الأحاديث الضعيفة بلفظ : « عن » المشعر بأنه غير ضعيف ، بل أنه صحيح أو حسن أو قريب منهما ! ومن ذلك هذا الحديث ؛ فقد صدره بـ : (عن) مع انتقاده لقول البزار فيه : « حسن » ؛ كما تقدم !

فإن قيل : لعله فعل ذلك لشاهده الذي ذكره بعد أربعة أحاديث من حديث جابر مرفوعاً به مطولاً ، لكن ليس فيه موضع الشاهد منه ، وقال :

« رواه البيهقي ، ورواه أيضاً هو وغيره من حديث ابن عمر بنحوه » !

فقد أورده السيوطي أيضاً في « الجامع الكبير » دون الشاهد ، وقال :

« رواه البيهقي في « الشعب » - وضعفه - ، وابن عساكر عن ابن عمر » .

ولم يعزه للبيهقي عن جابر بهذا اللفظ ، وإنما أورده قبل ذلك بأحاديث بلفظ :

« صلاة في المسجد الحرام مئة ألف صلاة . . . » الحديث بلفظ حديث الترجمة تماماً . وقال في تخريجه :

« رواه البيهقي في « الشعب » ، والخطيب في « المتفق والمفترق » عن جابر ، وفيه **إبراهيم بن أبي حَيَّة** ؛ واهٍ » .

يعني : أنه ضعيف جدّاً ، وعليه ؛ فلا يصلح شاهداً ؛ كما هو معلوم من علم المصطلح . وأنا أظن أن المنذري لما عزاه من حديث جابر للبيهقي ؛ يعني : هذا اللفظ : وأما اللفظ الذي ساقه هو ؛ فإنما هو لفظ حديث ابن عمر ؛ فقد وجدته كذلك في « أخبار أصبهان » لأبي نعيم ، وإسناده ضعيف جدّاً ؛ كما تقدم بيانه

برقم (٨٣١) .

وأنكرُ من حديث الترجمة : ما أخرجه ابن ماجه في حديث لأنس بن مالك مرفوعاً بلفظ :

« . . وصلاة في المسجد الأقصى بخمسين ألف صلاة » !

فصارت الصلاة في الأقصى أفضل من الصلاة في المسجد النبوي ! وقد صدره المنذري أيضاً بـ : (عن) ! مع قوله في تخريجه (١ / ١٣٦) :

« رواه ابن ماجه ، ورواته ثقات ؛ إلا أن أبا الخطاب الدمشقي لا تحضرني الآن ترجمته . . . » !

والحقيقة أنه مجهول ؛ كما صرح بذلك الحافظ في « التقريب » .

ونحوه قول الذهبي في « الميزان » :

« ليس بالمشهور » ، ثم ساق له هذا الحديث ، وقال :

« هذا منكر جداً » .

ونقل الناجي (١٣٤ / ٢) مثله عن العلائي وغيره .

وقريب منه : حديث ميمونة بنت سعد مرفوعاً :

« إن الصلاة في المسجد الأقصى كألف صلاة فيما سواه » .

أخرجه ابن ماجه وغيره .

وهو منكر جداً ؛ كما قال الذهبي أيضاً ، وبيانه في كتابي « ضعيف أبي داود »

رقم (٦٨) ، وفي تعليقي على « الأحكام الوسطى » لعبد الحق الإشبيلي رقم (٨٣٢) .

واعلم أنه كان من الممكن الجمع بين هذه الأحاديث المتناقضة في فضل الصلاة في المسجد الأقصى : بأن يؤخذ بالزائد فالزائد . وعلى ذلك جرى الإمام الطحاوي ! ولكن هذا إنما يصار إليه حينما تكون الأحاديث كلها من قسم المقبول ، وليس الأمر كذلك ؛ كما تبين لك من هذا التخريج ، والله تعالى هو الحق لا رب سواه .

٥٣٥٦ - (إنّ هذه الآية : ﴿ الذين يُنْفِقون أموالَهُمْ باللَّيْلِ والنَّهارِ سِرّاً وعَلانِيَةً ﴾ ؛ نزلت في النفقاتِ على الخَيْلِ في سبيلِ اللهِ) .

موضوع . آفته **سعيد بن سنان الحمصي** ؛ كما سيأتي في الحديث الآتي .

وغفل عنه الهيثمي هنا - كما غفل عنه هناك - ؛ فقد أورده في تفسير (البقرة) ، وقال (٦ / ٣٢٤) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، **ويزيد بن عبد الله وأبوه لا يعرفان** » !

والحديث ؛ أورده الذهبي فيما أُنكر على سعيد بن سنان .

٥٣٥٧ - (إنَّ الخيلَ معقودٌ في نواصِيها الخَيْرُ إلى يوم القيامةِ ، وأهلُها مُعَانُونَ عليها ، والمُنْفِقُ عليها كالباسطِ يدَه بالصَّدَقةِ ، وأبوالُها وأرواثُها لأهلها عندَ الله يومَ القيامة مِنْ مِسْكِ الجنةِ) .

موضوع بهذا التمام . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » في ترجمة

أحمد بن عبد الرحمن بن عِقال الحَرَّاني ، فقال (رقم ١٠٥٨ - مصورتي) : حدثنا أحمد قال : ثنا أبو جعفر (النُّفَيْلي) قال : نا **سعيد بن سنان عن يزيد بن عبد الله بن عَريب عن أبيه** عن جده قال : . . . فذكره . وقال :

« لا يروى إلا بهذا الإسناد ، تفرد به سعيد بن سنان » .

قلت : وهو أبو مهدي الحمصي ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، ورماه الدارقطني وغيره بالوضع » .

قلت : ولست أشك أن قوله في آخر الحديث :

« من مسك الجنة » إنما هو من وضعه ، وإلا ؛ فسائر الحديث ثابت صحيح من حديث غير واحد من الصحابة ، تراها في « الترغيب والترهيب » (٢ / ١٦٠ - ١٦١) . وقد أشار إلى ذلك المنذري بقوله :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، وفيه نكارة » .

وإن من غرائب الحافظ الهيثمي قوله في إعلال الحديث (٥ / ٢٥٩) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، وفيه من لم أعرفه » !

يشير إلى يزيد بن عبد الله وأبيه ؛ فإنهما لا ذكر لهما في شيء من كتب الرجال .

فخفي عليه حال سعيد بن سنان ، أو فاته إعلال الحديث به ، وهو آفته !

ثم إن شيخ الطبراني ضعيف أيضاً ؛ قال أبو عروبة :

« ليس بمؤتمن على دينه » . وقال ابن عدي :

« هو ممن يكتب حديثه » .

٥٣٥٨ - (مَنْ سَرَّهُ أن لا يجدَ الشَّيطانُ عندَه طعاماً ولا مَقِيلاً ؛ فلْيُسَلِّمْ إذا دخلَ بيتَه ، وليُسمِّ على طَعامِهِ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٦ / ٢٩٤ / ٦١٠٢) في أحاديث ساقها بإسناد واحد من طريق خلف بن عبد الحميد السَّرَخْسِيِّ : ثنا أبو الصَّبَّاح عبد الغفور بن سعيد الأنصاري عن أبي هاشم الرُّمَّاني عن زاذان عن سلمان مرفوعاً به .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عبد الغفور هذا ؛ قال ابن حبان في « الضعفاء والمتروكين » :

« كان ممن يضع الحديث على الثقات : كعب وغيره ، لا يحل كتابة حديثه ولا ذكره إلا على جهة التعجب » .

وأشار إلى هذا المعنى الإمام البخاري بقوله :

« تركوه » . وقال في « التاريخ الصغير » :

« سكتوا عنه » .

وبه أعله الهيثمي (٨ / ٣٨) .

والراوي عنه مجهول ؛ قال أحمد :

« لا أعرفه » .

والحديث ؛ اقتصر المنذري في « الترغيب » (٣ / ١١٦) على الإشارة إلى

تضعيفه ، وهو قصور ظاهر .

والذي صح عنه ﷺ في هذا الباب : إنما هو ذكر الله عند دخول البيت وعند الطعام ، وواضح أن المراد التسمية في كل منهما ؛ انظر « الترغيب والترهيب » حديث جابر عند مسلم وغيره .

وفي السلام عند دخول البيت حديث آخر ، تراه مخرجاً في « المشكاة » (٧٢٧) و « الترغيب » (٢ / ٢٦٢) .

٥٣٥٩ - (الحمدُ لله الذي جعلكِ يا بُنَيَّةُ شبيهةً بسيِّدةِ نساءِ بني إسرائيل ؛ فإنها كانتْ إذا رزقَها اللهُ شيئاً وسُئلت عنه ؟ قالت : ﴿ هُوَ مِنْ عِندِ اللهِ إنَّ اللهَ يَرْزُقُ مَنْ يشاءُ بِغَيْرِ حِسابٍ ﴾) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى من طريق عبد الله بن صالح : حدثنا **عبد الله بن لهيعة** عن محمد بن المنكدر عن جابر :

أن رسول الله ﷺ أقام أياماً لَمْ يَطْعَمْ طعاماً ، حتى شق ذلك عليه ، فطاف في منازل أزواجه ، فلم يجد عند واحدة منهن شيئاً ! فأتى فاطمة فقال :

« يا بنية ! هل عندك شيء آكله ؛ **فإني جائع** ؟ » .

قالت : لا والله - **بأبي أنت وأمي** - ! فلما خرج من عندها بعثت إليها جارة لها برغيفين وقطعة لحم ، فأخذته منها ، فوضعته في جفنة لها ، وقالت :

والله ! لأوثرن بهذا رسول الله ﷺ على نفسي ومَن عندي ، وكانوا جميعًا محتاجين إلى شِبعة طعام ، فبعثت حسناً أو حسيناً إلى رسول الله ﷺ ، فرجع إليها ، فقالت : **بأبي أنت وأمي** ؛ قد أتى الله بشيء فخبأته لك . قال :

« هلمي يا بنية ! » .

قالت : فأتيته بالجفنة ، فكشفتُ عنها ؛ فإذا هي مملوءة خبزاً ولحماً ، فلما نظرت إليها بُهِتُّ وعرفت أنها بركة من الله ، فحَمِدْتُ الله ، **وصليت على نبيه** ، وقدمته إلى رسول الله ﷺ ، فلما رآه حمد الله ، وقال :

« من أين لكِ هذا يا بنية ؟ ! » .

قالت : يا أبتِ ! ﴿ هو من عند الله إن الله يرزق من يشاء بغير حساب ﴾ ! فحمد الله ، وقال : . . . فذكر الحديث .

فبعث رسول الله ﷺ إلى علي ، ثم أكل رسول الله ﷺ ، وأكل علي ، وفاطمة ، وحسن ، وحسين ، وجميع أزواج النبي ﷺ ، وأهل بيته حتى شبعوا جميعاً ، قالت : وبقيت الجفنة كما هي . قالت : فأوسعت ببقيتها على جميع الجيران ؛ وجعل الله فيها بركة وخيراً كثيراً .

ذكره ابن كثير في « التفسير » (١ / ٣٦٠) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، سكت عنه ابن كثير ؛ لأنه ساق إسناده ، وهذه عادته وعادة المحدثين : إذا ساقوا إسناد الحديث ؛ فقد برئت ذمتهم وارتفعت المسؤولية عنهم إذا كان الحديث إسناده ضعيفاً أو موضوعاً .

وقد غفل عن هذه الحقيقة العلمية من قام باختصار « تفسير ابن كثير » وغيرهم ، فيتوهمون أن سكوت ابن كثير عن الحديث معناه أن الحديث ثابت عنده ! وليس كذلك ؛ وبخاصة إذا ساق إسناده ؛ كما بينت ذلك في غير ما موضع .

وهذا الحديث من هذا القبيل ؛ فإن في إسناده عبد الله بن صالح عن عبد الله

ابن لهيعة ، وكلاهما ضعيف .

ولجهل الشيخ الصابوني بهذا العلم الشريف ، وبتلك الحقيقة العلمية ؛ فقد أورد هذا الحديث مصححاً له في « مختصره » (١ / ٢٨٠) ، ثم نقل عزو الحافظ ابن كثير لأبي يعلى من « تفسير ابن كثير » إلى حاشية « مختصره » ؛ موهماً القراء أنه من تخريجه ! فما أحراه بقول النبي ﷺ :

« المتشبع بما لم يُعْطَ ؛ كلابس ثوبي زور » !

ثم إن الحديث ـ مع ضعف إسناده ـ ؛ ففي متنه نكارة في نقدي ؛ مثل قوله : « فإني جائع » ؛ لأنه غير معروف مثله عنه ﷺ فيما أذكر !

ومن ذلك قول فاطمة رضي الله عنها لأبيها مرتين :

بأبي أنت وأمي !

فإنه مجوج مرفوض ؛ كما هو ظاهر لا يحتاج إلى بيان !

ونحوه قولها بعد أن حمدت الله :

وصليتُ على نبيه .

فإنه ليس معهوداً أيضاً قرن الصلاة على النبي مع حمد الله تعالى في مثل هذه المناسبة ! والله أعلم .

٥٣٦٠ ـ (نِعْمَ السِّوَاكُ الزيتونُ ؛ مِنْ شجَرةٍ مباركةٍ ، يُطَيِّبُ الفمَ ، ويَذْهَبُ بالحَفَرِ ، هو سِواكي ، وسِواكُ الأنبياءِ قبلي) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (رقم ٦٧٠ ـ مصورتي) : حدثنا

أحمد قال : نا **معلل** قال : نا **محمد بن مِحصَن** عن إبراهيم بن أبي عبلة عن عبد الرحمن بن غَنْم الأشعري عن معاذ بن جبل مرفوعاً به . وقال :

« لم يروه عن إبراهيم إلا محمد » .

قلت : وهو العكّاشي ؛ نسب إلى جده الأعلى ؛ فإنه محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن محمد بن عكاشة بن محصن الأسدي ؛ كذبوه ؛ كما في « التقريب » . وقال الذهبي :

« ليس بثقة ، قال الدارقطني : متروك يضع » .

قلت : فهو علة هذا الحديث .

وخفي ذلك على الهيثمي ؛ فأعله بالذي دونه ، فقال (٢ / ١٠٠) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه **مُعَلَّلُ بن محمد** ؛ لم أجد من ذكره » !

قلت : كذا قال ! وتبعه الشيخ محمد بن سليمان المغربي في « جمع الفوائد » (١ / ٩١) ؛ ثم المعلق عليه ، دون أن ينتبهوا إلى ما فيه من الوهم :

أولاً : الغفلة عن آفته الحقيقية ؛ وهي العكاشي كما ذكرنا . وقد تنبه لها الهيثمي في حديث آخر ، أخرجه الطبراني قبيل هذا بالسند نفسه ، وهو حديث :

« اتخذوا الديك الأبيض . . . » . فقال الهيثمي (٥ / ١١٧) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه محمد بن محصن العكاشي ، وهو كذاب » ، وقد مضى برقم (١٦٩٥) . ولم أره في « كتاب الطب » من « جمع الفوائد » للمغربي ، وهو مؤخر فيه عن موضعه في « مجمع الهيثمي » ، فلا أدري

أسقط من قلمه ، أم أودعه في كتاب آخر عنده ؟ ! والله أعلم .

ثانياً : قوله : « معلل بن محمد » خطأ ! والصواب : « **معلل بن نفيل** » ؛ كذلك وقع في إسناد حديث آخر ساقه قبل هذا الحديث بحديث ، وكذلك وقع في حديث آخر عنده (٦٣٢) وفي أحاديث أخرى بعده (٦٥٢ - ٦٥٥) ، ونسبه في الأول منها فقال : « الحراني » .

وبعد كتابة ما سبق ؛ رجعت إلى « مجمع البحرين » للهيثمي (١ / ٣٤ / ٢) ، فوجدته قد ساق الحديث بالإسناد المذكور تحته ؛ إلا أنه وقع فيه : « . . معلل بن محمد بن محصن عن إبراهيم . . . لم يروه عن إبراهيم إلا محمد » !

فانكشف لي سبب الوهمين السابقين من الهيثمي . وبيانه : أنه لما نقل الحديث من « المعجم الأوسط » ، أدخل راوياً في آخر ، فبدل أن يكتب : « معلل : نا محمد بن محصن » كتب : « معلل بن محمد بن محصن » !

ولما نقل الحديث من « مجمع البحرين » إلى « مجمع الزوائد » وتكلم على إسناده ؛ وقع منه ما وقع من الوهمين المشار إليهما ! والمعصوم من عصمه الله .

٥٣٦١ - (مَنْ فَصَلَ في سبيل الله ، فماتَ أو قُتِلَ ؛ فهو شهيد ، أو وَقَصَه فرسُه أو بعيرُه ، أو لدَغَتْهُ هامَّةٌ ، أو ماتَ على فراشه بأيِّ حتْفٍ شاءَ الله ؛ فإنّه شهيد ، وإنَّ لهُ الجنةَ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (١ / ٣٩١) : حدثنا عبد الوهاب بن نَجْدة : ثنا بقية بن الوليد عن ابن ثوبان عن أبيه يرد إلى مكحول إلى عبد الرحمن بن غَنْمٍ الأشعري أن أبا مالك الأشعري قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

وتابعه عبيد بن شريك : ثنا عبد الوهاب بن نجدة به .

أخرجه البيهقي في « السنن » (٩ / ١٦٦) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله موثقون ؛ إلا أن مكحولاً رُمِيَ بالتدليس .

أما بقية ؛ فهو مشهور بذلك ، وقد قال غير واحد من الأئمة :

« كان يدلس عن المتروكين » .

ولذلك ؛ فهو من الثقات الذين لا يحتج بحديثهم ما عنعن ، وهذا منه .

نعم ؛ قد خالف أبا داود وعبيد بن شريك : **محمدُ بنُ محمد بن سليمان** ، فقال : ثنا عبد الوهاب بن نجدة الحَوْطِيُّ : ثنا بقية بن الوليد : ثنا عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان به .

فصرح بتحديث بقية .

أخرجه الحاكم (٢ / ٧٨) ، وقال :

« صحيح على شرط مسلم » !

فتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : ابن ثوبان لم يحتج به مسلم ؛ وليس بذاك ، وبقية ثقة ، وعبد الرحمن ابن غنم لم يدركه مكحول فيما أظن » !

قلت : بين وفاتيهما قرابة أربعين سنة ؛ لأن ابن غنم توفي سنة (٧٨) ، ومكحول توفي سنة (١١٢) في قول ، وسنة (١١٨) في قول آخر ، ولم يذكروا سنة ولادته ، حتى يمكن القول بمعاصرته إياه ، ولكن ثبوت المعاصرة إنما تفيد في

الراوي الذي لم يعرف بتدليس ، ومكحول ليس كذلك ؛ كما سبق .

وابن ثوبان ـ وإن كان فيه كلام ـ فالراجح أنه حسن الحديث .

وأما بقية ؛ فقد عرفت حاله ، وإنما وثقه الذهبي لتصريحه بالتحديث في رواية الحاكم ، وهو الذي غرني قديماً حينما خرجت الحديث في « أحكام الجنائز » (ص ٣٧) ، وقلت عقبه :

« وصححه الحاكم ، وإنما هو حسن فقط » .

فلم يتنبه الذهبي ـ كما لم أتنبه أنا يومئذٍ ـ لكون التصريح بتحديث بقية شاذ ـ بل منكر ـ ؛ لأمرين :

الأول : مخالفة محمد بن محمد بن سليمان لأبي داود وعبيد بن شريك كما سبق ؛ فإنهما عنعناه عنه .

والآخر : أن محمداً هذا ـ وهو الباغندي ـ مع كونه من الحفاظ ؛ فقد تكلم فيه بعضهم كلاماً سيئاً حتى اتهم بالكذب ! والذهبي نفسه قال في ترجمته من « الميزان » :

« كان مدلساً ، وفيه شيء . قال ابن عدي : أرجو أنه كان لا يتعمد الكذب . وقال الإسماعيلي : لا أتهمه ، ولكنه خبيث التدليس » .

قلت : فمثله لا يحتج به عند التفرد ، فكيف مع المخالفة ؟ !

ثم وجدت له مخالفاً ثالثاً ثقةً : فقال الطبراني في « الكبير » (١ / ١٦٧ / ١) : حدثنا خير بن عرفة المصري : نا حيوة بن شُرَيْحٍ الحمصي : نا بقية بن الوليد عن ابن ثوبان به .

٥٣٦٢ - (يا عائشةُ ! أتَّخذتِ الدُّنيا بطنَكِ ؟ ! أكثرُ من أَكْلَةٍ كلَّ يومٍ سَرَفٌ ، واللهُ لا يُحِبُّ المُسْرفين) .

موضوع . أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ١٦١ / ٢) من طريق **العلاء بن مسلمة الرَّوَّاس** (الأصل : سلمة الروامي) : حدثني **خالد بن نَجِيحٍ المصري** : ثنا **عبد الله بن لهيعة** عن أبي الأسود عن عروة عن عائشة قالت :

رآني رسول الله ﷺ وأنا آكل في يوم مرتين فقال : . . . فذكره . وقال :

« في إسناده ضعف » !

كذا قال ! وأقره العراقي في « تخريج الإحياء » (٣ / ٧٨) !

وفيه تساهل كبير ؛ فإنما يصح مثل هذا القول فيما لو كان السند إلى ابن لهيعة ثابتاً ، وأنى له ذلك ؟ ! وفيه آفتان :

الأولى : خالد بن نجيح المصري ؛ قال ابن أبي حاتم (١ / ٢ / ٣٥٥) عن أبيه :

« هو كذاب ، كان يفتعل الأحاديث ويضعها في كتب ابن أبي مريم وأبي صالح ، وهذه الأحاديث التي أنكرت على أبي صالح ؛ يتوهم أنها من فعله » .

الأخرى : العلاء بن مسلمة الرواس ؛ قال ابن حبان (٢ / ١٨٥) :

« يروي عن العراقيين المقلوبات ، وعن الثقات الموضوعات » . وقال ابن طاهر :

« كان يضع الحديث » .

نعم ؛ قد رواه البيهقي (٢ / ١٥٨ / ١ - ٢) بإسناد آخر عن ابن لهيعة نحوه ؛ هو خير من هذا :

أخرجه من طريق يحيى بن عثمان المصري : حدثني أبي عن ابن لهيعة . . . فذكره بلفظ :

« يا عائشة ! أما تحبين أن يكون لك شغل إلا في جوفك ؟ ! الأكل في اليوم مرتين من الإسراف ، والله لا يحب المسرفين » .

(تنبيه) : كنت خرجت هذا الحديث فيما تقدم برقم (**٢٥٧**) نقلاً عن « الإحياء » و « تخريجه » ، وعن « الترغيب » للمنذري ، وكان ذلك قبل أن نطلع على إسناده في « شعب البيهقي » ، فلما وقفت عليه فيه ؛ بادرت إلى تخريجه ، وبيان الفرق بين إسناديه ولفظيه ، فتبين الآن أنه ليس عند البيهقي لفظ : « إياك والسرف » ، الذي جاء في « الإحياء » ، وعزاه العراقي للبيهقي ، فاقتضى التنبيه .

٥٣٦٣ - (ثلاثةٌ لا تُقْبَلُ لهم شهادةُ أنْ لا إله إلا الله : الراكبُ والمركوب ، والراكبةُ والمركوبةُ ، والإمامُ الجائرُ)[1] .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (رقم ٣٢٥٦) : حدثنا بكر : قال : نا أبو عطاء **بلال بن عمرو** عن صالح بن أبي صالح عن **عمر بن راشد** عن عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن ابن حرملة إلا عمر بن راشد ، ولا عن عمر إلا صالح بن أبي صالح ، تفرد به أبو عطاء » .

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن من الأصل : « سيأتي بزيادة فائدة برقم (٦٦٥٩) » . (الناشر) .

قلت : ولم أجد من ترجمه ، ولم يذكره الدَّولابي في « الكنى » .

ومثله صالح بن أبي صالح ، وفي « التهذيب » بهذا الاسم جمع ، ولكنهم من التابعين ، وهو دونهم كما ترى .

وأما عمر بن راشد ؛ فهو المدني الجاري ، يروي عن مالك وابن عجلان وطبقتهما . قال أبو حاتم :

« وجدت حديثه كذباً وزوراً » . وقال الحاكم ، وأبو نعيم :

« يروي عن مالك أحاديث موضوعة » .

وبه أعل الحديث الهيثمي ، فقال في « المجمع » (٤ / ٢٨٢) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه عمر بن راشد المدني الجاريٍّ ؛ وهو كذاب » .

وأما المنذري ؛ فقد اكتفى بالإشارة إلى ضعفه (٣ / ١٣٨) !

وهذا من تساهله الذي شرحت القول عنه في مقدمة « صحيح الترغيب » و «ضعيفه » ، وهو تحت الطبع[1] .

٥٣٦٤ - (مَنْ وَلِيَ أُمَّةً من أمَّتي - قَلَّتْ أو كَثُرتْ - ، فلم يَعْدِلْ فيهم ؛ كَبَّهُ اللهُ على وجْهِهِ في النارِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (رقم ٦٧٧٣ - مصورتي) من طريق هشام بن عمار : ثنا عبد العزيز بن الحُصَين عن عمار الدُّهْني : حدثني

---

(١) وقد طبع بعد وفاة الشيخ - رحمه الله - بقليل . (الناشر) .

إبراهيم بن [يزيد] عن بنت معقل بن يسار عن أبيها معقل أن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره . وقال :

« لم يرو هذا الحديث عن عمار الدهني إلا عبد العزيز بن الحصين ، تفرد به هشام » .

قلت : عبد العزيز هذا واهٍ ؛ كما قال المنذري في « الترغيب » (٣ / ١٣٩) .

وقد خولف في إسناده ؛ فقال عبيد الله بن موسى : ثنا إسرائيل عن عامر الدهني عن أبيه عن **أم معقل** عن أبيها قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

أخرجه الحاكم (٤ / ٩٠ ـ ٩١) ، وقال :

« هذه أم معقل بنت معقل بن سنان الأشجعي ، وهو صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي !

قلت : لم أر من ذكر أم معقل هذه ، وأخشى أن يكون محرفاً من (ابنة معقل) كما في الإسناد الأول ، وليس اعتمادي عليه فيما ذهبت إليه فحسب ؛ فقد روى الإمام أحمد (٤ / ٢٥) : ثنا وكيع عن إسماعيل بن أبي خالد قال : سمعت **إسماعيل البصري** يحدث عن ابنة معقل بن يسار عن أبيها معقل قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« ليس من والي أمة ـ قلَّت أو كَثُرت ـ لا يعدل فيها ؛ إلا كَبَّه الله تبارك وتعالى على وجهه في النار » .

لكني لم أعرف إسماعيل البصري ! وفي طبقته جماعة ؛ فيهم الثقة والضعيف والمجهول . وذكر الحافظ في ترجمة (ابنة معقل) من « التعجيل » أنه روى عنها

إسماعيل الأَوْدي ، ولم يذكره السمعاني في هذه النسبة (الأودي) ، وقد رواه عنه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٠ / ٢٢١ / ٥١٤) ، ونسبه في رواية ثانية (٥١٧) فقال : (الكندي) ، وفي أخرى (٥١٨) : (الأزرق) .

ومثله ابنة معقل هذه ؛ فإن الحافظ لم يذكر راوياً عنها غير **إسماعيل** المذكور .

وقد تابعها أخوها **عبد الرحمن بن معقل بن يسار** عن أبيه بلفظ :

« أيما والٍ ولي شيئاً من أمر المسلمين ، فلم ينصح لهم كنصحه لنفسه ؛ كبَّه الله على وجهه يوم القيامة في النار » .

أخرجه الطبراني في « المعجم الصغير » (ص ٩٤) بإسناد جيد عنه ؛ كما بينته في « الروض النضير » (رقم ٨٦٨) .

وأما عبد الرحمن هذا ؛ فقد قلت هناك : إني لم أجد من ذكره ! وأقول الآن :

لعله عبد الرحمن بن عبد الله بن معقل بن يسار ؛ فقد ذكره هكذا ابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ٢٥٢) ، وكذا ابن حبان في « الثقات » (٣ / ١٥٤ - طبع الهند) ، وذكرا أنه روى عن عمر أو ابن عمر . وروى عنه قرة بن خالد السدوسي .

وعليه ؛ يكون قد نسب في هذه الرواية إلى جده معقل ، فهو تابعي مستور .

وجملة القول : أن الحديث لم يثبت عندي بهذا اللفظ ؛ لاضطراب الرواة في الراوي عن معقل ؛ هل هو عبد الرحمن أو ابنة معقل ؟ وسواء كان هذا أو ذاك فكلاهما مجهول .

ولو أن الحديث جاء بإسنادين ثابتين عنهما ؛ لكان احتمال تقوية الحديث بمجموع روايتيهما وارداً ، فكيف وقد جاء من طرق أخرى عن معقل رضي الله عنه

في « الصحيحين » وغيرهما بغير هذا اللفظ ، فراجعها إن شئت في « الأحاديث الصحيحة » (١٧٥٤ ، ٢٦٣١) .

٥٣٦٥ - (لا تَنْكِحُوا القَرابةَ القريبةَ ؛ فإنّ الوَلَدَ يُخْلَقُ ضَاوِياً) .

لا أصل له مرفوعاً . وقد اشتهر اليوم عند متفقهة هذا الزمن ودكاترته ، الذين لا يتقون الله في طلابهم ، فيُلقون عليهم من الأقوال والآراء ما لا حجة عليه ولا برهان ، ومن الأحاديث ما لا سنام له ولا خطام ، وما لا أصل له من كلامه عليه الصلاة والسلام ، كهذا الحديث ؛ فإني سئلت عنه مراراً من بعض طلابهم ؟ فقد قال الحافظ ابن الملقن في « خلاصة البدر المنير » (ق ١١٨ / ١) :

« غريب . قال ابن الصلاح : لم أجد له أصلاً » .

ولعله غرهم أن ابن الأثير أورده في « النهاية » في مادة (ضوا) ، جاهلين أنه لا يتقيد فيه بما ثبت من الحديث ؛ لأن غرضه شرح الغريب منه ، ثبت أو لم يثبت ، وكم من حديث فيه لا يعرف له أصل في كتب الحديث ؛ فضلاً عن الأحاديث الضعيفة ! مثله في ذلك مثل الغزالي في « الإحياء » ، بل هذا أهل ليُنْتَقد أكثر من ذاك ؛ لأن كتابه كتاب هداية وتربية وتوجيه ، فلا يجوز إيراد الأحاديث الضعيفة فيه والواهية ، ولذلك ؛ بالغ العلماء في انتقاده والرد عليه ، ولعله هو عمدة ابن الأثير في حديث الترجمة ؛ فقد أورده الغزالي في « إحيائه » (٢ / ٣٨) في جملة أحاديث صرح بنسبتها إلى النبي ﷺ ، وكلها منكرة ! بيّن ذلك العراقي في « تخريجه » إياه ، فقال - بعد أن نقل عن ابن الصلاح أنه لا أصل له ، وأقره - :

« قلت : إنما يعرف من قول عمر أنه قال لآل السائب : قد أضويتم ؛ فانكحوا

في النوابغ .

رواه إبراهيم الحربي في « غريب الحديث » وقال : معناه : تزوجوا الغرائب . قال : ويقال : أغربوا ولا تُضْوُوا » .

قلت : فهذا صريح من الحافظ الحربي أن الجملة الأخيرة : « أغربوا ولا تضووا » ليس حديثاً ، فلا تغتر بإيهام ابن الأثير أنه حديث !

٥٣٦٦ - (نَعَمْ ؛ ما لم تقُمْ على بابِ سُدَّةٍ ، أو تأتي أميراً تسألُهُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (رقم ٢٧٦٩) - بإسناد صحيح - عن خالد بن حارث قال : حدثني **طَرِيفُ بن عيسى العنبري** قال : نا **يوسف بن عبد الحميد** قال : لقيت ثوبان مولى رسول الله ﷺ فحدثنا :

أن رسول الله ﷺ دعا لأهله ، فذكر علياً وفاطمة وغيرهما . فقلت : يا رسول الله ! مِنْ أهل البيت أنا ؟ قال : . . . فذكره . وقال :

« لم يَرْوِ هذا الحديث عن طريف إلا خالد » .

قلت : وهو ثقة ثبت من رجال الشيخين .

وإنما العلة ممن فوقه ؛ فإن طريفاً هذا وشيخه يوسف ليسا بمعروفين ؛ فقد أوردهما ابن أبي حاتم (٢ / ١ / ٤٩٤) و (٤ / ٢ / ٢٢٦) بهذه الرواية ، ولم يذكر فيهما جرحاً ولا تعديلاً .

وكذلك فعل البخاري في « التاريخ » ، و ابن حبان في « الثقات » ؛ فإنه أورد يوسف هذا في طبقة التابعين من كتابه « الثقات » (٣ / ٢٩٦) بهذه الرواية أيضاً .

والظن به أنه أورد طريفاً أيضاً في طبقة أتباع التابعين منهم ، ولكن المجلد الخاص بها ما علمنا أنه طبع بعد ، ومخطوطة الظاهرية منه محجوزة الآن في قسم التصوير من المجمع العلمي بدمشق لتصويره ، فلعلنا نتمكن من مراجعته بَعْدُ إن شاء الله تعالى .

وإن مما يؤيد ظني المذكور ؛ قول المنذري في « الترغيب » (٣ / ١٥١) - وتبعه الهيثمي في « المجمع » (٩ / ١٧٣) - :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، ورواته ثقات » !

قلت : وهذا من تساهلهما الذي عرفا به ؛ إذ إنهما جريا في كتابيهما على الاعتداد بما تفرد ابن حبان بتوثيقه من الرواة ، مع تساهله في ذلك عند المحققين من العلماء ؛ كما سبق التنبيه على ذلك مراراً .

ثم رأيت طريفاً المذكور في « الثقات » (٨ / ٣٢٧) من رواية خالد بن الحارث عنه ؛ فهو مجهول كشيخه يوسف .

٥٣٦٧ - (مَنْ مَشَى مَعَ ظالمٍ ليُعِينَهُ - وهو يعلمُ أنه ظالمٌ - ؛ فَقَدْ خَرَجَ مِنَ الإِسلامِ)[1] .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١ / ٣٢ / ٢) : حدثنا عمرو بن إسحاق بن إبراهيم بن زبريق الحمصي : حدثني أبي : نا عمرو بن الحارث عن عبد الله بن سالم عن الزُّبَيدي : نا عياش بن مُؤْنِس أن أبا الحسن نِمْران بن مِخْمَر حدثه أن أوس بن شُرَحْبِيل - أحد بني المجمِّع - حدثه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن من الأصل : « مضى برقم (٧٥٨) » . (الناشر) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم :

أولاً : أوس بن شرحبيل ؛ قيل : له صحبة : وأنكر ذلك ابن حبان كما يأتي .

وقيل فيه : شرحبيل بن أوس ، على القلب . أورده البخاري في « التاريخ » هكذا (٢ / ٢ / ٢٥٠) . وقال ابن أبي حاتم (٢ / ١ / ٣٣٧) :

« وهو أشبه ، له صحبة » .

وجوَّز ابن شاهين أنهما اثنان . وقال البغوي :

« والأصح عندي : شرحبيل » .

ورجح الحافظ المغايرة .

ثانياً : أبو الحسن نمران بن مخمر ؛ أورده ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٤٩٧) برواية جمع عنه ؛ أحدهم حريز بن عثمان عنه .

وجاء في « تعجيل المنفعة » أنه ذكره ابن حبان في « الثقات » . ولم أره في « التابعين » منه ، فلعله أورده في « أتباعهم » ؛ ولا تطوله الآن يدي .

ثالثاً : عياش بن مؤنس . أورده ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ٥) فقال :

« عياش بن مؤنس أبو معاذ . روى عن شداد بن شُرَحْبِيل الأنصاري . وسمع منه (!) نمران بن مخمر ، وروى عنه حبيب بن صالح » !

هكذا قال ! جعله تابعيّاً يروي عنه نمران بن مخمر ، وظاهر كلامه في ترجمة نمران أنه تابعي أيضاً .

وقد عكس ذلك ابن حبان فأصاب ؛ فقال في « الثقات » في (التابعين)

أيضاً (٣ / ٢٠٧) :

« عياش بن مؤنس ، يروي عن نمران بن مخمر عن شرحبيل بن أوس ـ ويقال : إن له صحبة ، وما أراه بمحفوظ ـ . روى عنه محمد بن الوليد الزُّبيدي » .

وهكذا أورده البخاري في « التاريخ » (٤ / ١/ ٤٧) :

« عياش بن مؤنس ، سمع نِمران . روى عنه محمد بن الوليد الزبيدي » .

قلت : ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وكذلك صنع ابن أبي حاتم كما رأيت ؛ فهو مجهول العين ، أو مجهول الحال ؛ إن صح أنه سمع منه حبيب بن صالح أيضاً .

وأما عمرو بن إسحاق ـ شيخ الطبراني ـ ؛ فلم أقف له على ترجمة ، ولا في « تاريخ دمشق » لابن عساكر !

وأما أبوه إسحاق بن إبراهيم بن زبريق الحمصي ؛ فضعيف ، بل كذَّبه بعضهم .

لكن قال البخاري في ترجمة شرحبيل : « وقال عمرو بن الحارث . . . » فذكره ، فلا أدري إذا كان عنده من طريق أخرى عن عمرو أم لا .

وسواء كان هذا أو ذاك ؛ فالعلة من عياش بن مؤنس ؛ لجهالته كما علمت . ولذلك ؛ أشار المنذري في « الترغيب » (٣ / ١٥٣) إلى تضعيف الحديث ، وقال :

« وهو حديث غريب » . وقال الهيثمي في « المجمع » :

« . . وفيه عياش بن مؤنس ، ولم أجد من ترجمه (!) ؛ وبقية رجاله وثِّقوا » !

٥٣٦٨ - (**لعنَ اللهُ سبعةً مِنْ خَلْقه مِنْ فَوقِ سَبْعِ سماواته ، وردَّدَ لعنتَه على واحدٍ منهم ثلاثاً ، ولَعْنُ كلٍّ واحدٍ منهم لعنةً تكفيه ، قال :**

مَلْعونٌ مَنْ عَمِلَ عَمَلَ قَومِ لُوطٍ ، ملعونٌ مَنْ عَمِلَ عَمَلَ قَومِ لُوطٍ ، ملعونٌ مَنْ عَمِلَ عَمَلَ قَومِ لُوطٍ .

ملعونٌ مَنْ ذَبَحَ لغيرِ اللهِ .

ملعونٌ مَنْ أتى شيئاً مِنَ البهائمِ .

ملعونٌ مَنْ عقَّ والدَيْه .

ملعونٌ مَنْ جَمَعَ بينَ المرأةِ وابنتِها .

ملعونٌ مَنْ غيَّر حدودَ الأرضِ .

ملعونٌ مَنْ ادَّعى إلى غيرِ مواليهِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (رقم ٨٤٩٢ - ط) ، وأبو بكر الشافعي في « الفوائد » (٧٣ / ٢٥٤ / ٢) ، وابن عدي في « الكامل » (ق ٣٤١ / ١) من طرق عن أبي مصعب الزهري : حدثني **مُحَرَّر بن هارون** - رجل من قريش - عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً .

وتابعه عبد الله بن عمر بن الرَّمَّاح - عند ابن عدي - ، وبشر بن الحكم بن حبيب بن مهران - عند البيهقي في « الشعب » (٢ / ١٣٢ / ٢) - ؛ كلاهما عن محرر بن هارون به .

وخالف **أبو عتبة أحمد** بن الفرج فقال : ثنا ابن أبي فديك : ثنا **هارون**

التيمي عن الأعرج به .

أخرجه الحاكم (٤ / ٣٥٦) ، وسكت عنه ! وتعقبه الذهبي ، فقال :

« قلت : هارون ضعفوه » .

قلت : هو هارون بن هارون بن عبد الله بن مُحَرَّر بن الهُدَيْرِ القرشي التيمي ، فهو أخو محرر بن هارون ، وكلاهما ضعيف جداً .

لكن أبو عتبة أحمد بن الفرج ضعيف ، فلا يحتج به عند التفرد ، فكيف عند المخالفة ؟

ولم يتنبه لهذا المنذري ؛ فقال (٣ / ١٩٨) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، ورجاله رجال « الصحيح » ؛ إلا محرز بن هارون التيمي ، ويقال : (مُحَرَّر) بالإهمال .

ورواه الحاكم من رواية هارون أخي محرر ، وقال : « صحيح الإسناد » . وكلاهما واهٍ ؛ ولكن محرز قد حسَّن له الترمذي ، ومشَّاه بعضهم ، وهو أصلح حالاً من أخيه هارون » !

قلت : إن كان لا بد من المفاضلة بينهما ؛ فالعكس هو الصواب ، كما يشير إلى ذلك قول الحافظ ابن حجر في الأول :

« محرر - براءين ؛ وزن محمد ؛ على الصحيح - ابن هارون بن عبد الله التيمي - متروك » .

وقال في أخيه :

« ضعيف » .

ولكني أرى أنهما في شدة الضعف سواء ؛ فالأول قد قال فيه البخاري وغيره :

« منكر الحديث » . وقال ابن حبان (٣ / ٢٠) :

« كان ممن يروي عن الأعرج ما ليس من حديثه ، وعن غيره ما ليس من حديث الأثبات ، لا تحل الرواية عنه ، ولا الاحتجاج به » .

وقال في أخيه هارون (٣ / ٩٤) :

« كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات ، لا يجوز الاحتجاج به ، ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار لأهل الصناعة فقط » .

وضعفه غيره .

لكن الحديث قد صح عن ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ آخر ، وفيه ذكر السبعة غير :

« . . ملعون من جمع بين امرأة وابنتها » ، وذكر مكانه :

« لعن الله من كَمَّهَ أعمى عن الطريق » .

وهو مخرج في « الصحيحة » (٣٤٦٢) .

٥٣٦٩ ـ (يا معشرَ المسلمين ! اتّقوا اللهَ وصِلُوا أرحامَكم ؛ فإنَّهُ ليس مِنْ ثوابٍ أسرعَ مِنْ صلَةِ رَحِم . وإيَّاكم والبَغْيَ ؛ فإنَّهُ ليس من عقوبةٍ أسرعَ مِنْ عقوبةِ بغي . وإياكم وعقوقَ الوالدَيْنِ ؛ فإنَّ رِيحَ الجنةِ تُوجدُ مِنْ

مسيرةِ ألفِ عامٍ ، واللهِ ! لا يجدُها عاقٌّ ، ولا قاطعُ رَحِمٍ ، ولا شيخٌ زانٍ ، ولا جارٌّ إزارَه خُيَلاءَ ، إنما الكبرياءُ لربِّ العالمين . والكذبُ كلُّه إثمٌ ؛ إلا ما نفعْتَ به مُؤْمناً ، ودفعْتَ به عن دِينٍ . وإنَّ في الجنَّة لَسُوقاً ما يُباعُ فيها ولا يُشترى ، ليس فيها إلا الصُّوَرُ ، فمن أحبَّ صورةً مِنْ رَجُلٍ أوِ امرأةٍ ؛ دخَل فيها) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (رقم ٥٧٩٤) ، ومن طريقه أبو نعيم في « صفة الجنة » (٢ / ٤٢ / ١٩٥) : حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي قال : نا **أحمد بن محمد بن طَرِيف البَجَلي** قال : ثنا أبي قال : ثنا **محمد بن كثير الكوفي** قال : نا **جابر الجُعْفي** عن أبي جعفر محمد بن علي بن حسين عن جابر بن عبد الله قال :

خرج علينا رسول الله ﷺ ونحن مجتمعون ، فقال : . . . فذكره . وقال :

« لا يروى هذا الحديث عن جابر إلا بهذا الإسناد ، تفرد به أحمد بن محمد ابن طريف » .

قلت : ولم أجد له ترجمة فيما لدي من كتب الرجال ؛ وقد ذكره في « التهذيب » في الرواة عن أبيه محمد بن طريف ، وكنّاه بأبي زيد ، وكنية أبيه : أبو جعفر الكوفي ، وهو من شيوخ مسلم الثقات .

لكن محمد بن كثير الكوفي متهم ؛ قال البخاري في « التاريخ » (١ / ١ / ٢١٧) :

« منكر الحديث » . وقال ابن حبان (٢ / ٢٨٧) :

« كان ممن ينفرد عن الثقات بالأشياء المقلوبات ، التي إذا سمعها مَنِ الحديث صناعته ؛ علم أنها معمولة أو مقلوبة ، لا يحتج به بحال » . وفي « ميزان الذهبي » :

« قال أحمد : خرقنا حديثه . وقال البخاري : منكر الحديث . وقال ابن المديني : كتبنا عنه عجائب ، وخططت على حديثه . ومشاه ابن معين » .

قلت : وساق له ابن عدي في « الكامل » (٦ / ٢٥٥ - ٢٥٦) أحاديث منكرة جدّاً ، تدل على سوء حاله ، وقال :

« وهو منكر الحديث عن كل مَنْ يروي عنه ، والبلاء منه » .

ومن هذه الأحاديث : ما أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ٧٦) بلفظ :

« من عَطَسَ أو تجشَّأَ ، أو سمع عطسةً أو جُشاءً ، فقال : الحمد لله على كل حال من الأحوال ؛ صرف الله عنه سبعين داءً ، أهونها الجذام » .

ولعله يأتي إن شاء الله تعالى .

قلت : وبه أعل الهيثمي حديث الترجمة ، فقال (٥ / ١٢٥) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه محمد بن كثير الكوفي ، وهو ضعيف جدّاً » .

وفيه علة ثالثة ، وهي جابر الجعفي ؛ فإنه ضعيف ، بل قد كَذَّبه بعضهم .

وقد أعله به أيضاً الهيثمي في مكان آخر ، فقال (٨ / ١٤٩) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » من طريق محمد بن كثير عن جابر الجعفي ،

وكلاهما ضعيف جداً » .

وأشار المنذري في « الترغيب » إلى تضعيف الحديث في موضعين منه بقوله في أوله :

« وروي عن جابر . . » (٣ / ٩٩ ، ٢٢١ - ٢٢٢) .

والحديث ؛ أورده السيوطي في « الجامع الكبير » بتقديم وتأخير ، وقال :

« رواه ابن عساكر [٦ / ٢٢٣] عن محمد بن الفُرات الجَرْمي عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي . ومحمد كذبه أحمد وغيره ، وقال (د) : روى أحاديث موضوعة » .

واعلم أنه قد صح من الحديث ما يتعلق بثواب صلة الرحم ، وعقوبة البغي وقطيعة الرحم ، روي ذلك من طرق ؛ خرجتها في « الصحيحة » (٩٧٨) .

والفقرة الأخيرة منه في سوق الجنة ؛ قد روي بإسناد خير من هذا ؛ ولكنه ضعيف لا يصح ؛ كما سبق بيانه برقم (١٩٨٢) في المجلد الرابع .

٥٣٧٠ - (أربعةٌ يُصْبِحون في غضَبِ الله ، ويُمْسُون في سَخَطِ الله . قلتُ : ومَنْ هم يا رسولَ الله ؟ ! قال : المتشبِّهون مِنَ الرِّجالِ بالنساءِ ، والمتشبهاتُ مِنَ النِّساءِ بالرِّجالِ ، والذي يأتي البهيمةَ ، والذي تأتيه الرِّجالُ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « التاريخ » (١ / ١ / ١١٠) ، وابن عدي في « الكامل » (ق ٣٠٦ / ١) ، وعنه البيهقي في « الشعب » (٢ / ١٢١ / ١) و (٤ / ٣٥٦ / ٥٣٨٥) ، والطبراني في « الأوسط » (رقم ٧٠٠١) من طريق دُحَيْم : ثنا ابن أبي فُدَيك عن محمد بن سَلاَّم الخُزَاعي عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً .

أورده البخاري في ترجمة ابن سلام الخزاعي هذا ، وقال :

« لا يتابع عليه » . وقال ابن عدي :

« وهذا الذي أنكره البخاري لا أعلم رواه عن محمد بن سلام غير ابن أبي فديك » .

وكذا قال الطبراني أن ابن أبي فديك تفرد به عن ابن سلام . وقال أبو حاتم :

« مجهول » . وقال الذهبي :

« لا يعرف » .

قلت : وأما أبوه سلام الخزاعي ؛ فلعله سلام بن أبي مطيع - واسمه سعد - الخزاعي ؛ المترجم في « التهذيب » برواية الشيخين عنه . وبروايته هو عن قتادة وهشام ابن عروة ؛ وغيرهما . فإن يكن هو ؛ فمعنى ذلك أن في الإسناد انقطاعاً ؛ لأنه من أتباع التابعين ، ولذلك ؛ لم يذكروا له رواية عن الصحابة . وقال الحافظ في « التقريب » :

« ثقة صاحب سنة ، في روايته عن قتادة ضعف ، من السابعة ، مات سنة أربع وستين (ومئة) ، وقيل بعدها » .

٥٣٧١ - (يا أيُّها النّاسُ ! قَتيلٌ قُتِلَ وأنا فيكم ولا يُعْلَمُ مَنْ قتلَهُ ؟ ! لَو اجتمعَ أهلُ السماءِ والأرضِ على قَتْلِ امرئٍ ؛ لعذَّبَهُم الله ؛ إلا أنْ يفعلَ ما يشاءُ . وفي رواية : إلا أنْ لا يشاء ذلك) .

منكر بهذا التمام . أخرجه ابن عدي في « الكامل » (ق ٢٥٨ / ١) ، والبيهقي في « السنن » (٨ / ٣٢) وفي « الشعب » (٤ / ٣٤٧ / ٥٣٥١) من طرق عن عطاء بن مسلم الخَفَّاف عن العلاء بن المسيب عن حبيب بن أبي ثابت

عن ابن عباس قال :

قُتلَ قتيل على عهد النبي ﷺ لم يُعْلَمْ من قتله ؟ فصعد النبي ﷺ المنبر فقال : . . . فذكره . والسياق لـ « الشُّعب » ، والرواية الأخرى لابن عدي . وقال :

« عطاء بن مسلم ؛ في أحاديثه بعض ما ينكر عليه » .

قلت : وقد بيَّن سبب ذلك ابن أبي حاتم ، فقال (٣ / ١ / ٣٣٦) عن أبيه :

« كان شيخاً صالحاً يُشَبَّهُ بيوسف بن أسباط ، وكان دفن كتبه ، وليس بقوي ؛ فلا يثبت حديثه » . ولذلك ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطئ كثيراً » .

قلت : ومما يدل على ضعفه : اضطرابه في متن هذا الحديث ؛ فهو تارة يذكر الزيادة التي في آخره :

« إلا أن لا يشاء ذلك » ؛ وهي من رواية الحسن بن حماد الحضرمي وإبراهيم ابن موسى الرازي ـ وكلاهما ثقة ـ .

وتارة لا يذكرها ؛ كما في رواية للبيهقي من طريق علي بن قادم عنه ـ وهو ثقة أيضاً ـ ، وتابعه محمد بن مهران الجمال ـ وهو ثقة حافظ ـ ، فرواه عنه بدونها أيضاً ؛ إلا أنه قال :

« بلا عدد ولا حساب » .

أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ١٧٢ / ٢) .

ويؤكد نكارة هذه الزيادة أمور :

أولاً : أن الحديث قد جاء عن جمع من الصحابة بأسانيد قوية بألفاظ متقاربة ، ليس في شيء منها هذه الزيادة ، وقد خرّجت بعضها في « الروض النضير » تحت الحديث (٩٢٥) ، وأخرج الكثير منها الحافظ المنذري في « الترغيب » (٣ / ٢٠٢) ؛ فليراجعه من شاء الوقوف عليها ، أو في كتابي « صحيح الترغيب والترهيب » .

ثانياً : أن الحديث قد روي بهذه القصة عن أبي سعيد الخدري قال :

قتل قتيل على عهد النبي ﷺ ، فصعد المنبر . . . الحديث نحوه دون الزيادة .

أخرجه البزار (ص ٢٣٦ - زوائده) ، والحاكم (٤ / ٣٥٢) من طريق **داود ابن عبد الحميد** : ثنا **عمرو بن قيس المُلائي** عن **عطية** عنه ، وزاد :

« والذي نفسي بيده ! لا يبغضنا - أهلَ البيت - أحد ؛ إلا كبَّه الله في النار » .
وقال البزار :

« أحاديث داود عن عمرو ؛ لا نعلم أحداً تابعه عليها ، وهو ضعيف ، وعطية كذلك » .

وسكت عنه الحاكم ! وتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : خبر واهٍ » . وقال الهيثمي (٥ / ٢٩٦) :

« رواه البزار ، وفيه داود بن عبد الحميد ، وغيره من الضعفاء » .

لكن أخرجه الترمذي (١ / ٢٦٢) من طريق **يزيد الرقاشي** : حدثنا أبو الحكم البَجَلي قال : سمعت أبا سعيد الخدري وأبا هريرة يذكران عن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكر الحديث دون الزيادة . وقال :

« حديث غريب » .

قلت : أي : ضعيف ؛ لضعف يزيد الرقاشي .

وقد تابعه **أبو حمزة الأعور** عن أبي الحكم البجلي عن أبي هريرة وحده .

أخرجه البيهقي في « الشعب » (٢ / ١١٧ / ٢) .

وأبو حمزة هذا ؛ اسمه ميمون القصاب ، وهو ضعيف أيضاً .

لكن لعله يتقوى أحدهما بالآخر ؛ فيكون الحديث حسناً بهما ، وهو صحيح قطعاً بالشواهد التي سبقت الإشارة إليها .

ثالثاً : أن الحديث لو كان عند ابن عباس بهذه الزيادة ؛ لم يذهب ـ إن شاء الله ـ إلى أن القاتل لا توبة له ، وقد صح هذا عنه من طرق ؛ كما تراه مخرجاً في « الصحيحة » برقم (٢٦٩٧) .

من أجل ما سبق من البيان والتحقيق ؛ لم يُحْسِن المنذري صنعًا حين أورد حديث الترجمة في « الترغيب » (٣ / ٢٠٢) من رواية البيهقي ساكتاً عليه ! والله المستعان .

٥٣٧٢ ـ (مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُمَدَّ لَهُ في عُمُرِهِ ، ويُوَسَّعَ لَهُ في رِزْقِهِ ، ويُدْفَعَ عَنْهُ مِيتةُ السُّوءِ ؛ فَلْيَتَّقِ اللهَ ، ولْيَصِلْ رَحِمَهُ) .

ضعيف بهذا التمام . أخرجه عبد الله بن أحمد في « زوائد المسند » (١ / ١٤٣) ، وابن عدي في « الكامل » (ق ٢٢٤ / ١) ، والطبراني في « الأوسط » (٣١٦٥) ، وابن بشران في « الأمالي » (٢ / ١٣٢ / ١) ، والحاكم (٤ / ١٦٠) ، والضياء في « المختارة » (١ / ١٨٨ ـ ١٨٩) من طريق معمر عن أبي

إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله عنه مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو إسحاق - وهو السبيعي - كان اختلط ، ومعمر ليس ممن روى عنه قبل الاختلاط ، ثم - هو إلى اختلاطه - مدلس ، وقد عنعنه عند جميع مَنْ خرجه .

وكذلك رواه أبو حفص الأبَّار عن منصور عن أبي إسحاق عن عاصم به .

أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٧٠٢٤) .

نعم ؛ إنه قد توبع ؛ فقد أخرجه البزار في « مسنده » (١٨٧٩) من طريق عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد : ثنا ابن جريج عن حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضمرة به ، دون قوله :

« ويُدْفع عنه ميتة السوء » . وقال البزار :

« قد روي هذا مرفوعاً من وجوه ، وأعلى من روى ذلك علي ، وقد روي عن علي من طريق آخر ، ولا أحسب ابن جريج سمع هذا من حبيب ، ولا رواه غيره » .

قلت : فلا غناء في هذه المتابعة ، وذلك ؛ لوجوه :

الأول : ما أشار إليه البزار من الانقطاع بين ابن جريج وحبيب ، وليس ذلك لأنه لم يعاصره ؛ فإن بين وفاتيهما نحو ثلاثين سنة فقط ، ويوم مات ابن جريج كان قد جاوز السبعين ، وإنما لأنه كان يدلس ، وهو معروف بذلك .

الثاني : الانقطاع أيضاً بين حبيب بن أبي ثابت وعاصم بن ضمرة ؛ فإنه موصوف بالتدليس أيضاً ، وقد عنعنه ، ولعله لذلك قال أبو داود :

« ليس لحبيب عن عاصم بن ضمرة شيء يصح » .

الثالث : ضعف عبد المجيد بن عبد العزيز ؛ مع كونه من رجال مسلم ؛ قال الحافظ :

« صدوق يخطئ ، وكان مرجئاً ، أفرط ابن حبان فقال : متروك » .

الرابع : أنه ليس في هذه المتابعة تلك الزيادة :

« . . ميتة السوء » ! وإنما خرجت الحديث هنا من أجلها ، وإلا ؛ فالحديث بدونها صحيح ؛ قد جاء عن جمع من الصحابة ؛ كما أشار إلى ذلك البزار فيما تقدم عنه ، وقد خرجت بعضها في « الصحيحة » (٢٧٦) ، وفي « صحيح أبي داود » (١٤٨٦) .

ومما سبق من التحقيق ؛ تعلم ما في قول المنذري من التساهل والإجمال ؛ إذ قال (٣ / ٢٢٣) :

« رواه عبد الله بن أحمد في « زوائده » ، والبزار بإسناد جيد ، والحاكم » !

ومثله قول الهيثمي (٨ / ١٥٣) - وأقره الأعظمي في تعليقه على « كشف الأستار » - :

« رواه عبد الله بن أحمد ، والبزار ، والطبراني في « الأوسط » ، ورجال البزار رجال « الصحيح » ؛ غير عاصم بن ضمرة ، وهو ثقة » !

وما ذكرته من التساهل والإجمال ظاهر ؛ لأنه لو سلمنا بجودة إسناد البزار وثقة رجاله كلهم ؛ لم يفد ذلك في حديث الترجمة شيئاً ؛ لما ذكرنا أن فيه الزيادة ، وهي ليست عند البزار !

وقـد وجـدت لهـا شـاهداً ؛ ولكنه مما لا غناء فـيـه أيضـاً ؛ لما فيـه من الضـعف الشديد ، وهو ما أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٣ / ١٠١٤) من طريق **صالح المُرِّي** عن **يزيد الرقاشي** عن أنس بن مالك مرفوعاً بلفظ :

« إن الصدقة وصلة الرحم يزيد الله بها في العمر ، ويدفع بها ميتة السوء ، ويدفع الله بها المكروه والمحذور » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ، وفيه علتان :

الأولى : صالح المري ـ وهو ابن بشير الزاهد ـ ضعيف جدّاً ؛ قال ابن حبان في « المجروحين » (١ / ٣٧٢) :

« كان يروي الشيء الذي سمعه من ثابت والحسن على التوهم ، فيجعله عن أنس عن رسول الله ﷺ ، فظهر في روايته الموضوعات التي يرويها عن الأثبات ، فاستحق الترك » .

ولذلك ؛ قال البخاري وغيره :

« منكر الحديث » . وقال النسائي :

« متروك » .

وضعَّفه الآخرون . وبه أعله الهيثمي ، فقال (٨ / ١٥١) :

« رواه أبو يعلى ، وفيه صالح المري ، وهو ضعيف » .

والأخرى : الرقاشي ؛ وهو ضعيف ؛ كما في « التقريب » .

وقد تركه بعضهم ، فهو قريب من صالح المري ، فانظر ترجمته في « تهذيب

التهذيب » .

ولذلك ؛ أشار المنذري في « الترغيب » (٣ / ٢٢٣ - ٢٢٤) إلى تضعيف الحديث .

وفي (أن الصدقة تمنع ميتة السوء) طريق أخرى عن الرقاشي ، وأحاديث أخرى شديدة الضعف أيضاً ، وهي مخرجة في « إرواء الغليل » برقم (٨٨٥) .

٥٣٧٣ - (ما قَعَدَ يتيمٌ مَعَ قومٍ على قَصْعَتِهم ؛ فَيَقْرَبَ قَصْعَتَهم شيطانٌ) .

موضوع . أخرجه الحارث بن أبي أسامة (ق ١٠٨ / ٢ - زوائد مسنده) ، و الطبراني في « الأوسط » (٧٣٠٧) عن يزيد بن هارون : ثنا **الحسن بن واصل** : حدثني الأسود بن عبد الرحمن العدوي عن هِصَّان بن كاهِل عن أبي موسى الأشعري مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لا يروى عن أبي موسى إلا بهذا الإسناد ، تفرد به يزيد بن هارون » .

ومن هذا الوجه : أخرجه الخطيب البغدادي في « الموضح » (٢ / ١٦) في ترجمة الحسن بن واصل . وقال :

« وهو الحسن بن دينار » .

قلت : وهو متروك ؛ كذبه غير واحد ؛ قال ابن حبان في « المجروحين » (١ / ٢٣٢) .

« يحدث الموضوعات عن الأثبات ، ويخالف الثقات في الروايات ، حتى يسبق إلى القلب أنه كان يتعمد لها ، تركه ابن المبارك ووكيع ، وأما أحمد بن حنبل

ويحيى بن معين ؛ فكانا يكذبانه . . » ؛ ثم ساق له أحاديث ؛ هذا أحدها ، وقال :

« باطل لا أصل له » .

ولذلك ؛ أورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (آخر الصدقات) .

وقعقع حوله السيوطي في « اللآلي » ؛ فلم يصنع شيئاً كغالب عادته ! وقد أقره في « الجامع الكبير » .

وتساهل بعضهم فحسّنه ! فقال المنذري (٣ / ٢٣٠) :

« حديث غريب ، رواه الطبراني في « الأوسط » ، والأصبهاني ؛ كلاهما من رواية الحسن بن واصل ، وكان شيخنا أبو الحسن رحمه الله يقول : هو حديث حسن » !

قلت : ولعله أراد (حسن) لغة لا اصطلاحاً .

وقلّده الهيثمي ؛ بل زاد عليه ضِغْثاً على إبَّالة ؛ فقال (٨ / ١٦٠) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ؛ وفيه الحسن بن واصل ، وهو الحسن بن دينار ، وهو ضعيف لسوء حفظه ، وهو حديث حسن » !

٥٣٧٤ ـ (أنا أولُ مَنْ يَفْتَحُ بابَ الجنةِ ؛ إلا أنِّي تأتي امرأةٌ تبادرني ، فأقولُ لها : ما لك ، ومن أنتِ ؟ ! فتقولُ : أنا امرأةٌ قَعَدتُ على أيتامٍ لي) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٤ / ١٥٦٩ ـ ١٥٧٠) عن عبد السلام بن عجلان الهُجَيْمِيّ : نا أبو عثمان النهدي عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير عبد السلام هذا ؛ قال الذهبي في « الميزان » :

« قال أبو حاتم : يكتب حديثه . وتوقف غيره في الاحتجاج به » .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في « الثقات » ! ولكنه قال :

« يخطئ ويخالف » .

قلت : ومن كان كذلك ؛ فحري أن لا يحتج به ، ولا سيما ولم يوثقه أَحد غيره ، فقول المنذري (٣ / ٢٣١) :

« رواه أبو يعلى ، وإسناده حسن » !

غير حسن .

ومن طريق عبد السلام المذكور : أخرجه الخرائطي في « مكارم الأخلاق » (ص ٧١) ؛ لكن وقع فيه : « عن أبي يزيد المدني » مكان : « نا أبو عثمان النهدي » ! ولعله من سوء حفظ عبد السلام نفسه . والله أعلم .

وأما قول الهيثمي في « المجمع » (٨ / ١٦٢) :

« رواه أبو يعلى ، وفيه عبد السلام بن عجلان ، وثَّقه أبو حاتم (كذا) ، وابن حبان ، وقال : يخطئ ويخالف . وبقية رجاله ثقات » ! !

قلت : فقوله : « وثقه أبو حاتم » خطأ ؛ لأن أبا حاتم إنما قال فيه :

« شيخ يكتب حديثه » .

وهذا ليس يعني أنه ثقة عنده ، بل هو دونه ؛ كما في « درجات رواة الحديث »

عنده (١ / ٣٧) ، أي : في المرتبة الثالثة ؛ قال :

« وإذا قيل : « شيخ » ؛ فهو بالمنزلة الثالثة ، يُكْتَبُ حديثه وينظر فيه ؛ إلا أنه دون الثانية » .

ولذلك ؛ قال الذهبي في « الميزان » (٢ / ٣٨٥) :

« قوله : « هو شيخ » ؛ ليس هو عبارة جرح ، ولكنها أيضاً ما هي عبارة توثيق ، وبالاستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة . ومن ذلك قوله : « يكتب حديثه » ؛ أي : ليس هو بحجة » .

ولذلك ؛ رأيت الحافظ لما ترجم في « التهذيب » لـ (العباس بن الفضل المدني) بسماع أبي حاتم منه وقوله : « شيخ » ، وبذكر ابن حبان إياه في « الثقات » [٨ / ٥١١] ؛ لم يوثقه في « التقريب » ، بل قال فيه :

« مقبول » . فخذها فائدة قد لا تراها في مكان آخر .

وإن مما يدل على ضعف عبد السلام هذا ، وأنه لا يحتج به : اضطرابه في إسناده ومتنه :

أما الإسناد ؛ فقد جعل (أبا يزيد المدني) مكان (أبي عثمان النهدي) عند الخرائطي ، كما تقدم .

وأما المتن ؛ فلفظه عنده :

« حرم الله على كل آدمي الجنة يدخلها قبلي ؛ غير أني أنظر عن يميني ؛ فإذا امرأة تبادرني إلى باب الجنة ، فأقول : ما لهذه تبادرني ؟ فيقال لي : يا محمد ! هذه امرأة كانت حسناءَ جملاءَ ، وكان عليها يتامى لها ، فصبرت عليهن حتى بلغ

أمرهن الذي بلغ ، فشكر الله لها ذلك » . (٢ / ٦٤٦ ـ « المكارم » ـ الطبعة الجديدة) .

إذا عرفت هذا ؛ فمن الخطأ ـ الناشئ من قلة التحقيق ـ قول المعلق على « مسند أبي يعلى » (١٢ / ٧) :

« إسناده جيد » !

لا سيما وقد نقل عن البوصيري أنه ضعَّف إسناده بـ (عبد السلام) هذا في « إتحاف الخِيَرة » (٢ / ١٣٩) !

وما نقله من توثيق ابن شاهين إياه ؛ ففيه نظر ؛ لمخالفته لقول أبي حاتم ، ونسبة ابن حبان ـ على تساهله ـ إياه إلى الخطأ والمخالفة .

يضاف إلى ذلك أننا قد لمسنا في توثيقات ابن شاهين من التساهل ما عُرِفَ به غيره ، وإذا رجعت إلى ترجمته في « التذكرة » و « السير » ؛ رأيت فيه كلاماً من حيث معرفته بالرجال ، فراجع لكي تتحقق مما نقول ، ولا تكن ممن يعرف الحق بالرجال !

٥٣٧٥ ـ (إنّ اللهَ تعالى يقولُ : يا عبادي ! كلُّكم مُذْنِبٌ إلا مَنْ عافيتُ ؛ فاستغْفروني أغفرْ لكم ، وكلُّكم فقيرٌ إلا مَنْ أغنيتُ ، إني جوادٌ ماجدٌ واجدٌ ؛ أفعلُ ما أشاء ، عطائي كلامٌ ، وعذابي كلامٌ ؛ إذا أردت شيئاً فإنما أقول له : كنْ فيكونُ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٥ / ١٧٧) من طريق **شهر** عن عبد الرحمن بن غَنْمٍ عن أبي ذر رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لسوء حفظ شهر ـ وهو ابن حوشب ـ ، وقال في

« التقريب » :

« صدوق ، كثير الإرسال والأَوهام » .

وقد كان الداعي إلى تخريجه : أنني سافرت سفرة اضطرارية إلى الإمارات العربية ، فكنت في دعوة غداء عند بعض المحبين في الله في (أبو ظبي) يوم الجمعة ٩ محرم سنة ١٤٠٢ هـ ، وفي المجلس شاب يماني سلفي يدعى بـ (عبد الماجد) ، فسأل أحد الحاضرين : هل (الماجد) من أسماء الله تعالى ؟ فقلت : لا أعلمه إلا في رواية الترمذي للحديث الصحيح المتفق عليه عن أبي هريرة :

« إن لله تسعة وتسعين اسماً ، مئة إلا واحداً ، من أحصاها دخل الجنة » ، فزاد الترمذي فيه سرد الأسماء ، وفيها هذا الاسم (الماجد) ! لكن العلماء ضعَّفوا هذه الزيادة ، وهي في « المشكاة » (٢٢٨٨) ، مع بيان ضعفها .

فذكر أحد الحاضرين أنه رأى هذا الاسم في حديث آخر في « مختصر تفسير ابن كثير » للشيخ الصابوني ، فطلبته ، فرأيته قد ساقه محذوف السند كعادته ، غير مشير إلى ضعفه ؛ لأنه من الجمهور الذي لا علم عنده بالصناعة هذه ؛ بل هو يستكثر بما ليس عنده ؛ فإن الحديث يكون في الأصل « تفسير ابن كثير » مخرجاً معزوّاً لبعض أصحاب الحديث المؤلفين ، فيختصر التخريج من « مختصره » ، ويجعله في أسفل حاشيته ، يوهم القراء أن التخريج له ، وليس له منه إلا التزوير ، كما يشير إلى ذلك قوله ﷺ :

« من تشبَّع بما لم يُعْطَ ؛ فهو كلابس ثوبي زور » .

ولو أنه فعل ذلك مرة أو مرتين لما تعرضنا له بذكر ، ولكنه جعل ذلك ديدنة ومنهاجاً ؛ فإنه جعل كل التخريجات التي في الأصل في حاشية « مختصره » !

والله تعالى هو المستعان .

ثم إن الحديث في « المسند » بأتم مما ذكر أعلاه تبعاً للمختصر . وأصله في « صحيح مسلم » من طريق أخرى عن أبي ذر بلفظ :

« قال الله تعالى : يا عبادي ! إني حرمت الظلم على نفسي . . . » الحديث بطوله ، وليس فيه مما في حديث الترجمة إلا الاستغفار .

أخرجه مسلم (٨ / ١٧) . وهو رواية لأحمد (٥ / ١٦٠) .

٥٣٧٦ - (لو أنّ الجنّ والإنسَ والشياطينَ والملائكةَ منذ خُلقوا إلى أن فَنَوا صفُّوا صفّاً واحداً ما أحاطُوا بالله أبداً) .

ضعيف . رواه ابن أبي حاتم : حدثنا أبو زرعة : ثنا منجاب بن الحارث : أنبأنا **بشر بن عمارة** عن أبي روق عن **عطية العوفي** عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ : في قوله تعالى : ﴿ لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار ﴾ ؛ قال : . . . فذكره .

كذا في « مجموع الفتاوى » (١٦ / ٤٣٨ - ٤٣٩) ؛ وسكت عن إسناده .

وهو ظاهر الوهن ؛ لضعف عطية وبشر بن عمارة . بل قال ابن تيمية :

« له شواهد ، مثل ما في « الصحاح » في تفسير قوله تعالى : ﴿ والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه ﴾ ؛ قال ابن عباس :

ما السماوات السبع والأرضون السبع ومن فيهن في يد الرحمن ؛ إلا كخردلة في يد أحدكم .

ومعلوم أن العرش لا يبلغ هذا ؛ فإن له حملة وله حول ، قال تعالى : ﴿ الذين يحملون العرش ومن حوله ﴾ » !

٥٣٧٧ - (إنَّ أوَّلَ هذهِ الأُمَّةِ خِيارُهم ، وآخِرَهم شِرارُهم ؛ مختلفين متفرِّقين ، فمَنْ كانَ يؤمنُ باللهِ واليومِ الآخرِ ؛ فليأته مَنِيَّتُهُ وهو يأتي إلى الناس ما يُحِبُّ أن يؤتى إليهِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٠٥١٧) : حدثنا عبدان ابن أحمد : ثنا خليفة بن خياط وماهر بن نوح قالا : ثنا **المفضل بن معروف** : ثنا عون بن أبي راشد عن عبد الرحمن بن عبد رب الكعبة عن ابن مسعود قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات معروفون ؛ غير المفضل هذا ، فقال الهيثمي في « المجمع » (٨ / ١٨٤) :

« . . ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات » !

قلت : وحق له أن لا يعرفه ؛ فإنه محرف من (الفضل) ؛ فإنه هكذا على الصواب أورده المزي في الرواة عن عون بن أبي راشد من « التهذيب » ، وكذلك السمعاني في نسبة (القُطَعي) : بضم القاف وفتح الطاء وكسر العين المهملتين ، وقال :

« يروي عن بشر بن حَرْب النَّدَبيِّ » . وقد أورده العقيلي في « الضعفاء » ، وقال :

« كان قليل الضبط ، يخالف في حديثه . . » ؛ ثم ساق له هذا الحديث .

ثم ساقه من رواية زيد بن وهب ومن رواية الشعبي ؛ كلاهما عن عبد الرحمن عن عبد الله بن عمرو . ثم قال :

« هذه الرواية أولى » . قال الحافظ في « اللسان » :

« والحديث من طريق الأعمش عن زيد : في « مسلم » بطوله ، وعند (د ، س) ، وطريق الشعبي أيضاً عند مسلم » !

قلت : هو عنده في أول « الإمارة » ، وليس فيه الشطر الأول من المتن ، وقال : « فمن أحب أن يزحزح عن النار ويدخل الجنة ؛ فلتأته منيته وهو يؤمن بالله . . . » ، الحديث نحوه . وهو مخرج في الكتاب الآخر : « الصحيحة » (٢٤١) .

وجملة القول : أن الطرف الأول من الحديث منكر ؛ لمخالفة الفضل بن معروف في لفظه لرواية زيد بن وهب والشعبي عن عبد الرحمن بن عبد رب الكعبة : إسناداً ومتناً . والله أعلم .

٥٣٧٨ - (كانَ يقولُ - بَعْدَ التكبيرِ وبعْد أن يقولَ : وجَّهتُ وَجْهِيَ لِلَّذي فَطَرَ السماواتِ والأرضَ حنيفاً مُسْلماً - : اللهمّ ! لكَ الحمدُ ، أنت نورُ السماواتِ والأرضِ ومَنْ فيهنّ ، أنت الحق . . .) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (١٠٩٩٣) عن **جُنَادة بن سلم** عن عبيد الله بن عمر عن أبي الزبير عن طاوس عن ابن عباس قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته جنادة هذا ؛ ضعفه أبو زرعة . وقال أبو حاتم :

« ما أقربه أن يُتْرَكَ ؛ عَمَدَ إلى أحاديث موسى بن عقبة ؛ فحدَّث بها عن عبيد الله بن عمر » .

وأما ابن حبان ؛ فوثقه ! فلا يلتفت إليه . ولذلك ؛ قال الذهبي في « الكاشف » : « ضُعِّف » .

وإن مما يدل على ضعفه : أن الحديث رواه مالك عن أبي الزبير به دون ذكر دعاء التوجُّه في أوله .

ومن طريق مالك : أخرجه مسلم (٢ / ١٨٤) .

وتابعه سليمان الأحول ، وقيس بن سعد : عند مسلم ، والطبراني (١٠٩٨٧ ، ١١٠١٢) وغيرهما .

وكذلك هو في « صحيح البخاري » (رقم ٥٨٢ ـ مختصره) .

ولم يتنبه للفرق بين رواية جنادة ـ هذه الضعيفة ـ ورواية الشيخين وغيرها ـ المخالفة لها ـ : صاحبنا الشيخ حمدي السلفي ، فلم يعلق عليها بشيء يبين ضعفها ، بل إنه أوهم صحتها بإحالته بها على رواية الشيخين المتقدمة ! ولذلك ؛ رأينا بيان ذلك .

٥٣٧٩ ـ (كانَ [ﷺ] إذا استفْتحَ الصَّلاةَ قال : وجَّهْتُ وجهيَ لِلَّذي فَطَرَ السماواتِ والأرضَ حنيفاً مسلماً ، وما أنا مِنَ المشركينَ .

سبحانكَ اللهمّ وبحمدك ، وتباركَ اسمُك ، وتعالى جَدُّك ، ولا إله غيرُك .

إنّ صلاتي ونُسُكي ومحيايَ ومماتي للهِ ربِّ العالمين ، لا شريكَ له ، وبذلك أُمرتُ ، وأنا مِنَ المسلمينَ) .

ضعيف . أخرجه أبو محمد الجوهري في « مجلسان من الأمالي » (ق ٦٨ /

٢) ، والطبراني في « المعجم الكبير » رقم (١٣٣٢٤) عن **عبد الله بن عامر الأسلمي** عن محمد بن المنكدر عن عبد الله بن عمر قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته الأسلمي هذا ؛ ضعفه أحمد وجماعة . وبه أعله الهيثمي في « المجمع » (٢ / ١٠٧) ، وقال :

« هو ضعيف » .

وكذا قال الحافظ في « التقريب » .

وساق له الذهبي هذا الحديث في جملة ما أنكر عليه .

٥٣٨٠ ـ (قَرَأَ رسولُ الله ﷺ : ﴿ فأمَّا الذين شَقُوا فَفِي النارِ لهم فيها زَفِيرٌ وشَهِيقٌ . خالدينَ فيها ما دامتِ السماواتُ والأرضُ إلا ما شاء ربُّكَ ﴾ ؛ قال رسول الله ﷺ :

إنْ شاءَ اللهُ أنْ يُخْرِجَ أُناساً من الذين شَقُوا من النار ، فيُدْخِلَهم الجنةَ ؛ فَعَلَ) .

موضوع . قال ابن القيم في « حادي الأرواح » (٢ / ١٧٩) :

« وقال ابن مردويه في « تفسيره » : حدثنا سليمان بن أحمد : حدثنا **جُبَيْر**[(١)] **ابن عرفة** : حدثنا **يزيد بن مروان الخَلاَّل** : حدثنا أبو خُلَيْد : حدثنا سفيان ـ يعني : الثوري ـ عن عمرو بن دينار عن جابر قال : . . . فذكره » .

وسكت عنه ، وتبعه الصنعاني في « رفع الأستار » (ص ٨٥) ، ولكنه لم يسق إسناده ؛ فما أحسن !

---

(١) كذا في الأصول ! وإنما هو خير بن عرفة ، وهو مجهول الحال . (الناشر) .

ولذلك ؛ رأيت أنه لا بد من أن أكشف عن حاله ؛ فأقول :

إن إسناده هالك ، والمتهم به الخلال هذا ؛ فقد أورده الذهبي في « الميزان » ، وقال :

« قال يحيى بن معين : كذاب . وقال عثمان الدارمي : قد أدركته ، وهو ضعيف قريب مما قال يحيى » .

وشيخه أبو خليد : اسمه عتبة بن حماد الدمشقي ، وهو صدوق ؛ كما في « التقريب » .

وأما شيخ الطبراني سليمان بن أحمد : جبير بن عرفة ؛ فلم أجد له ترجمة الآن .

٥٣٨١ - (إنَّما الشفاعةُ يومَ القيامةِ لِمَنْ عَمِلَ الكبائرَ مِنْ أُمَّتي ثم ماتُوا عليها ، وهم في البابِ الأوَّلِ من جهنَّم ، لا تَسْوَدُّ وجوهُهم ولا تَزْرَقُّ عيونُهم ، ولا يُغَلُّون بالأغلالِ ، ولا يُقْرَنون مَعَ الشياطينِ ، ولا يُضْرَبون بالمقامع ، ولا يُطْرَحون في الأدراكِ ، مِنْهم مَنْ يمكثُ فيها ساعةً ثمَّ يخرجُ ، ومنهم مَنْ يمكثُ فيها يوماً ثمَّ يخرجُ ، ومنهم مَنْ يمكثُ فيها شهراً ثمَّ يخرج ، ومنهم مَنْ يمكثُ فيها سَنَةً ثمَّ يخرجُ ، وأطولُهم مُكْثاً فيها : مثلَ الدُّنيا مُنْذُ يَوْم خلقتْ إلى يَوْم أُفْنِيتْ ، وذلك سبعةُ آلافِ سنةٍ . . . وذكر بقية الحديث) .

موضوع . أورده السيوطي في أول رسالة : « الكشف عن مجاوزة هذه الأمة الألف » ، فقال :

قال الحكيم الترمذي في « نوادر الأصول » : حدثنا صالح بن أحمد بن أبي محمد : حدثنا **يعلى** (كذا) **ابن هلال** عن ليث عن مجاهد عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وسكت عنه السيوطي ، وتبعه العلامة محمد بن إسماعيل الصنعاني في رسالته القيمة : « رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار » (ص ٦ مخطوطة المكتب الإسلامي) ؛ وأنا في صدد تحقيقها إن شاء الله تعالى[1] ، ولذلك ؛ وجدتني مندفعاً إلى تحقيق القول فيه ، وشكر الله للحافظ السيوطي حيث ساق إسناده من « النوادر » الذي لا نعرف له وجوداً في عالم المخطوطات ؛ بله المطبوعات ، وإذا كان ذلك يبرر له أن يسكت عنه ـ كما جرى عليه عرف المحدِّثين ـ ؛ فما عذر العلامة الصنعاني في السكوت عليه ، وفيه ما يأتي بيانه ؟ !

أول ما يبدو لنا من الضعف في هذا الإسناد ؛ إنما هو في شخص ليث ـ وهو ابن أبي سليم الحمصي الكوفي ـ ، وهو معروف بالضعف عند جماهير العلماء قديماً وحديثاً ، فمثله لا يخفى حاله على الإمام الصنعاني ! فالظاهر أنه لم يقف على إسناده ؛ لكن كان عليه أن يشعر القارئ بذلك ؛ كما هو منصوص عليه في علم المصطلح ، لكي لا يغتر أحد بسكوته عليه .

لكن قد بدا لي ـ بعد إمعان النظر في هذا الإسناد والمتن ـ أنه موضوع من الناحيتين :

أما الإسناد ؛ فلأنه لا يوجد في الرواة من اسمه يعلى بن هلال ، وتذكرت أن فيهم **المُعَلَّى بن هلال** ، وفيه كلام ، فرجعت إلى « الميزان » للذهبي ، فوجدته قد

---

(١) وقد طُبعت في حياة الشيخ ـ رحمه الله ـ ، وكتب الله لها ـ كسائر مؤلفاته ـ القبول . والحديث في (ص ٧١) من المطبوع . (الناشر) .

نقل تكذيبه عن غير واحد من الأئمة ، وساق له أحاديث تدل على حاله ؛ منها حديث :

« التوكؤ على العصا من أخلاق الأنبياء » ، يرويه المعلى بن هلال عن ليث عن مجاهد ، وقد كنت خرجته فيما تقدم (٩١٦) ، فتيقنت أنه هو صاحب هذا الحديث ، وأن اسمه تحرف إلى (يعلى) على السيوطي أو غيره .

وأما المتن ؛ فلقوله فيه : « لا تسودُّ وجوههم » ؛ فإنه مخالف للأحاديث الصحيحة التي فيها : « أن الله يقول لملائكته : أخرجوا من النار من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان ؛ فيخرجون منها قد اسودُّوا . . . » الحديث .

أخرجه الشيخان ، وابن أبي عاصم في « السنة » (٨٤٢ - بتحقيقي) ، وابن حبان (٢٥٩٩) بنحوه .

٥٣٨٢ - (الحِقْبُ الواحدُ : ثلاثونَ ألْفَ سنةٍ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٧٩٥٧) من طريق **جعفر ابن الزبير** عن القاسم عن أبي أمامة قال : قال رسول الله ﷺ : ﴿ لابثين فيها أحقاباً ﴾ : « الحقب . . . » .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته جعفر هذا ؛ فإنه متهم بالوضع ، وقال الحافظ في « التقريب » :

« متروك الحديث » .

قلت : وقد سبق له بعض الموضوعات كالحديث (٣٤٥ ، ٦٠٧) .

وبه أعل هذا الحديث الهيثميُّ في « المجمع » (٧ / ١٣٣) ؛ لكنه سهَّل القول

فيه ، فقال :

« هو ضعيف » !

وهو متردد الرأي فيه ؛ فتارة يقتصر على تضعيفه ، وتارة يكذبه ، وتارة يتركه .

والحديث ؛ أورده ابن كثير في تفسير الآية المذكورة ؛ من رواية ابن أبي حاتم من الوجه المذكور ؛ لكن بلفظ :

« ألف ألف سنة » !

كذا وقع فيه : « ألف ألف » مكررة ، فلا أدري أهكذا رواية ابن أبي حاتم ، أم هو خطأ من الناسخ أو الطابع لابن كثير ، فليراجع له « الدر المنثور » للترجيح . ثم قال ابن كثير :

« وهذا حديث منكر جداً ، والقاسم والراوي عنه جعفر بن الزبير كلاهما متروك » .

كذا قال ! ولا دخل للقاسم في هذا الحديث ؛ فإن المعتمد فيه أنه حسن الحديث إذا كان الراوي عنه ثقة .

(**تنبيه**) : كان الداعي إلى تخريج هذا الحديث : أنني لما أقمت مضطراً في بيروت أواخر سنة ١٤٠١ منفيّاً من عمّان إلى دمشق بتاريخ ١٩ شوال من السنة المذكورة ؛ قضيت وقت غربتي في تحقيق كتاب « رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار » للعلامة الصنعاني ؛ فرأيت فيه هذا الحديث منقولاً عن « حادي الأرواح » لابن القيم (٢ / ٢١٦) بلفظ :

« الحقب : خمسون ألف سنة » ! وقال الصنعاني مفسّراً :

« و(الأحقاب) جمع ، وأقله ثلاثة ، يعني : مئة ألف سنة وخمسين ألف سنة » .

فتبينت منه أن الذي في « الحادي » المطبوع ليس خطأً من الطابع ؛ وإنما هو من ابن القيم نفسه ، أو من نسخته التي نقل عنها من « المعجم » ؛ بدليل نقل الصنعاني عنه وتفسيره إياه !

هذا من جهة .

ومن جهة أخرى ؛ لما رأيت الإمامين ابن القيم والصنعاني سكتا عن الحديث ، وكان لا بد من التعليق عليه لبيان مرتبته من الثبوت ؛ فكان هذا التخريج الذي يدلك على تساهل أفاضل العلماء في هذا المجال ـ فضلاً عمن دونهم فضلاً وعلماً ـ ! والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

وروى الحاكم (٢ / ٥١٢) عن أبي بَلْجٍ عن عمرو بن ميمون عن ابن مسعود في قوله تعالى : ﴿ لابثين فيها أحقاباً ﴾ قال :

الحقب : ثمانون سنة . وقال :

« صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي ! وأقره السيوطي في « الدر » (٦ / ٣٠٧) !

وأقول : أبو بلج : هذا اسمه يحيى بن سليم ؛ قال الحافظ :

« صدوق ربما أخطأ » .

فمثله حسن الحديث .

لكن قد سقط من « المستدرك » ما دونه من السند ، فلا أدري ما حاله ؟

وروى البزار (٤ / ١٨٦ / ٣٥٠٣) عن سليمان بن مسلم قال : سألت سليمان

التيمي : هل يخرج من النار أحد ؟ فقال : حدثني نافع عن ابن عمر مرفوعاً :

« والله ! لا يخرج من النار أحد ؛ حتى يمكث فيها أحقاباً » . قال :

والحقب : بضع وثمانون سنةً ، كل سنة ثلاث مئة وستون يوماً مما تعدون .

وذكره الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٣٩٥) ، وقال :

« وفيه سليمان بن مسلم الخشاب ، وهو ضعيف جداً » .

وسكت عنه ابن كثير في « التفسير » ؛ فإن سليمان هذا ؛ قال ابن حبان :

« لا تحل الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار » ؛ كما في « الميزان » للحافظ الذهبي ، وساق له حديثين ـ هذا أحدهما ـ ، ثم قال :

« قلت : وهما موضوعان في نقدي » .

وأقره الحافظ العسقلاني في « اللسان » ، ونقل عن ابن عدي أنه قال فيهما :

« هما منكران جداً » .

ثم رأيت لحديث ابن مسعود شاهداً من رواية الحجاج بن نُصَيْرٍ : ثنا همام عن عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة به .

أخرجه البزار (٣ / ٢٢٧٨) ، وقال :

« لا نعلم أحداً رفعه إلا الحجاج ، وغيره يوقفه » .

قلت : وهو ضعيف كان يقبل التلقين ؛ كما قال الحافظ في « التقريب » .

وبه أعله الهيثمي ؛ لكنه قال (٣ / ٧٨) :

« وثقه ابن حبان ، وقال : يخطئ ويهم . وضعفه جماعة ، وبقية رجاله ثقات » .

قلت : فيبدو لي - والله أعلم - أن الحديث بهذا اللفظ المختصر حسن بمجموع الطريقين . والله أعلم .

٥٣٨٣ - (إنّ آخرَ رجُلٍ يدخُلُ الجنةَ : رجُلٌ يتقلَّبُ على الصِّراطِ ظَهْراً لبَطْنٍ ؛ كالغُلام يضرِبُهُ أبوه وهو يَفِرُّ منهُ ، يَعْجِزُ عنه عملُهُ أن يسعى ، فيقولُ : يا ربِّ ! بلِّغْ بيَ الجنةَ ونجِّني مِنَ النارِ ، فيوحي اللهُ تعالى إليه : عَبْدي ! إنْ أنا نجَّيتُك مِنَ النارِ وأدخلْتُكَ الجنةَ ؛ أتعترِفُ لي بذُنوبكَ وخطاياكَ ؟ فيقول العبدُ : نعمْ يا ربِّ ! وعزَّتك وجلالك ! لئنْ نجيتني[1] مِنَ النارِ ؛ لأعترِفَنَّ لك بذُنوبي وخطاياي . فيجوزُ الجِسْرَ ، ويقولُ العبد فيما بينه وبين نفْسِه : لئنِ اعترفْتُ له بذنوبي وخطاياي ليَرُدَّنِّي إلى النارِ ، فيُوحي اللهُ إليه : عبْدي ! اعترِفْ لي بذُنوبِكَ وخطاياك أغْفِرْها لكَ ، وأُدخلْكَ الجنةَ ! فيقولُ العبد : لا وعزَّتِكَ ! ما أذنبتُ ذنْباً قطُّ ، ولا أخطأْتُ خَطيئةً قطُّ ، فيوحي اللهُ إليه : عبدي ! إنَّ لي عليكَ بيِّنةً ، فيلتفتُ العبدُ يميناً وشمالاً ، فلا يرى أحداً ، فيقول : ياربِّ ! أرِني بَيِّنَتَكَ ! فيَسْتَنْطِقُ اللهُ جلْدَهُ بالمُحقَّراتِ ، فإذا رأى ذلك العبدُ ؛ يقولُ : يا ربِّ ! عندي - وعزَّتك ! - العظائمُ المُضْمَراتُ ! فيوحي الله عز وجل إليه : عبدي ! أنا أعْرَفُ بها منْكَ ، اعترِفْ لي بها أغْفِرْها لك ، وأُدخلْكَ الجنةَ ! ثمَّ ضَحِكَ رسولُ اللهِ ﷺ حتّى بدتْ نواجِذُهُ ، يقول : هذا أدْنى أهْلِ الجنةِ منزلةً ؛ فكيف بالذي فوقَهُ ؟ !)[2] .

---

(١) الأصل : « تنجيني » ، والتصويب من « الحادي » و « المجمع » . (الناشر) .

(٢) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن من الأصل : « يأتي برقم (٦٠٢٧) » . (الناشر) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٧٦٦٩) من طريق **أبي فَرْوة يزيد بن محمد بن يزيد بن سِنان الرّهاوي** : حدثني **أبي عن أبيه** : حدثني أبو يحيى الكلاعي عن أبي أمامة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مسلسل بالعلل ؛ يزيد بن سنان الرهاوي وابنه محمد ؛ ضعيفان .

وأما أبو فروة يزيد بن محمد بن يزيد ؛ فقد أورده ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » ؛ ولم يزد فيه على قوله :

« كتب إلى أبي وإلي » !

فالظاهر أنه مجهول .

والحديث ؛ سكت عنه ابن القيم في « حادي الأرواح » (٢ / ٢١٨ - ٢١٩) ! وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١٠ / ٤٠٢) :

« رواه الطبراني ، وفيه من لم أعرفهم ، وضعفاء فيهم توثيق ليِّن » .

٥٣٨٤ - (لمَّا مَرِضَ رسولُ اللهِ ﷺ ؛ جاءَهُ جبريلُ عليه السلام فقال : يا محمّدُ ! أرسلَني اللهُ عزّ وجلّ إليك ؛ تكريماً لك ، وتشْريفاً لك ، وخاصةً لك ، أسألكَ عمَّا هو أعلم به منكَ : يقولُ : كيفَ تَجدُكَ ؟ قال : أجِدُني - يا جبريلُ - مغْموماً ، وأجدُني - يا جبريلُ - ؛ مكْروباً . ثم جاءه اليومَ الثانيَ ، فقال ذلك له ، فرَدَّ عليه النبيُّ ﷺ كما ردَّ عليه أولَ يوم . ثم جاءه اليومَ الثالثَ ، فقالَ له كما قال أولَ يومٍ ، وردَّ عليه كما ردّ . وجاء

معه ملك يقالُ له : إسماعيل على مئة ألْفِ ملَكٍ ، كلُّ ملَكٍ منهم على مئة ألف ملك ؛ فاستأذن فسأل عنه ؛ ثم قال جبريل : هذا ملَكُ الموتِ ؛ يستأذن عليك ، ما استأذنَ على آدميٍّ قبلَك ولا يستأذنُ على آدميٍّ بعدك . فقال رسول الله ﷺ : ائذنْ لهُ . فأذنَ له ، فسلَّمَ عليه ، ثمَّ قال : يا محمّد ! إنَّ اللهَ عزّ وجلّ أرسلني إليك ، فإن أمرتني أن أقبض رُوحكَ قبضتُهُ ، وإنْ أمرتني أنْ أتركه تركتُهُ . قال : أوَ تفعلُ يا ملَكَ الموتِ ؟ ! قال : نعم ؛ بذلك أُمرت ، وأُمرتُ أن أطيعك ! قال : فنظر النبيُّ ﷺ إلى جبريلَ عليه السلام ، فقال جبريل : يا محمّد ! إن الله عزَّ وجلَّ اشتاقَ إلى لقائكَ . فقال النبي ﷺ لملك الموت : امضِ لما أُمِرْتَ به . فقبضَ رُوحَهُ . فلمَّا تُوفِّيَ رسول ُالله ﷺ وجاءتِ التعزيةُ ؛ سَمِعُوا صَوْتاً مِنْ ناحيةِ البيت : سلامٌ عليكم أهْلَ البيتِ ورحمةُ الله وبركاتُهُ ! إن في الله عزاءً مِنْ كلِّ مصيبة ؛ وخَلَفًا مِنْ كلِّ هالك ، ودَرَكاً مِنْ كلِّ ما فات ، فبالله فَثِقُوا ، وإيَّاهُ فارجُوا : فإنما المُصَابُ مَنْ حُرِمَ الثوابَ ! فقال عليٌّ عليه السلام : أتدرون من هذا ؟ هذا الخَضِرُ عليه السلام) .

موضوع . أخرجه الإمام الشافعي في « السنن » عن القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رجالاً من قريش دخلوا على أبيه علي بن الحسين فقال : ألا أحدثكم عن رسول الله ﷺ ؟ قالوا : بلى ، فحدثنا عن أبي القاسم ﷺ . قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً على إرساله ، آفته : القاسم هذا ـ وهو العُمَرِيُّ المدني ـ ؛ قال الإمام أحمد :

« ليس بشيء ، كان يكذب ويضع الحديث » .

وكذبه ابن معين أيضاً . ولهذا ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، رماه أحمد بالكذب » .

قلت : وقد تابعه من هو مثله ، ولعل أحدهما سرقه من الآخر ؛ فأخرجه الطبراني في « الكبير » (٢٨٩٠) من طريق عبد الجبار بن العلاء : ثنا **عبد الله ابن ميمون القَدَّاح** : ثنا جعفر بن محمد به ؛ إلا أنه أسنده فقال : عن أبيه عن علي بن حسين قال : سمعت أبي يقول : . . . فذكره .

قلت : والقداح هذا ؛ قال أبو حاتم :

« متروك » . وقال البخاري :

« ذاهب الحديث » . وقال ابن حبان :

« لا يجوز أن يحتج به » . وفي « التقريب » :

« منكر الحديث ، متروك » .

وبه أعله الهيثمي في « المجمع » (٩ / ٣٥) .

ثم سرقه منهما كذاب آخر وغاير في الإسناد ؛ ألا وهو **أبو الوليد المخزومي** ؛ فقال : ثنا أنس بن عياض عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر قال : . . . فذكره مختصراً بلفظ :

عزتهم الملائكة ؛ يسمعون الحِسّ ولا يرون الشخص ، فقالت : . . . فذكره .

أخرجه الحاكم (٣ / ٥٧) ، وقال :

« صحيح الإسناد » ! ووافقه الذهبي ! !

وهذا من أوهامهما الفاحشة ! ومن الظاهر أنهما لم يعرفا أبا الوليد المخزومي هذا ، وقد أورده الذهبي في كنى « الميزان » ، وقال :

« هو خالد بن إسماعيل ؛ الكذاب » .

ثم ترجمه هناك في الأسماء ، فقال :

« قال ابن عدي : كان يضع الحديث على الثقات . وقال الدارقطني : متروك . وقال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به بحال » .

ثم رواه أحد المتروكين بسندٍ آخر - وهو عباد بن عبد الصمد - عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال :

لما قُبض رسول الله ﷺ ؛ أَحْدَقَ به أصحابه ، فبكَوا حوله واجتمعوا ، فدخل رجل أَصْهَبُ اللحية ؛ جسيم صبيح فَتَخَطى رقابهم فبكى ، ثم التفت إلى أصحاب رسول الله ﷺ فقال :

إن في الله عزاءً من كل مصيبة . . . الحديث ، فقال بعضهم لبعض : تعرفون الرجل ؟ فقال أبو بكر وعلي : نعم ؛ هذا أخو رسول الله ﷺ : الخضر عليه السلام .

أخرجه الحاكم (٣ / ٥٨) ؛ وقال :

« هذا شاهد لما تقدم ، وإن كان عباد بن عبد الصمد ليس من شرط هذا الكتاب » ! ووافقه الذهبي !

وأقول : لا يستشهد به أيضاً لشدة ضعفه ؛ أورده الذهبي نفسه في « الميزان » ، وقال :

« بصري واهٍ . قال البخاري : منكر الحديث . ووهاه ابن حبان وقال : له عن أنس نسخة أكثرها موضوعة . وقال أبو حاتم : ضعيف جداً » ، ثم ساق له أحاديث قال في أحدها :

« يشبه وضع القصاص » . وقال في آخر :

« وهذا إفك بيِّن » .

وإذا عرفت طرق هذا الحديث وشدة ضعفها ؛ فمن الغريب اعتماد شيخ الإسلام ابن تيمية على الطريق الأولى في ميله في فتوى له إلى القول بحياة الخضر في حياته ﷺ ! فقد سئل عنها في استفتاء له ، فأجاب بقوله :

« وأما حياته ؛ فهو حي ، والحديث المذكور : « لو كان حيّاً لزارني » ؛ لا أصل له ، ولا يعرف له إسناد ، بل المروي في « مسند الشافعي » وغيره : أنه اجتمع بالنبي ﷺ ، ومن قال : إنه لم يجتمع بالنبي ﷺ ؛ فقد قال ما لا علم له به ؛ فإنه من العلم الذي لا يحاط به . . . » ! !

قلت : وهذه الفتوى كأنها كانت منه قبل أن يتمكن من العلم الصحيح ؛ فإن أكثر فتاويه على خلافها ، وأن الخضر مات ، وأنه لو أدرك النبي ﷺ لوجب عليه أن يأتيه وينصره ، كما بينت ذلك من كلامه في مقدمتي لكتاب « رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار » للإمام الصنعاني ، وهو تحت الطبع[1] .

وقوله : « إنه اجتمع بالنبي ﷺ » ! كأنه يعني : بعد وفاته معزياً به . وهذا هو الذي رواه الشافعي وغيره كما رأيت . وسكوته عن إسناده - بل واحتجاجه به على

---

(١) ثم طبع بحمد الله في حياة الشيخ - رحمه الله - في المكتب الإسلامي .

حياته ، ورده على من قال بوفاته ونسبته إلى القول بغير علم - من شطط القول ، لا سيما وهو ممن يشمله رده ! !

٥٣٨٥ - (إنَّهُ يَسْمعُ الآنَ خَفْقَ نعالِكُمْ ؛ أتاه مُنْكَرٌ ونَكِيرٌ ، أعينُهما مثلُ قُدُورِ النُّحاسِ ، وأنيابُهما مثلُ صَيَاصِي البقرِ ، وأصواتُهما مثلُ الرعْدِ ، فيُجْلِسانه ، فيسألانه : ما كان يعبدُ ؟ ومن كان نبيُّه ؟ فإنْ كان ممن يعبدُ الله ؛ قالَ : كنتُ أعبدُ الله ، ونَبِيِّي محمّدٌ ﷺ ؛ جاء بالبينات ، فآمنّا به واتّبعناه ، فذلك قولُ الله : ﴿ يُثَبِّتُ اللهُ الذين آمنوا بالقولِ الثابتِ في الحياةِ الدنيا وفي الآخرة ﴾ ، فيقالُ له : على اليقينِ حَيِيتَ ، وعليه مِتَّ ، وعليه تُبْعَثُ ، ثُمَّ يفتحُ له بابٌ إلى الجنةِ ، ويُوَسَّعُ له في حُفْرتِهِ .

وإنْ كانَ من أهْلِ الشّك ؛ قال : لا أدري ! سمعتُ الناسَ يقولون شيئاً فقلتُهُ ، فيقال له : على الشَّكِّ حَيِيتَ ، وعليه مِتَّ ، وعليه تُبْعَثُ ، ثم يفتحُ له بابٌ إلى النار ، ويسلَّط عليه عقارب وتنانينُ ، لو نَفَخَ أحدُهم في الدّنيا ما أنبتتْ شيئاً ؛ تنهشُه ، وتُؤْمَرُ الأرضُ فتَضُمُّ ؛ حتى تختلفَ أضلاعُهُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (٤٧٦٦) من طريق **ابن لهيعة** عن **موسى بن جُبَيْرٍ الحذاء** أنه سمع أبا أمامة بن سهل بن حنيف ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان يحدثان عن أبي هريرة قال :

شهدنا جنازة مع نبي الله ﷺ ، فلما فرغ من دفنها وانصرف الناس ؛ قال نبي الله ﷺ : . . . فذكره ، وقال :

« لم يروه إلا موسى بن جبير ، تفرد به ابن لهيعة » .

قلت : وهو ضعيف لسوء حفظه . وقال المنذري في « الترغيب » (٤ / ١٨٧) :

« ابن لهيعة حديثه حسن في المتابعات ، وأما ما تفرد به ؛ فقليل من يحتج به » .

قلت : وشيخه موسى بن جبير الحذاء ؛ لم يوثقه أحد غير ابن حبان ، ومع ذلك فقد قال فيه :

« كان يخطئ ويخالف » . ولهذا ؛ قال ابن القطان :

« لا يعرف حاله » . وأشار إلى ذلك الحافظ بقوله في « التقريب » :

« مقبول » . يعني : عند المتابعة ، وإلا ؛ فهو ضعيف ليِّن الحديث . وهو في هذا الحديث قد جاء بأمور تفرد بها دون الثقات ؛ كذكر العقارب والتِّنِّين . . . إلخ . فالحديث بهذه الزيادة منكر . والله أعلم .

٥٣٨٦ - (يا أبا رَزِين ! إنَّ المسلمَ إذا زارَ أخاهُ المسْلمَ ؛ شَيَّعَهُ سبعونَ ألفَ ملَكٍ ؛ يُصَلُّون عليهِ ، يقولونَ : اللهمَّ ! كما وصلَه فيك ؛ فَصِلْهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (رقم ٨٤٨٥) من طريق عمرو بن الحُصَين : نا محمد بن عبد الله بن عُلاثة : نا عثمان بن عطاء الخراساني عن أبيه عن مالك بن يخامِر عن لَقيط بن عامر أبي رَزِين العُقَيْلي قال : . . . فذكره مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن عطاء الخراساني إلا ابنه عثمان ، ولا عن عثمان إلا ابن عُلاثة ، تفرد به عمرو بن الحصين » .

قلت : وهو متروك متهم ؛ كما تقدم مراراً .

وبه أعله الهيثمي ، فقال في « المجمع » (٨ / ١٧٣) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه عمرو بن الحصين ، وهو متروك » .

قلت : وابن عُلاثة صدوق يخطئ .

وعثمان بن عطاء الخراساني ضعيف .

وأبوه عطاء - وهو ابن أبي مسلم الخراساني - صدوق يهم كثيراً ويرسل ويدلس ؛ كما في « التقريب » .

٥٣٨٧ - (إنّ في الجنَّة غُرَفاً ، يُرَى ظواهرُها مِنْ بواطِنِها ، وبواطِنُها مِنْ ظواهِرِها ، أعدَّها اللهُ للمُتَحابِّين فيه ، والمتزاوِرينَ فيهِ ؛ والمتباذِلينَ فيهِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (رقم ٣٠٤٩) من طريق **إسماعيل بن سيف** قال : نا **عُوَيْن بن عمرو القيسي** - أخو رباح بن عمرو - قال : نا سعيد الجُريري عن عبد الله بن بريدة عن أبيه مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن سعيد إلا عوين ، تفرد به إسماعيل » .

قلت : ضعفه البزار . وقال ابن عدي :

« كان يسرق الحديث ، روى عن الثقات أحاديث غير محفوظة » .

وأما ابن حبان ؛ فأورده في « الثقات » ، وقال :

« مستقيم الحديث إذا حدث عن ثقة » !

قلت : وشيخه عوين - ويقال : عون - ليس بثقة ؛ قال ابن معين :

« لا شيء » . وقال البخاري :

« منكر الحديث ، مجهول » . وقال العقيلي في « الضعفاء » :

« لا يتابع على حديثه » .

والحديث ؛ أشار المنذري إلى تضعيفه (٣ / ٢٤٠) ! وهو قصور .

ومثله - بل وأولى منه بالتقصير - قول الهيثمي (١٠ / ٢٧٨) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه إسماعيل بن سيف ، وهو ضعيف » !

قلت : شيخه أسوأ حالاً منه كما رأيت ، فتضعيفه به أولى .

وقد صح الحديث في : « من أطعم الطعام ، وأفشى السلام ، وصلى بالليل والناس نيام » ، ورد من حديث ابن عمرو ، وأبي مالك الأشعري ، فانظرهما - إن شئت - في « صحيح الترغيب » .

وفي فضل المتحابين في الله وسائر المذكورين في الحديث أحاديث كثيرة ؛ عن معاذ بن جبل ، وعبادة بن الصامت ، وعمرو بن عَبَسَةَ ، وأبي هريرة ، وغيرهم ، وهي مخرجة في « التعليق الرغيب على الترغيب والترهيب » (٤ / ٤٦ - ٤٨) .

٥٣٨٨ - (من زارَ أخاه المؤمنَ ؛ خاضَ في رياضِ الجنّةِ حتى يَرْجعَ ، ومَنْ عادَ أخاه المؤمنَ ؛ خاضَ في رياضِ الجنةِ حتّى يَرْجعَ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٧٣٨٩) عن **عبد الأعلى ابن أبي المُسَاور** : ثنا عاصم بن أبي النَّجُود عن زِرِّ بن حُبَيْشٍ قال :

أتينا صفوان بن عَسَّال فقال : أزائرين ؟ قلنا : نعم . فقال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ آفته ابن أبي المساور ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، كذبه ابن معين » .

وأما الهيثمي ؛ فألان القول فيه ، فقال (٢ / ٢٩٨) :

« ضعيف » !

وكأنه تبع في ذلك المنذري الذي أشار (٣ / ٢٤٠) إلى تضعيف الحديث فقط !

٥٣٨٩ ـ (نِعْمَ الإدامُ الخَلُّ ، هلاكاً بالقوم أنْ يحتقِروا ما قُدِّمَ إليهم ، وهلاكٌ بالرجُلِ أن يحتقرَ ما في بيته أن يُقَدِّمَهُ إلى أصحابِهِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (رقم : ٥١٩٨) ، (٦ / ٣٠ / ٥٠٦٢ ـ ط) : حدثنا محمد بن النضر الأزدي قال : نا يزيد بن عبد الرحمن المَغْنِيُّ : قال : ثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربي عن عبد الواحد بن أيمن عن أبيه قال :

نزل بجابر بن عبد الله ضيف له ، فجاءهم بخبز وَخَلٍّ ، فقال : كلوا ؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره . وقال :

« لم يروه عن عبد الواحد بن أيمن إلا المحاربي » .

قلت : قال الحافظ في « التقريب » :

« لا بأس به ، وكان يدلس » .

قلت : وقد عنعنه كما ترى ، فلولا ذلك ؛ لكان الإسناد جيداً ؛ فإن رجاله كلهم ثقات معروفون ؛ غير يزيد بن عبد الرحمن المَعْنِيِّ ، فقال ابن أبي حاتم (٤ / ٢ / ٢٧٨) :

« سمع منه أبي وروى عنه ، وقال : صدوق » .

ولعل المنذري أشار إلى هذا الإسناد بقوله في « الترغيب » (٣ / ٢٤٤) :

« رواه أحمد ، والطبراني ، وأبو يعلى . . . وبعض أسانيدهم حسن » .

ذلك ؛ أن إسناد أحمد لا يحتمل التحسين عندي ؛ فإنه قال : ثنا أسباط ابن محمد : ثنا عبيد الله بن الوليد الوَصَّافي عن عبد الله بن عبيد بن عمير قال :

دخل على جابر نفر من أصحاب النبي ﷺ ؛ فقدّم إليهم خبزاً وخلاً ، وقال : كلوا . . . إلخ .

ومن هذا الوجه رواه البيهقي (٧ / ٢٧٩) .

فإن الوصافي هذا ضعيف ؛ كما قال الحافظ .

لكنه لم يتفرد به ؛ فقد أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٢ / ٥٣٧ ، ٥٨٩) من طريق إبراهيم بن عيينة عن أبي طالب القاضي عن محارب بن دِثَار عن جابر به نحوه . وقال المنذري في « الترغيب » (٣ / ٢٤٤) :

« رواه أحمد والطبراني وأبو يعلى ، وبعض أسانيدهم حسن ، و « نعم الإدام الخل » في « الصحيح » . ولعل قوله : « إنه هلاك بالرجل . . . » إلخ من كلام

جابر ؛ مدرج غير مرفوع . والله أعلم » . وقال الهيثمي (٨ / ١٨٠) :

« رواه أحمد ، والطبراني في « الأوسط » ، وأبو يعلى ، وفي إسناد أبي يعلى أبو طالب القاص ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله وثقوا » !

قلت : أبو طالب هذا : هو يحيى بن يعقوب بن مُدْرِك بن سعد الأنصاري القاضي ؛ خال أبي يوسف ؛ كما في « الكنى » للدولابي (٢ / ١٦) ؛ ثم ساق له هذا الحديث من طريق أبي تُمَيْلة عنه عن محارب به ؛ دون قوله :

« هلاكاً بالقوم . . . » .

ويحيى بن يعقوب ؛ أورده البخاري في « التاريخ الكبير » (٤ / ٢ / ٣١٢ - ٣١٣) ، وقال :

« منكر الحديث ، عداده في الكوفيين » .

ورواه عنه ابن عدي في « الكامل » (ق ٤٢٣ / ٢) . وقال الذهبي في كنى « الميزان » :

« فيه لين ، غمزه أبو أحمد الحاكم » .

وأما ابن حبان ؛ فأورده في « الثقات » ، ومع ذلك قال فيه :

« وكان يخطئ » !

قلت : فلا تطمئن النفس لهذه الزيادة التي زادها على قوله ﷺ : « نعم الإدام الخل » .

لا سيما ولم يتفق عليه فيها ؛ فهذا أبو تميلة - واسمه يحيى بن واضح

الأنصاري ؛ وهو ثقة - لم يذكرها عنه كما رأيت ؛ خلافاً لإبراهيم بن عيينة ، وهو صدوق يهم ؛ كما في « التقريب » ، فإن كان حفظه عن أبي طالب ؛ فالعلة منه ؛ أعني : أبا طالب ، وهو شديد الضعف ؛ كما أشار إلى ذلك البخاري في قوله المتقدم فيه :

« منكر الحديث » .

وأما أصل الحديث : « نعم الإدام الخل » ؛ فقد صح عن جابر وغيره من طرق ؛ خرجت بعضها في « الصحيحة » (٢٢٢٠) .

٥٣٩٠ - (رأيتُ رسولَ الله ﷺ يكبِّر أيامَ التشْريق [من صلاةِ الظُّهر] حتَّى يخرجَ من منى ، يكبِّر في دُبُر كلِّ صلاةٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٧٢٢٩ ، ٧٢٣٠) و « الأوسط » (٧٤١٧) عن سليمان بن داود الشَّاذَكُوني : ثنا **عبد الواحد بن عبد الله الأنصاري** : ثنا شَرْقِيُّ بن القُطَامِيِّ عن عمرو بن قيس عن مُحِلِّ بن وَدَاعة عن شُرَيْح بن أَبْرَهَةَ قال : . . . فذكره . وقال :

« لا يروى هذا الحديث عن شريح بن أبرهة إلا بهذا الإسناد ، تفرد به شرقي ابن القطامي » .

قلت : وهو ضعيف ؛ كما قال الهيثمي (٣ / ٢٦٤) .

وعبد الواحد بن عبد الله الأنصاري ؛ لم أعرفه .

لكن الشاذكوني ؛ كذبه ابن معين وغيره .

٥٣٩١ - (مَنْ أغلقَ بابَهُ دونَ جارِهِ مخافةً على أهْلِهِ ومالِه ؛ فليس ذلك بمؤمنٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه الخرائطي في « مساوي الأخلاق » (ق ٣٦ / ١ - مصورة الجامعة الإسلامية) من طريق **سُوَيد بن عبد العزيز** : ثنا **عثمان بن عطاء عن أبيه** عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ، وزاد :

« وليس بمؤمن مَنْ لا يأمن جاره بوائقه » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : سويد بن عبد العزيز ؛ قال الذهبي :

« واهٍ جداً » .

الثانية : عثمان بن عطاء - وهو ابن أبي مسلم الخراساني - ضعيف ؛ كما قال العسقلاني وغيره .

الثالثة : أبوه عطاء ؛ قال الحافظ :

« صدوق ، يهم كثيراً ، ويرسل ويدلس » .

وأما الزيادة ؛ فهي صحيحة ؛ لورودها من طرق عن جمع من الصحابة ، وقد خرجت بعضها في « الصحيحة » تحت الحديث (٥٤٩) .

(تنبيه) : أورد المنذري الحديث في « الترغيب » (٣ / ٢٣٦) بزيادة :

« أتدري ما حق الجار ؟ . . . » الحديث . وقال :

« رواه الخرائطي في « مكارم الأخلاق » » . وأشار إلى ضعفه ! والذي رأيته في « مكارم الأخلاق » المطبوعة (ص ٤٠) أوله : « أتدري . . . » إلخ ؛ ليس في أوله حديث الترجمة ، وقد سبق تخريجه برقم (٢٥٨٧) ، وإسنادهما واحد ، فلا أدري أوهم المنذري فجعلهما حديثاً واحداً ، أم هو رواية في « المكارم » المطبوعة ؟ ! وظني أن فيها خرماً ، أو أن المنذري استجاز جعلهما حديثاً واحداً ؛ لما رأى وحدة سندهما ! والله أعلم .

٥٣٩٢ - (صلاةُ المرابطِ تَعْدِلُ خَمْسَ مئةِ صلاةٍ ؛ ونفقةُ الدِّينارِ والدِّرْهَمِ فيه أفضلُ من سبع مئة دينارٍ يُنْفِقُهُ في غيرِهِ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن أبي عاصم في « الجهاد » (١٠١ / ٢) ، والديلمي في « مسند الفردوس » (ص ٢٤٥) من طريق أبي الشيخ ، وهذا عن ابن أبي عاصم ، والبيهقي في « الشعب » (٤ / ٤٣ / ٤٢٩٥) بسنده عن جميع ابن ثُوَب عن خالد بن مَعْدان عن أبي أمامة به مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته جَميع - بالفتح ؛ ويقال : بالضم - ؛ وهو ضعيف جداً ؛ كما يفيده قول البخاري فيه :

« منكر الحديث » .

وكذا قال الدارقطني وغيره . وقال النسائي :

« متروك الحديث » .

والحديث ؛ أورده المنذري (٢ / ١٥٢) من رواية البيهقي ، وأشار إلى تضعيفه ، وأتبعه بقوله :

« وروى أبو الشيخ وغيره من حديث أنس : « إن الصلاة بأرض الرباط بألفي ألف صلاة » . وفيه نكارة » .

٥٣٩٣ - (إنّ فيهم - يعني : قريشاً - لَخِصالاً أربعة (!) : إنّهم لأَصْلَحُ الناس عند فتْنة ، وأسْرَعُهم إفاقةً عند مصيبةٍ ، وأوشَكُهم كرَّةً بعد فرّةٍ ، وأمْنَعُهم مِنْ ظُلْمِ الملوكِ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (رقم ٢٠٧ - نسختي) : حدثنا **أحمد بن رِشْدين** قال : نا عبد الملك بن شعيب بن الليث قال : نا عبد الله بن وهب قال : نا الليث بن سعد قال : حدثني موسى بن عُلَيٍّ بن رَبَاح عن أبيه قال : قال المستورد الفِهْري : سمعت رسول الله ﷺ يقول - وذكر قريشاً - : . . . فذكره . وقال :

« تفرد به عبد الملك بن شعيب بن الليث » .

قلت : هو ثقة من رجال مسلم ، وكذلك من فوقه .

لكن الراوي عنه أحمد بن رشدين - وهو أحمد بن محمد بن الحجاج المصري - ؛ قال ابن عدي - كما في « الميزان » - :

« كذبوه ، وأنكرت عليه أشياء » .

ثم ذكر الذهبي أحاديث أنكرت عليه من أباطيله . وكان ينبغي أن يذكر هذا الحديث منها ؛ لمخالفة ابن رشدين للإمام مسلم في « صحيحه » ؛ فإنه قال (٨ / ١٧٦) : حدثنا عبد الملك بن شعيب بن الليث : حدثني عبد الله بن وهب . . . فساقه إلى المستورد القرشي قال - عند عمرو بن العاص - : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« تقوم الساعة والروم أكثر الناس » .

فقال له عمرو : أبصِرْ ما تقول ! قال : أقول ما سمعت من رسول الله ﷺ .

قال : لئن قلت ذلك ؛ إن فيهم لخصالاً أربعاً . . . فذكرها ؛ كما في حديث الترجمة ؛ إلا أنه قال : « لأحلم » مكان : « لأصلح » . وزاد : « وخيرهم لمسكين ويتيم وضعيف ، وخامسة حسنة جميلة : وأمنعهم من ظلم الملوك » .

ومن هذا يتبين أن الحديث عند عبد الملك موقوف على عمرو بن العاص ، جعله ابن رشدين مرفوعاً من رواية المستورد عن النبي ﷺ أنه قاله في قريش !

وذلك من أكاذيبه أو أخطائه .

وخفي هذا على الهيثمي ؛ فقال في « المجمع » (١٠ / ٢٦ ـ ٢٧) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » عن شيخه أحمد بن رشدين ، وهو ضعيف ، وبقية رجاله رجال (الصحيح) » !

٥٣٩٤ ـ (مَنْ كان وُصْلَةً لأخيهِ المُسلم إلى ذي سُلطانٍ في مبلغِ بِرٍّ ، أو إدخالِ سُرورٍ ؛ رفَعه اللهُ في الدَّرَجاتِ العُلى مِنَ الجَنَّةِ)[١] .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (رقم ـ ٣٥١٨) من طريق **إدريس ابن يونس الحَرَّاني** قال : نا **يحيى بن عمر بن صباح** قال : ثنا **سليمان بن وهب** عن إبراهيم بن أبي عبلة عن خالد بن معدان عن أبي الدرداء مرفوعاً به . وقال :

« لم يروه عن إبراهيم إلا سليمان ، ولا عن سليمان إلا يحيى ، تفرد به إدريس ابن يونس » .

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن من الأصل : « مسند الشهاب » . (الناشر) .

قلت : قال ابن القطان :

« **لا يعرف حاله** » .

ويحيى بن عمر بن صباح ؛ لعله الذي في « الجرح والتعديل » (٤ / ٢ / ١٧٤) :

« يحيى بن عمر الليثي ، روى عن العلاء بن عبد الكريم ، ومسكين أبي فاطمة ، و . . . روى عنه عبد الله بن أحمد الدورقي . قال أبي : **لا أعرفه** » .

قلت : ولعل آفة الحديث شيخه سليمان بن وهب ؛ فقد أخرجه أبو الفضل بن طاهر في « الكلام على أحاديث الشهاب » من طريق أخرى عنه به ؛ قال :

« سليمان بن وهب : هو النخعي . ووهب جده ، وهو سليمان بن عمرو » .

قلت : وهو معروف بالكذب والوضع ، وقد تقدمت له أحاديث .

والحديث ؛ سكت عنه المنذري (٣ / ٢٥٢) ثم الهيثمي (٨ / ١٩٢) !

وعزاه الأول لـ « كبير الطبراني » أيضاً .

وقد روي نحوه من حديث عائشة وابن عمر بإسنادين واهيين جداً ، وسيأتي تخريجهما برقم (٥٧٧١) .

ثم رأيته في « الترغيب » للأصبهاني (١ / ٤٨٢ - ٤٨٣) من طريق **عبد الوهاب ابن الضحاك** : ثنا إسماعيل بن عياش عن شريح بن عبيد عن أبي الدرداء به .

وعبد الوهاب هذا متروك .

٥٣٩٥ - (رِباطُ يوم في سبيلِ الله كصيام شَهْرٍ وقيامِهِ ، ومَنْ ماتَ مُرابطاً ؛ جرى عليه عملُهُ الذي كان يعملُ ، وأمِنَ الفتَّان ، ويُبْعَثُ يَوْمَ القيامةِ شَهيداً) .

منكر بذكر (الشهيد) . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٦١٧٩) : حدثنا **بكر بن سهل** : ثنا شعيب بن يحيى عن نافع بن يزيد قال : أخبرني **معاوية ابن يزيد بن شُرَحْبيل أن عبد الله بن الوليد مولى المغيرة** حدثه أنه سمع ابن أبي زكريا يحدث عن شُرَحْبيل بن السِّمْط :

أنه رأى سلمان الفارسي وهو مرابط بساحل حمص ، فقال : ما لك على هذا ؟ قال : مرابط . قال سلمان : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ بكر بن سهل ضعيف ؛ كما قال النسائي وغيره .

ومعاوية بن يزيد بن شرحبيل ، وشيخه عبد الله بن الوليد مولى المغيرة ؛ لم أعرفهما .

ولعل الهيثمي أرادهما بقوله في « مجمع الزوائد » (٥ / ٢٩٠) :

« رواه الطبراني ، وفيه من لم أعرفهم » .

وسائر الرواة معروفون .

وابن أبي زكريا اسمه عبد الله الخزاعي ، وهو ثقة ، وقد توبع كما يأتي .

وفي « الجرح والتعديل » (٤ / ١ / ٣٨٨) :

« معاوية بن يزيد بن أبي الزرقاء البغدادي ، روى عن عبد الرحمن بن محمد المحاربي » .

فيحتمل أن يكون هو ابن شرحبيل ؛ فإنه من هذه الطبقة . والله أعلم .

والحديث ؛ أخرجه أحمد (٥ / ٤٤٠ ، ٤٤١) من طريقين آخرين عن ابن أبي زكريا به ؛ دون قوله :

« . . ويبعث يوم القيامة شهيداً » .

فهي زيادة منكرة ؛ لتفرد الطبراني بها في هذا الطريق المظلم .

ومما يؤكد ذلك : أنه تابعه جمع من الثقات عن شرحبيل بن السمط به ؛ دون الزيادة .

أخرجه مسلم (٦ / ٥١) ، والطحاوي في « مشكل الآثار » (٣ / ١٠١ - ١٠٢) ، والحاكم (٢ / ٨٠) ، والطبراني أيضاً (٦١٧٧ ، ٦١٧٨ ، ٦١٨٠) .

ثم رواه الطبراني (٦٠٧٧ ، ٦١٣٤) من طريقين آخرين عن سلمان به نحوه ، دون الزيادة ؛ فهي زيادة باطلة .

٥٣٩٦ - (يقولُ اللهُ عزّ وجلّ : مَنْ عَادَى لِي وليّاً ؛ فقد ناصَبَني بالمُحاربةِ ، وما ترددْتُ عَنْ شيءٍ أنا فاعلُه ؛ كترَدّدِي عَنْ موتِ المؤمنِ ؛ يكرهُ الموتَ وأَكْرهُ مَسَاءَتَه .

ورُبَّمَا سأَلني وَلِيِّي المؤمنُ الغنى ؛ فأصرفُه مِنَ الغِنى إلى الفَقْرِ ، ولو صرفته إلى الغِنى ؛ لكانَ شَرّاً لهُ .

إنّ الله عزّ وجلّ قال : وعزَّتي ، وجَلالي ، وعُلُوِّي ، وبهَائي ، وجمالي ؛ وارتفاع مكاني ! لا يُؤْثِرُ عبدٌ هوايَ على هوى نفْسه ؛ إلا أَثْبَتُّ أَجَلَهُ عندَ

بَصَرِهِ ، وضَمَّنْتُ السماءَ والأرضَ رِزْقَهُ ، وكنتُ لهُ مِنْ وراءِ تجارةِ كلِّ تاجرٍ) [1] .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٢٧١٩) : حدثنا **عُبَيْدُ** بن **كَثِير التَّمَّار** : ثنا **محمد بن الجُنَيْدِ** : ثنا **عياض بن سعيد الثُّمالي** عن **عيسى بن مسلم القُرَشي** عن **عمرو بن عبد الله بن هند الجَمَلِيِّ** عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً مظلم ؛ فإن ما بين ابن عباس والشيخ التمار ؛ لم أجد لهم ترجمة ، وقال الهيثمي (١٠ / ٢٧٠) :

« رواه الطبراني ، وفيه جماعة لم أعرفهم » .

قلت : الشيخ التمار متروك الحديث ؛ كما قال الأزدي والدارقطني . وقال ابن حبان :

« أدخلت عليه نسخة مقلوبة » .

قلت : فهو آفة الحديث ؛ فما كان للهيثمي أن يغفل عنه !

٥٣٩٧ - (يا جاريةُ ! هذه صفةُ المؤمنين حقّاً ، لو كان أبوكِ (يعني : حاتماً الطائيَّ) مُسْلماً ؛ لترحَّمْنا عليه ! خلُّوا عنها ؛ فإنّ أباها كان يُحِبُّ مكارمَ الأخلاقِ ، واللهُ يُحِبُّ مكارمَ الأخلاقِ) .

موضوع . أخرجه البيهقي في « دلائل النبوة » (باب وفد طَيِّئ - من المجلد الثاني - مخطوطة الأوقاف الحلبية) ، وعنه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٤ /

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن من الأصل : « ينظر (١٧٧٥) من « الضعيفة » » . (الناشر) .

٣٢ / ١ و ١٩ / ٢٢٣ / ١) عن أبي سعيد عُبَيد بن كَثِير بن عبد الواحد الكوفي : حدثنا ضِرار بن صُرَد قال : حدثنا عاصم بن حُمَيد عن أبي حمزة الثُّمالي عن عبد الرحمن بن جندب عن كُمَيْلِ بن زياد النَّخَعِي قال : قال علي ابن أبي طالب :

لما أتي بسبايا طَيِّءٍ وقفت جارية [حَمْراءُ ، لَعْسَاء ، دَلْفَاءُ ، عَيْطَاءُ ، شَمَّاءُ الأنفِ ، معتدلة القامةِ والهامةِ ، دَرْمَاءُ الكعبين ، خَدْلَةُ الساقَيْنِ ، لَفَّاءُ الفَخِذَينِ ؛ خَمِيصَةُ الخَصْرَيْن ، ضامِرة الكَشْحَيْنِ ، مَصْقُولةُ المَتْنَيْنِ .

قال : فلما رأيتها أُعجبت بها ، وقلت : لأطلبن إلى رسول الله [أن] يجعلها في فَيْئِي ، فلما تكلمتْ ؛ أُنسيت جمالها من فصاحتها][1] ؛ فقالت : يا محمد ! إن رأيت أن تخلِّيَ عنا ، ولا تُشْمِتْ بنا أحياء العرب ؛ فإني ابنة سيد قومي ، وإن أبي كان يحمي الذِّمَار ، ويَفُكُّ العانيَ ، ويُشبع الجائعَ ، ويكسو العاريَ ، ويَقْرِي الضَّيْفَ ، ويُطْعِمُ الطعامَ ، ويُفْشِي السلامَ ، ولم يَرُدَّ طالبَ حاجةٍ قطُّ ! أنا ابنة حاتم طَيِّءٍ . فقال النبي ﷺ : . . . فذكره .

فقام أبو بردة بن نِيَارٍ فقال : يا رسول الله ! تحب مكارم الأخلاق ؟ فقال رسول الله ﷺ :

« والذي نفسي بيده ! لا يدخل أحد الجنة إلا بحسن الخلق » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، وله علل :

الأولى : جهالة عبد الرحمن بن جندب ؛ أورده الحافظ في « اللسان » ، وقال :

---

(١) ما بين المعكوفتين من « تاريخ ابن كثير » (٥ / ٦٧) ؛ لأن مسودتي التي نقلت منها الحديث وتخريجه ؛ كنت اختصرت هذا القدر منها .

« مجهول » .

الثانية : أبو حمزة الثُّمَالي - واسمه ثابت بن أبي صفية - ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف رافضي » .

الثالثة : ضِرَار بن صُرَد ؛ قال الحافظ :

« صدوق له أوهام » .

الرابعة : عبيد بن كثير - وهو التمار ، شيخ الطبراني في الحديث المتقدم قبله - ، وهو ضعيف جداً كما عرفته .

وقد أشار إلى ذلك الحافظ ابن كثير بقوله عقب الحديث :

« هذا حديث حسن المتن ، **غريب الإسناد جداً** ، عزيز المخرج » !

وأما تحسينه لمتنه ؛ فالظاهر أنه يعني : الحُسْنَ اللغوي ، لا الاصطلاحي ؛ أي : من حيث المعنى ، ولعله عنى المقدار المرفوع منه فقط ، وإلا ؛ فَيَدُ الصنع والوضع ظاهرة فيه عندي ، لا سيما في وصف علي رضي الله عنه للجارية ، كما لو كان رآها عارية أمام النبي ﷺ ! وإلا ؛ فمن أين له أن يصفها بقوله :

(خدلة الساقين) ؛ أي : ممتلئة الساقين ؟ ! بل قوله :

(لَفَّاء الفخذين) ؛ أي : سَمِينتهما ، بحيث تدانيا من السِّمَنِ ؟ ! وقوله :

(خميصة الخصرين) ؛ أي : ضامرة الخصرين ؟ ! وقوله :

(ضامرة الكشحين) ؛ وكأنه تفسير لما قبله ؛ فإن الكشح ما بين الخاصرة

والضلوع ؟ ! وقوله :

(مصقولة المتنين) ؛ أي : ناعمة المنكبين ؟ !

ومعنى (حمراء) : البيضاء أو الشقراء ، ومنه الحديث الموضوع :

« خذوا نصف دينكم عن الحُمَيْراء » ؟ ! وقوله :

(لَعْسَاءُ) ؛ أي : باطن شفتها أسود؟ ! وقوله :

(دلفاء) ؛ أي : تمشي رويداً ، وتقارب الخطى من سمنها ؟ ! وقوله :

(عيطاء) ؛ أي : طويلة العنق ؟ ! وقوله :

(درماء الكعبين) ؛ أي : غطاهما اللحم والشحم ، حتى لم يَبِنْ لهما حجم ؟ !

ثم رأيت الحافظ ابن حجر قد ساق الحديث في « تخريج المختصر » (ق ٤٥ / ١ - ٢) من طريق البيهقي به ؛ واقتصر على تضعيفه بقوله :

« هذا حديث غريب ، أخرجه الحاكم في « الإكليل » هكذا ، والبيهقي في « الدلائل » من طريقه . . . » !

ولم يبين علله ! !

٥٣٩٨ - (إذا رأيتَ مِنْ أخيك ثلاثَ خصالٍ ؛ فارْجُهُ : الحياءُ ، والأمانةُ ، والصدقُ . وإذا لم تَرَها مِنْهُ ؛ فلا تَرْجُهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي في مقدمة « الكامل » (ص ٢٥٢ - طبع بغداد) من طريق أبي زهير قال : ثنا **رِشْدين بن كُرَيب عن أبيه عن ابن عباس** مرفوعاً . وقال :

« لم نكتبه إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو ضعيف جدّاً ؛ رشدين هذا ؛ قال أحمد ، والبخاري :

« منكر الحديث » .

وضعفه جماعة . وقال ابن حبان في « المجروحين » (١ / ٣٠٢) :

« كثير المناكير ، يروي عن أبيه أشياء ليست تشبه حديث الأثبات عنه ، كان الغالب عليه الوهم والخطأ » .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في « الجامع الصغير » للديلمي أيضاً .

وقد ذكر المعلق على « ابن عدي » - الأستاذ السامرائي - أنه في « مسند الفردوس » (مخطوط ورقة **٢٣** - تسديد القوس) .

ونقل عن العلائي أنه قال في رشدين : « ضعيف » . لكن وقع في نقله : (راشد) ، وكذلك وقع في المقدمة ! وهو من الأخطاء المطبعية الكثيرة والكثيرة جدّاً ، التي وقعت في مطبوعته هذه ، والظاهر أنه لم يقم هو بنفسه على تصحيح تجاربها . والله أعلم .

٥٣٩٩ - (يَجِيء يومَ القيامة ناسٌ مِنَ المسلمينَ بذُنوبٍ أمثال الجبالِ ، فيَغْفِرُها الله لهم ، ويضعُها على اليهودِ والنَّصارى . . . فيما أَحسِبُ)[1] .

شاذ . أخرجه مسلم (٨ / ١٠٥) من طريق **شداد أبي طلحة الرَّاسِبِيِّ** عن

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن في أصله : « مضى (١٣١٦) » .
قلت : لكن هنا فوائد ليست هناك . (الناشر) .

غَيْلان بن جرير عن أبي بردة عن أبيه عن النبي ﷺ قال : . . . فذكره . قال أبو روح : لا أدري ممن الشك ؟ !

أورده شاهداً لما ساقه من قبل من ثلاثة طرق عن أبي بردة بلفظ :

« إذا كان يومُ القيامة ؛ دفع الله عز وجل إلى كل مسلم يهوديّاً أو نصرانيّاً ، فيقول : هذا فِكَاكُك من النار » .

هذا لفظ طلحة بن يحيى عن أبي بردة . ولفظ عون وسعيد بن أبي بردة :

« لا يموت رجل إلا أدخل الله مكانه النار يهوديّاً أو نصرانيّاً » .

قلت : وهذا أخرجه أحمد (٤ / ٣٩١ ، ٣٩٨) ـ عنهما ـ ، والطيالسي (٤٩٩) ـ عن سعيد وحده ـ . وتابعهما عمارة القرشي : عند أحمد (٤ / ٤٠٧) .

وأما لفظ طلحة بن يحيى ؛ فأخرجه أحمد أيضاً (٤ / ٤١٠) ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٨٠) .

وقد تابعه عليه بريد ـ وهو ابن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري ـ : عند أحمد (٤ / ٤٠٢) .

وتابعه أيضاً محمد بن المنكدر ، ومعاوية بن إسحاق : عنده (٤ / ٤٠٧ ـ ٤٠٨) .

وعبد الملك بن عمير : عند ابن عساكر بنحوه ، وتقدم لفظه في « الصحيحة » برقم (١٣٨١) .

قلت : وطلحة بن يحيى وإن كان فيه كلام من قبل حفظه ؛ حتى قال الحافظ فيه :

« صدوق يخطئ » !

فحديثه قوي بهذه المتابعات الكثيرة ، لا سيما وله شاهد من حديث أنس ، ذكرته تحت الرقم المذكور ، فالحديث بهذين اللفظين صحيح .

وأما اللفظ الأول ؛ فهو منكر أو شاذ على الأقل ؛ لأنه تفرد به الراسبي ، وهو وإن كان وثقه أحمد وغيره ؛ فقد ضعفه شيخه عبد الصمد بن عبد الوارث . وقال العقيلي :

« له غير حديث لا يتابع عليه » . وقال ابن حبان :

« ربما أخطأ » . وقال الدارقطني :

« يعتبر به » . وقال الحاكم أبو أحمد :

« ليس بالقوي عندهم » .

قلت : فهذه الأقوال تدل على أن الرجل لم يكن قوياً في حفظه ، وإن كان صدوقاً في نفسه . ولذلك ؛ لم يخرج له مسلم إلا في الشواهد ؛ كهذا الحديث . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطئ »[1] .

فمثله حديثه مرشح للتقوية بالشاهد والمتابعة ، أو للضعف بالمخالفة كحديث الترجمة .

وبها أعله البيهقي ، فقال في « شعب الإيمان » (١ / ٢٦٦ - ٢٦٧) - بعد أن

---

(١) وأما قول الذهبي في « الكاشف » :

« وثقه أحمد وغيره ، وضعفه من لا يعلم » !

فأظن أن في العبارة تحريفاً ، وإلا ؛ فكيف يجوز وصف من ضعفه بأنه لا يعلم ، وفيهم جمع من أهل العلم المعروفين ؟ ! كما يشير إلى ذلك كلام البيهقي ، وسمينا من عرفنا منهم .

ساق الحديث الصحيح من الطرق الثلاث عند مسلم وأتبعه بحديث الترجمة ـ :

« فهذا حديث شك فيه [بعض] رواته ، وشداد أبو طلحة ممن تكلم أهل العلم بالحديث فيه ، وإن كان مسلم استشهد به في كتابه ؛ فليس هو ممن يقبل منه ما يخالف فيه ، والذين خالفوه في لفظ الحديث عدد ، وهو واحد ، وكل واحد ممن خالفه أحفظ منه ، فلا معنى للاشتغال بتأويل ما رواه ، مع خلاف ظاهر ما رواه الأصول الصحيحة الممهدة في أَنْ لا تَزِرُ وازرة وزر أخرى . والله أعلم » .

قلت : وهذا منه رحمه الله في غاية التحقيق ، وإليه يرجع الفضل في تنبهي لهذه العلة ، بعد أن كنت أوردت الحديث في « صحيح الجامع » برقم (٧٨٩١) اعتماداً مني على الإمام مسلم ، وليس بتحقيقي ؛ اتباعاً للقاعدة الغالبة : أن ما أخرجه الشيخان أو أحدهما ؛ فقد جاوز القنطرة ، لا سيما والعمر أقصر ، والوقت أضيق من التوجه إلى نقد « الصحيحين » ؛ للتعرف على الأحاديث القليلة التي يمكن أن تكون معلولة عند العارفين بهذا العلم . بينما مجال نقد أحاديث غيرهما من كتب السنة واسع جداً .

وهذا ما جريت عليه في كل مؤلفاتي ؛ إلا في بعض الأحوال النادرة ، مما جرني إليه البحث والتحقيق ، أو نبهني على ذلك بعض من سبقني من أهل العلم والتوفيق ، كهذا الحديث ، والحمد لله وحده .

من أجل ذلك ـ وتعاوناً على البر والتقوى ـ أرجو مِنْ كل مَنْ كان عنده نسخة من « ضعيف الجامع الصغير » أن ينقلُ إليه هذا الحديث ، والله تعالى أسأل أن يغفر لنا خطايانا ، وأن لا يؤاخذنا بما نسينا أو أخطأنا ؛ إنه سميع مجيب !

هذا ؛ وممن لم يتنبه لعلة هذا الحديث الإمام النووي رحمه الله ؛ فإنه تأوله

توفيقاً بينه وبين الأصول التي أشار إليها البيهقي رحمه الله تعالى ؛ ولا حاجة إلى ذلك كما سبق .

وأما كون الكافر في النار مكان المسلم فيها ، وفكاكاً له منها ؛ فقد جاء بيانه في قوله ﷺ :

« ما منكم من أحد إلا له منزلان : منزل في الجنة ، ومنزل في النار ، فإذا مات فدخل النار ؛ ورث أهل الجنة منزله ، فذلك قوله تعالى : ﴿ أولئك هم الوارثون ﴾ » .

وهو مخرج في « الصحيحة » (٢٢٧٩) .

ونحوه في « صحيح البخاري » (٦٥٦٩) ، وهو من حديث أبي هريرة .

وبه احتج البيهقي على ما ذكرنا من المعنى ، فقال عقبه :

« ويشبه أن يكون هذا الحديث تفسيراً لحديث الفداء ، فالكافر إذا أورث على المؤمن مقعده من الجنة ، والمؤمن إذا أورث على الكافر مقعده من النار ؛ يصير في التقدير كأنه فدى المؤمن بالكافر . والله أعلم » .

ونحوه في « شرح مسلم » للنووي ؛ فراجعه إن شئت .

(**فائدة**) : قد أطال الإمام البخاري الكلام في إعلال حديث الفداء الصحيح هذا بذكر طرقه عن أبي بردة عن أبيه ـ وقد ذكرت آنفاً بعضها ـ ، ثم ختم ذلك بقوله (١ / ١ / ٣٧ ـ ٣٩) :

« والخبر عن النبي ﷺ في الشفاعة ، وأن قوماً يعذبون ثم يخرجون : أكثر وأبين وأشهر » !

ولست أرى فيما ذكره ما يصح أن يعل الحديث به ؛ لأنه ليس صريحاً في نفي العذاب عن كل مؤمن ، حتى على الرواية التي صدر بها كلامه بلفظ :

« إن أمتي أمة مرحومة ، جعل عذابها بأيديها في الدنيا » ، وقد خرجته في « الصحيحة » (٩٥٩) ! ولذلك ؛ قال البيهقي في الرد عليه ـ بعد أن ذكر خلاصة كلامه ـ :

« والحديث قد صح عند مسلم وغيره رحمهم الله من الأوجه التي أشرنا إليها وغيرها ، ووجهه ما ذكرناه ، وذلك لا ينافي حديث الشفاعة ؛ فإن حديث الفداء ـ وإن ورد مورد العموم في كل مؤمن ـ فيحتمل أن يكون المراد به كل مؤمن قد صارت ذنوبه مكفرة بما أصابه من البلايا في حياته ، ففي بعض ألفاظه :

« إن أمتي أمة مرحومة ، جعل الله عذابها بأيديها ، فإذا كان يوم القيامة ؛ دفع الله إلى كل رجل من المسلمين رجلاً من أهل الأديان ؛ فكان فداءه من النار » . وحديث الشفاعة يكون فيمن لم تَصِرْ ذنوبه مكفرة في حياته . ويحتمل أن يكون هذا القول لهم في حديث الفداء بعد الشفاعة . والله أعلم » .

٥٤٠٠ ـ (شَهْرُ رمضانَ شَهْرُ أُمَّتي ، تَرْمَضُ فيهِ ذُنوبُهم ، فإذا صامَه عبدٌ مسلمٌ ، ولم يَكْذِبْ ، ولم يَغْتَبْ ، وفِطْرُهُ طَيِّبٌ ؛ خرجَ مِنْ ذُنوبِهِ كما تخرجُ الحيةُ مِنْ سِلْخِها) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (ص ٢٢٨) عن الحاكم معلقاً عليه بسنده إلى عصام بن طَلِيقٍ عن **أبي هارون العَبْدي** عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، وفيه علتان :

الأولى : أبو هارون العبدي متروك ، وتقدم مراراً .

والأخرى : **عصام بن طَلِيق** ، وهو ضعيف ؛ كما في « التقريب » . **وقال ابن معين** :

« ليس بشيء » .

والحديث ؛ أورده المنذري في « الترغيب » من رواية أبي الشيخ ، **وأشار إلى تضعيفه** ، **ولفظه** :

« إن شهر رمضان شهر أمتي ، يمرض مريضهم فيعودونه ، فإذا صام مسلم لم يكذب ، ولم يغتب ، وفطره طيب ، سعى إلى العَتَمات محافظاً على فرائضه ؛ خرج من ذنوبه كما تخرج الحية من سِلْخِها » .

وتعقبه الحافظ إبراهيم الناجي في « عجالة الإملاء » (١٢٤ / ١) بما خلاصته : أن عزوه لأبي الشيخ وهم ، وإنما هو في « مسند الفردوس » وغيره .

قلت : قد سقت الحديث بلفظ « المسند » . وبمقابلته باللفظ المعزو لأبي الشيخ ؛ يظهر أن بينهما **فرقاً** جليّاً ؛ فإن في كل منهما من الزيادة ما ليس في الآخر ، فإن ثبت الوهم ـ وهذا ما أستبعده ـ ؛ فهو وهم في المتن أيضاً . والله أعلم .

ثم وجدت للحديث طريقاً أخرى ؛ يرويه **محمد بن إبراهيم بن العلاء الشامي** : ثنا الوليد بن مسلم الدمشقي عن **عمرو بن محمد الأصبهاني** عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري به . وقال : . . . الحديث بطوله .

أخرجه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٢٨) في ترجمة (عمرو بن محمد الأصبهاني) ، وقال :

« يروي عن زيد بن أسلم ، وأراه صحفه بعض الرواة ، وهو عندي (عمر بن محمد بن صُهْبان) » .

قلت : وهذا ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« ساقط . قال أبو زرعة : واهٍ » .

والآفة من الراوي عنه (محمد بن إبراهيم الشامي) ؛ فإنه كذاب ؛ كما قال الدارقطني ، ولعله الذي صحف اسم شيخ شيخه عمداً ! وقال الحاكم :

« روى عن الوليد بن مسلم وسويد بن عبد العزيز أحاديث موضوعة » . وقال ابن حبان :

« يضع الحديث على الشاميين » .

ورأيت الحديث في « الدر المنثور » (١ / ١٨٨) برواية أبي الشيخ مثل لفظ « الترغيب » ؛ ومن الظاهر أنه نقله منه !

٥٤٠١ - (يا جبريلُ ! ما لي أراك متغيِّرَ اللونِ ؟ ! فقال :

ما جِئْتُك حتى أَمَرَ اللهُ عزَّ وجلَّ بمفاتيح النار . فقال رسول الله ﷺ :

يا جبريلُ ! صفْ ليَ النّار ، وانعَتْ لي جهنَّمَ ! فقال جبريل :

إنّ اللهَ تبارك وتعالى أمَر بجهنَّمَ فأُوقِدَ عليها ألْفَ عام حتى ابيضَّتْ ، ثمّ أَمر فأُوقِدَ عليها ألْفَ عام حتى احمرَّتْ ، ثمّ أَمر فأُوقِدَ عليها ألْفَ عام حتى اسودَّتْ ، فهي سوداءُ مظلمةٌ ، لا يضيءُ شَرَرُها ، ولا يُطْفَأُ لَهَبُها .

والذي بعثَكَ بالحقِّ ! لو أنَّ قَدْرَ ثُقْبِ إِبْرَةٍ فُتِحَ مِنْ جهنَّمَ ؛ لَمَاتَ مَنْ في الأرضِ كُلُّهم جميعاً مِنْ حَرِّهِ . والذي بعثكَ بالحقِّ ! لو أنَّ ثوباً مِن ثيابِ النَّارِ عُلِّقَ بينَ السماءِ والأرضِ ؛ لَمَاتَ مَنْ في الأرضِ جميعاً مِنْ حَرِّهِ . والذي بعثك بالحقِّ ! لو أنّ خازناً مِنْ خَزَنَةِ جهنَّمَ بَرَزَ إلى أهلِ الدّنيا ، فنظروا إليهِ ؛ لماتَ مَنْ في الأرضِ كلُّهم مِنْ قُبْحِ وَجْهِهِ ومِنْ نَتْنِ ريحِه . والذي بعثكَ بالحقِّ ! لو أنَّ حَلْقةً مِنْ حلَقِ سلسلةِ أهلِ النارِ التي نَعَتَ اللهُ في كتابِهِ وُضِعَتْ على جبالِ الدُّنيا ؛ لارفَضَّتْ وما تقارَّتْ حتى تنتهيَ إلى السُّفلى . فقال رسولُ اللهِ ﷺ :

حَسْبي يا جبريلُ ! لا ينصدع قلبي فأموتَ . قال : فنظر رسول الله ﷺ إلى جبريل وهو يبكي . فقالَ :

تبكي يا جبريلُ وأنتَ من الله بالمكان الذي أنتَ به ؟ ! قال :

وما لي لا أبكي ! أنا أحق بالبكاء ؛ لعلِّي أكونُ في علْمِ الله على غيرِ الحالِ التي أنا عليها ، وما أَدْري لعلِّي أُبْتلى بمثل ما ابْتُلِيَ به إبليسُ ؛ فقد كان من الملائكةِ . وما يُدْريني لعلِّي أُبْتلى بمثل ما ابْتُلِيَ به هاروت وماروتُ . قال : فبكى رسول الله ﷺ ، وبكى جبريل عليه السلام ، فما زالا يبكيانِ حتى نوديا أنْ : يا جبريل ! ويا محمّد ! إنّ الله عزّ وجلّ قد أمَّنكُما أن تَعْصِياهُ .

فارتفعَ جبريل عليه السلام ، وخرجَ رسول الله ﷺ ؛ فمَرَّ بقوم من الأنصار يضحكون ويلعبون ؛ فقال :

أتضحكون وَوَرَاءَكُم جهنّم ؟ ! فلو تعلمون ما أعلمُ لضحكتم قليلاً ، ولبكيتم كثيراً ، ولما أسغْتُمُ الطعام والشراب ، ولخرجتم إلى الصُّعُداتِ تجأَرونَ إلى الله عز وجل .

فنودي : يا محمّد ! لا تقنِّط عبادي ، إنما بعثتُكَ ميسِّراً ، ولم أبعثْك معسِّراً . فقال رسول الله ﷺ : سدِّدوا وقاربوا) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (رقم ٢٧٥٠ - مصورتي) من طريق الحكم بن مروان الكوفي قال : نا سَلاَّم **الطويل** عن الأجلح بن عبد الله الكِنْدي عن عدي بن عدي الكِنْدي قال : قال عمر بن الخطاب :

جاء جبريل إلى النبي ﷺ في حينٍ غيرِ حينه الذي كان يأتيه فيه ، فقام إليه رسول الله ﷺ ، فقال : . . . فذكره . وقال :

« لا يروى هذا الحديث عن عمر إلا بهذا الإسناد ، تفرد به سلام » .

قلت : قال الهيثمي (١٠ / ٣٨٧) :

« وهو مجمع على ضعفه » .

قلت : بل اتهمه بعضهم بالكذب . بل قال ابن حبان (١ / ٣٣٩) :

« يروي عن الثقات الموضوعات كأنه كان المتعمِّد لها » . وقال الحاكم :

« روى أحاديث موضوعة » .

قلت : وهذا في نقدي من موضوعاته ؛ فإن قوله عن إبليس :

« كان من الملائكة » ؛ مخالف لقوله تعالى : ﴿ كان من الجن ففسق عن أمر ربه ﴾ .

ولا يصح تفسير الآية بأن المراد الملائكة وأنه أطلق عليهم (الجن) ؛ لأنهم لا يرون ؛ لأن القرآن والسنة مصرحان بأن إبليس خُلق من نار ، والحديث يصرح بأن الملائكة خلقت من نور .

وكذلك ذكره فيه هاروت وماروت ، فيه إشارة إلى قصتهما المعروفة مع الزهرة ، وهي من الإسرائيليات الباطلة التي لا يصح نسبتها إلى النبي ﷺ ؛ كما تقدم برقم (١٧٠ ، ٩١٢ ، ٩١٣) .

٥٤٠٢ ـ (إنّ جبريلَ عليه السلام جاءَ إلى النَّبيِّ ﷺ حزيناً لا يرفعُ رأسَهُ ، فقال له رسول الله ﷺ :

ما لي أراك ـ يا جبريلُ ـ حزيناً ؟ ! قال :

إنِّي رأيت لَفْحَةً مِنْ جهنّمَ ؛ فلم يرجع إليَّ رُوحي بعْدُ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (رقم ٥٤٧٢) عن **محمد ابن علي بن خلف العَطَّار** قال : نا **محمد بن علي بن عبد الله بن محمد بن عمر ابن علي** قال : حدثني **أبي** عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر به ، وقال :

« لم يروه عن زيد بن أسلم إلا علي بن عبد الله ، تفرد به محمد بن علي بن خلف » .

قلت : هو متهم ؛ قال ابن عدي :

« عنده عجائب ، وهو منكر الحديث » .

وأما الخطيب ؛ فذكر توثيقه في « التاريخ » (٣ / ٥٧) عن محمد بن منصور !

وأما محمد بن علي بن عبد الله . . . فلم أجد له ترجمة .

وكذا أبوه .

لكني وجدت في « الجرح والتعديل » (٣ / ١ / ١٩٤) :

« علي بن عبيد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب . روى عنه داود ابن عبد الله بن أبي الكرام الجعفري . سمعت أبي يقول : سمعت داود الجعفري يقول : قال لي علي بن عبيد الله ـ وكان أبصر الناس بالطب ـ وفي نسخة : بالطلب ـ » .

قلت : فلعله هذا .

وعلى كل حال ؛ فهو مجهول .

٥٤٠٣ ـ (يُنْشِئُ اللهُ سحابةً لأهلِ النّار ، فيُقال : يا أهلَ النارِ ! أيَّ شيءٍ تطلبونَ ؟ فيذكرون سحابةَ الدّنيا ، فيقولون : يا ربَّنا ! الشرابَ . فتُمْطِرُهم أغْلالاً تزيدُ في أغلالهم ، وسلاسلَ تزيدُ في سلاسِلِهم ، وجمْراً تلتهبُ عليهم) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي الدنيا في « الأهوال » (ق ١٤٣ / ٢) ، و الطبراني في « الأوسط » (٤١١٥ ـ ط) ، وابن عدي (٦ / ٣٩٤) من طريق **منصور بن عمار** (وقال الطبراني : ابن عباد . وهو تصحيف) قال : نا بَشِير بن طلحة عن خالد بن دُرَيْك **عن** يعلى بن مُنْية رفع الحديث إلى رسول الله ﷺ . . . فذكره ، ولم يذكر ابن أبي الدنيا الرفع ـ والسياق للطبراني ـ وقال :

« لا يروى عن يعلى إلا بهذا الإسناد ، تفرد به منصور » .

قلت : وهو ضعيف ؛ قال ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ١٧٦) عن أبيه :

« ليس بالقوي ، صاحب مواعظ » . وقال ابن عدي :

« منكر الحديث » .

وبشير بن طلحة ؛ قال أحمد :

« ليس به بأس » .

وخالد بن دُريك : هو الشامي ، ثقة ؛ لكنه عن يعلى بن منية مُرْسَلٌ .

فالحديث له علتان ؛ بل ثلاث :

الإرسال ، وضعف ابن عمار ، واضطرابه في رفعه ووقفه .

وقد أشار إلى هذه العلة الأخيرة الحافظ المنذري ، فقال (٤ / ٢٣٢) :

« رواه الطبراني ، وقد روي موقوفاً عليه ، وهو أصح » .

وأما الهيثمي ؛ فقال (١٠ / ٣٩٠) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه مَنْ فيه ضعف قليل ، ومَنْ لم أعرفه » !

٥٤٠٤ - (الرِّفْقُ يُمْنٌ ، والخرْقُ شُؤْمٌ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (**٤٢٤٣**) عن إسماعيل ابن توبة القزويني قال : نا **محمد** بن الحسن عن **المُعَلَّى بن عِرْفان** عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن المعلى إلا محمد ، تفرد به إسماعيل » .

قلت : وهو صدوق .

وشيخه محمد بن الحسن - وهو الفقيه الشيباني تلميذ أبي حنيفة - ليَّنه النسائي من قبل حفظه .

فالآفة من المعلى بن عرفان ؛ فإنه منكر الحديث ؛ كما قال البخاري . وقال النسائي :

« متروك الحديث » .

وبه أعله الهيثمي ، فقال (٨ / ١٩) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه المعلى بن عرفان ، وهو متروك » .

قلت : وقد روي من حديث عائشة رضي الله عنها ، وقد مضى الكلام عليه برقم (٣٨٨٩) .

٥٤٠٥ - (لَمَّا فتحَ الله على نبيِّه ﷺ خيبرَ ؛ أصابَهُ مِنْ سَهْمِهِ أربعةُ أزواجِ نِعالٍ ، وأربعةُ أزواج خِفافٍ ، وعَشْر أواقي ذهبٍ وفضةٍ ، وحمارٌ أسودُ . قال : فكلَّم النبيُّ ﷺ الحمارَ ، فقال له : ما اسمُك ؟ قال : يزيدُ ابنُ شهابٍ ، أخرجَ الله من نَسْلِ جدِّي ستين حماراً ، كلُّهم لم يركبْهُم إلا نبيٌّ ، ولم يَبْقَ من نسل جدِّي غيري ، ولا مِنَ الأنبياءِ غيرُك ، أتوقعك أنْ تَرْكَبَني ، وكنتُ قبلك لرجلٍ من اليهود ، وكنت أعثُر به عَمْداً ، وكان يُجِيعُ بَطْني ويَضْرِبُ ظَهْري ، فقال له النبي ﷺ : قد سَمَّيتُك يَعْفُوراً ، يا يعفورُ ! قال : لبَّيْكَ . قال : أتشتهي الإناثَ ؟ قال : لا ، وكان النبيُّ عليه الصلاة والسلام يَرْكَبُهُ في حاجته ؛ فإذا نزل عنه بعث به إلى باب الرَّجُلِ ، فيأتي البابَ فيَقْرَعهُ برأسِهِ ، فإذا خرجَ إليه صاحبُ الدَّارِ ؛ أومأَ

إليه أن : أَجِبْ رسولَ الله ﷺ . قال : فلمَّا قُبِضَ النبيُّ عليه الصلاة والسلام ؛ جاءَ إلى بئر كانتْ لأبي الهيثم بنِ التَّيِّهانِ ؛ فتردّى فيها ، فصارتْ قبرَه ؛ جَزَعاً مِنْهُ على رسولِ الله ﷺ) .

موضوع . أورده ابن حبان في « الضعفاء والمجروحين » (٣ / ٣٠٨) في ترجمة **محمد بن مَزْيَد أبي جعفر مولى بني هاشم** عن أبي حذيفة موسى بن مسعود عن عبد الله بن حبيب الهُذَلي عن أبي عبد الرحمن السُّلَمي عن أبي منظور - وكانت له صحبة - قال : . . . فذكره . وقال عقبه :

« وهذا حديث لا أصل له ، وإسناده ليس بشيء ، ولا يجوز الاحتجاج بهذا الشيخ » .

وأورده ابن الجوزي في « الموضوعات » (١ / ٢٩٤) ، وقال :

« هذا حديث موضوع ، فلعن الله واضعه ؛ فإنه لم يقصد إلا القدح في الإسلام والاستهزاء به ! » .

ثم نقل كلام ابن حبان المذكور آنفاً ، وأقروه عليه ، كالحافظ الذهبي في « الميزان » ، والعسقلاني في « اللسان » ، وفي « الفتح » (كتاب الجهاد) .

وقد خفي حال أبي جعفر هذا على الخطيب البغدادي ، فترجمه في « التاريخ » (٣ / ٢٨٧ - ٢٨٨) دون أن يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً !

٥٤٠٦ - (دخلَ رجلٌ على أهْلِه ، فلمّا رأى ما بهم مِنَ الحاجةِ ؛ خَرَجَ إلى البَرِيَّة ، فلمّا رأت امرأتُه ؛ قامتْ إلى الرَّحى فوضعتْها ، وإلى التَّنُّورِ فسَجَرَتْه ، ثم قالت : اللهمّ ارزقْنا ! فنظرتْ ؛ فإذا الجَفْنةُ قد امتلأتْ ،

قال : وذهبتْ إلى التنورِ فوجدتْه ممتلئاً . قال : فرجعَ الزوجُ قال : أصبتُم بعدي شيئاً ؟ قالتِ امرأتُهُ : نَعَم ؛ مِنْ رَبِّنا ؛ فأمَّ إلى الرَّحى [فرفعها] ؛ فذكر ذلك للنبيِّ ﷺ ؟ ! فقال :

أما إنه لو لم يرفَعْها ؛ لم تزل تدور إلى يوم القيامة .

شهدتُ النبيَّ ﷺ وهو يقول :

والله ! لأَن يأتيَ أحدُكم صَبِيراً ، ثمَّ يحملَه ؛ يبيعُه فيستعفَّ منه ؛ خيرٌ لَهُ مِنْ أن يأتيَ رجلاً يسألُه) .

. . . . . . [1] . أخرجه الإمام أحمد في « المسند » (٢ / ٥١٣) قال : حدثنا ابن عامر : أنا أبو بكر عن هشام عن محمد عن أبي هريرة قال : . . . فذكره .

ثم قال (٢ / ٤٢١) : ثنا هاشم بن القاسم قال : ثنا عبد الحميد ـ يعني : ابن بهرام ـ قال : ثنا شهر بن حوشب قال : قال أبو هريرة :

بينما رجل وامرأة له في السلف الخالي لا يقدران على شيء ؛ فجاء الرجل من سفره ، فدخل على امرأته جائعاً قد أصابته مسغبة شديدة ، فقال لامرأته : أعندك شيء ؟ قالت : نعم ؛ أبشر أتاك رزق الله ! فاستحثَّها فقال : ويحك ! ابتغي إن كان عندك شيء ، قالت : نعم ، هُنَيَّةً نرجو رحمة الله ، حتى إذا طال عليه الطَّوى قال : ويحك ! قومي فابتغي إن كان عندك خبز فأْتيني به ؛ فإني قد بلغتُ وَجَهدت ! فقالت : نعم ، الآن ينضج التنور فلا تعجل ، فلما إذ سكت عنها ساعة ، وتحينت

(١) كذا أصل الشيخ ـ رحمه الله ـ ، لم يحكم عليه ، والحديث بهذا اللفظ ثابت ؛ كما في « الصحيحة » (٦ / ١٠٥٢) ، ولعل الشيخ ـ رحمه الله ـ أورده هنا من أجل طريق شهر الآتية ؛ فإنه قال في « الصحيحة » هناك : « وشهر بن حوشب ضعيف ، وفي حديثه زيادات منكرة » . (الناشر) .

أيضاً أن يقول لها ؛ قالت هي من عند نفسها : لو قمت فنظرت إلى تنوري ، فقامت فوجدت تنورها ملآنَ جُنُوبَ الغَنَم ، ورحيَيْها تطحنان ، فقامت إلى الرحى ، فنفضتها وأخرجت ما في تنورها من جُنُوبِ الغنم . قال أبو هريرة :

فوالذي نفس أبي القاسم بيده ـ عن قول محمد ﷺ ـ ! :

« لو أخذت ما في رحييها ولم تنفضها ؛ لطحنتها إلى يوم القيامة » .

٥٤٠٧ ـ (كان يَلْعَقُ أصابعَه ؛ ثلاثاً) .

شاذ . أخرجه الترمذي في « الشمائل » (رقم ١٤٠) : حدثنا محمد بن بشار : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن سعد بن إبراهيم عن ابنٍ لكعب بن مالك عن أبيه به .

قلت : وهو إسناد رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين .

وابن كعب بن مالك : هو إما عبد الله ، أو عبد الرحمن ، وبالأخير جزم بعض الرواة كما يأتي .

وأيهما كان ؛ فهو ثقة من رجالهما ، وعلى هذا ؛ فالإسناد صحيح .

لكن المتن شاذ ؛ لأن ابن بشار قد خولف فيه ؛ فقال الإمام أحمد (٣ / ٤٥٤) : حدثنا عبد الرحمن به . فذكره بلفظ :

رأيت رسول الله ﷺ يلعق أصابعه الثلاث من الطعام .

وهكذا أخرجه مسلم (٢٠٣٢) عن شيوخه الثلاثة : أبي بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب ومحمد بن حاتم قالوا : حدثنا ابن مهدي به .

وقال ابن أبي شيبة في روايته : عن عبد الرحمن بن كعب عن أبيه .

قلت : فاتفاق هؤلاء الحفاظ على هذا اللفظ : (الثلاث) ؛ **يدل على وهم** وشذوذ ابن بشار بروايته بلفظ : (ثلاثاً) .

ولعل الترمذي قد أشار إلى ذلك بقوله عقب حديث الترجمة :

« وروى غير محمد بن بشار هذا الحديث قال : (**يلعق أصابعه الثلاث**) » .

ويؤيده : ما أخرجه هو (١٤٣) ، ومسلم ، وأبو داود (٣٨٤٨) ، والدارمي (٢ / ٩٧) ، وأبو الشيخ في « أخلاق النبي ﷺ » (ص ١٩٤ و ١٩٥) ، والبيهقي (٧ / ٢٧٨) ، وأحمد أيضاً (٦ / ٣٨٦) من طرق عن هشام بن عروة عن عبد الرحمن ابن سعد المدني عن ابن كعب بن مالك عن أبيه قال :

كان رسول الله ﷺ يأكل بثلاث أصابع ، ويلعق يده قبل أن يمسحها .

والأحاديث في اللعق والأمر به كثيرة ، وقد خرجت بعضها في « إرواء الغليل » (١٩٦٩) .

وأما تثليث اللعق ؛ فلا أعلم فيه حديثاً غير هذا ، وقد عرفت أنه خطأ ، وأن المحفوظ الأكل بالأصابع الثلاثة .

٥٤٠٨ - (كان يتختَّمُ في يمينِه ويقولُ : اليمينُ أحقُّ بالزينةِ مِنَ الشِّمالِ) .

ضعيف . أخرجه أبو الشيخ في « أخلاق النبي ﷺ » (ص ١٢٥) عن **محمد بن إسحاق بن يزيد الأنطاكي** : نا الفريابي المقدسي : نا **الحسن بن مَخْلَدٍ**

عن المُفَضَّل بن فَضَالة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : الحسن بن مخلد ؛ قال الأزدي :

« روى عن علي بن مُسْهِر مناكير » .

والأخرى : محمد بن إسحاق بن يزيد الأنطاكي ؛ في « الميزان » :

« حدث بدمياط عن الهيثم بن جميل ، تُكُلِّمَ فيه » . قال الحافظ :

« وقال مسلمة بن قاسم : مجهول » .

وأما المُفَضَّلُ بن فضالة ؛ فإن كان البصري فضعيف ، وإن كان **المصري فثقة** .

وقوله : « واليمين أحق بالزينة » ؛ قد روي في آخر حديث أنس بلفظ :

« تختموا بالعقيق ؛ فإنه ينفي الفقر ، واليمين أحق بالزينة » .

وقد تكلمت عليه فيما سبق برقم (٢٢٧) .

٥٤٠٩ ـ (كان يتختم في يمينه ، وقُبِض والخاتم في يمينه) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو الشيخ (ص ١٢٥) من طريق **عُبَيْدِ بن القاسم** عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، ورجاله ثقات ؛ غير عبيد هذا ـ وهو الأسدي الكوفي ـ ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، كذبه ابن معين ، واتهمه أبو داود بالوضع » .

قلت : وإنما أوردت هذا والذي قبله ؛ للشطر الثاني من كل منهما .

وإلا ؛ فالشطر الأول صحيح ثابت في « الصحيحين » وغيرهما عن جمع من الصحابة ، قد خرجت بعضها في « إرواء الغليل » (رقم ٨٢٠) .

٥٤١٠ - (كانَ عليه الصلاة والسلام قَبْلَ الإسراءِ والمعراج يُصَلِّي ركعتينِ صباحاً ، وركعتينِ مساءً ؛ كما كان يفعل النبيُّ إبراهيمُ عليه السلام . رواه البخاري) !

لا أصل له . كذا رأيته في كتاب « التربية الإسلامية للصف الخامس الابتدائي » (ص - ٤٤) تأليف عبد الحميد السائح ، عبد العزيز الخياط ، عز الدين الخطيب التميمي ، يوسف العظم ، زهير كحالة .

هكذا جاء في طُرَّةِ الكتاب من الطبعة الثانية عشرة ! طبع مطابع الجمعية العلمية الملكية بعَمَّان .

قلت : وهذا حديث لا أصل له ؛ كما كنت بينته في كتابي « دفاع عن الحديث النبوي » في الرد على « فقه الدكتور البوطي » (ص ٤٢) الذي ذكر فيه عن النبي ﷺ مثل ما ذكر هؤلاء المؤلفون مما تراه أعلاه ، ولعلهم قلدوه في ذلك ! ولكنهم زادوا عليه قولهم :

« رواه البخاري » !

وهذا كذب على الإمام البخاري ؛ فإنه لم يرو شيئاً من هذا ؛ لا هو ولا غيره من أئمة السنة والحديث . ولهذا ؛ قلت في ردي على الدكتور البوطي :

« أقول : لا أعرف لهذا الحديث إسناداً ؛ فإن كان الدكتور قد وقف عليه ؛ فليذكر لنا مصدره لندرسه ، وما إخاله يصح . نعم ؛ ذكر ابن سيد الناس في « عيون الأثر » (١ / ٩١) عن مقاتل بن سليمان :

« وفرض الله أولَ الاسلامِ الصلاةَ ركعتين بالغداة ، وركعتين بالعشي ، ثمّ فرض الخمس ليلة المعراج » . ثم ذكر نحوه عن الحربي (١ / ١٤٩) ، ونقل عن ابن عبد البر ؛ أنه قال :

« لا يوجد هذا في أثر صحيح » .

ثم أشار ابن سيد الناس (١ / ١٥٢) إلى تضعيف قول الحربي .

قلت : ومقاتل بن سليمان متروك شديد الضعف ، قال الحافظ :

« كذبوه وهجروه ، ورمي بالتجسيم » .

قلت : فمثله لا يكون حديثه إلا موضوعاً . هذا لو وصله وأسنده ، فكيف به وقد أرسله وأعضله ؟ !

فيا للعجب من هؤلاء الأساتذة الخمسة ؛ ألم يكن فيهم رجل واحد يتنبه لهذا الخطأ الفاحش المزدوج ، يحول بينهم وبين الوقوع في الكذب ـ لغة ـ على الإمام البخاري ، بل وعلى النبي ﷺ ؟ !

ومن هذا القبيل : ما وقع في كتاب « الدعوة الإسلامية فريضة شرعية وضرورة بشرية »[1] (ص ٣٤) ما نصه ـ بعد أن ساق سورة (العصر) ـ :

---

(١) لمؤلفه الدكتور صادق أمين ، وأظنه اسماً مستعاراً ؛ لا حقيقة له ولا مسمى . ثم تبين أنه الدكتور عبد الله عزام أصلحنا الله وإياه !

« ولذلك ؛ وصف رسول الله ﷺ سورة العصر بأنها تعدل ثلث القرآن » .
« صحيح البخاري » الجزء (٦ / ٢٣٣) » ! !

كذا قال مؤلفه الدكتور ! وهذا يشبه ما قبله في الكذب المخالف للواقع ، بل هو فيه أغرق ؛ لأنه ذكر الجزء والصفحة ، ولا شيء منه هناك !

٥٤١١ - (كانَ يُحِبُّ القِثَّاءَ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي في « الشمائل » (رقم ٢٠٣) قال : حدثنا **محمد ابن حُمَيْدٍ الرازيُّ** : حدثنا **إبراهيم بن المختار** عن محمد بن إسحاق **عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر** عن الربيع بنت مُعَوِّذِ بن عَفْراءَ قالت :

بعثني معاذ بن عفراء بقناع من رُطَبٍ وعليه أَجْرٍ من قثاء زُغْبٍ ، وكان ﷺ يحب القثاء ، فأتيته وعنده حلية قد قدمت عليه من البحرين ، فملأ يده منها ، فأعطانيه .

ثم أخرجه هو (رقم ٢٠٤ ، ٣٤٩) ، وأحمد (٦ / ٣٥٩) ، وأبو الشيخ في « أخلاق النبي ﷺ » (ص ٢١٥) من طريق **شَرِيك** عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن الرُّبَيِّعِ بنت معوِّذ بن عفراء قالت :

أتيت النبي ﷺ بقناع من رطب وأجرٍ زغب ، فأعطاني مِلْءَ كفه حُلِيّاً ، أو قالت : ذهباً .

قلت : والإسناد الأول ضعيف مسلسل بالعلل :

أولاً : أبو عبيدة بن محمد وُثِّق توثيقاً ليناً . وإلى ذلك أشار الذهبي في « الكاشف » بقوله :

« وثق » . والحافظ في « التقريب » بقوله :

« مقبول » .

ثانياً : عنعنة محمد بن إسحاق ؛ فإنه كان مدلساً .

ثالثاً : إبراهيم بن المختار ؛ فإنه ضعيف ؛ كما في المصدرين السابقين .

رابعاً : محمد بن حميد الرازي ضعيف .

لكنهما لم ينفردا به في الجملة ؛ فقد تابعهما يونس عن محمد بن إسحاق به مختصراً جدّاً بلفظ :

كان يعجبه القثاء .

أخرجه الطبراني في « الأوسط » (رقم - ٦٧٢٣) ، وقال :

« تفرد به يونس بن بكير » !

كذا قال ! وقد فاته متابعة إبراهيم بن المختار المتقدمة .

كما فاته متابعة شريك في الطريق الثانية ؛ لكن ليس فيه حديث الترجمة .

وشريك - وهو ابن عبد الله القاضي - فيه ضعف من قبل حفظه .

لكن لعل حديثه يتقوى بالطريق الأخرى ؛ ولا عكس ؛ لأن في الأولى من الزيادة ما ليس في الأخرى . والله أعلم .

٥٤١٢ - (كان يأْكلُ مُتَّكِئاً ، فنزلَ عليه جبريلُ عليه السلام ، فقال : انظروا إلى هذا العبدِ كيفَ يأكلُ متكئاً ؟ !

قال : فجلس رسول الله ﷺ) .

ضعيف . أخرجه الطحاوي في « شرح مشكل الآثار » **(٤ / ٢٧٥) من** طريق **ابن لهيعة** عن عبيد الله بن أبي جعفر عن **إسماعيل الأعور قال** : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مرسل ؛ إسماعيل : هو ابن عبد الرحمن بن أبي كريمة السُّدِّي أبو محمد القرشي مولاهم الكوفي الأعور ، وهو السدي الأكبر ؛ وهو من رجال مسلم ؛ وفيه ضعف .

وابن لهيعة معروف بالضعف وسوء الحفظ .

وله شاهد يرويه بقية بن الوليد قال : حدثني الزُّبيدي **قال : حدثني الزهري** عن **أحمد بن عبد الله بن عباس قال** : كان ابن عمر (!) رضي الله عنهما يحدث :

أن الله عز وجل أرسل إلى نبيه ﷺ ملَكاً من الملائكة ومعه جبرئيل عليه السلام ، فقال الملك : إن الله عز وجل يخيرك بين أن تكون عبداً نبيّاً ، وبين أن تكون مَلِكاً . فالتفت رسول الله ﷺ إلى جبرئيل كالمستشير ، فأشار جبرئيل عليه السلام بيده : أن تواضع . فقال النبي ﷺ : « لا ، بل أكون عبداً نبياً » . فما أكل بعد ذلك طعاماً متكئاً .

أخرجه الطحاوي في « مشكل الآثار » **(٣ / ١٦ - ١٧) من طريق أحمد بن** شعيب النسائي بسنده الصحيح عن بقية به . وقال :

« قال لنا أحمد بن شعيب : لا نعلم أحمد بن عبد الله هذا إلا أحمد بن

محمد بن عبد الله بن عباس ، كأن الزهري نسبه إلى جده ، **لا نعلم له سماعاً من جده** » !

قلت : كذا وقع في الأصل هنا وفيما تقدم : « أحمد بن عبد الله » ! وما أراه إلا محرفاً : من « محمد بن عبد الله » ؛ فقد أورد الحديث الحافظ المزي في « التحفة » (٥ / ٢٣٢) في ترجمة محمد بن عبد الله بن العباس عن أبيه ابن عباس ، ثم ساق الحديث من رواية النسائي في « الوليمة » يعني : من « سننه الكبرى » ؛ وهو في جزء صغير منه ، محفوظ في مكتبة الظاهرية بدمشق - حرسها الله تعالى - لا تطوله يدي ؛ فإني أكتب هذا وأنا في عمان بعد هجرتي إليها في أول رمضان سنة (١٤٠٠) . وقال الحافظ المزي :

« ذكره أبو القاسم (يعني : ابن عساكر) في ترجمة محمد بن علي بن عبد الله ابن عباس عن جده ، وقال في آخره : « كذا قال : محمد بن عبد الله » ، وإنما هو : محمد بن علي بن عبد الله . كذا قال أبو القاسم ! والصواب : (محمد بن عبد الله) ؛ كما جاء في الرواية . وكذلك ذكره البخاري في « التاريخ » (ج ١ ق ١ ص ١٢٤) فيمن اسمه (محمد بن عبد الله) . وكذلك ذكره ابن أبي حاتم عن أبيه فيمن اسمه محمد بن عبد الله » .

وكذلك أورده الحافظ في « الفتح - كتاب الأطعمة » ، لكنه في « النكت الظراف » تعقب الحافظ المزي في تعقبه المتقدم على ابن عساكر ؛ فقال :

« قلت : ذكره الذُّهْلي في « علل حديث الزهري » عن يزيد بن عبد ربه عن بقية في ترجمة محمد بن علي بن عبد الله بن عباس ، ووقع في السند (محمد ابن عبد الله بن عباس) . فالذهلي سلف ابن عساكر في دعوى أن « عليّاً » سقط

بين « محمد » و « عبد الله » . وذكر شيخي في « شرح الترمذي » : أن أبا الشيخ أخرجه من الوجه الذي أخرجه منه النسائي ، فوقع عنده في السند : « محمد بن علي بن عبد الله بن عباس » . وكذلك رُوِّيناه في « فوائد أبي محمد بن صاعد » من طريق عبد الله بن سالم عن الزبيدي . ورواه معمر عن الزهري قال : بلغنا أن النبي ﷺ جاءه . . . . فذكر الحديث . وقيل : إن هذا أرجح طريق ، والله أعلم » .

قلت : إذا عرفت هذا ؛ تبين لك أن الرواة اختلفوا على الزهري في إسناد الحديث على وجوه ؛ أهمها :

أ ـ عنه عن محمد بن عبد الله بن عباس .

ب ـ عنه عن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس .

وعليه ؛ فما وقع في إسناد الطحاوي : « أحمد بن عبد الله » خطأ مطبعي على الغالب . وقوله عن النسائي :

« . . . إلا أحمد بن محمد بن عبد الله بن عباس » خطأ آخر ! ولعل الأصل : « ولا نعلم محمد بن عبد الله هذا إلا محمد بن علي بن عبد الله بن عباس » ؛ بدليل ما تقدم . والله أعلم .

وأيضاً ؛ فقوله في إسناد الحديث : « كان ابن عمر » خطأ ثالث ، والصواب : « كان ابن عباس » ؛ كما نقله الحافظان المزي والعسقلاني عن النسائي .

ولم يتنبه لهذا : الشيخ حسن النعماني المعلق على « المشكل » ، فذكر في التعليق أن الرواية عن ابن عمر لا عن ابن عباس !

وجملة القول : أن هذا الشاهد ضعيف ؛ لأنه إن كان عن محمد بن عبد الله

ابن عباس ؛ فهو مجهول لم يوثقه أحد ، وإن كان عن ابن أخيه محمد بن علي بن عبد الله بن عباس ؛ فإنه منقطع ؛ كما أشار إلى ذلك الطحاوي بقوله :

« لا نعلم له سماعاً من جده » .

ثم إنه لو صح الحديث ؛ لكان نصّاً في تفسير قوله ﷺ :

« إني لا آكل متكئاً » . رواه البخاري وغيره ؛ كما تراه مخرجاً في « مختصر الشمائل » (رقم ١٢٤ ، ١٢٥) ، و « الإرواء » (١٩٦٦) ؛ فقد اختلفوا في تفسير الاتكاء فيه على أقوال تراها في « الفتح » ، وقد ذكر أن ابن الجوزي جزم بأنه الميل على أحد الشقين ، ولم يلتفت لإنكار الخطابي ذلك .

قلت : وهو الذي يتبادر لي هنا . والله أعلم .

٥٤١٣ - (رجبٌ شهْرٌ عظيمٌ ، يضاعِفُ اللهُ فيه الحسناتِ ؛ فمَنْ صامَ يوماً من رَجَبٍ ؛ فكأنما صامَ سنةً ، ومَنْ صامَ منه سبعةَ أيامٍ ؛ غُلِّقَتْ عَنْهُ سبعةُ أبوابِ جهنَّمَ ، ومَنْ صامَ منهُ ثمانيةَ أيامٍ ؛ فُتِحَتْ له ثمانيةُ أبوابِ الجنةِ ، ومن صامَ منه عَشَرَةَ أيامٍ ؛ لَمْ يسألِ الله شيئاً إلا أعطاهُ إيَّاهُ ، ومَنْ صامَ منه خمسةَ عَشَرَ يوماً ؛ نادى مُنادٍ في السَّماءِ : قَدْ غُفِرَ لكَ ما مضى ، فاستأنفِ العَمَلَ ، ومَنْ زادَ ؛ زادَهُ اللهُ عزَّ وجلَّ . وفي رجب حمَلَ اللهُ نوحاً في السفينَة ، فصامَ رَجَبَ ، وأَمَرَ مَنْ مَعَهُ أن يصومُوا ؛ فجَرَتْ بِهِمُ السفينةُ ستةَ أشْهُرٍ ، آخرُ ذلك يوم عاشوراءَ ؛ أُهْبِطَ على الجوديِّ ، فصامَ نوحٌ ومَنْ معه والوحشُ ؛ شكْراً لله عز وجل . وفي يوم عاشوراءَ أفلقَ اللهُ البَحْرَ لبني إسرائيلَ . وفي يوم عاشوراءَ تابَ اللهُ عزَّ وجلّ على آدمَ ﷺ وعلى مدينةِ يونسَ ، وفيه وُلِدَ إبراهيمُ ﷺ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٥٥٣٨) من طريق **عثمان ابن مطر الشيباني عن عبد الغفور** - يعني : ابن سعيد - **عن عبد العزيز بن سعيد** عن أبيه - قال عثمان : وكانت لأبيه صحبة - قال : . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عثمان بن مطر ؛ قال ابن حبان (٢ / ٩٩) :

« يروي الموضوعات عن الأثبات » .

وشيخه عبد الغفور ؛ قريب منه . وبه أعله الهيثمي ، فقال (٣ / ١٨٨) :

« وهو متروك » .

قلت : وقال ابن حبان (٢ / ١٤٨) :

« كان ممن يضع الحديث على الثقات على كعب وغيره ، لا يحل كتابة حديثه ولا الذكر عنه إلا على جهة الاعتبار » .

وقوله في إسناد الطبراني :

« يعني : ابن سعيد » ! خطأ لا أدري ممن هو ؟ ! فإنه عبد الغفور بن عبد العزيز أبو الصباح الواسطي ؛ قال ابن أبي حاتم (٣ / ١ / ٥٥) - بعد أن ساق نسبه هكذا - :

« روى عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ ، روى عنه عثمان بن مطر الشيباني » .
وقال الحافظ في ترجمة سعيد الشامي - والد عبد العزيز - من « الإصابة » :

« جاءت عنه أحاديث من رواية ولده عنه . تفرد بها عبد الغفور أبو الصباح بن عبد العزيز عن أبيه عبد العزيز عن أبيه سعيد . . . » ؛ ثم ساق بعضها .

وعبد العزيز بن سعيد والد عبد الغفور ؛ لم أجد من ترجمه .

٥٤١٤ - (كانَ شديدَ البياضِ) .

منكر . قال ابن كثير في « السيرة » من « البداية » (٦ / ١٧) : وقال يعقوب ابن سفيان : حدثنا **إسحاق بن إبراهيم بن العلاء** : حدثني عمرو بن الحارث : حدثني عبد الله بن سالم عن الزُّبيدي : أخبرني محمد بن مسلم عن سعيد بن المسيَّب أنه سمع أبا هريرة يصف رسول الله ﷺ ، فقال : . . . فذكره . وقال :

« وهذا إسناد حسن ، ولم يخرجوه » !

كذا قال !

وأقول : وأنى له الحسن ، وإسحاق هذا ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يهم كثيراً ، وأطلق محمد بن عوف أنه يكذب » ؟ !

ومحمد بن مسلم : هو الإمام الزهري .

ثم إن الحديث منكر ؛ فقد جاءت أحاديث كثيرة عن غير ما واحد من الصحابة في وصف النبي ﷺ بأنه كان أبيض ، وفي بعضها :

أنه كان مُشْرَباً بحمرة . وفي غيرها :

أبيض ليس بالأبهق[1] ، وهو الكريه البياض كلون الجص ، يريد أنه كان نَيِّرَ البياض ؛ كما في « النهاية » ، وليس في شيء منها أنه كان شديد البياض ، وقد ذكر طائفة منها ابن كثير نفسه ، وروى بعضها الترمذي في « الشمائل » ؛ فانظر كتابي « مختصر الشمائل » (رقم ١ ، ٥ ، ١٠ ، ١٢) .

---

(١) كذا الأصل ، والرواية (الأمهق) . (الناشر) .

٥٤١٥ - (مَنْ لَمْ يَسْتَحْيِ مما قالَ أو قيلَ له ؛ فهو لِغَيْرِ رِشْدَةٍ ، حَمَلَتْهُ أمُّهُ على غيرِ طُهْرٍ)[1] .

موضوع . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٧٢٣٦) : حدثنا محمد بن خالد الرَّاسِبي : ثنا **أبو مَيْسرة النّهَاوَنْدِيُّ** : ثنا **الوليد بن سَلَمة الحَرَّاني** : ثنا عبيد الله ابن عبد الله بن عمرو بن شُوَيْفع عن أبيه عن جده شويفع مرفوعاً .

قلت : سكت عنه صاحبنا السلفي ؛ فلم يعلق عليه بشيء ، وهو موضوع ؛ آفته الوليد بن سلمة هذا - وهو الطبري - ؛ قال الحافظ في « الإصابة » :

« تفرد به الوليد ، وهو ضعيف ، نسبوه إلى وضع الحديث » .

وله ترجمة سيئة في « الميزان » ، و « اللسان » .

وأبو ميسرة النهاوندي : اسمه أحمد بن عبد الله بن ميسرة ؛ قال ابن عدي :

« يحدث عن الثقات بالمناكير ، ويسرق حديث الناس » . وقال ابن حبان :

« لا يحل الاحتجاج به » .

٥٤١٦ - (مَنْ جَلَب طعاماً إلى مِصْرٍ مِنْ أمْصارِ المسلمينَ ، فباعَهُ بسِعْرِ يومِهِ ؛ كان له عندَ اللهِ أجرُ شهيدٍ في سبيلِ اللهِ عزَّ وجلَّ) .

ضعيف . رواه الخطيب في « تاريخه » (١٣ / ٤٤٢) بسندٍ صحيح عن الوليد ابن صالح : حدثنا عيسى بن يونس : حدثنا **أبو عمرو البصري** عن **فَرْقَدٍ** عن إبراهيم النَّخَعِيِّ عن علقمة عن عبد الله مرفوعاً .

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن من الأصل : « ليس في « الجامع » » . (الناشر) .

وهذا سند ضعيف ؛ فرقد هذا : هو ابن يعقوب السَّبَخي ، وهو ليِّن الحديث كثير الخطأ ؛ كما في « التقريب » .

وأبو عمرو البصري لم أعرفه .

وأما الوليد بن صالح ؛ فوثقه أبو حاتم وغيره ، وله ترجمة في « الجرح والتعديل » (٤ / ٢ / ٧) ، و « تاريخ بغداد » ، وفي ترجمته ساق الحديث .

وقد خالفه عبد الوهاب بن نَجْدة الحَوْطي ، فقال : ثنا عيسى بن يونس عن الأعمش عن إبراهيم به .

أخرجه تَمَّام الرازي في « الفوائد » (رقم ١٢٩) ، والجُرْجاني في « تاريخ جرجان » (ص ٤٤ ، ٣٥٦) ، والإسماعيلي في « المعجم » (٥٩ / ٢) من طرق عن إبراهيم بن فِيلٍ البَالِسِيِّ : ثنا عبد الوهاب به .

وهذا إسناد ظاهره الصحة ؛ فإن رجاله كلهم ثقات .

فقد أسقط ابن نجدة : أبا عمرو البصري وفرقداً بين عيسى وإبراهيم ، وجعل مكانهما الأعمش .

وهو ثقة ؛ لكنه موصوف بالتدليس ، فأخشى أن يكون بينه وبين إبراهيم فرقد هذا . ولذلك ؛ فإني أتوقف عن تصحيح الحديث إلى أن يثبت سماعه إياه من إبراهيم .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في « الجامع الكبير » (٢ / ٢٤٠ / ١) للديلمي فقط ! وكذلك فعل في رسالته : « أبواب السعادة في أسباب الشهادة » (رقم ٤٥ - مصر) .

وعزاه الحافظ العراقي في « تخريج الإحياء » (٤ / ١٨٩) لابن مردويه في « التفسير » بسند ضعيف .

وانظر : « أبشر ؛ فإن الجالب إلى سوقنا كالمجاهد . . . » .

٥٤١٧ - (مَنْ سَعَى على امرأتِه وولدِه ومَا مَلَكَتْ يمينُهُ ، يُقِيمُ فيهِمْ أَمْرَ اللهِ ، ويُطْعِمُهُم مِنْ حلالٍ ؛ كان حقّاً على اللهِ أن يَجْعَلَهُ مَعَ الشُّهَداءِ في دَرَجاتِهِم . .) .

باطل . أخرجه العقيلي في « الضعفاء » (ص ٣٥٣ - مخطوطة الظاهرية) عن **الفضل بن عطاء** عن الفضل بن شعيب عن منظور عن أبي معاذ عن أبي كاهل رفعه في حديث طويل ؛ هذا قطعة منه . وقال :

« إسناده مجهول ، فيه نظر ، لا يعرف إلا من هذا الوجه » . وقال الذهبي في ترجمة الفضل بن عطاء هذا :

« سنده مظلم ، والمتن باطل » .

وأقره الحافظ في « اللسان » . وقال ابن عبد البر في ترجمة أبي كاهل :

« له حديث منكر طويل ، فلم أذكره » .

وأقره الحافظ في « الإصابة » ، وعزاه لأبي أحمد - يعني : ابن عدي - ، وابن السكن أيضاً ، وقال هذا الأخير :

« إسناده مجهول » .

وأما السيوطي ؛ فعزاه في « أبواب السعادة في أسباب الشهادة » (رقم ٤٦ -

مصر) للطبراني فقط في « الكبير » ، ونقل عن الذهبي قوله : « إسناده مظلم » فقط دون ما بعده : « والمتن باطل » !

٥٤١٨ - (الثُّومُ مِنْ طَيِّباتِ الرِّزْقِ) .

مقطوع ضعيف . أخرجه الترمذي (١٨١٢ - حمص) : حدثنا **محمد بن حُمَيْدٍ** : حدثنا زيد بن الحُبَاب عن أبي خَلْدة عن أبي العالية **قال** : . . . فذكره موقوفاً عليه .

قلت : ومع وقفه لا يصح الإسناد إليه ؛ لأن محمد بن حميد - وهو الرازي - مع حفظه ؛ فقد ضعفوه .

وإنما حملني على تخريج هذا المقطوع - خلافاً لعادتي - : أنني رأيت أحد المعلقين على رسالة « موضوعات الصَّغاني » قد وهم وهماً فاحشاً في هذا ، فقال (ص ٦٠) :

« . . فقد صح عن النبي ﷺ أنه قال : « الثوم من طيبات الرزق » . وهذا الحديث أخرجه الترمذي في « جامعه » ، كتاب الأطعمة ، باب ما جاء في الرخصة في أكل الثوم : «تحفة الأحوذي » (٥ / ٥٣٠) عن أبي العالية بسند صحيح » ! !

هذا كلامه بالحرف الواحد ! فهو ينقله مقطوعاً ، ويصيره مرفوعاً ، فعلى ماذا يدل هذا التناقض ؟ ! أقل ما يقال : إنه لم يفهم هذا العلم بعد ، فلا يجوز لمثله أن يتولى فَنَّ التخريج والتحقيق إلا بعد أن يمضي عليه زمن يشعر هو في نفسه بأنه قد استوى عوده ، ويشهد له مَنْ له سابقة في هذا المجال ، ولهذا أنصح دائماً إخواننا الناشئين في هذا العلم أن لا يتسرعوا بنشر ما يُخَرِّجونه أو يحققونه ، وإنما يحتفظون

بذلك لأنفسهم إلى أن ينضجوا فيه .

والحقَّ والحقَّ أقول : إن من فتن هذا الزمان حبَّ الظهور وحشر النفس في زمرة المؤلفين ، وخاصة في علم الحديث الذي عرف الناس قدره أخيراً بعد أن أهملوه قروناً ، ولكنهم لم يقدروه حق قدره ، وتوهموا أن المرء بمجرد أن يحسن الرجوع إلى بعض المصادر من مصادره والنقل منها ؛ صار بإمكانه أن يعلق وأن يؤلف ! نسأل الله السلامة من العجب والغرور ! !

٥٤١٩ - (لا تزالُ عِصابةٌ مِنْ أُمَّتي يقاتلونَ على أبوابِ دمشقَ وما حولها ، وعلى أبوابِ بيتِ المقدس وما حولَها ، لا يضرُّهم خِذْلانُ مَنْ خَذَلَهم ، ظاهرينَ على الحقِّ إلى أن تَقُومَ السَّاعةُ) .

ضعيف بهذا السياق . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (ق ٣٠١ / ١ - النسخة القديمة ٤ / ١٥١٩ - النسخة الحديثة الهندية) ، وتمام في « الفوائد » (ق ٢٧٩ / ٢) ، ومن طريقه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٥ / ٤١٣ / ٢) عن إسماعيل بن عَيَّاش الحمصي عن الوليد بن عَبَّاد عن عامر الأحول عن أبي صالح الخولاني عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ كما كنت بينته في « تخريج فضائل الشام ودمشق » (الحديث التاسع والعشرون) ، فلا داعي لإعادة الكلام ، وإنما ذكرته في هذه « السلسلة » لأمور ، أهمُّها اثنان :

الأول : زيادة مصادر في التخريج .

والآخر : التأكد أو التحقق من أن إسناد الحديث عند أبي يعلى يدور على الوليد بن عباد ؛ فقد كان كلام الهيثمي على الحديث شككني في ذلك ؛ لأنه لما

عزاه في مكان للطبراني ؛ أعله بجهالة الوليد هذا ، ولما عزاه في مكان آخر لأبي يعلى قال :

« ورجاله ثقات » ! وتساءلت هناك : هل إسناد أبي يعلى من الوجه المذكور أم لا . . ؟ ولم أكن وقفت يومئذٍ على إسناد أبي يعلى ، فلما تفضل الله علي بالوقوف عليه ؛ بادرت إلى إزالة الشك ، والتحقق من أن الإسناد واحد ، وأن توثيق الهيثمي لرجال أبي يعلى إنما هو اعتماد منه على توثيق ابن حبان للوليد المذكور في سند الطبراني أيضاً ، وذلك مما يفعله الهيثمي كثيراً ، وهو من تساهله المعروف لدى العارفين بهذا العلم الشريف !

واعلم أن أصل الحديث صحيح ؛ بل متواتر ، جاء عن جمع من الصحابة ، منهم أبو هريرة دون ذكر أبواب دمشق وبيت المقدس ، خرجت الكثير الطيب منها في « الصحيحة » فانظر « صحيح الجامع » (٧١٦٤ - ٧١٧٣) .

وقد رويت هذه الزيادة بلفظ :

قالوا : وأين هم ؟ قال : « ببيت المقدس ، وأكناف بين المقدس » ! لكن في إسنادها جهالة ؛ كما بينته في « الصحيحة » تحت الحديث (١٩٥٧) .

نعم ؛ صح عن معاذ موقوفاً عليه بلفظ : وهم أهل الشام .

انظر الحديث (١٩٥٨) من « الصحيحة » .

٥٤٢٠ - (لا تَسُبُّو الدُّنيا ؛ فنِعْمَ مَطِيَّةُ المؤمنِ ، عليها يبلغُ الخيرَ ، وبها ينجُو مِنَ الشَّرِّ) .

موضوع . رواه الهيثم بن كُلَيب في « المسند » (٤٧ / ١) ، وابن عدي في

« الكامل » (ق ١٢ / ٢) ، والضياء المقدسي في « جزء من حديث أبي نصر العُكْبَري وغيره » (١٨٣ / ١) عن إسماعيل بن أبان : نا **السَّرِيُّ بن إسماعيل** عن عامر عن مسروق عن عبد الله مرفوعاً . وقال ابن عدي :

« وإسماعيل بن أبان الغَنَوي ؛ عامة رواياته مما لا يتابع عليه ؛ إما إسناداً وإما متناً . قال ابن معين : كذاب . وقال البخاري : متروك الحديث . تركه أحمد . وقال أحمد : كتبنا عنه عن هشام بن عروة وغيره ، ثم حدث - أحاديث في الخضرة - أحاديث موضوعة ، أراه عن فطر أو غيره ، فتركناه » .

قلت : وهذا الحديث ذكره الذهبي في ترجمته من مناكيره . وقال ابن حبان في « المجروحين » (١ / ١٢٨) :

« كان يضع الحديث على الثقات . قال ابن معين : وضع على سفيان أحاديث لم تكن » .

قلت : وشيخه السري بن إسماعيل ليس خيراً منه ؛ أورده ابن حبان أيضاً في « المجروحين » (١ / ٣٥٥) ، وقال :

« كان يقلب الأسانيد ، ويرفع المراسيل ؛ قال يحيى القطان : استبان لي كذبه في مجلس واحد . وكان يحيى بن معين شديد الحمل عليه » .

قلت : وهو من الأحاديث التي سوَّد بها المدعو : (عز الدين بليق اللبناني) كتابه « منهاج الصالحين » ، فأورده فيه (ص ١١٧ / رقم ٦٨) من رواية الديلمي ، وأشار في مقدمته (ص ٧) أنه استبعد عنه الأحاديث الضعيفة والموضوعة !

والواقع يشهد أنه بخلاف ذلك ؛ وهذا مثال من أمثلة كثيرة ، قد نتعرض لذكر بعضها .

٥٤٢١ - (مَنْ أحبَّ أن يكون أعزَّ الناس ؛ فلْيَتَّق اللهَ ، ومَنْ أحبَّ أن يكون أقوى الناس ؛ فليتوكَّلْ على الله ، ومَنْ أحبَّ أن يكونَ أغنى الناسِ ؛ فليَكُنْ بما في يَدِ الله أغنى مِنْهُ بما في يَدِهِ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن أبي الدنيا في « القناعة » (٢ / ٣ / ١) قال : ثنا سليمان بن منصور : ثنا أبو المُطَرِّف المغيرة بن مُطَرِّف عن **أبي المقدام** عن محمد بن كعب القرَظِي عن ابن عباس مرفوعاً .

ورواه القُضَاعي في « مسند الشهاب » (٣٠ / ١) من طريق عَبَّاد بن عَبَّادٍ عن **هشام بن زياد** عن محمد بن كعب به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ آفته أبو المقدام هشام بن زياد ، وهو ضعيف بمرة ؛ فقد أورده الذهبي في « الميزان » ، وحكى تضعيفه عن جمع من الأئمة دون خلاف بينهم . ولذلك ؛ قال في « الكاشف » :

« ضعفوه » .

وبعضهم ضعفه أشد التضعيف ؛ فقال ابن حبان في « المجروحين » :

« كان يروي الموضوعات عن الثقات ، والمقلوبات عن الأثبات ، حتى يسبق الى قلب المستمع أنه كان المتعمد لها » . وقال الحافظ في « التقريب » - تبعاً لقول النسائي فيه - :

« متروك » .

ومن طريقه : رواه عبد الله بن أحمد في زوائد « الزهد » (ص ٢٩٥) ، وابن أبي حاتم - كما في « تفسير ابن كثير » (٤ / ٥٤) - وسكت عليه ؛ لأنه ساق

إسناده ، فبرئت بذلك ذمته ، وجهل ذلك الحلبيان اللذان اختصرا « التفسير » ؛ فأورداه في « مختصريهما » ؛ مع أنهما صرحا في مقدمتيهما أنهما التزما أن لا يوردا إلا الأحاديث الصحيحة ! فأخلا بذلك في كثير من الأحاديث ، وقد تقدم التنبيه على بعضها .

٥٤٢٢ - (قال ربُّكُم : وعِزَّتي وجلالي ! لأنتقمَنَّ مِنَ الظالم في عاجلِهِ وآجِلِهِ ، ولأنتقمَنَّ مِمَّنْ رأى مظلوماً فَقدرَ أنْ ينصُرَهُ فلمْ يفعل)[1] .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » قال : حدثنا **أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة** : حدثني أبي عن أبيه قال : كتب إلي المهدي بعهدي ، وأمرني أن أصلب في الحكم ، وقال في كتابه : حدثني **أبي** عن أبيه عن جده عن ابن عباس مرفوعاً به .

ومن طريقه أبو نعيم في « أخبار أصبهان » (٢ / ٤٤) .

ومن هذا الوجه : أخرجه أيضاً أبو الشيخ ابن حيان - كما في « الترغيب » (٣ / ١٤٨) - ، وأبو أحمد الحاكم في « الكنى » (ق ٤٩ / ١) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٩ / ٤٦٦ / ١ و ١٥ / ٢٧٤ / ١ و ١٨ / ٣١ / ٢) .

أورده أبو نعيم في ترجمة والد المهدي أبي جعفر المنصور ، وقال :

« روى عنه ابنه المهدي أحاديث » . ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وكذلك فعل الخطيب في « تاريخ بغداد » (١٠ / ٥٣ - ٦١) ، وقد أطال في ترجمته ، الأمر الذي يدل أنه كان غير معروف حاله في الرواية عندهم .

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن من الأصل : « كأنه خرج برقم (٦٤٢٩) فقابل » . (الناشر) .

ومثله ابنه المهدي ـ واسمه محمد ـ ترجمه الخطيب (٥ / ٣٩١ ـ ٤٠١) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وفي ظني أنه هو وأباه المقصودان بقول الهيثمي في « **المجمع** » (٧ / ٢٦٧) :

« رواه الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » ، وفيه من لم أعرفهم » .

وقد أعله المنذري بعلتين أخريين :

الأولى : أحمد بن محمد ؛ شيخ الطبراني ؛ قال :

« فيه نظر » ! .

والأخرى : قال :

« وجَدُّ المهدي : هو محمد بن علي بن عبد الله بن عباس ، وروايته عن ابن عباس مرسلة » !

قلت : والجواب عن الأولى : أنه قد تابعه أبو الحارث محمد بن مصعب الدمشقي ومحمد بن الحسن بن فيل وغيرهما عند ابن عساكر في المجلد (١٨) .

وأما الأخرى : فالذي يظهر لي أن الجدَّ هنا إنما هو علي بن عبد الله بن عباس لا ابنه محمد ؛ فإن المهدي هو محمد بن عبد الله المنصور بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس . فقول المهدي : « حدثني أبي » صريح في أنه يعني : المنصور . وقوله : « **عن أبيه** » إنما يعني أبا المنصور محمد بن علي . فقوله : « **عن جده** » إنما يعني ـ إذن ـ **علي** بن عبد الله بن عباس ، وهذا ظاهر ، والله أعلم .

(**تنبيه**) : هذا الحديث مما عزاه مؤلف « منهاج الصالحين » لرواية الإمام أحمد برقم (٥٨٣) ! وهو من أخطائه الفاحشة التي طف بها كتابه ، وأنا الآن في صدد

تتبعها والكشف عنها ؛ تحذيراً وتذكيراً .

٥٤٢٣ - (يا سلمانُ ! ما مِنْ مُسْلم يَدخُلُ على أخيهِ المُسْلمِ ، فَيُلقي له وِسادةً إكراماً لَهُ ؛ إلا غَفَرَ اللهُ لهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن حبان في « المجروحين » (٢ / ١٢٤ - ١٢٥) ، وأبو الشيخ في « الأخلاق » (ص ٢٦٦) ، والطبراني في « الكبير » (٦٠٦٨) ، والحاكم (٣ / ٥٩٩) من طريق **عمران بن خالد الخُزَاعي** عن ثابت البُنَاني عن أنس بن مالك قال :

دخل سلمان الفارسي على عمر بن الخطاب رضي الله عنهما وهو متكئ على وسادة ، فألقاها له ، فقال سلمان : صدق الله ورسوله ! فقال عمر : حدِّثنا يا أبا عبد الله ! قال :

دخلت على رسول الله ﷺ وهو متكئ على وسادة ؛ فألقاها إلي ، ثم قال لي : . . . فذكره .

قلت : أورده ابن حبان في ترجمة عمران هذا ، وقال :

« روى عنه أهل البصرة العجائب ، وما لا يشبه حديث الثقات ، فلا يجوز الاحتجاج به » .

وأما الحاكم ؛ فسكت عنه ! وبيَّض له الذهبي في « تلخيصه » !

ولكنه قال في « الميزان » :

« وهذا خبر ساقط » .

قلت : ومن هذا الوجه : رواه الطبراني في « الصغير » أيضاً (ص ١٥٧ ـ هندية) بلفظ مقلوب أوله ؛ فقال :

دخل عمر بن الخطاب على سلمان . . . والباقي مثله !

وأورده الهيثمي بروايتي الطبراني ؛ وقال عقب كل واحدة منهما :

« وفيه عمران بن خالد الخزاعي ، وهو ضعيف » !

وهذا الحديث مما سوَّد به مؤلف « منهاج الصالحين » كتابه هذا (١١٣٨) ، وقد زعم أنه استبعد عنه الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، وقد استدركت عليه أكثر من ثلاث مئة حديث من النوعين .

ثم رواه الطبراني (٦١٨٨) من طريق **سُوَيد بن عبد العزيز** عن أبي عبد الله النَّجْراني عن القاسم أبي عبد الرحمن قال : قال سلمان الفارسي : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« إذا زار أحدكم أخاه ، فألقى له شيئاً يقيه من التراب ؛ وقاه الله عذاب النار » .

قلت : وسويد هذا واهٍ جداً .

ولم يورده الهيثمي (٨ / ١٧٤) عقب الروايتين السابقتين ، وكأنه استغنى بهما عن هذا ! والله أعلم .

٥٤٢٤ ـ (استوصُوا بالكُهولِ خَيْراً ، وارحَمُوا الشَّبابَ) .

موضوع . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (١ / ١ / ٤٩ ـ مختصره) من طريق **عثمان بن عبدالله القُرَشي** : حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن

أبي سعيد قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : قال الحافظ عقبه :

« قلت : عثمان متروك » .

قلت : وهو عثمان بن عبد الله الأموي ؛ قال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١٠٢) :

« يروي عن الليث ومالك وابن لهيعة ، ويضع عليهم الحديث ، لا يحل كتابة حديثه إلا على سبيل الاعتبار » .

وكلمات سائر الأئمة تدور كلها حول اتهامه بالوضع .

وقد أطال ابن حجر ترجمته في « لسان الميزان » ؛ فليراجعه من شاء .

٥٤٢٥ ـ (مَنْ نَظَرَ في كتابِ أخيهِ بغَيْرِ إذْنِهِ ؛ فكأنما ينظرُ في النَّارِ) .

ضعيف جداً . رواه القُضَاعي في « مسند الشهاب » (ق ٤٠ / ١) ، والحاكم (٤ / ٢٧٠) من طريق أبي المقدام هشام بن زياد عن محمد بن كعب عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته هشام هذا ؛ فإنه متروك ؛ كما قال الحافظ ابن حجر في « التقريب » ، والذهبي من قبل في « التلخيص » .

وقد تابعه ـ عند الحاكم ـ محمد بن معاوية : ثنا مُصَادِفُ بن زياد المديني قال : سمعت محمد بن كعب به مختصراً بلفظ :

« لا ينظر أحد منكم في كتاب أخيه إلا بإذنه » .

سكت الحاكم عن الحديث من الوجهين ! فتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : هشام متروك ، ومحمد بن معاوية كذبه الدارقطني ، **فبطل الحديث** » .

ولذلك ؛ قال الشوكاني في « الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة » (ص ٢٢٩) :

« طرقه واهية » .

٥٤٢٦ - (لا تُظْهِرِ الشَّماتَةَ لأخِيكَ ؛ فيرحمَهُ اللهُ ويبتليكَ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢٥٠٨) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٥ / ١٨٦) ، والخطيب في « تاريخ بغداد » (٩ / ٩٦) ، وكذا المخلِّص في « الفوائد المنتقاة » (٧ /)[1] ، وأبو الحسن الحَرْبي في « الأمالي » (٢٤٧ / ١) ، وابن الأعرابي في « معجمه » (١٥٨ / ٢) ، والماليني في « الأربعين » (٤٢ / ٢) ، والطبراني في « المنتقى منه » (٨١ / ٢) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ٣١٠ / ١) ، والخطيب أيضاً في « الموضح » (٢ / ٥) ، و القضاعي في « مسند الشهاب » (٥ / ١٧٧ / ٢) ، وأبو جعفر الطُّوسي في « الأمالي » (ص ٢٠) ، و ابن حبان في « المجروحين » (٢ / ٢١٣ - ٢١٤) من طريق عمر بن إسماعيل بن مجالد بن سعيد الهَمْداني والقاسم بن أمية الحَذَّاء كلاهما عن حفص بن غِيَاث عن بُرْدِ بن سنان عن مكحول عن واثلة بن الأسقع مرفوعاً به . وقال أبو نعيم :

« غريب من حديث برد ومكحول ، لم نكتبه إلا من حديث حفص بن غياث النخعي » . وقال الترمذي :

---

(١) كذا أصل الشيخ - رحمه الله - ، بدون رقم الصفحة . (الناشر) .

« هذا حديث حسن غريب ، ومكحول قد سمع من واثلة بن الأسقع » !

قلت : وقد خالفه ابن حبان ، فقال :

« وهذا لا أصل له من كلام رسول الله ﷺ ؛ القاسم بن أمية شيخ يروي عن حفص بن غياث المناكير الكثيرة ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد » .

قلت : وهذا الإعلال ردّه الحافظ ابن حجر في « التهذيب » بقوله :

« كذا قال ! وشهادة أبي زرعة وأبي حاتم له أنه صدوق أولى من تضعيف ابن حبان » .

وسبقه إلى هذا المعنى الذهبيُّ في « الميزان » .

ولذلك ؛ لا تطمئن النفس لهذا الإعلال ، وإن تبعه عليه ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ٢٢٤) ! على أن السيوطي قد ردَّه من جهة أخرى ، وهي أن القاسم هذا قد تابعه آخران سماهما ، فانظر « اللآلي » (٤ / ٤٢٨) .

ولذلك ؛ أورده الحافظ ابن حجر في جملة الأحاديث التي حكم القزويني بوضعها ، ورد ذلك عليه ، وهي مطبوعة في آخر « المشكاة » (٣ / ٣١١ - بتحقيقي) ، ولكنه لم يحقق القول فيه على خلاف عادته ؛ فإنه ادعى أن الترمذي إنما حسنه لاعتضاده بشاهد ساقه الترمذي له بمعناه ! ومع أن هذا لا يصلح في الشواهد ؛ لأن فيه متهماً بالكذب ؛ كما تقدم نقله عند تخريج حديثه برقم (١٧٨) ؛ لأن الترمذي قد وصف حديث الترجمة بأنه :

« حسن غريب » ، وما يحسنه لشواهده إنما يقول فيه :

« حسن » فقط ؛ كما صرح بذلك في آخر كتابه « السنن » .

فالصواب أنه حسنه لذاته ؛ لثقة رجاله ، واتصال إسناده عنده . أما الثقة ؛ فلا مجال للنظر فيها لما سبق ، وإنما النظر في الاتصال المذكور ؛ فإن تصريحه بسماع مكحول من واثلة قد خالفه فيه شيخه البخاري ؛ فقال : إنه لم يسمع منه .

ولا يشك عارف بهذا الفن أنه أعلم منه بعلل الحديث ورجاله ، ولا سيما أنه وافقه على ذلك أبو حاتم الرازي ، فأخشى أن يكون الترمذي اعتمد في ذلك على رواية لا تثبت ؛ فقد جاء في « التهذيب » ما نصه :

« قال أبو حاتم : قلت لأبي مُسْهِرٍ : هل سمع مكحول من أحد من الصحابة ؟ ! قال : من أنس . قلت : قيل : سمع من أبي هند ؟ قال : من رواه ؟ قلت : حيوة عن أبي صخرة عن مكحول : أنه سمع أبا هند . فكأنه لم يلتفت إلى ذلك . فقلت له : فواثلة بن الأسقع ؟ فقال : من يرويه ؟ قلت : حدثنا أبو صالح : حدثني معاوية بن صالح عن العلاء بن الحارث عن مكحول قال : دخلت أنا وأبو الأزهر على واثلة ! فكأنه أومى برأسه » .

قلت : فهذا لو صح عن مكحول ؛ ثبت سماعه منه ، ولكن في الطريق إليه ما يدفعه ؛ فأبو صالح ـ وهو عبد الله بن صالح المصري ـ كثير الغلط ؛ كما قال الحافظ في « التقريب » .

والعلاء بن الحارث كان اختلط ، ولهذا لم يعتد به أبو حاتم ، وهو الراوي له ، فنفى سماعه منه ؛ كما تقدم .

وأيضاً ؛ لو ثبت سماعه منه في الجملة ؛ لم يلزم ثبوت سماعه لهذا الحديث منه ؛ لأن ابن حبان رماه بالتدليس .

نعم ؛ إن صح ما في رواية الشهاب القضاعي من طريق أبي يعلى الساجي : نا

القاسم بن أمية الحَذَّاء قال : سمعت حفص بن غياث يقول : سمعت برداً يقول : سمعت مكحولاً يقول : سمعت واثلة يقول . . .

قلت : ففي هذا الإسناد التصريح بسماع مكحول .

والساجي - واسمه زكريا بن يحيى - أحد الأثبات ؛ كما قال الذهبي .

لكن لا أدري ما حال الذين دون الساجي ؛ فإن الكُنَاشَةَ التي عندي لم أكتبهم فيها يوم نسخت الأحاديث فيها من أصولها المحفوظة في المكتبة الظاهرية ، ولا سبيل الآن إلى الرجوع إلى الأصل ؛ لأني أكتب هذا التحقيق وأنا في عمّان .

وعلى كل حال ؛ فأنا في شك كبير في ثبوت سماعه في هذه الطريق ؛ لمخالفتها لسائر طرق الحديث عند كل منْ ذكرنا من المخرجين .

والخلاصة : أن علة الحديث عندي : الانقطاع بين مكحول وواثلة . والله أعلم .

بقي شيء واحد ؛ وهو أن السيوطي ذكر له شاهداً من حديث ابن عباس ، وضعفه بإبراهيم بن الحكم بن أبان .

وقد ضعفه البخاري جدّاً ؛ فلا يستشهد به ، والله أعلم .

٥٤٢٧ - (مَنْ كانَ يُحبُّ أنْ يعلمَ منزلتَهُ عنْدَ الله ؛ فلينظُرْ كيفَ منزلةُ اللهِ عندَهُ ؛ فإنَّ اللهَ تعالى يُنْزِلُ العَبْدَ منهُ حيثُ أنزلَهُ مِنْ نَفْسِهِ) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٢ / ٥١٢ ، ٥٧٥) ، ومن طريقه ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ٨١) ، والبزار في « مسنده » (ص ٢٩٥ - زوائد

ابن حجر) ، والحاكم (١ / ٤٩٤ ـ ٤٩٥) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (١ / ٣٢١) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٢ / ٢٦٨ / ٢) من طريق **عمر بن عبد الله مولى غُفْرَة** قال : سمعت أيوب بن خالد بن صفوان الأنصاري يقول : قال جابر بن عبد الله : . . . فذكره مرفوعاً ، وزادوا في أوله :

« يا أيها الناس ! إن لله سرايا من الملائكة ، تحل وتقف على مجالس الذكر في الأرض ، فارتعوا في رياض الجنة ؟ »[1] . قالوا : أين رياض الجنّة ؟ قال : « مجالس الذكر ؛ فاغدوا وروحوا في ذكر الله وذكروه أنفسكم ، من كان . . . » وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد » ! ورده الذهبي بقوله :

« قلت : عمر ضعيف » . وفي ترجمته أورد الحديث ، وقال :

« كان يقلب الأخبار ، ويروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات ، لا يجوز الاحتجاج به ولا ذكره إلا على سبيل الاعتبار » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعيف » . وقال الهيثمي في « المجمع » :

« رواه أبو يعلى ، والبزار ، والطبراني في « الأوسط » ، وفيه عمر مولى غفرة ؛ وقد وثقه غير واحد ، وضعفه جماعة ، وبقية رجالهم رجال (الصحيح) » .

ونحوه في « الترغيب » (٣ / ٢٣٤) ؛ إلا أنه قال :

« والحديث حسن . والله أعلم » !

قلت : وهو تساهل منه ! وقد ذكره الذهبي فيما أنكر على عمر ، مع تصريحه بضعفه آنفاً . والله أعلم .

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ على هامش الأصل : « سيأتي برقم » (٦٢٠٥) » . (الناشر)

ثم رأيت الحديث قد رواه الإمام أحمد في « الزهد » (ص ٢٤٢) من طريق غَيْلان يحدث عن مُطَرِّفٍ (وهو ابن الشِّخِّير) قال : سمعته **يقول** :

من أحب أن يعلم ما له عند الله ؛ فلينظر ما لله عنده .

وإسناده صحيح مقطوع .

وغيلان : هو ابن جرير البصري .

فلعل أصل الحديث موقوف ، رفعه ذاك الضعيف . والله أعلم .

والحديث ؛ أورده شارح « الطحاوية » في بحث الفوقية ، ولم يصرح بأنه مرفوع ؛ فإنه قال :

« جاء في الأثر . . . » فذكره ؛ لكنه قال : « في قلبه » مكان : « عنده » ! و : « من قلبه » مكان : « من نفسه » !

وكنت لما خرجت الشرح المذكور علقت عليه بقولي :

« لا أعرفه » .

وها قد عرفته فيما بعد مقطوعاً صحيحاً بطرفه الأول ، وبتمامه مرفوعاً ضعيفاً ، فبادرت إلى نشره ، مع الشكر لمن كان السبب إلى إرشادي إلى وجوده في « المستدرك » ، كما أشرت بذلك في الطبعة التاسعة من الشرح المذكور (ص ٢٩٠) .

وأما مخرجه الشيخ شعيب الأرناؤوط فقد علق عليه (ص ٣٨٩ ـ طبع مؤسسة الرسالة) بقوله :

« أطلق المؤلف كلمة (الأثر) على المأثور من كلام السلف ؛ كما هو في اصطلاح

الفقهاء ؛ فإن النص الذي أورده ليس بحديث » !

كذا قال ! وهذا من تهوره وادعاء ما لم يحط به علمه ، فهلا وقف عند قولي : « لا أعرفه » ، أو ما هو بمعناه مثل قولهم : « لم أجده » ، أو « لم أقف عليه » ؟ !

٥٤٢٨ - (لا فقْرَ أشدّ مِنَ الجهْلِ ، ولا مالَ أعودُ مِنَ العقْلِ ، ولا وَحْدةَ أوحشُ مِنَ العُجْبِ ، ولا استظهارَ أوفقُ مِنَ المشاورةِ ، ولا عَقْلَ كالتدبيرِ ، ولا حسَبَ كحُسْنِ الخُلُقِ ، ولا ورعَ كالكفِّ ، ولا عبادةَ كالتَّفَكُّر ، ولا إيمانَ كالحياءِ والصبرِ) .

موضوع . رواه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٦٨٨) ، وابن حبان في « المجروحين » (٢ / ٣٠٦ - ٣٠٧) من طريق عثمان بن سعيد الزَّيَّات : ثنا **محمد ابن عبد الله أبو رجاء الحَبَطِيُّ التُّسْتَرِيُّ** : ثنا شعبة بن الحَجَّاج عن أبي إسحاق عن **الحارث** عن علي مرفوعاً . وقال الطبراني :

« لم يروه عن شعبة إلا الحبطي ، تفرد به عثمان بن سعيد الزيات ، ولا يروى عن علي رضي الله عنه إلا بهذا الإسناد » .

قلت : وهو موضوع ؛ آفته الحبطي هذا ؛ قال الهيثمي (١٠ / ٢٨٣) :

« كذاب » . وهو معنى قول ابن حبان في الحبطي هذا :

« يروي عن شعبة ما ليس من حديثه ، ممن يأتي عن الثقات بما ليس من حديث الأثبات » .

وهو من الأحاديث التي سوّد بها المدعو (عز الدين بليق) كتابه الذي سماه « منهاج الصالحين » (رقم ١٥٧٥) . ومن مصائبه أنه عزاه لابن ماجه أيضاً ،

فكأنه قلد في ذلك الشيخ العجلوني في « كشف الخفاء » !

وقد أخطأ هذا خطأً آخر ، فقال :

« رواه ابن ماجه ، والطبراني عن أبي ذر ، وفي الباب عن علي بن أبي طالب » ! !

ووجه الخطأ : أنه جعل حديث الترجمة لأبي ذر عند ابن ماجه ، وإنما هو لعلي عند الطبراني ، ولأبي ذر - لدى الأول - جملة العقل واللتان بعدها ، وقد رويت من طرق أخرى عن غيره من الصحابة ؛ وكلها ضعيفة ، وقد سبق تخريجها رقم (١٩١٠) .

ثم إن في الحديث علة أخرى ، وهي الحارث - وهو ابن عبد الله الأعور - ؛ فيه لين ؛ كما قال الذهبي في « الكاشف » .

ولأبي نعيم في « الحلية » (٢ / ٣٦) الجملة الأولى والثانية . وللقضاعي (ق ٧١ / ١) أكثره .

وأورده السيوطي في « الجامع الكبير » (٩١٤) مختصراً من رواية أبي بكر بن كامل في « معجمه » وابن النجار عن الحارث عن علي !

٥٤٢٩ - (أوّلُ شيءٍ كَتَبَ اللهُ عزّ وجلّ في اللّوحِ المحفوظ : بسم الله الرحمن الرحيم ، إنّه من استسلمَ لقضائي ، ورضِيَ بحكمي ، وصبرَ علي بلائي ؛ بعثتُه يومَ القيامةِ مع الصِّدِّيقين) .

موضوع . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » عن إسماعيل بن بشر : حدثنا حماد بن قريش : حدثنا سليمان بن عمرو عن جويبر عن الضحاك عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قال الحافظ في « الغرائب الملتقطة » (١ / ١ / ٣) :

« قلت : جويبر ضعيف ، والضحاك لم يسمع من ابن عباس . والراوي عنه تالف . وفي السند أيضاً . . . » ! كذا بياض بخط الحافظ .

قلت : والتالف : هو سليمان بن عمرو ، وهو أبو داود النخعي الكذاب ؛ كما وصفه الذهبي ، وذكر أن أحمد قال :

« كان يضع الحديث » . وقال يحيى :

« كان أكذب الناس » . وفي « اللسان » :

« قال ابن المديني : كان من الدجالين . وقال ابن راهويه : لا أدري في الدنيا أكذب منه » ! قال الحافظ ابن حجر :

« قلت : الكلام فيه لا يحصر ؛ فقد كذبه ونسبه إلى الوضع من المتقدمين والمتأخرين ممن نقل كلامهم في الجرح والعدالة فوق الثلاثين نفساً » .

قلت : وهو من أقبح الأحاديث التي شان بها الكاتب بليق كتابه « المنهاج » (١٦١٢) !

٥٤٣٠ - (يُؤْتَى بحسناتِ العبدِ وسيِّئاتِه ، فَيُقتص بعضُها ببعضٍ ، فإنْ بَقِيتْ حسنةٌ ؛ وسَّعَ اللهُ له في الجنَّةِ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » (٤ / ١١٣) ، والطبري في « التفسير » (٢٦ / ١٢) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٢٨٣٢) من طريق **الحكم بن أبان العدني عن الغِطْرِيف أبي هارون** عن جابر بن زيد عن ابن عباس

مرفوعاً به - زاد غير البخاري - عن الروح الأمين قال - زاد الطبراني - : قال الرب عز وجل . . . فذكره .

أورده البخاري في ترجمة (الغطريف) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وكذلك فعل ابن أبي حاتم ، وذكر أنه يماني ؛ فهو مجهول .

وأما قول الهيثمي في « المجمع » (١٠ / ٢١٨) :

« رواه الطبراني ، وإسناده جيد » !

قلت : فالظاهر أنه - أعني : الغطريف - وثقه ابن حبان ؛ فإن الهيثمي كثير الاعتماد على توثيقه ، وقد أشار إلى ذلك في مكان آخر ، فقال (١٠ / ٣٥٥) :

« رواه البزار [٣٤٥٦] ، ورجاله وثقوا ، على ضعف في بعضهم » .

والبعض الذي أشار إليه : هو الحكم بن أبان ؛ فقد قال الحافظ فيه :

« صدوق عابد ، وله أوهام » .

ثم رأيت الحافظ ابن كثير قد أورد الحديث في « التفسير » (٤ / ١٥٨) من رواية ابن جرير وابن أبي حاتم من هذا الوجه ؛ وقال :

« وهو حديث غريب ، وإسناده جيد لا بأس به » ! !

٥٤٣١ - (ما مِنْ شَيْءٍ أحبّ إلى اللهِ مِنْ شابٍّ تائبٍ) .

ضعيف . رواه ابن عدي (٢٠٧ / ٢) ، وابن عساكر في « التوبة » (٤ / ١) عن غسان بن عبيد : ثنا أبو عاتكة طَرِيف بن سليمان عن أنس مرفوعاً . وقال ابن عدي :

« طريف بن سليمان أبو عاتكة ؛ عامة ما يرويه عن أنس لا يتابعه عليه أحد من الثقات » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٣٨٢) :

« منكر الحديث جداً » . وقال البخاري :

« منكر الحديث » .

وغسان بن عبيد فيه ضعف .

وأخرجه الديلمي (٤ / ٢٠) من طريق **أحمد بن محمد بن غالب** عن أنس مرفوعاً .

وابن غالب هذا : هو غلام خليل الزاهد ، وهو متروك .

والحديث ؛ أورده السيوطي من رواية أبي المظفَّر السَّمْعاني في « أماليه » عن سلمان ، وله عنده تتمة .

٥٤٣٢ - (سَبْعةٌ مِنَ السُّنَّةِ في الصَّبِيِّ يومَ السابع : يُسَمَّى ، ويُخْتَنُ ، ويُماطُ عَنْهُ الأذى ، ويُثْقَبُ أذنُهُ ، ويُعَقُّ عَنْهُ ، ويُحْلَقُ رأسُه ، ويُلَطَّخُ بدمِ عقيقتِهِ ، ويُتَصَدَّقُ بوزْنِ شَعْرِهِ في رأْسِهِ ذَهَباً أو فضَّةً) .

منكر بهذا التمام . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (رقم ٥٥٢ - بترقيمي) عن **رَوَّادِ بن الجَرَّاح** عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن ابن عباس قال : سبعة . . . الحديث . وقال :

« لم يروه عن عبد الملك إلا رواد » .

قلت : وهو ضعيف ؛ لاختلاطه واختلاف العلماء فيه ؛ فمنهم من وثقه ،

ومنهم من ضعفه ، ومنهم من بالغ في تضعيفه ؛ كالدارقطني فقال :

« متروك » . ولخص أقوالهم الحافظ ابن حجر ، فقال في « التقريب » :

« صدوق ، اختلط بآخره فترك ، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد » .

قلت : فالعجب منه كيف احتج به لشرعية ثقب أذن الصبي ، وقال - عقبه - :

« وهو يستدرك على قول بعض الشارحين : لا مستند لأصحابنا في قولهم : إنه سنة » !

قلت : وكيف يجوز إثبات السنة بمثل هذا الإسناد الواهي ؟ ! ولا سيما وفي متنه جملة مستنكرة ، وهي أنه يلطخ رأسه بدم عقيقته ؛ فإن هذا التلطيخ كان في الجاهلية ، فلما جاء الإسلام أمر النبي ﷺ أن يجعل مكان الدم خَلوقاً ، وقد ذكر الحافظ نفسه في « الفتح » بعض الأحاديث الواردة في ذلك (٩ / ٥٩٤) ، وخرجت أنا بعضها في « الإرواء » (٤ / ٣٨٨ - ٣٨٩) ؛ فليراجعها من شاء .

هذا ؛ ولعل الحافظ لم يتيسر له الرجوع إلى سند الحديث ؛ فاعتمد على قول شيخه الهيثمي في « المجمع » (٤ / ٥٩) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، ورجاله ثقات » !

وهذا مع كونه غير مسلَّم - لما فيه من إهمال الجرح المفسر بالاختلاط عمداً أو سهواً - ؛ فإنه لا يعني أن الإسناد قوي ، كما سبق التنبيه عليه مراراً .

ومن المحتمل أن ذلك كان بسبب العجلة . ومما يشعر بذلك : أنه لم يسق الحديث بتمامه ، بل طرفه الأول ، ثم موضع الشاهد منه ، فقال :

« فذكر السابع منها : وثقب أذنه » . فهذا خطأ ظاهر فإنه الرابع منها ، ولا تعليل له إلا العجلة ، والله أعلم .

٥٤٣٣ ـ (إنكَ لم تَدَعْ لنا شيئاً ، قال الله : ﴿ وإذا حُيِّيتُمْ بتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بأحسنَ منها أو رُدُّوها ﴾ ، فردَدْناها عليكَ) .

منكر . أخرجه أحمد في « الزهد » ـ كما في « الدر المنثور » (٢ / ١٨٨) ـ ومن طريقه الطبراني في « المعجم الكبير » (٦١١٤) ، والخطيب (١٤ / ٤٤) أيضاً ، وابن جرير في « التفسير » (٥ / ١٢٠) من طريق **هشام بن لاحق** عن عاصم الأحول عن أبي عثمان النَّهْدِي عن سلمان الفارسي قال :

جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : السلام عليك يا رسول الله ! فقال :

« وعليك [السلام] ورحمة الله » . ثم جاء آخر فقال : السلام عليك يا رسول الله ! ورحمة الله .

فقال : « وعليك [السلام] ورحمة الله وبركاته » .

ثم جاء آخر فقال : السلام عليك يا رسول الله ! ورحمة الله وبركاته . فقال له : « وعليك » .

فقال له الرجل : يا نبي الله ! بأبي أنت وأمي ؛ أتاك فلان وفلان ، فسلما عليك ، فرددت عليهما أكثر مما رددت علي ؟ ! فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير هشام بن لاحق ؛ قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٨ / ٣٣) ـ بعد أن عزاه للطبراني ـ :

« وفيه هشام بن لاحق ؛ قواه النسائي ، وترك أحمد حديثه ، وبقية رجاله رجال (الصحيح) » !

قلت : وأورده ابن حبان في « الضعفاء » (٣ / ٩٠ - ٩١) ، وقال :

« منكر الحديث ، يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأثبات ، لا يجوز الاحتجاج به لما أكثر من المقلوبات عن أقوام ثقات » .

قلت : وعزاه السيوطي لابن المنذر أيضاً ، وابن أبي حاتم ، وابن مردويه بسندٍ حسن !

كذا قال ! وفيه تساهل ظاهر ؛ فإن هشاماً هذا لم يوثقه - غير النسائي - إلا ابن عدي ؛ فقال :

« أحاديثه حسان ، أرجو أنه لا بأس به » .

وتناقض فيه ابن حبان ، فأورده في « الثقات » أيضاً ، فقال :

« روى عن عاصم . وعنه أحمد بن هشام بن بهرام نسخة ، في القلب من بعضها » !

ذكره في « اللسان » . وفيه أن العقيلي ذكره في « الضعفاء » ، وقال هو والساجي :

« قال البخاري : هو مضطرب الحديث ، عنده مناكير ، أنكر شبابة أحاديثه » . قال الساجي :

« وهو لا يتابع » .

قلت : فقد ضعفه الجمهور ، وقولهم مقدم على قول من وثقه ؛ لأنه جرح مفسر ، حتى في كلام ابن حبان في « الثقات » ، فهو يلتقي مع طعنه فيه في « الضعفاء » ؛ ويتحصل من مجموع كلمتيه أن الرجل صدوق في نفسه ؛ لكنه يخطئ ، فهو لذلك بكتاب « الضعفاء » أليق . وقال ابن الجوزي في « العلل » (٢ / ٢٣١) :

« لا يصح . قال أحمد : تركت حديث هشام بن لاحق . قال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به » .

وأقره الحافظ في « تخريج الكشاف » (ص ٤٦) .

ثم إن قول الهيثمي المتقدم :

« وبقية رجاله رجال (الصحيح) » ! فهو غير صحيح ؛ لأن الراوي عن هشام - عند الطبراني - عبد الله بن أحمد بن حنبل ؛ وإن كان ثقة ؛ فليس من رجال « الصحيح » ؛ فإنه لم يرو عنه من الستة إلا النسائي !

وللحديث شاهد من حديث نافع أبي هرمز عن عكرمة عن ابن عباس به نحوه .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (١٢٠٠٧) وفي « الأوسط » أيضاً ؛ كما في « المجمع » ؛ وقال :

« وفيه نافع بن هرمز ، وهو ضعيف جدّاً » .

قلت : فمثله لا يستشهد به .

وأما الحديث الذي رواه الطبراني في « المعجم الأوسط » (رقم ٧٧١ - بترقيمي)

في ترجمة (أحمد بن يحيى الحلواني) بسنده الصحيح عن **العلاء بن المسيَّب** عن أبيه عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال لها :

« يا عائشة ! هذا جبريل يقرأ عليك السلام » .

فقالت : وعليه السلام ورحمة الله وبركاته . فذهبت تزيد ، فقال النبي ﷺ :

« إلى هذا انتهى السلام » ، فقال :« ﴿ رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت ﴾ » . وقال الطبراني :

« لم يروه عن العلاء بن المسيب إلا عباد بن العوام » .

قلت : وهو ثقة من رجال الشيخين ، وكذلك من فوقه .

إلا أن العلاء بن المسيب قد تكلم فيه بعضهم من قبل حفظه ، حتى قال الحاكم :

« له أوهام في الإسناد والمتن » . وأشار إلى ذلك الحافظ في « التقريب » بقوله :

« ثقة ربما وهم » .

قلت : وأنا أظن أن قوله في هذا الحديث : فذهبت تزيد . . . إلخ ؛ غير محفوظ فيه ؛ لأنه قد جاء من طرق عن عائشة رضي الله عنها بدونها .

كذلك أخرجه البخاري (٣٧٦٨ ، ٦٢٤٩ ، ٦٢٥٣) ، ومسلم (٧ / ١٣٩) ، والنسائي في « عشرة النساء » ، والدارمي (٢ / ٢٧٧) ، وابن سعد (٨ / ٦٧ -

٦٨ ، ٧٩) ، وأحمد (٦ / ١٤٦ ، ١٥٠ ، ٢٠٨ ، ٢٢٤) من طرق كثيرة عن عائشة دون الزيادة .

فهي شاذة في نقدي . والله سبحانه وتعالى أعلم .

ولعل سبب الوهم : أنه جاء في بعض الآثار ما يشبه هذه الزيادة ، فاشتبه الأمر على الراوي ، ودخل عليه رواية في أخرى ، وهي ما رواه مالك في « الموطأ » (٣ / ١٣٢) عن محمد بن عمرو بن عطاء أنه قال :

كنت جالساً عند عبد الله بن عباس ، فدخل عليه رجل من أهل اليمن فقال : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ؛ ثم زاد شيئاً مع ذلك أيضاً ، قال ابن عباس - وهو يومئذٍ قد ذهب بصره - : من هذا ؟ قالوا : هذا اليماني الذي يغشاك ، فعرَّفوه إياه . قال : فقال ابن عباس :

إن السلام انتهى إلى البركة .

قلت : وإسناده صحيح .

ونحوه : ما رواه مالك أيضاً (٣ / ١٣٣ - ١٣٤) عن يحيى بن سعيد :

أن رجلاً سلَّم على عبد الله بن عمر ، فقال : السلام عليك ورحمة الله وبركاته ، والغاديات والرائحات ! فقال له عبد الله بن عمر : وعليك ألفاً ! كأنه كره ذلك .

قلت : وإسناده منقطع بين يحيى وابن عمر .

لكن أخرجه البيهقي في « الشعب » من طريق عبد الله بن بابيه قال :

جاء رجل إلى ابن عمر فقال : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ومغفرته .

فقال : حسبك إلى : « وبركاته » ؛ انتهى إلى : « وبركاته » .

ومن طريق زهرة بن مَعْبَدٍ قال : قال عمر : انتهى السلام إلى « وبركاته » .

ورجاله ثقات ؛ كما قال الحافظ في « الفتح » (١١ / ٦ - السلفية) ، ولم يتعرض بذكر للإسناد إلى عبد الله بن بَابِيه - ويقال : ابن باباه - ، وهو ثقة .

ولا يخفى أن أثر ابن عمر هذا لو صح لا يشهد - كأثر ابن عباس - لحديث الترجمة ، وذلك لأمرين :

١ - أن الحديث مرفوع ، والأثر موقوف .

٢ - أن الحديث في رد السلام ، والأثر في إلقائه .

ويؤيد ذلك : أنه ثبت عن ابن عمر وغيره من السلف ما يخالف هذا الحديث الضعيف : فروى البخاري في « الأدب المفرد » (ص ٤٩ - دار الكتب العلمية) عن عمرو بن شعيب عن سالم مولى ابن عمر قال :

كان ابن عمر إذا سُلِّم عليه ، فرد ؛ زاد ، فأتيته وهو جالس ، فقلت : السلام عليكم . فقال : السلام عليكم ورحمة الله . ثم أتيته مرة أخرى فقلت : السلام عليكم ورحمة الله . قال : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . ثم أتيته مرة ثالثة فقلت : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . فقال : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وطيب صلواته .

قلت : ورجاله ثقات معروفون ؛ غير سالم هذا ، وقد وقع في « الأدب » - كما ترى - أنه مولى ابن عمر ، وكذلك وقع في « الفتح » نقلاً عنه !

ويبدو أنه خطأ قديم ؛ فإنه في كتب الرجال : أنه مولى عبد الله بن عمرو ، منها

« التاريخ الكبير » للبخاري نفسه ، ويبدو أنه مجهول ؛ لأنه لم يذكروا راوياً عنه غير ابن شعيب هذا . وأما ابن حبان : فذكره في « الثقات » على قاعدته المعروفة ، ولكن ذلك لا يمنع من الاستشهاد به ؛ كما لا يخفى على الخبراء بهذا العلم الشريف .

ثم روى في « الأدب المفرد » (ص ١٤٧ ، ١٦٥) عن زيد بن ثابت : أنه كتب إلى معاوية ـ والظاهر أنه جواب كتاب من معاوية إليه ـ :

« والسلام عليك ـ أمير المؤمنين ! ـ ورحمة الله وبركاته ومغفرته » ، زاد في الموضع الأول : « وطيب صلواته » .

قلت : إسناده صحيح . وسكت عنه الحافظ وعن الذي قبله . وذكر عن ابن دقيق العيد أنه نقل عن أبي الوليد بن رشد أنه يؤخذ من قوله تعالى : ﴿ فحيُّوا بأحسن منها ﴾ الجواز في الزيادة على البركة إذا انتهى إليها المبتدئ .

ثم ذكر بعض الأحاديث المرفوعة الصريحة في ذلك ، ثم قال :

« وهذه الأحاديث الضعيفة إذا انضمت ؛ قوي ما اجتمعت عليه من مشروعية الزيادة على (وبركاته) » .

ومن تلك الأحاديث الصريحة : ما ذكره من رواية البيهقي في « الشعب » ـ بسند ضعيف ـ من حديث زيد بن أرقم :

كنا إذا سلم علينا النبي ﷺ قلنا : وعليك السلام ورحمة الله وبركاته ومغفرته .

قلت : وفاته أنه أخرجه البخاري أيضاً في « التاريخ » ؛ كما كنت خرجته في

١/ ٣٣٠ [١٣٣٧] الكبير

« الصحيحة » (١٤٤٩) ، وذهبت هناك إلى تجويد إسناده ؛ لأنه ليس في رجاله من ينظر فيه غير إبراهيم بن المختار الرازي ، وهو وإن كان مختلفاً فيه ؛ فقد اعتمدت على قول أبي حاتم فيه :

« صالح الحديث » ؛ مع تشدده المعروف في التوثيق ، لا سيما وقد وافقه على ذلك أبو داود ، وهو مقتضى توثيق ابن شاهين وابن حبان إياه ؛ إلا أن هذا قال :

« يتقى حديثه من رواية ابن حميد عنه » .

وهذا ليس من روايته عنه ، بل من رواية محمد بن سعيد بن الأصبهاني عنه ، كما ذكرته هناك ؛ خلافاً لأحد الطلبة الأفاضل الذي كتب إلي يرجّح أنه محمد ابن حميد ؛ دون أيّما دليل سوى أن كلاً منهما روى عن إبراهيم بن المختار ، غير ملتفت إلى أن الأول من شيوخ البخاري يقيناً ، والآخر لم يذكره أحد في شيوخه أو أنه روى عنه ، مع تصريحهم بأنه تركه . وهذا ظاهره أنه لم يحدث عنه مطلقاً لعلمه بشدة ضعفه ، أو أنه تبين له ذلك بعد أن سمع منه . وأما أنه حدث عنه وصار من جملة شيوخه ثم تركه ؛ فهذا مما لا يفهمه أحد له معرفة بهذا العلم ؛ إلا أن ينص أحد أنه كان من شيوخه ثم تركه ، فهذا ما لم يقله أحد ؛ خلافاً لما رمى إليه المشار إليه بقوله :

« والبخاري قد أتى ابنُ (كذا بالضم ولعله سبق قلم) حميد ثم تركه » !

وجملة القول : أن الحديث ضعيف الإسناد منكر المتن ؛ لمخالفته لظاهر آية ردِّ التحية بأحسن منها ، والأحاديث والآثار الموافقة لها . والله تعالى أعلم .

ثم إن حديث الترجمة ؛ قد أورده ابن عَلان في « شرح الأذكار » (٥ / ٢٩١) ؛ وقال ـ ولعله نقله عن « نتائج الأفكار » للحافظ ابن حجر ـ :

« أخرجه أحمد في « الزهد » ، ولم يخرجه في « المسند » ؛ لضعف هشام بن لاحق عنده ، وقد وثقه غيره » .

قلت : وقد سبق بيان أن الراجح التضعيف ، لا سيما وقد تركه الإمام أحمد ؛ كما تقدم نقله عن جمع من الأئمة . ومع ذلك ؛ فإنه لم يعجب الكاتب المشار إليه آنفاً ؛ فإنه أخذ يحاول التشكيك في ثبوت ذلك عن الإمام أحمد في مقال له آخر ، أرسله إلي بعد كتابه الأول ، فقال :

« ولم أجد هذا القول مستفيضاً عن أحمد » ! !

وهذا مما يدل الواقف على كلامه ونقده للأحاديث على أنه ناشئ في هذا المجال ؛ - وهذا أقل ما يمكن أن يقال - ، وإلا ؛ فمتى كان شرطاً في قبول قول الإمام أن يكون مستفيضاً ؟ ! ألا ترى أنه يمكن لمخالفه أن يعارضه بقوله هذا فيما مال هو إليه من الاعتماد على قول أحمد الآخر :

« لم يكن به بأس » ؟ ! أليس في ذلك كلِّه مخالفة صريحة لقول العلماء :

« الجرح مقدم على التعديل » بشرطه المعروف ؟! وهل يمكن لأحد اليوم أن يصنِّف أقوال أئمة الجرح والتعديل من حيث روايتها عنهم ، فيقول : هذا القول آحاد عن فلان ! وهذا مستفيض عنه أو عن غيره ! وهذا متواتر ؟ !

وللمشار إليه من مثل هذا النقد المخالف للعلماء أمور أخرى حول هذا الحديث وغيره ، لا نطيل الكلام ببيان فسادها .

وقد كنت كتبت إليه بشيء من ذلك في الرد على كتابته الأولى إلي ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك قريباً ، لذلك ؛ لم أنشط للرد عليه في مقاله الآخر ، لا

سيما وقد تجاهل فيه ردي عليه المومى إليه ولو بكلمة واحدة ، مع إعراضه عن كلام الحافظ الذي كنت نقلته إليه ؛ ذهب فيه إلى شرعية الزيادة على « . . وبركاته » في رد السلام خلافاً للكاتب ؛ فإنه أصر على عدم مشروعيتها في مقال آخر ! فإنه بعد أن تكلم على حديث الترجمة بما عنده من علم ؛ كشفت آنفاً عن بعضه ! أخذ يسوق شواهد له تقويه بزعمه ، تدل المبتدئ في هذا العلم أنه لم يصل فيه بعد إلى مقامه ! فإنه بعد أن ساق حديث عائشة الذي بينت آنفاً شذوذه ؛ أتبعه ببعض الآثار عن الصحابة ، منها أثر ابن عباس وابن عمر المتقدمين ، وهي لا تشهد للحديث مطلقاً ؛لأنها في رد الزيادة على « . . وبركاته » في ابتداء السلام ، والحديث إنما هو في رده ؛ كما لا يخفى على البصير .

وبدهي جداً : أن يخفى على مثله ما هو أدق من ذلك على الباحثين ؛ فقد نقل من « شرح ابن علان للأذكار » (٥ / ٢٩٢) قول الحافظ في حديث عائشة المتقدم :

« هذا حديث حسن غريب جداً ، قد أخرج لرواته في « الصحيح » ؛ إلا أن ابن المسيب لم يسمع من عائشة » .

فعقب عليه بقوله :

« وما أدري ما وجه قوله : « ابن المسيب لم يسمع من عائشة » ؟ ! فلينظر « الأوسط » أو « مجمع البحرين » . . . » ! !

قلت : فخفي عليه أن (ابن المسيب) هذا ليس هو سعيد بن المسيب التابعي الجليل ، وإنما هو العلاء بن المسيب ، وهو علة الحديث ؛ كما تقدم منقولاً من مصورة « المعجم الأوسط » ، فهو معذور أن يخفى ذلك عليه ؛ لأن كل مراجعه إنما هي من

المطبوعات ، فبالأولى أن يخفى عليه خطأ الحافظ في إعلاله بالانقطاع !

وكأنه لم يتنبه ـ الحافظ ـ لقول العلاء بن المسيب : « عن أبيه » ، أو أنه لم يقع ذلك في نسخته من « الأوسط » ، والظاهر الأول ، وإلا ؛ لأعله شيخه الهيثمي بالانقطاع لظهوره . والله أعلم .

والحقيقة : أن العلة إنما هي المخالفة والشذوذ من العلاء كما سبق بيانه ، وقد أشار إلى ذلك الحافظ في تمام كلامه السابق ، ولأمر ما لم ينقله الكاتب ! فقال الحافظ :

« وسيأتي حديثها بدون هذه الزيادة في (باب حكم السلام) » .

يشير إلى رواية الشيخين المتقدمة من طرق .

ثم تبين لي أن في متن حديث الترجمة نكارةً تؤكد ضعفه ، وهي قوله في الرد على الرجل الأخير الذي انتهى سلامه إلى « وبركاته » :

« وعليك » ؛ وقوله في آخر الحديث :

« فرددناها عليك » ؛ فإن السياق يقتضي أن يرد عليه بالمثل ؛ أي : إلى قوله : « وبركاته » ، وكون الرجل لم يدع مجالاً للزيادة عليه لا يستلزم أن يكون الرد بـ : « وعليك » ؛ لأنه دون المثل ، كما هو ظاهر من الآية الكريمة : ﴿ وإذا حييتم بتحيةٍ فحيوا بأحسن منها أو ردوها ﴾ . قال الحسن البصري في تفسيرها :

إذا سلم عليك أخوك المسلم فقال : السلام عليك ؛ فقل : السلام عليكم ورحمة الله ، ﴿ أو ردّوها ﴾ : يقول : إن لم تقل له : السلام عليك ورحمة الله ؛ فَرُدَّ عليه كما قال : السلام عليكم ؛ كما سلم ، ولا تقل : وعليك .

أخرجه البيهقي من طريق المبارك بن فضالة عنه ؛ كما في « الدر » (٢ / ١٨٨) .

ولهذا ؛ قال الشوكاني في « فتح القدير » (١ / ٤٥٦) - وتبعه صديق حسن خان في « نيل المرام » (ص ١٦١) - :

« ومعنى قوله : ﴿ أو رُدُّوها ﴾ : الاقتصار على مثل اللفظ الذي جاء به المبتدئ ، فإذا قال : السلام عليكم ؛ قال المجيب : وعليكم السلام » .

قلت : فثبت أن قوله في الحديث : « وعليك » منكر ؛ لأنه دون الرد بالمثل ، بله الرد بالأحسن .

فالحديث ضعيف سنداً ومتناً . هذا ما ظهر لي ؛ ﴿ وفوق كل ذي علم عليم ﴾ .

٥٤٣٤ - (إِنَّ مُحَرِّمَ الحلالِ كمُحَلِّلِ الحرامِ) .

ضعيف . أخرجه ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ١٠٣) ، وأبو بكر النيسابوري في « الفوائد » (١٤٢ / ١) ، والقاسم السَّرَقَسْطي في « الدلائل » (٢ / ١٤٦ / ٢) ، وأبو بكر اليَزْدِيُّ في « مجلس له » (٦٨ / ١) ، والقضاعي في « مسند الشهاب » (٨٢ / ٢) من طريق **إبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمِّع الأنصاري عن يحيى بن عَبَّاد بن حارثة الليثي** أن أباه أخبره : أنه كان يَصْحَبُ عبد الله بن عمر في الحج والعمرة ، فقال : قال لي ابن عمر : إني سمعت رسول الله ﷺ : ... فذكره .

أورده ابن حبان في ترجمة إبراهيم هذا ، وقال فيه :

« كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل » . ثم روى عن ابن معين أنه قال فيه :

« ليس بشيء » . ثم قال عقب الحديث :

« وهذا من قول ابن عمر محفوظ ، فأما من حديث رسول الله ﷺ ؛ فلا » .

قلت : ويحيى بن عباد بن حارثة الليثي وأبوه : أوردهما ابن أبي حاتم في « الجرح والتعديل » (٣ / ١ / ٧٧ - ٧٨ و ٤ / ٢ / ١٧٢) ، ولم يذكر فيهما جرحاً ولا تعديلاً .

وأما ابن حبان ؛ فذكر عباداً في « الثقات » دون ابنه ! والله أعلم .

وجملة القول : أن هذا الإسناد ضعيف ؛ لضعف إبراهيم ، وجهالة شيخه يحيى ابن عباد وأبيه عباد .

لكن للحديث إسناد آخر ؛ فقال الطبراني في « المعجم الأوسط » (٨١٤٨ - بترقيمي) : حدثنا موسى بن هارون : ثنا أبو موسى الأنصاري : ثنا **عاصم بن عبد العزيز الأشجعي عن الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذُبَاب عن عبيد الله** ابن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد زعم الهيثمي في « مجمع الزوائد » (١ / ١٧٦) أن رجاله رجال « الصحيح » ! وهو من أوهامه رحمه الله ؛ فإن من دون الحارث - باستثناء الأنصاري - ليسوا من رجال « الصحيح » .

وفي الأشجعي وشيخه الحارث ضعف ؛ كما يشير إلى ذلك قول الحافظ في كل منهما :

« صدوق يهم » .

والأشجعي أضعف ؛ فإنه ضعفه الأكثر . بل قال فيه البخاري :

« فيه نظر » .

فالظاهر أنه هو علة هذا الإسناد . وقد أورده ابن أبي حاتم في « العلل » (٢ / ٣٠٨) من هذا الوجه ، وقال :

« قال أبي : هذا حديث منكر » .

قلت : وقد صح موقوفاً على عبد الله بن مسعود ؛ فأخرجه عبد الرزاق في « المصنف » (٢٠٥٧٣) ، وعنه الطبراني في « المعجم الكبير » (٨٨٥٢) ، والبغوي في « حديث علي بن الجعد » (٩ / ١١٣ / ١) من طرق عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود به . وقال الهيثمي (١ / ١٧٧) :

« ورجاله رجال (الصحيح) » .

وفي رواية للطبراني (٨٨٥٣) من طريق إسرائيل عن **أبي إسحاق** قال :

كنت جالساً عند عبد الرحمن بن عبد الله ، فأتاه رجل يسأله عن ابنه القاسم ؟ فقال : غدا إلى الكناسة يطلب الضِّبَابَ . فقال : أتأكله ؟ فقال عبد الرحمن : ومن حرمه ؟ ! سمعت عبد الله بن مسعود يقول : . . . فذكره . قال الهيثمي أيضاً (٤ / ٣٩) :

« ورجاله رجال (الصحيح) » .

قلت : وهو كما قال ؛ إلا أن أبا إسحاق هذا ـ وهو السبيعي ـ كان اختلط .

لكنه لم يتفرد به ؛ فقد أخرجه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (١٠ / ١٧ / ٢) من طريق المسعودي عن سِمَاك بن حرب عن عبد الرحمن بن عبد الله عن أبيه قال : . . . فذكره .

ثم روى ابن عساكر عن الحافظ أحمد العجلي قال :

« عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود ؛ يقال : إنه لم يسمع من أبيه إلا حرفاً واحداً . . . » . ثم ذكر هذا الحديث .

وكأنه يشير إلى رواية الطبراني المتقدمة من طريق إسرائيل ؛ فإنها صريحة في سماع عبد الرحمن من أبيه ابن مسعود .

٥٤٣٥ - (يُسَلِّمُ الرِّجَالُ على النِّساءِ ، ولا يُسَلِّمُ النِّساءُ على الرِّجالِ) .

موضوع . أخرجه ابن السني في « عمل اليوم والليلة » (٢٤٣) ، وابن حبان في « الضعفاء » (١ / ١٩٠) من طريق **بشر بن عون** : ثنا **بَكَّار بن تميم** عن مكحول عن واثلة بن الأسقع مرفوعاً .

أورده ابن حبان في ترجمة بشر هذا ، وقال :

« له نسخة فيها مئة حديث ؛ كلها موضوعة ، لا يجوز الاحتجاج به بحال . . » ، ثم ساق له بهذا الإسناد أحاديث هذا أحدها .

وأورده ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (٢ / ٢٣٤) ، وقال :

« لا يصح عن رسول الله ﷺ . وقال أبو حاتم الرازي : بشر و بكار مجهولان » .

والحديث ؛ عزاه الحافظ في « الفتح » (١١ / ٣٤) لأبي نعيم (!) في « عمل يوم وليلة » ، وقال :

« وسنده واهٍ ، ومن حديث عمرو بن بن حريث مِثله موقوفاً عليه ، وسنده جيد » !

ذكره تحت شرح (باب : تسليم الرجال على النساء ، والنساء على الرجال) ، وحكى خلاف العلماء في ذلك ، وانتهى من ذلك إلى الجواز إذا أمنت الفتنة ، وهو

الراجح ؛ لثبوت سلام النبي ﷺ على النساء .

وكذلك صح سلام الصحابة على العجوز التي كانت تقدم إليهم أصول السِّلق مطبوخاً مع الطحين بعد صلاة الجمعة .

رواه البخاري في « صحيحه » (٦٢٤٨) .

وروى في « الأدب المفرد » (١٠٤٦) بسندٍ حسن عن الحسن (وهو البصري) قال :

كنَّ النساءُ يسلِّمْنَ على الرجال .

٥٤٣٦ - (رأْسُ هذا الأمرِ الإسلامُ ، ومَنْ أسْلمَ سَلِمَ ، وعمُودُهُ الصلاةُ ، وذِرْوَةُ سَنامِهِ الجهادُ ، لا ينالُهُ إلا أفضلُهم) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٠ / ٥٥ / ٩٦) من طريق **عثمان بن أبي العاتكة عن علي بن يزيد** عن القاسم عن أبي أمامة عن معاذ بن جبل مرفوعاً .

ثم رواه (٨ / ٢٦٦ / ٧٨٨٥) من طريق أخرى عن **عثمان به مختصراً** ؛ دون ما قبل الذروة . . ولم يذكر معاذاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علي بن يزيد - وهو الألهاني - ضعيف .

وبه أعله الهيثمي (٥ / ٢٧٤) .

ونحوه عثمان بن أبي العاتكة . وقال الحافظ في « التقريب » :

« ضعفوه في روايته عن علي بن يزيد الألهاني » .

بيد أنه قد خالفه في متن الحديث وإسناده : أبو عبد الرحيم ـ وهو الحراني خالد بن أبي يزيد الثقة ـ ؛ فقال : عن **أبي عبد الملك** عن القاسم عن فَضَالَةَ بن عُبَيْدٍ الأنصاري قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

« الإسلام ثلاثة أبيات : سفلى ، وعليا ، وغرفة .

فأما السفلى ؛ فالإسلام ؛ دخل عليه عامة المسلمين ، فلا يُسْأَلُ أحد منهم إلا قال : أنا مسلم .

وأما العليا ؛ فتفاضل أعمالهم ؛ بعض المسلمين أفضل من بعض .

وأما الغرفة العليا ؛ فالجهاد في سبيل الله ، لا ينالها إلا أفضلهم » .

أخرجه الطبراني في « الكبير » (١٨ / ٣١٨ / ٨٢٢) . وقال الهيثمي :

« وأبو عبد الملك لم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات » !

قلت : هو علي بن يزيد الألهاني ، وأبو عبد الملك كنيته ، وهو صاحب القاسم ، وقد عرفت ضعفه مما تقدم .

ومما يؤكد ذلك : اضطرابه في متن الحديث وسنده .

أما المتن ؛ فظاهر .

وأما السند ؛ فرواه عثمان عنه عن القاسم عن أبي أمامة عن معاذ .

ورواه أبو عبد الرحيم عنه عن القاسم عن فضالة .

وهو عن معاذ معروف من طرق عنه مختصراً ومطولاً .

وقد رواه شعبة عن الحكم قال : سمعت عروة بن النَّزَّالِ يحدث عن معاذ بن جبل قال : . . . فذكر حديثه الطويل الذي أوله :

« لقد سألت عن عظيم . . . » الحديث ، وفي آخره :

« وهل يكب الناس على مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم ؟ ! » .

ورواه الترمذي وغيره من طريق أخرى عن معاذ ، وهو مخرج في « الإرواء » (٤١٣) .

وأما طريق شعبة هذه ؛ فأخرجه ابن أبي شيبة في أول كتاب « الإيمان » رقم (١) ، وأحمد (٥ / ٣٣٧) ، والطبراني في « الكبير » (٢٠ / ١٤٧ / ٣٠٤) من طرق عن شعبة به نحو حديث الترمذي ، وفيه حديث الترجمة دون قوله :

« لا يناله إلا أفضلهم » .

ورجاله ثقات ؛ إلا أن عروة بن النزال فيه جهالة ، مع انقطاع ؛ بيّنه أحمد (٥ / ٢٣٣) من رواية روح عن شعبة :

قال شعبة : فقلت له : سمعه من معاذ ؟ قال : لم يسمعه منه وقد أدركه .

وجملة القول : أن الحديث بهذه الزيادة :

« لا يناله إلا أفضلهم » ؛ ضعيف لا يصح ؛ لتفرد الألهاني به ، واضطرابه في سنده ومتنه . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٥٤٣٧ - (سألتُ جبريلَ عليه الصلاة والسلام عن هذه الآية : ﴿ ونُفِخَ في الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ في السماواتِ ومَنْ في الأرضِ إلا مَنْ شاءَ اللهُ ﴾ ؛ مَنِ الذين لم يشأِ اللهُ أن يَصْعَقَهم ؟ قال :

همُ الشّهداءُ ، يتقلّدون أسيافَهم حولَ عرشِه ، تتلقّاهُمُ الملائكةُ يومَ القيامةِ إلى المَحْشَرِ بنجائبَ مِنْ ياقوتٍ ، [أزمَّتُها الدُّرُّ [الأبيضُ] ، برحالِ [الذهبِ ، أعنتُها] السندسُ والإستبرق] ، نمارُها ألينُ مِنَ الحرير ، مَدُّ خطاها مَدُّ أبصار الرجال ، يسيرون في الجنة [على خيولٍ] ، يقولون عند طول النزهة : انطلقوا بنا إلى ربِّنا ؛ لننظرَ كيف يقضِي بين خَلْقِه ؟ يضحكُ إليهم إلهي ، وإذا ضحكَ إلى عبْدٍ في مَوْطنٍ ؛ فلا حسابَ عليهِ) .

منكر بهذا التمام . قال في « الدر المنثور » (٥ / ٣٣٦) :

« أخرجه أبو يعلى ، والدارقطني في « الأفراد » ، وابن المنذر ، والحاكم - وصححه - ، وابن مردويه ، والبيهقي في « البعث » عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : . . . (فذكره) » .

قلت : وفي عزوه بهذا التمام للحاكم نظر ؛ فإنه إنما أخرجه في « المستدرك » (٢ / ٢٥٣) دون قوله : « يتقلدون أسيافهم . . » إلخ ؛ عن أبي أسامة عن عمر بن محمد عن زيد بن أسلم عن أبيه عن أبي هريرة . وقال :

« صحيح الإسناد » . وأقره المنذري في « الترغيب » (٢ / ١٩٩) .

وأما الذهبي ؛ فزاد في « التلخيص » :

« . . على شرط البخاري ومسلم » .

قلت : وهو الصواب ؛ فإن رجاله كلهم على شرطهما .

وعمر هذا : هو ابن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب المدني ؛ نزيل عسقلان ، ولم يعرفه الحافظ ابن كثير كما يأتي . ثم قال المنذري :

« ورواه ابن أبي الدنيا من طريق إسماعيل بن عياش أطول منه ؛ وقال فيه : (هم الشهداء ، يبعثهم الله متقلدين أسيافهم حول عرشه . . .) » !

قلت : وإسماعيل بن عياش - وهو الحمصي الشامي - مختلف فيه . والذي استقر عليه رأي الحفاظ النقاد فيه : أنه ثقة فيما يرويه عن الشاميين ، ضعيف فيما يرويه عن غيرهم ، ولذلك ؛ كان الواجب على المنذري أن يسمي لنا شيخه فيه !

وقد وقفت عليه بواسطة « تفسير ابن كثير » ؛ فإنه - جزاه الله خيراً - ذكر إسناد أبي يعلى ، فقال :

« وقال أبو يعلى : حدثنا يحيى بن معين : حدثنا أبو اليمان : حدثنا إسماعيل ابن عياش عن عمر بن محمد . . . » فذكره كما تقدم في إسناد الحاكم . ثم قال :

« رجاله كلهم ثقات ؛ إلا شيخ إسماعيل بن عياش ؛ فإنه غير معروف . والله سبحانه وتعالى أعلم » !

وأقول : بل هو معروف ؛ فإنه من ذرية عمر بن الخطاب كما تقدم ؛ فقد ذكر الحافظ المزي - شيخ ابن كثير - في ترجمة عمر بن محمد هذا أنه روى عن زيد بن أسلم ، وعنه جماعة منهم إسماعيل بن عياش ، فهو علة تلك الزيادة التي لم يروها الحاكم ؛ لأن شيخه عمر هذا مدني كما تقدم ، وقد عرفت من ترجمته آنفاً أنه ضعيف فيما يرويه عن المدنيين وغيرهم .

وقد يقول قائل : قد ذكرت آنفاً أن عمر هذا كان نزيل (عسقلان) ؛ وهي من بلاد الشام ، فيمكن أن يكون إسماعيل سمعه منه فيها ، وأنه حفظه عنه ؟ !

فأقول : هذا ممكن ، ولكن لا بد له من مرجح ، وهذا مفقود ، وحينئذٍ يبقى حكم هذه الزيادة على الضعف ، حتى يتبين المرجح ؛ كشأن المختلط الذي لم يُعْلَم

أَحدَّث بالحديث قبل الاختلاط أم بعده ؟ فهو على الضعف حتى يتبين أنه حدث به قبل الاختلاط .

على أنه يترجح عندي ضعف هذه الزيادة من جهة أخرى ؛ وهي مخالفة إسماعيل لأبي أسامة ـ واسمه حماد بن أسامة ـ ، وهو ثقة ثبت ، ولم يروها كما تقدم من تخريج الحاكم . ويبعد جداً أن يكون حدث بها عمر بن محمد ، ولا يحفظها أبو أسامة عنه ، ويحفظها إسماعيل ، مع ما فيه من القال والقيل ! ولذلك ؛ فإن هذه الزيادة منكرة عندي ، بخلاف ما قبلها ، ولذلك ؛ لم أوردها مع حديث الحاكم في « صحيح الترغيب » (٢ /١٤٧ / ١٣٧٨) ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

(تنبيه) : قد عزا الحديث لأبي يعلى الحافظُ ابنُ حجر أيضاً في « المطالب العالية » (٣ / ٣٦٥ / ٣٧٢١) ، وذكر الشيخ الأعظمي في تعليقه عليه : أن البوصيري قد سكت عليه ! وقد كشفنا لك عن علته بفضل الله وتوفيقه .

ولم أره في « مجمع الزوائد » للهيثمي ، ولا عزاه المنذري لأبي يعلى كما تقدم ! فلعله في بعض النسخ منه . والله أعلم .

ثم إن متن الحديث قد نقلته من « تفسير ابن كثير » ، والزيادات التي بين المعكوفات [ ] ؛ إنما هي من « الترغيب » ، وبعضها من « الدر » . ووقع فيه : « البرهة » مكان : « النزهة » ! ولعله تصحيف .

ثم رأيت الحافظ قد ساق إسناد أبي يعلى في « المطالب العالية المسندة » (٢ / ٤٥ / ٢) كما ساقه ابن كثير .

وقد رواه آخرون عن إسماعيل ، وعن محمد بن عمر ؛ دون قوله :

« تتلقاهم الملائكة . . . » . وتقدم برقم (٣٦٨٥) .

٥٤٣٨ - (إنَّ جبريلَ أتى رسولَ اللهِ ﷺ - حين قُبِضَ سعدُ بنُ معاذ [مِنْ جُرْح أصابَهُ يومَ الخندق] - مِنْ جَوْفِ اللَّيلِ مُعْتَجِراً بعِمامةٍ مِنْ إستبرق ، فقال : يا مُحَمَّدُ ! مَنْ هذا الميتُ الذي فُتحَتْ له أبوابُ السماءِ واهتزَّ له العَرْشُ ؟ قال : فقامَ رسولُ اللهِ ﷺ سريعاً يَجُرُّ ثوبَهُ إلى سَعْدٍ ، فوجدَه قدْ مَاتَ) .

ضعيف . أخرجه ابن إسحاق في « السيرة » (٣ / ٢٧١) : حدثني معاذ بن رِفاعة الزُّرَقي قال : حدثني مَنْ شئت من رجال قومي : إن جبريل . . . الحديث .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة شيخ معاذ بن رفاعة .

على أن هذا نفسه فيه نظر ؛ فإنه لم يوثقه غير ابن حبان ، وحكى أبو الفتح الأزدي عن عباس الدوري عن ابن معين أنه قال فيه :

« ضعيف » . قال الأزدي :

« ولا يحتج بحديثه » ؛ كما في « التهذيب » .

وقد روى عنه جمع ، ولم يذكر فيه البخاري في « التاريخ » ، وابن أبي حاتم في كتابه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهول الحال ؛ إن لم يكن ضعيفاً .

وأما الحافظ ؛ فقال :

« صدوق » !

وبيض له الذهبي في « الكاشف » .

وقد خولف ابن إسحاق في إسناده ومتنه ؛ فقال يزيد بن الهاد : عن معاذ بن رفاعة عن جابر بن عبد الله قال : . . . فذكره مختصراً نحوه ، ولفظه :

جاء جبريل إلى رسول الله ﷺ فقال : من هذا العبد الصالح الذي مات ؛ فتحت له أبواب السماء ، وتحرك له العرش ؟

قال : فخرج رسول الله ﷺ ؛ فإذا سعد بن معاذ .

أخرجه البيهقي في « الدلائل » - كما في « السيرة » لابن كثير (٣ / ٢٤٥) - ، رواه عن شيخه الحاكم ، وقد أخرجه هذا في « المستدرك » (٣ / ٢٠٦) مختصراً نحوه ؛ ليس فيه ذكر جبريل عليه السلام ، فصار الحديث من قول النبي ﷺ ، وليس من قول جبريل .

وكذلك رواه الإمام أحمد (٣ / ٣٢٧) ، والنسائي في « الكبرى » - كما في « تحفة الأشراف » (٢ / ٣٧٩) - ، وعزاه إليه الذهبي أيضاً في « سير أعلام النبلاء » (١ / ٢٩٣) ؛ لكن ذكره بلفظ البيهقي الذي فيه ذكر جبريل ، وكأنه من أوهامه ؛ إذا صح ما في « التحفة » ! وتبعه على الوهم المعلق عليه ؛ فعزاه لأحمد والحاكم ، وقد عرفت أن روايتهما كرواية النسائي !

وجملة القول : أن حديث الترجمة ضعيف عندي ؛ للجهالة ، والضعف الذي في بعض رواته ، ومخالفة ابن إسحاق لابن الهاد في إسناده ومتنه .

وقد وجدت له طريقاً أخرى ، ولكنها واهية أيضاً ، فلا يستشهد بها ؛ يرويه **أبو قُرَّة محمد بن حُمَيْدٍ** : ثنا سعيد بن تَلِيدٍ : ثنا **محمد بن فَضَالة عن أبي طاهر عبد الملك بن محمد بن أبي بكر** عن عمه عبد الله بن أبي بكر **قال :**

مات سعد بن معاذ مِنْ جُرْحٍ أصابه يوم الخندق شهيداً ، قال : فبلغني أن جبريل عليه السلام نزل في جنازته معتجراً . . الحديث مثله .

أخرجه ابن عبد البر في ترجمة (سعد بن معاذ) من « الاستيعاب » .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ فإنه مع كونه بلاغاً من عبد الله بن أبي بكر ، وهو ابن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري التابعي ؛ فيما يظهر لي ؛ فإن في الطريق إليه جمعاً لا يحتج بهم :

الأول : عبد الملك بن محمد بن أبي بكر - وهو الحَزْمي - ؛ أورده البخاري في « التاريخ » (٣ / ١ / ٤٣١) ، وابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ٣٦٩) من رواية ابن وهب عنه ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ويحتمل عندي أنه الذي في « الميزان » و « اللسان » :

« عبد الملك بن محمد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال :

« ليس في القُبْلة وضوء » .

وعنه بقية . قال الدارقطني : عبد الملك ضعيف » .

قلت : وهو من طبقة الحزمي هذا ، وحديثه في القبلة في « سنن الدارقطني » (١ / ١٣٦) معلقاً .

الثاني : محمد بن فضالة ؛ لم أعرفه ، ويحتمل - على بُعْدٍ - أنه الذي في « الميزان » و « لسانه » :

« محمد بن فضالة بن الصقر ، شيخ شامي . حدث عن هشام بن عمار . قال أبو أحمد الحاكم : فيه نظر » .

وإنما استبعدت أن يكون هو هذا ؛ لأمرين :

الأول : أنه متقدم الطبقة على هذا .

والآخر : أني أخشى أن يكون اسم (محمد) محرفاً من (المُفَضَّل) ؛ فقد جاء في ترجمة (سعيد بن تليد) من « التهذيب » أنه روى عن المفضل بن فضالة ، وهو المصري ؛ فإن يكن هو ؛ فهو ثقة . والله أعلم .

والثالث : أبو قرة محمد بن حُمَيْدٍ ـ وهو ابن هشام الرُّعَيني ـ ؛ ذكره الحافظ المزي فيمن روى عن سعيد بن تليد ، ولم أجد له ترجمة .

واعلم أن الكلام على هذا الحديث وإيراده هنا في هذا الكتاب ؛ إنما هو من أجل ما فيه من ذكر جبريل واعتجاره بعمامة الإستبرق .

وإلا ؛ فجملة : « اهتز العرش » منه صحيحة ، جاءت من وجوه كثيرة متواترة ؛ كما قال ابن عبد البر ، والذهبي ، وبعضها في « الصحيحين » ، فانظر : ترجمة سعد في « سير النبلاء » ، و « فتح الباري » (٧ / ١٢٣ ـ ١٢٤) ، و « الصحيحة » (١٢٨٨) ، و « الإرواء » (٣ / ١٦٦ ـ ١٦٧) ، و « مختصر الشمائل » (٣١ / ١٦) ، و « الظلال » (١ / ٢٤٧ ـ ٢٤٨) .

٥٤٣٩ ـ (سُئِلَتِ اليهودُ عَنْ موسى ؟ فأكثروا [فيه] وزادوا ونَقَصُوا ؛ حتى كفروا . وسُئِلَتِ النصارى عَنْ عيسى ؟ فأكثروا فيه وزادوا ونَقَصُوا ؛ حتى كفروا .

وإنه سيفشُو عني أحاديثُ ، فما أتاكم من حديثي ؛ فاقرأوا كتابَ الله واعتبروه ، فما وافقَ كتابَ الله ؛ فأنا قُلْتُهُ ، وما لم يوافقْ كتابَ الله ؛ فلمْ أَقُلْهُ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٢ / ٣١٦ / ١٣٢٢٤) : حدثنا علي بن سعيد الرازي : ثنا **الزبير بن محمد بن الزبير الرهاوي** : ثنا **قتادة ابن الفُضَيْل عن أبي حاضر عن الوَضِين** عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم مسلسل بالعلل :

١ ـ الوضين : هو ابن عطاء الدمشقي ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق سيِّئ الحفظ ، ورمي بالقدر . من السادسة » .

٢ ـ أبو حاضر ؛ أورده ابن أبي حاتم في « الكنى » (٤ / ٢ / ٣٦٢) برواية قتادة بن الفُضَيل عنه ، وقال عن أبيه :

« مجهول » .

وكذا في « الميزان » و « اللسان » .

ثم أوردوا ثلاثتهم في « الأسماء » ، فقالوا ـ واللفظ للأول ـ :

« عبد الملك بن عبد ربه بن زيتون أبو حاضر . روى عن رجل عن ابن عباس . روى عنه عيسى بن يونس » .

ونحوه في « التاريخ الكبير » للبخاري (٣ / ١ / ٤٢٤) ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأما الذهبي ؛ فقال :

« عبد الملك بن عبد ربه الطائي عن خلف بن خليفة وغيره ، منكر الحديث ، وله عن الوليد بن مسلم خبر موضوع ، وله عن شعيب بن صفوان » !

قلت : والظاهر أن هذا غير الذي ترجم له ابن أبي حاتم والبخاري ؛ فإنه متأخر عنه ، وليس هو ـ بالتالي ـ أبا حاضر هذا الذي روى عن الوضين ؛ للسبب نفسه .

ولكن هل هو ابن زيتون أبو حاضر ؟

صنيع ابن أبي حاتم يدل على الفرق بينهما ؛ بترجمته لكل منهما .

وخالفه الحافظ المزي ؛ فذكره في شيوخ قتادة بن الفُضيل ، وفي الرواة عن الوضين : عبد الملك بن عبد ربه أبو حاضر . فالله أعلم .

وقد تبعه على ذلك الهيثمي ، فأعل الحديث به ؛ فقال في « مجمع الزوائد » (١ / ١٧٠) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه أبو حاضر عبد الملك بن عبد ربه ، وهو منكر الحديث » !

ولكنه لفق بين ما ذهب إليه المزي ، وبين قول الذهبي في الطائي : « منكر الحديث » . وقد عرفت أن أبا حاضر هذا غير الطائي ، وأنه مجهول ؛ كما قال أبو حاتم ، وتبعه الذهبي والعسقلاني ؛ فهو غير عبد الملك بن عبد ربه الطائي الذي قال فيه الذهبي : « منكر الحديث » . والله أعلم .

٣ ـ قتادة بن الفضيل ؛ قال أبو حاتم :

« شيخ » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » .

وروى عنه جمع ، ومع ذلك قال فيه الحافظ :

« مقبول » ! يعني : عند المتابعة ، وإلا ؛ فلين الحديث .

٤ ـ الزبير بن محمد بن الزبير الرّهاوي ؛ قد ذكروه في الرواة عن قتادة بن الفضيل ، ولكني لم أجد له ترجمة .

والشطر الثاني من الحديث ؛ قد نص كثير من العلماء المتقدمين والمتأخرين على أنه من وضع الزنادقة ، وقد ذكرت طرفاً منه في الرد على « منهاج الصالحين » للمدعو (عز الدين بليق) ، رقم الحديث (٢٤٧) .

٥٤٤٠ ـ (يا معاذُ ! إذا كانَ في الشتاءِ ؛ فَغَلِّسْ بالفَجْرِ ، وأَطِلِ القراءةَ قَدْرَ ما يُطِيقُ النّاسُ ولا تُمِلَّهُم . وإذا كان الصَّيْفُ فأسْفِرْ بالفَجْرِ ؛ فإنَّ الليلَ قصيرٌ ، والناسُ ينامونَ ، فأمْهِلْهُم حتَّى يُدْرِكوا) .

موضوع . أخرجه أبو الشيخ في « أخلاق النبي ﷺ » (ص ٧٥ ـ النهضة) ، وعنه البغوي في « شرح السنة » (٢ / ١٩٨ / ٣٥٦) ، والديلمي في « مسنده » (٣ / ٢٨٢ ـ ٢٨٣) من طريق يوسف بن أسباط : ثنا **المنهال بن الجراح** عن عبادة ابن نُسَيٍّ عن عبد الرحمن بن غَنْم عن معاذ بن جبل قال :

بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد موضوع ، ومتن منكر ، والمتهم به : المنهال بن الجراح ـ وهو

الجراح بن المنهال أبو العَطُوف ـ ، قلب اسمه يوسف بن أسباط الضعيف وغيره . وقد أورده ـ أعني : الجراح هذا ـ ابن حبان في « الضعفاء » ، وقال (١ / ٢١٨) :

« كنيته أبو العطوف ، وبه يعرف ، وكان رجل سوء ؛ يشرب الخمر ، ويكذب في الحديث » . وقال الدارقطني :

« متروك » .

وضعفه آخرون .

ثم إن الحديث مخالف للأحاديث الصحيحة المتفقة على أن النبي ﷺ كان يصلي الفجر بغَلَسٍ ؛ وهي مخرجة في « الإرواء » (١ / ٢٧٨ ـ ٢٨١) .

وقد تابعه على الشطر الأول منه **محمد بن سعيد** عن عبادة بن نسي به في حديث له طويل .

أخرجه ابن عساكر في « التاريخ » (١٠ / ٦١٨) .

ومحمد بن سعيد هذا : هو الشامي المصلوب في الزندقة ، كذبوه . وقال ابن عساكر :

« وقد روي هذا من وجه آخر أتم من هذا ، بإسناد أشبه منه » .

ثم ساقه من طريق البغوي : حدثني السَّرِيُّ بن يحيى أبو عُبَيْدة التميمي : نا سهل بن يوسف عن **أبيه** عن عبيد بن صخر بن لُوْذان الأنصاري السلمي ـ وكان فيمن بعثه النبي ﷺ مع عمال اليمن ـ ، فقال : . . . فذكر الحديث بطوله ، وفيه الحديث بشطريه .

وقد قال الحافظ في ترجمة (عبيد) هذا من « الإصابة » :

« ذكره البغوي وغيره في الصحابة ، وقال ابن السكن : يقال : له صحبة ، ولم يصح إسناد حديثه .

وأخرج هو ، والبغوي ، والطبري من طريق سيف بن عمر عن سهل بن يوسف عن أبيه عن عبيد . . . » .

قلت : فذكر طرفه الأول من الحديث الطويل .

وفي إسناد هؤلاء الثلاثة (سيف بن عمر) ، وليس له ذكر في رواية ابن عساكر عن البغوي ؛ فإما أن تكون رواية أخرى للبغوي ، لم تتيسر للحافظ ، أو أنه لم يقف عليها ، أو أن في إسنادها عند ابن عساكر شيئاً من الخطأ أو السقط . والله أعلم .

وعلى كل حال ؛ ففي الإسناد عندهم جميعاً : (يوسف) والد (سهل) - وهو يوسف بن سهل[1] بن مالك الأنصاري - ، كذا ساقه المزي في ترجمة (سيف بن عمر) ، وقد ذكر في شيوخه : ابنه هذا (سهلاً) ، وهو ثقة ؛ بخلاف أبيه (يوسف بن سهل) ؛ فإني لم أجد له ترجمة فيما عندي من المراجع ، حتى ولا في « ثقات ابن حبان » !

وأما (سيف بن عمر) ؛ فمعروف ؛ لكنه متهم بالوضع ؛ قال الذهبي في « المغني » :

« له تواليف ، متروك باتفاق » .

---

(١) في أصل الشيخ - رحمه الله - : « سهيل » . (الناشر) .

بخلاف السري بن يحيى ؛ فإنه صدوق ؛ كما قال ابن أبي حاتم .

وذكره ابن حبان في « الثقات » (٨ / ٣٠٢) .

٥٤٤١ - (إنّ اللهَ عز وجل يقول :

أَنْتَقِمُ مِمَّن أُبْغِضُ بِمَنْ أُبْغِضُ ، ثُمَّ أُصَيِّرُ كُلاً إلى النَّارِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الأوسط » (رقم ٣٥٠٠ - بترقيمي) عن **أحمد بن بكر البَالِسِيِّ** قال : نا **عروة بن مروان الرَّقِّيُّ** قال : نا معتمر بن سليمان عن الحجاج بن أرطاة **عن** محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً . وقال :

« لم يروه عن ابن المنكدر إلا الحجاج ، ولا عن الحجاج إلا معتمر ، تفرد به عروة بن مروان » .

قلت : وهو ضعيف ؛ قال الدارقطني :

« كان أمياً ، ليس بالقوي في الحديث » .

والحجاج بن أرطاة مدلس ، وقد عنعنه .

والبالسي ضعيف ؛ كما قال الدارقطني . وقال ابن عدي :

« روى مناكير عن الثقات » . وأما الأزدي ؛ فقال :

« كان يضع الحديث » .

وفي مقابله ابن حبان ؛ فإنه ذكره في « الثقات » ؛ ولكنه قال :

« كان يخطىء » .

وبه وحده أعله الهيثمي ، فقال في « المجمع » (٧ / ٢٨٩) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، وفيه أحمد بن بكر البالسي ، وهو ضعيف » !

قلت : وإعلاله بمن فوقه ممن ذكرنا أولى ؛ فإن كلام الطبراني يشعر أنه لم يتفرد به . والله أعلم .

٥٤٤٢ - (قال ربُّكم : ابنَ آدم ! أَنْزَلْتُ عليك سَبْعَ آيات ، ثلاثٌ لِي ، وثلاثٌ لك ، وواحدةٌ بيني وبينَكَ : فأمَّا التي لي ؛ فـ ﴿ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين . الرحمن الرحيم . مالكِ يوم الدين ﴾ ، [والتي بيني وبينك] : ﴿ إياك نعبد وإياك نستعين ﴾ ؛ منك العبادةُ وعليَّ العونُ لك . وأما التي لك : ﴿ اهدنا الصِّراطَ المستقيمَ . صراطَ الذين أنعمتَ عليهم . غيرِ المغضوبِ عليهم ولا الضَّالِّينَ ﴾) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (رقم ٦٥٤٧ - بترقيمي) من طريق سليمان بن أرقم عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أُبَيِّ ابن كعب قال :

قرأ رسول الله ﷺ فاتحة الكتاب ؛ ثم قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته ابن أرقم هذا ؛ فإنه متروك ؛ كما قال الذهبي في « الكاشف » ، والهيثمي في « المجمع » (٢ / ١١٢) ، وبه أعله .

ثم إن في متنه نكارة ؛ فقد صح بلفظ :

« قال الله تعالى : قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ؛ ولعبدي ما سأل ، فإذا قال العبد : ﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾ قال الله : حمدني

عبدي . . . » الحديث . رواه مسلم ، وأبو عوانة في « صحيحيهما » وغيرهما ، وهو مخرج في « الإرواء » (٥٠٢) .

(**تنبيه**) : ما بين المعكوفتين سقط من الأصل ، ويظهر أنه سقط قديم ؛ فإنه كذلك في « المجمع » برواية « الأوسط » ، وقد استدركته من « الدر المنثور » (١ / ٦) ، و « الجامع الكبير » (١ / ٥٩٩) ؛ لكن وقع فيه : (طب) ؛ أي : الطبراني في « الكبير » ! والظاهر أنه خطأ من الناسخ ؛ فإنه ليس فيه .

٥٤٤٣ - (كان يقولُ عند الكرْب : لا إله إلا اللهُ العظيمُ الحليمُ ، لا إله إلا الله ربُّ العرشِ العظيم ، لا إله إلا الله ربُّ السماواتِ وربُّ العرشِ الكريمِ ، اللهمّ ! اصرف [عني] شَرَّهُ . وفي رواية : شَرّ فلانٍ) .

منكر بزيادة الصرف . أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (ص ١٠٣ - التازية) من طريق **عبد الملك بن الخطاب بن عبيد الله بن أبي بكرة** قال : حدثني **راشد أبو محمد** عن عبد الله بن الحارث قال : سمعت ابن عباس يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله علتان :

الأولى : راشد هذا - وهو ابن نَجِيحٍ الحِمَّاني - قال أبو حاتم :

« صالح الحديث » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال :

« ربما أخطأ » . ولخص هذا الحافظ ، فقال :

« صدوق ، ربما أخطأ » .

والأخرى : عبد الملك بن الخطاب ؛ ذكره ابن حبان في « **الثقات** » . وقال ابن القطان :

« حاله مجهولة » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« مقبول » .

قلت : فهو العلة .

ولا يقويه أنه رواه الطبراني في « الكبير » (١٠ / ٣٨٦ / ١٠٧٧٢) عن **خالد ابن يوسف السَّمْتِيِّ** : ثنا أبي عن راشد بن نجيح (الأصل : ابن أبي نجيح !) به . والزيادة له ؛ وكذا الرواية .

وهذا إسناد أشد ضعفاً من الذي قبله ، وآفته يوسف هذا ؛ فقال الذهبي في ترجمة ابنه خالد :

« أما أبوه فهالك ، وأما هو فضعيف » .

والحديث صحيح محفوظ من طريق أخرى عن ابن عباس به ، دون قوله :

« اللهم ! اصرف عني شره . . » .

فقد أخرجه البخاري (٦٣٤٦ ، ٧٤٢٦) ، وفي « المفرد » أيضاً ؛ ومسلم (٨ / ٨٥) ، والترمذي (٣٤٣١) - وصححه - ، والنسائي في « عمل اليوم والليلة » (٤١٤ / ٦٥٢ - ٦٥٣) ، وابن ماجه (٣٨٨٣) ، والطيالسي (٢٦٥١) ، وأحمد (١ / ٢٢٨ ، ٢٥٤ ، ٣٣٩ ، ٣٥٦) ، وابن أبي شيبة (١٠ / ١٩٦ / ٩٢٠٤) ، والطبراني في « الكبير » (١٢ / ١٥٨) وفي « الدعاء » (٢ / ١٢٧٤ / ١٠٢٣ ، ١٠٢٤) من طريق أبي العالية عن ابن عباس به دون الزيادة .

فهي منكرة .

فيتعجب من الحافظ كيف سكت عليها في « الفتح » (١١ / ١٤٧) ؛ وقد ذكرها من طريق « الأدب المفرد » ؟ ! وزاد أحمد والطبراني والنسائي :

ثم يدعو .

وسنده صحيح .

٥٤٤٤ - (بينا أنا جالسٌ ؛ إذْ جاءَ جبريلُ ، فوكَزَ بين كتفَيَّ ، فقمتُ إلى شجَرةٍ مثلِ وكْرَيِ الطَّيْرِ ، فَقَعَدَ في إحداهما ، وقعدتُ في الأخرى ، فسمَتْ فارتفعتْ ؛حتى سَدَّتِ الخافقَيْنِ ؛ وأنا أقلِّب بصري ، ولو شئت أن أمسَّ السماءَ لَمَسسْتُ ، فنظرتُ إلى جبريل كأنه حِلْسٌ لاطئ ، فعرفتُ فَضْلَ عِلْمِهِ باللهِ عليَّ ، وفَتَحَ لي بابينِ مِنْ أبوابِ الجنةِ ، ورأيتُ النورَ الأعظمَ ، وإذا دونَ الحجاب رَفْرَفُ الدُّرِّ والياقوت ، فأَوْحَى إلي ما شاءَ أن يُوحِيَ) .

ضعيف . أخرجه ابن خزيمة في « التوحيد » (ص ٢٠٩ - ٢١٠ - مكتبة الكليات الأزهرية) ، وابن سعد في « الطبقات » (١ / ١٧١) ، و البزار في « مسنده » (١ / ٤٧ / ٥٨) ، والطبراني في « الأوسط » (١ / ٩٩ / ٥٩ - مجمع البحرين) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٢ / ٣١٦) ، والبيهقي في « شعب الإيمان » (١ / ١٠٩ - هندية) من طريق الحارث بن عُبَيْدٍ الإيادي عن أبي عمران الجَوْني عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال أبو نعيم مضعِّفاً :

« غريب ، لم نكتبه إلا من حديث أبي عمران ، تفرد به الحارث بن عبيد أبو قدامة » .

قلت : قال الذهبي في « الكاشف » :

« ليس بالقوي ، وضعفه ابن معين » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق يخطئ » .

قلت : ولم يصرح أحد بتوثيقه .

ومع ذلك ؛ رجح الشيخ أحمد شاكر رحمه الله توثيقه ، وقد رددت عليه في « شرح الطحاوية » (ص ٣٤٨ - الطبعة السادسة) .

ومما يؤكد ضعفه : أنه خالفه حماد بن سلمة ؛ فقال : أخبرنا أبو عمران الجوني عن محمد بن عمير بن عطارد بن حاجب التميمي - زاد بعضهم - عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

أخرجه البيهقي هكذا بالزيادة ، وعلقه قبيل ذلك بدونها . وهكذا رواه البخاري في « التاريخ الكبير » (١ / ١٩٤) ، وكذا ابن المبارك في « الزهد » ، والحسن بن سفيان في « مسنده » - كما في « اللسان » - ، وقال :

« وجزم البخاري وابن أبي حاتم والعسكري و ابن حبان [يعني في « الثقات » (٣ / ٢٣٤)] بأنه مرسل » .

وذكر نحوه في ترجمة محمد بن عمير هذا من « الإصابة » ، وقال :

« قال ابن منده : ذُكِرَ في الصحابة ، ولا يعرف له صحبة ولا رؤية » . ثم قال الحافظ :

« وأما أبوه : فلا أدري هل له إدراك أم لا ؟ فإني لم أجد أحداً ممن صنف في الصحابة ذكره ، وأَخْلِقْ به أن يكون أدرك العهد النبوي » !

وأقول : نعم ؛ لو صح ذكره في الإسناد ؛ ولكن الظاهر أنه شاذ لا يصح ؛ كما يشعر بذلك إعلال الأئمة إياه بالإرسال ، وعدم ذكره في روايتهم - إلا البيهقي - على ما في ثبوتها في كتابه من الشك كما سبقت الإشارة إليه . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٥٤٤٥ - (اعْمُمْ ولا تَخُصَّ ؛ فإنَّ بَيْنَ الخُصوصِ والعمومِ كما بَيْنَ السَّماءِ والأرضِ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي في « مسند الفردوس » (٢ / ١ / ١٤) من طريق الدارقطني عن محمد بن إسماعيل الصائغ عن **علي بن جرير الخراساني** عن حماد بن سلمة عن ثابت عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي قال :

مَرَّ رسول الله ﷺ وأنا أقول : اللهم ! ارحمني ، فضرب بيده بين كتفي فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات معروفون ؛ مترجمون في « التهذيب » ؛ غير علي بن جرير الخراساني ؛ والظاهر أنه الذي في « الجرح والتعديل » (٣ / ١ / ١٧٨) :

« علي بن جرير الباوَرْدي ، روى عنه . . (بياض) . سئل أبي عنه ؟ فقال : صدوق » .

فإن (الباوردي) نسبة إلى (أبيورد) ؛ وهو بلد بـ (خراسان) ، كما في « معجم البلدان » وغيره ، ولم أجد له ترجمة في غير المصدر المذكور ، وهي غير كافية ؛ لجهالة من روى عنه ، فهو شبه المجهول عندي ، لا سيما وقد خولف في إسناده .

فأخرجه البيهقي في « السنن الكبرى » (٣ / ١٣٠) من طريق العَيْشِيِّ : ثنا حماد بن سلمة : ثنا ثابت عن عمرو بن شعيب :

أن النبي ﷺ أتى على علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وقد خرج لصلاة الفجر ؛ وعلي يقول : اللهم ! اغفر لي وارحمني ، اللهم ! تب علي . فضرب النبي ﷺ على منكبه ، وقال : . . . فذكره ، دون قوله :

« ولا تخص » .

وكذا رواه أبو داود في « المراسيل » ؛ كما ذكره البيهقي عقبه ، وهو في النسخة المطبوعة من « المراسيل » (ص ١١ - ١٢) ؛ لكنها مختصرة من الأسانيد وبعض المتون ؛ كما تبين لنا بالمراجعة ، فلم نعرف هل هو من طريق العيشي هذا أم غيره ؟ !

وبالجملة ؛ فالصواب في الحديث أنه مرسل عمرو بن شعيب ، أخطأ الخراساني في وصله عن علي ؛ لأن العيشي - وهو عبيد الله بن محمد - ثقة اتفاقاً .

ثم إن المتن منكر مخالف لكثير من الأحاديث الصحيحة التي وردت عن النبي ﷺ في أدعيته ؛ فإنها بصيغة الإفراد ، حتى في الصلاة . ومنها قوله ﷺ بين السجدتين :

« اللهم ! اغفر لي ، وارحمني ، واجبرني ، وارفعني ، واهدني ، وارزقني » .

انظر كتابي « صفة الصلاة » ، والرد على (عز الدين بليق) ؛ وقد أورد هذا الحديث في كتابه الذي سماه « منهاج الصالحين » ! وإنما هو منهاجه هو ؛ لجهله

بالشريعة ، وكثرة الأحاديث الضعيفة فيه والموضوعة والمنكرة ، وقد جاوزت الأربع مئة حديث في ردي المشار إليه ، وهذا منها برقم (١٦٨) .

وقد أورده السيوطي في « الجامع الكبير » (١ / ١٢٤) من رواية الديلمي وأبي داود والبيهقي مرفوعاً .

ثم ذكره (٣ / ١٦٠) في مسند علي من رواية الديلمي كما تقدم ! ومعلوم أن ما عزاه إليه ضعيف ، يكفي ، مجرد العزو إليه عن بيان ضعفه ؛ كما نص عليه في المقدمة .

٥٤٤٦ - (دُثِرَ مكانُ البَيْتِ ، فلمْ يَحُجَّ هودٌ ولا صالحٌ ؛ حتَّى بَوَّأَهُ اللهُ لإبراهيمَ) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو إسحاق الحربي في « المناسك » (ص ٤٨٢) من طريق **إبراهيم بن محمد بن عبد العزيز الزهري عن أبيه** عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت : دثر . . . إلخ . قال عروة : قلت لعائشة : عن رسول الله ﷺ ؟ قالت : عن رسول الله .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ إبراهيم وأبوه محمد متروكان ، مترجمان في « الميزان » ، و « اللسان » ، وغيرهما .

ومحمد هذا : هو الذي بمشورته جُلد الإمام مالك ؛ كما هو مصرح به في « التاريخ الكبير » للبخاري (١ / ١ / ١٦٧) ، و « الصغير » أيضاً (ص ١٩٠) ، و « الضعفاء » لابن حبان (٢ / ٢٦٤) وغيرها .

لكن وقع مثله في ترجمة ابنه إبراهيم من « الميزان » و « اللسان » !

فالظاهر أنه خطأ . والله أعلم .

والحديث ؛ أورده الذهبي - ثم العسقلاني - في مناكير إبراهيم هذا .

٥٤٤٧ - (لا تَكُنْ فَتَّاناً ، ولا مُخْتالاً ، ولا تاجِراً إلاَّ تاجِرَ خَيْرٍ ؛ فإنّ أولئكَ المسبوقونَ في العَمَلِ) .

ضعيف . أخرجه الطيالسي في « مسنده » (رقم ٩٦) : حدثنا شعبة عن الحكم عن رجل من أهل البصرة - ويكنونه أهل البصرة : **أبو المودع** ، وأهل الكوفة يكنونه بـ : **أبي محمد** ، وكان من هُذَيل - عن علي بن أبي طالب مرفوعاً به . وفيه قصة .

وأخرجه أحمد (١ / ٨٧) من طريقين آخرين عن شعبة به ؛ إلا أنه قال في الطريق الأخرى منهما : (**مورع**) - بالراء - بدل (**مودع**) - بالدال - .

ثم رواه ابنه عبد الله (١ / ١٣٨) وفي فضائل الصحابة (**٢ / ٧١٧ / ١٢٣٠**) من طريق ثالثة عن شعبة ، وفيه : (**أبو المورع**) - بالراء أيضاً - .

وكذلك أعاده أحمد (١ / ١٣٩) من الطريق الأخرى .

ثم رواه عبد الله من طريق حجاج بن أرطاة عن الحكم بن عُتَيْبَةَ عن أبي محمد الهُذَلِي عن علي .

قلت : وأبو محمد هذا - أو أبو المودع ، أو أبو المورع ، وقيل : أبو المروع - ؛ قال الحسيني :

« مجهول » ؛ كما في « التعجيل » ؛ وقال الذهبي في كنيته الأولى والثالثة :

« لا يعرف » .

قلت : وذلك ؛ لأنه لم يرو عنه غير الحكم بن عتيبة .

وأما قول الهيثمي في « المجمع » (٥ / ١٧٣) ـ بعدما عزاه لأحمد وابنه ـ :

« ولم أجد من وثقه ، وقد روى عنه جماعة » .

فهو خطأ ، قلّده فيه الشيخ المناوي في « الجامع الأزهر » (٣ / ١٠٧ / ١) ؛ يتبين ذلك لكل من رجع إلى ترجمته في « تعجيل المنفعة » .

هذا ؛ ويغلب على ظني أنه **ثعلبة بن يزيد** المترجم في « التهذيب » ؛ فقد رأيت الحديث في « طبقات الأصبهانيين » لأبي الشيخ (ص **٢٣٣** ـ ظاهرية) من طريق أبان بن تغلب عن الحكم بن عتيبة عن **ثعلبة بن يزيد** عن علي بن أبي طالب به دون الاستثناء .

وكذا رواه الطحاوي في « المشكل » (٣ / ١٥) بالاستثناء .

ويؤيد ذلك : أن ثعلبة هذا كوفي يروي عن علي ، وعنه الحكم وغيره ؛ قال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٢٠٧) :

« كان غالياً في التشيع ، لا يحتج بأخباره التي ينفرد بها عن علي » .

ثم تناقض فأورده في « الثقات » (٤ / ٩٨ ـ دائرة المعارف) من روايته عن علي ، وعنه حبيب بن أبي ثابت ! وقال الحافظ المزي في « التهذيب » (٤ / ٣٩٩ ـ الرسالة) :

« قال البخاري : في حديثه نظر ، لا يتابع في حديثه . روى له النسائي في

« مسند علي » وقال : ثقة » .

واعلم أن الشيخ أحمد شاكر رحمه الله قد حسَّن إسناد الحديث في تعليقه على « المسند » (٢ / ٦٩) ؛ مع أنه نقل قول الذهبي المتقدم في أبي محمد :

« لا يعرف » ! ولكنه عقب عليه بقوله :

« وأنا أرى أن التابعين على الستر والثقة حتى نجد خلافهما » ! !

قلت : وعلى هذا جرى في كثير من أحاديث « المسند » ! وهو توسع غير محمود عندي ؛ لأن النفس لا تطمئن لكون التابعي أيّاً كان على الستر والثقة ؛ لأننا نخشى في روايته غير اتهامه في نفسه ، وهو احتمال أن يكون ضعيفاً في حفظه ، فلو أنه اشترط إلى ذلك أن يكون معروفاً برواية جمع من الثقات عنه ، ولم يتبين في حديثه ما يضعف به من الخطأ والمخالفة للثقات ؛ لكان مقبولاً . والله أعلم .

ثم رأيت الحديث قد أخرجه الطبري في « تهذيب الآثار » (١ / ٣٩ / ٩٠) من طريق أبان بن تغلب به ؛ إلا أنه قال : ثعلبة بن يزيد ، أو يزيد بن ثعلبة . . . وذكر الاستثناء ، ثم قال :

« وهذا خبر ـ عندنا ـ صحيح سنده ، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح ، وذلك ؛ أنه خبر لا يعرف لبعض ما فيه مخرج عن علي عن النبي ﷺ يصح إلا من هذا الوجه . وأخرى : أن في إسناده شكّاً فيمن حدث عن علي رحمة الله عليه ؛ أثعلبة بن يزيد هو أم يزيد بن ثعلبة ؟ والثالثة : أن الذي فيه من ذكر (التاجر) إنما روي عن علي موقوفاً عليه من كلامه غير مرفوع إلى النبي ﷺ ، وبخلاف اللفظ الذي فيه » !

ثم ساق عدة روايات موقوفة على علي رضي الله عنه ، وأتبعها بقوله :

« وقد وافق علياً رحمة الله عليه في روايته عن رسول الله ﷺ بذم التجارة جماعة من الصحابة ، نذكر ما صح عندنا من ذلك سنده » .

ثم ساق عدة أحاديث في أن التجار هم الفجار إلا من بَرَّ وصدق ، ونحو ذلك ، وبعضها مخرج في « الصحيحة » (٣٦٦) .

ولكن إن كان هذا يشهد لما في حديث الترجمة من ذكر التاجر ؛ فإنه لم يُجب عن الأمر الآخر الذي أورده هو على نفسه ؛ وهو الشك في الراوي عن عليٍّ : ثعلبة ابن يزيد أو العكس ؟ ! فإن كان الأول ؛ فقد عرفت قول البخاري وغيره فيه ، وإن كان الآخر فمن هو ؟ ولا نعلم في الرواة من يسمى يزيد بن ثعلبة .

ولا يخفى أن الطبري رحمه الله لا تتم دعواه إلا بعد أن يجيب عن الشك المذكور بترجيح أحد طرفيه ، ثم بيان أن الذي رجحه ثقة عند المحدثين ! وهذا ما لم يفعله ، فنحن على الضعف الذي ظهر لنا ، حتى يتبين لنا ما يضطرنا إلى الانتقال إلى ما ذهب إليه الإمام الطبري من الصحة . والله أعلم .

(تنبيه) : قوله : « المسبوقون » ! كذا في رواية الطيالسي وأحمد في الموضع الأول . وفي الرواية الأخرى له وابنه عبد الله :

« المُسَوِّفون » ؛ وكذا في رواية ثعلبة عند الطحاوي ؛ خلافاً لرواية الطبري عنه ؛ فإنها باللفظ الأول .

وهذا الاختلاف مما قد يزيد في ضعف الحديث ؛ لأنه يدل على أن راويه لم يضبطه . والعلم عند الله تعالى .

٥٤٤٨ ـ (﴿ يمحو اللهُ ما يشاءُ ﴾ ؛ إلاّ الشقاوةَ ، والسعادةَ ، والحياةَ ، والموتَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الأوسط » (رقم ٩٦٢٦ ـ مصورتي) من طريق **محمد بن جابر** عن **ابن أبي ليلى** عن نافع عن ابن عمر قال : سمعت النبي ﷺ يقول : . . . فذكره . وقال :

« لم يروه عن ابن أبي ليلى إلا محمد بن جابر ، ولا رواه عن نافع إلا ابن أبي ليلى » .

قلت : وهو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الكوفي الفقيه ، وهو صدوق سيئ الحفظ جداً ؛ كما قال الحافظ في « التقريب » .

ونحوه الراوي عنه : محمد بن جابر ـ وهو الحنفي اليمامي ـ ؛ قال الحافظ أيضاً :

« صدوق ، ذهبت كتبه ؛ فساء حفظه وخلط كثيراً ، وعمي فصار يلقن ، ورجحه أبو حاتم على ابن لهيعة » .

وبه وحده أعله الهيثمي ، فقال في « المجمع » (٧ / ٤٣) :

« وهو ضعيف من غير تعمد كذب » .

ولذلك ؛ جزم السيوطي في « الدر المنثور » (٤ / ٦٦) بأن سنده ضعيف ، وعزاه لابن مردويه أيضاً .

وتبعه على ذلك الشوكاني في « فتح القدير » (٣ / ٨٥) .

ويحتمل عندي احتمالاً قوياً أن أصل الحديث موقوف على ابن عباس ؛ أخطأ في إسناده ورفعه : محمد بن جابر عن ابن أبي ليلى ؛ فقد خالفه سفيان وغيره من الثقات فرووه عن ابن أبي ليلى عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به موقوفاً .

أخرجه ابن جرير في « التفسير » (١٦ / ٤٧٨ - شاكر) . ونسبه السيوطي لعبد الرزاق أيضاً ، والفريابي ، وابن المنذر ، وابن أبي حاتم ، والبيهقي في « الشعب » .

وقد رواه ابن جرير عن مجاهد أيضاً مقطوعاً . وسنده صحيح .

وكأنه تلقاه عن ابن عباس رضي الله عنه فإنه من تلامذته .

وثبت خلافه عن عمر وغيره ، فروى ابن جرير (١٦ / ١٨١ - ١٨٢) من طريق أبي حكيمة عن أبي عثمان النَّهْدِي :

أن عمر بن الخطاب قال - وهو يطوف بالبيت ويبكي - : اللهمَّ ! إن كنت كتبت عليَّ شِقوةً أو ذنباً ؛ فامحه ؛ فإنك تمحو ما تشاء وتثبت ، وعندك أم الكتاب ، فاجعله سعادة ومغفرةً .

ورواه البخاري في « التاريخ الكبير » (٤ / ٦٣) في ترجمة عصمة أبي حكيمة هذا . وقد قال فيه ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ٢٠) عن أبيه :

« محله الصدق » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » .

والظاهر أنه قد توبع ؛ فقد رواه ابن جرير من طريق معتمر عن أبيه عن أبي حكيمة عن أبي عثمان ، وأحسبني قد سمعته من أبي عثمان مثله .

وأبو المعتمر : اسمه سليمان بن طَرْخان التيمي ، وهو ثقة من رجال الشيخين .

ثم روى ابن جرير من طريق شَرِيك عن هلال بن حُمَيد عن عبد الله بن عُكَيم عن عبد الله أنه كان يقول :

اللهم ! إن كنت كتبتني في السعداء ؛ فأَثْبتني في السعداء ؛ فإنك تمحو ما تشاء وتثبت ، وعندك أم الكتاب .

ورجاله ثقات ؛ لولا ضعف حفظ شريك ؛ لكنه يتقوى بطريق حماد بن سلمة عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه كان يقول :

اللهم ! إن كنت كتبتني في أهل الشقاوة ؛ فامحني ، وأثبتني في أهل السعادة .

رواه ابن جرير ، والطبراني في « الكبير » (٨٨٤٧) .

ورجاله ثقات رجال مسلم إلا أن أبا قلابة لم يدرك ابن مسعود ؛ كما قال الهيثمي (١٠ / ١٨٥) ، ولكنه شاهد قوي للطريق الموصولة قبله . والله أعلم .

ولعل الواسطة بينهما أبو وائل شَقِيق بن سَلَمة ؛ فقد روى الأعمش عنه :

أنه كان يكثر أن يدعو بهؤلاء الكلمات .

رواه ابن جرير بسند صحيح عنه .

وكان أبو وائل من أعلم أهل الكوفة بحديث ابن مسعود .

واعلم أن المفسرين اختلفوا اختلافاً كثيراً في تفسير آيتي (الرعد) : ﴿ لكل

أَجَلٍ كتابٌ . يمحو اللهُ ما يشاء ويثبتُ وعندَهُ أُمُّ الكتاب ﴾ على أقوال كثيرة ، استوعبها الشوكاني في « الفتح » ، وذكر بعضها ابن جرير ، ثم ابن كثير ، واختار هذا ما هو أقرب للسياق ؛ فقال :

« أي : لكل كتاب أجل ، يعني : لكل كتاب أنزله الله من السماء مدة مضروبة عند الله ، ومقدار معين ، فلهذا : ﴿ يمحو الله ما يشاء ﴾ : منها : ﴿ ويثبت ﴾ ؛ يعني : حتى نسخت كلها بالقرآن الذي أنزله الله على رسوله صلوات الله وسلامه عليه » .

فالمحو والإثبات فيهما خاص بالأحكام في الكتب المتقدمة أو في الشريعة المحمدية ، ينسخ منها ما يشاء ، ويثبت ما يشاء . وهو يلتقي مع ما رواه ابن جرير (١٦ / ٤٨٥) وغيره بسند فيه ضعف عن ابن عباس : ﴿ يمحو الله ما يشاء ﴾ ، قال :

من القرآن ؛ يقول : يُبَدِّل الله ما يشاء فينسخه ، ويثبت ما يشاء فلا يبدله . ﴿ وعنده أم الكتاب ﴾ ، يقول : وجملة ذلك عنده في أم الكتاب ، الناسخ والمنسوخ ، وما يبدل وما يثبت ، كل ذلك في كتاب .

وقد وجدت ما يقويه من رواية عكرمة عن ابن عباس ، من وجهين عن عكرمة :

الأول : رواه يزيد النحوي عنه عن ابن عباس ؛ في قوله :

﴿ ما نَنْسَخْ مِنْ آيةٍ أو نُنْسِها نَأْتِ بخيرٍ منها أو مِثْلِها ﴾ ، وقال : ﴿ وإذا بَدَّلْنا آيةً مكانَ آيةٍ واللهُ أعلمُ بما يُنَزِّلُ . . . ﴾ الآية ، وقال : ﴿ يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب ﴾ ؛ فأول ما نسخ من القرآن القبلة . . . الحديث .

رواه النسائي أواخر « الطلاق » ، وأبو داود مختصراً .

وإسناده حسن ؛ كما هو مبين في « الإرواء » (٧ / ١٦١ / ٢٠٨٠) .

والآخر : رواه سليمان التيمي عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما ؛ في قول الله عز وجل :

﴿ يمحو الله ما يشاء ﴾ ، قال : من أحد الكتابين ؛ هما كتابان يمحو الله ما يشاء من أحدهما ويثبت . ﴿ وعنده أم الكتاب ﴾ ؛ أي : جملة الكتاب .

رواه ابن جرير (١٦ / ٤٨٠ ، ٤٨١) ، والحاكم (٢ / ٣٤٩) . وقال :

« صحيح غريب » . ووافقه الذهبي .

قلت : وفي رواية لابن جرير (١٦ / ٤٩١) من طريق علي **عن** ابن عباس :

﴿ وعنده أم الكتاب ﴾ ، يقول : وجملة ذلك عنده في أم الكتاب ؛ الناسخ والمنسوخ ، وما يبدل وما يثبت ، كل ذلك في كتاب .

وفي سنده انقطاع وضعف .

ثم اعلم أنه - وإن كان المحو والإثبات في الآية خاصّاً بالأحكام الشرعية ؛ كما تقدم - ؛ فليس في الشرع ما ينفيهما في غيرها ، بل إن ظواهر بعض النصوص تدل على خلاف ذلك ؛ كمثل قوله ﷺ :

« لا يرد القضاء إلا الدعاء ، ولا يزيد في العمر إلا البر » ؛ وهو حديث حسن مخرج في « الصحيحة » (١٥٤) . وقوله ﷺ :

« من أحب أن يُبْسَطَ له في رزقه ، وأن يُنْسَأَ له في أثره (وفي بعض الطرق :

في أجله) ؛ فليَصلْ رَحِمَهُ » . متفق عليه ، وهو مخرج في المصدر السابق برقم (٢٧٦) .

وقد صح عن ابن عباس أنه قال :

لا ينفع الحذر من القدر ، ولكن الله يمحو بالدعاء ما يشاء من القدر .

أخرجه الحاكم (٢ / ٣٥٠) . وقال :

« صحيح الإسناد » . ووافقه الذهبي .

إذا عرفت ما تقدم ؛ فاعلم أن المحو المذكور والزيادة في الرزق والعمر ؛ إنما هو بالنسبة للقضاء أو القدر المعلق ، وأما القضاء المبرم المطابق للعلم الإلهي ؛ فلا محو ولا تغيير ، كما كنت شرحت ذلك في تعليقي على « مختصر مسلم » للمنذري (ص ٤٧٠) ؛ فراجعه فإنه هام !

ثم رأيت القرطبي قد أشار إلى ذلك في تفسيره « الجامع » ، فقال (٥ / ٣٣٢) :

« والعقيدة : أنه لا تبديل لقضاء الله ، وهذا المحو والإثبات مما سبق به القضاء ، وقد تقدم أن من القضاء ما يكون واقعاً محتوماً - وهو الثابت - ، ومنه ما يكون مصروفاً بأسباب - وهو المحوُّ - والله أعلم . قال الغزنوي[1] :

وعندي : أن ما في اللوح خرج عن الغيب ؛ لإحاطة بعض الملائكة ، فيحتمل التبديل ؛ لأن إحاطة الخلق بجميع علم الله محال ، وما في علمه من تقدير الأشياء

(١) قلت : الظاهر أنه عالي بن إبراهيم بن إسماعيل الغزنوي ، الملقب بـ (تاج الشريعة) ، فقيه حنفي مفسر ، له « تفسير التفسير » ، أبدع فيه ؛ كما قال غير واحد ، توفي سنة (٥٨٢) ؛ كما في « الأعلام » .

لا يبدل » .

وإذا عرفت هذا ؛ سهل عليك فهم كثير من النصوص المرفوعة والآثار الموقوفة ، وقد تقدم بعضها ، وتخلصت من الوقوع في تأويلها . والله الهادي .

ثم وقفت على كلام جيد لشيخ الإسلام ابن تيمية ، يؤيد ما ذهبت إليه في « مجموع الفتاوى » (٨ / ٥١٦ ـ ٥١٨ ، ٥٤٠ ، ٥٤١) و (١٤ / ٤٨٨ ـ ٤٩٢) ، فراجعه ؛ فإنه مهم !

٥٤٤٩ ـ (﴿ يمحو اللهُ ما يشاءُ ويُثْبِتُ ﴾ ؛ قال : يمحو مِنَ الرِّزْقِ ويزيدُ فيه ، ويمحُو مِنَ الأَجلِ ويزيدُ فيه) .

ضعيف جداً . رواه ابن سعد في « الطبقات » (٣ / ٥٧٤) : أخبرنا عفان ابن مسلم قال : أخبرنا همام بن يحيى عن **الكَلْبي** في قوله : ﴿ يمحو الله ما يشاء ويثبت ﴾ قال : . . . فذكره . فقلت له : من حدثك ؟ قال : حدثني **أبو صالح** عن جابر بن عبد الله بن رئاب الأنصاري عن النبي ﷺ .

ورواه ابن جرير (١٦ / ٤٨٤ ـ ٤٨٥) من طريق أخرى عن عفان به .

وهذا إسناد ضعيف جداً ، إن لم يكن موضوعاً ؛ آفته الكلبي هذا ؛ فإنه سَبَئيٌّ متهم بالكذب ، بل قد اعترف هو بذلك .

فروى ابن حبان (٢ / ٢٥٤) : أخبرنا **عبد الملك بن محمد** قال : حدثنا عمر ابن شبّة قال : حدثنا أبو عاصم قال : قال لي سفيان الثوري : قال لي الكلبي :

ما سمعته مني عن أبي صالح عن ابن عباس ؛ فهو كذب .

ورجال هذا الإسناد ثقات ؛ على ضعف في عبد الملك هذا ـ وهو الرقاشي ـ ، وليس لفظه صريحاً بالاعتراف المذكور ، لا سيما وقد رواه ابن أبي حاتم (٣ / ٢٧١) : نا عمر بن شبّة بلفظ : زعم لي سفيان الثوري قال : قال لنا الكلبي :

ما حدثت عني[1] عن أبي صالح عن ابن عباس ؛ فهو كذب ؛ فلا تَرْوِه .

وهذا إسناد صحيح ، فهو يحتمل أن الكذب من أبي صالح ؛ وهو المسمى (باذام) أو (باذان) مولى أم هانئ وهو صاحب التفسير الذي رواه عن ابن عباس ، ورواه عنه الكلبي هذا ؛ كما في « طبقات ابن سعد » (٦ / ٢٩٦) ، وهو ضعيف ، أو أشد . انظر « سلسلة الأحاديث الضعيفة » (رقم ٢٢٥) ، فكأن الكلبي يتهم بذلك أبا صالح نفسه ! ويرجح هذا رواية أخرى عند ابن حبان أيضاً (٢ / ٢٥٥) بإسناده المتقدم بلفظ :

. . عن سفيان قال : قال لي الكلبي : قال لي أبو صالح : كل ما حدثتك فهو كذب .

ويقويه رواية يحيى بن سعيد عن سفيان قال : قال لي الكلبي : قال لي أبو صالح : كل شيء حدثتك ؛ فهو كذب .

أخرجه البخاري في « التاريخ الكبير » (١ / ١ / ١٠١) : قال لنا علي : حدثنا يحيى بن سعيد .

وكذلك رواه في « التاريخ الصغير » (ص ١٥٨) .

وهذا إسناد صحيح غاية ؛ فهو أصح من الأول ، لا سيما والرواية الأخرى منه

---

(١) كذا الأصل ! وفي « تهذيب ابن حجر » عن ابن أبي حاتم : « عن » ، ولعله الصواب . (الناشر) .

بمعناه ؛ فهو المعتمد .

وقد سقط من رواية « الميزان » (تحقيق البجاوي) قوله : « قال لي أبو صالح » ؛ فصارت العبارة فيه :

كل ما حدثتك عن أبي صالح ؛ فهو كذب !

والخلاصة : أن القائل : « كل شيء حدثتك فهو كذب » ؛ إنما هو أبو صالح ؛ وليس هو الكلبي ، وإنما هو الراوي لذلك عن أبي صالح ، ولذلك ؛ حذر من التحديث بذلك بقوله للثوري :

فلا تَرْوِه .

ومن البداهة في مكان : أن أبا صالح ـ على ضعفه ـ لا يُدَانُ بذلك ؛ لوهاء الكلبي ؛ فتنبه ، ولا تتورط بما وقع في « الميزان » ؛ كما وقع لي فيما تقدم من الكلام على الحديث (١١١) من هذه « السلسلة » ، والمعصوم من عصمه الله تعالى !

وجملة القول : أن حديث الترجمة ضعيف جدّاً ؛ لأنَّ مداره على الكلبي عن أبي صالح ، وقد عرفت وهاءهما الشديد . ولهذا ؛ لم يحسن السيوطي بسكوته على الحديث في « الدر المنثور » (٤ / ٦٦) ؛ لا سيما وقد وقع فيه :

. . . عن الكلبي رضي الله عنه ! فأوهم أن الكلبي صحابي ! وإنما هو من صغار التابعين ، والترضي خاص بالصحابة عرفاً . وأما أتباعهم فيترحم عليهم ؛ وما أدري إذا كان الكلبي السبئي يستحق الترحم عليه ؟ !

(تنبيه) : قد ذكر أبو السعود في « تفسيره » من الأقوال التي قيلت في تفسير

آية ﴿ يمحو الله ما يشاء . . . ﴾ قول :

« يمحو الأجل أو السعادة والشقاوة » ، ثم قال :

« وبه قال ابن مسعود ، وابن عمر رضي الله عنهم ، والقائلون به يتضرعون إلى الله أن يجعلهم سعداء ، وهذا رواه جابر عن النبي عليه الصلاة والسلام » ! !

ففيه ثلاثة أخطاء :

الأول : قوله : « وابن عمر » ! . صوابه « عمر » ؛ كما تقدم في الحديث الذي قبله .

الثاني : قوله : « رواه جابر » ؛ فليس لجابر إلا حديث الترجمة .

الثالث : أطلق العزو لجابر ؛ فأوهم أنه جابر بن عبد الله بن عمرو ـ **لأنه** المتبادر عند الإطلاق ـ ، وليس به ، وإنما هو جابر بن عبد الله بن رئاب كما تقدم ، وكلاهما أنصاري ؛ فتنبه !

٥٤٥٠ ـ (يا أبا بَكْرٍ ! بَرِدَ أمْرُنا وصَلَحَ)[1] .

ضعيف جداً . رواه ابن أبي خيثمة في « التاريخ » (ص ٢١ ـ مصورة الجامعة الإسلامية) ، وابن عبد البر في « التمهيد » (٢٤ / ٧٣) ، وابن عدي في « الكامل » (ق ٢٨ / ٢) ، والخطابي في « غريب الحديث » (ق ٣٣ / ١ ـ ظاهرية و ١ / ١٨٠ ـ ١٨١ ـ جامعة أم القرى) عن الحسين بن حُرَيث : ثنا **أوس ابن عبد الله بن بريدة** : حدثني الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه :

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن من الأصل : « مضى برقم (٤١١٢) » . (الناشر) .

أن النبي ﷺ لما توجه نحو المدينة ؛ خرج بريدة الأسلمي في سبعين راكباً من أهل بيته من بني سَهْمٍ ، فيتلقى نبي الله ﷺ ليلاً . فقال له :

« من أنت ؟ » . قال : بريدة . فالتفتَ إلى أبي بكر ، وقال :

« يا أبا بكر ! برد أمرنا وصلح » . ثم قال :

« ممن ؟ » . قال : مِنْ أَسْلَمَ . قال لأبي بكر : « سَلِمنا » . ثم قال :

« ممن ؟ » . قال : من بني سهم . قال :

« خرج سهمك » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أوس هذا متروك ؛ كما قال الدارقطني . ونحوه قول البخاري :

« فيه نظر » .

وله طريق أخرى ، ولكنها واهية أيضاً ؛ لأنها من رواية **عبد العزيز بن عمران** : ثنا أفلح بن سعيد عن سليمان بن فروة عن أبيه عن بريدة الأسلمي به مختصراً ؛ قال :

لما أقبل رسول الله ﷺ في مُهَاجَرِهِ ؛ لقي ركباً ، فقال :

« يا أبا بكر ! سل القوم ممن هم ؟ » . قالوا : من أسلم . قال :

« سلمت يا أبا بكر ! سلهم من أي أسلم ؟ » . قالوا : من بني سهم . قال :

« ارم بسهمك يا أبا بكر ! » .

أخرجه البزار في « مسنده » (٢ / ٣٠١ - ٣٠٢ - كشف الأستار) ، وقال :

« لا نعلم رواه إلا بريدة ، ولا نعلم له إلا هذا الطريق » !

كذا قال ! والطريق الأولى ترد عليه . وقد أعل هذه الهيثميُّ في « المجمع » (٦ / ٥٥) بقوله :

« وعبد العزيز بن عمران الزهري متروك » .

(تنبيه) : كان الداعي إلى تخريج الحديث : أنني شرعت قريباً في أواسط شهر الله المحرم سنة (١٤٠٤) في اختصار كتاب ابن قيم الجوزية : « تحفة المودود في أحكام المولود » ، فمر بي هذا الحديث ، وقد عزاه في موضع لابن أبي خيثمة ، وفي آخر لأبي عمر بن عبد البر في « الاستذكار » ؛ ساكتاً عليه فيهما ، فتذكرت أن شيخه ابن تيمية كان قد ذكر طرفاً منه في كتابه « الكلم الطيب » الذي كنت حققته وخرجت أحاديثه ، ثم طبعته سنة (١٣٨٥) في المكتب الإسلامي ، ذكره مع أحاديث أخرى (ص ١٢٥ - ١٢٧) قائلاً :

« هذه الأحاديث في (الصحاح) » .

فعلقت عليه يومئذٍ بأنني لم أعثر عليه ، وأبديت شكي في كونه في « الصحاح » ! والآن تأكدت من خطأ عزوه إليها ، وتبينت أن إسناد الحديث ضعيف جداً : والله تعالى هو الموفق الهادي .

واعلم أن ابن أبي خيثمة : هو الحافظ أحمد بن زهير بن حرب النسائي البغدادي صاحب « التاريخ الكبير » ، فالظاهر أن ابن القيم منه نقله ، ومن طريقه : أخرجه ابن عبد البر في « الاستذكار » ؛ فقد رأيته أخرجه في « الاستيعاب » أيضاً في ترجمة بُرَيْدة بن الحُصَيب رضي الله عنه من رواية قاسم بن أصبغ قال : نا

أحمد بن زهير : قال : نا حسين بن حريث عن الحسين بن واقد به ، وزاد في أوله :

كان رسول الله ﷺ لا يتطير ، ولكن يتفاءل ، فركب بريدة في سبعين راكباً . . .

وهكذا أورده ابن القيم أيضاً في « مفتاح دار السعادة » - من رواية « الاستذكار » - :

« الحسين بن حريث عن الحسين بن واقد » ؛ ليس بينهما (أوس بن عبد الله) المتروك ! وكأنه سقط قديم من بعض النساخ ، بدليل أنه زاد فيه - أعني : « الاستذكار » - عقب الحديث :

« قال أحمد بن زهير : قال لنا أبو عمار [قلت : هو الحسين بن حريث] : سمعت **أوساً** يحدث هذا الحديث **بعد ذلك** عن أخيه **سهل بن عبد الله** عن أبيه عبد الله بن بريدة ، فأعدت ثلاثاً : من حدثك ؟ قال : سهل أخي » .

قلت : فهذا صريح في أن ابن حريث سمع الحديث أولاً من أوس يحدث به عن ابن واقد ، ثم سمعه بعدُ منه عن أخيه سهل بن عبد الله ، وهو متروك أيضاً .

فهذا يدلنا على أمرين :

الأول : أن مدار الحديث عند ابن عبد البر في كتابيه على أوس .

والآخر : أن أوساً كان يضطرب في إسناده : فمرة يرويه عن ابن واقد - وهو صدوق - ، وأخرى عن أخيه سهل المتروك .

ويؤيد الأول : أن السيوطي أورد الزيادة التي عند ابن عبد البر في كتابه « الجامع الصغير » من رواية الحكيم ، والبغوي عن بريدة .

فقال المناوي في « شرحه » عليه :

« ورواه عنه قاسم بن أصبغ ، وسكت عليه عبد الحق مصحِّحاً له . قال ابن القطان : وما مثله يصحح ؛ فإن فيه أوس بن عبد الله بن بريدة ، منكر الحديث » .

وقد عرفت أن الحديث عند ابن عبد البر من طريق قاسم بن أصبغ ؛ ففيه إذن أوس بن عبد الله ؛ وهومتروك .

وقد خفي هذا على محقق « الوابل الصيب » لابن القيم ـ الشيخ إسماعيل الأنصاري ـ ؛ فإنه مع كونه لم يفصح عن درجته ؛ خلافاً لما نص عليه في مقدمته ؛ فإنه تكلف جداً في تأويل عزو ابن تيمية الحديث هذا لـ « الصحاح » كما تقدم ، وقد تبعه ابن القيم في « الوابل » ! بل وأوهم الشيخ القراء بأنه صحيح ، فقال :

« فيمكن أن يكون مرادهما بكونه في « الصحاح » : أنه في الأحاديث الصحيحة ؛ لأن عبارة « في الصحيح » قد تطلق على الصحيح المقابل للحسن والضعيف ، كما تطلق على ما في بعض الكتب التي التزم مؤلفوها فيها الصحة » ! !

قلت : الإطلاق الآخر هو المتبادر والمعروف عند علماء الحديث .

وأما الأول ؛ فغير معهود إلا نادراً جداً ، ولقرينة قوية ، وإلا ؛ كان تدليساً وتضليلاً ، وليس هنا في كلام الشيخين أية قرينة ، بل القرينة فيه تؤكد أنه بالمعنى المعروف ؛ فإن الأحاديث التي أورداها في فصل « الفأل والطيرة » ، كلها في « الصحاح » بالمعنى المعهود ؛ فهذا يبعد أن يكونا أرادا بذلك المعنى النادر .

ثم هب أن هذا هوالمراد ؛ فهل الحديث صحيح الإسناد ، حتى يؤول كلامهما بذاك التكلف البارد ؟! نسأل الله تعالى أن يلهمنا الصدع بالحق ، وأن لا تأخذنا في

ذلك لومة لائم ، ولا جلالة عالم .

ثم إن مما يؤكد ضعف هذا الحديث : أن أوس بن عبد الله قد خالفه في متنه قتادة ـ الإمام الثقة ـ فرواه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه مرفوعاً بلفظ آخر ، تراه مخرجاً في الكتاب الآخر : « الصحيحة » (٧٦٢) ، فليراجعه من شاء .

٥٤٥١ ـ (إنَّه سَيُولَدُ لكَ بعْدِي ولدٌ ، فسمِّه بِاسْمِي وكَنِّهِ بكُنْيتي . قاله لِعَلِيٍّ) .

منكر بهذا اللفظ . أورده ابن القيم في « تحفة المودود » (ص ٨٣ ـ ٨٤ ـ الهندية العربية) ساكتاً عليه ، فقال : وقال ابن أبي خيثمة في « تاريخه » : ثنا ابن الأصبهاني : ثنا **علي بن هاشم** عن فطر عن منذر عن ابن الحنفية قال : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره ، وزاد :

فكانت رخصة من رسول الله ﷺ لعلي .

قلت : ورجاله ثقات ؛ على كلام في علي بن هاشم ـ وهو ابن البَرِيد ـ ، وهو صدوق ، ولكنه شيعي ، وقد تكلم بعضهم فيه من قبل حفظه ، فقال ابن حبان في « الضعفاء » (٢ / ١١٠) :

« كان غالياً في التشيع ؛ ممن يروي المناكير عن المشاهير ؛ حتى كثر ذلك في رواياته ، مع ما يقلب من الأسانيد » .

وجرى على ظاهر إسناده : الأخ عبد القادر أرناؤوط ؛ فقال في تعليقه على « التحفة » (ص ١٤٣ ـ دار البيان) :

« وإسناده حسن » !

فلم يتنبه لكون ابن البريد قد خالفه الثقات في لفظه ، على ما فيه من ضعف في حفظه كما تقدم ، وهم :

١ ـ أبو أسامة حماد بن أسامة ؛ قال : عن فطر به ، ولفظه :

قال علي للنبي ﷺ : إنْ وُلِدَ لي غلام بعدك ؛ أسميه باسمك ، وأكنيه بكنيتك ؟ قال :

« نعم » .

أخرجه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٨ / ٦٦٨) : حدثنا أبو أسامة به .

ومن طريقه : أخرجه أبو داود (٤٩٦٧) ، وعن هذا البيهقي (٩ / ٣٠٩) .

٢ ـ وكيع بن الجراح ؛ قال : ثنا فطر به ، وزاد :

فكانت رخصة من رسول الله ﷺ لعلي .

أخرجه أحمد (١ / ٩٥) : ثنا وكيع به .

٣ و ٤ ـ قال ابن سعد في « الطبقات » (٥ / ٩١) : أخبرنا الفضل بن دُكَيْنٍ وإسحاق بن يوسف الأزرق قالا : حدثنا فطر بن خليفة به .

والفضل بن دكين : كنيته أبو نعيم .

ومن طريقه : أخرجه البيهقي ، وكذا الحاكم (٤ / ٤٧٨) ، وقال :

« صحيح على شرط الشيخين » ! ووافقه الذهبي .

وأقول : إنما هو على شرط البخاري وحده ؛ فإن فطر بن خليفة لم يخرج له

مسلم شيئاً ؛ على أن البخاري روى له مقروناً .

٥ ـ أبو غسان ؛ قرنه الحاكم بأبي نعيم .

٦ ـ يحيى بن سعيد القطان : حدثنا فطر بن خليفة به .

أخرجه الترمذي (٢٨٤٦) ، وقال :

« هذا حديث صحيح » .

٧ ـ إبراهيم ؛ وهو ابن موسى ، أبو إسحاق الفَرَّاء الرازي .

أخرجه البخاري في « الأدب المفرد » (٨٤٣) .

قلت : فهؤلاء سبعةٌ ثقاتٌ حفاظ قد خالفوا عليَّ بنَ هاشم في لفظه ؛ فلم يرفعوه إلى النبي ﷺ ، فلو أن واحداً منهم فقط خالفه ؛ لكان كافياً في الحكم على لفظه بالنكارة ، فكيف بهم مجتمعين ؟ !

وإنما يقع المرء في مثل هذا الخطأ : من وقوفه عند ظاهر السند ، دون إفراغ الجهد في تتبع الطرق والأسانيد والألفاظ ، والنظر فيها بعين الناقد البصير ! وهذا ما يفعله الجم الغفير من المشتغلين بالتخريج في العصر الحاضر ، بل وفيما قبله أيضاً .

واعلم أن الزيادة المتقدمة قد اتفق مَنْ ذكرنا من الثقات على ذكرها في الحديث دون الأول منهم ، وهي صريحة في أنها رخصة خاصة بعلي رضي الله عنه ، فلا يعارضها قوله ﷺ :

« تسمَّوا باسمي ، ولا تَكَنَّوا بكنيتي » . متفق عليه . وقد قال الحافظ في « الفتح » (١٠ / ٥٧٣) :

« رُوِّينا هذه الرخصة في « أمالي الجوهري » . وأخرجها ابن عساكر في الترجمة النبوية من طريقه ، وسندها قوي » .

وقد عزا الحديث لابن ماجه أيضاً ، وهو وهم ! وتقوية الحافظ لسند الحديث فيه إشعار بأنه لم يرتضِ إعلال البيهقي إياه بالانقطاع . وقد رد عليه ابن التركماني في « الجوهر النقي » بما يوضح أن لا انقطاع فيه .

فإن قال قائل : ألا يقوي حديث الترجمة ما رواه ابن سعد (٥ / ٩١ ـ ٩٢) : أخبرنا محمد بن الصلت وخالد بن مَخْلد قالا : حدثنا **الربيع بن المنذر الثوري عن** أبيه **قال** :

وقع بين علي وطلحة كلام ، فقال له طلحة : لا كجرأتك على رسول الله ﷺ ! سميتَ باسمه ، وكنيت بكنيته ، وقد نهى رسول الله ﷺ أن يجمعهما أحد من أمته بعده ؟ فقال علي : إن الجريء مَنِ اجترأ على الله وعلى رسوله ، اذهب يا فلان ! فادع فلاناً وفلاناً ـ لنفر من قريش ـ ، قال : فجاءوا فقال : بِمَ تشهدون ؟ قالوا : نشهد أن رسول الله ﷺ قال :

« إنه سيولد لك بعدي غلام ، فقد نحلته اسمي وكنيتي ، ولا تحل لأحد من أمتي بعده » ؟

والجواب : لا ؛ لأسباب :

الأول : أن الربيع بن المنذر الثوري لا يعرف حاله ؛ فقد ترجمه البخاري في « التاريخ الكبير » ، وابن أبي حاتم ، فلم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً .

الثاني : أنه منقطع بين منذر الثوري وعلي رضي الله عنه .

ويؤكد ذلك : أن الحاكم أخرجه في « علوم الحديث » (ص ١٩٠) من طريق

أخرى عن ابن الصلت قال فيه : عن أبيه ـ أظنه ـ عن ابن الحنفية .

الثالث : أن لفظه مخالف أيضاً للفظ المحفوظ عن فطر بن خليفة برواية الثقات عنه كما تقدم ، وكذلك هو مخالف للفظ ابن الصلت عند الحاكم ؛ فإنه قال :

. . فشهدوا أن رسول الله ﷺ رخص لعلي أن يجمعهما ، وحرمهما على أمته من بعده .

ومثله في النكارة : ما رواه الحاكم ـ من طريق عبد العزيز بن الخطاب ـ ، وأبو بكر القَطِيعي في زياداته في « فضائل الصحابة » للإمام أحمد (٢ / ٦٧٦) ، ومن طريقه الخطيب في « التاريخ » (١١ / ٢١٨) ، وعنه ابن الجوزي في « العلل المتناهية » (١ / ٢٤٥) ـ من طريق **الحسن بن بشر** ـ كلاهما عن **قيس بن الربيع** عن **ليث** عن محمد بن الأشعث عن ابن الحنفية عن علي مرفوعاً مختصراً بلفظ :

« يولد لك ابن ؛ قد نحلته اسمي وكنيتي » . وقال ابن الجوزي :

« لا يصح ، والحسن بن بشر منكر الحديث » .

قلت : تعصيب الجناية به ـ وقد تابعه عبد العزيز بن الخطاب ، كما ذكرنا ، وهو صدوق عند الحافظ ـ مما لا يجوز .

وإنما العلة من قيس بن الربيع ؛ أو شيخه الليث ـ وهو ابن أبي سُليم ـ ؛ فإنهما ضعيفان .

٥٤٥٢ ـ (ما سَمَّيتُموهُ ؟ فقلنا : مُحَمَّداً . فقال : هذا اسمي ، وكنيتُه أبو القاسِمِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٥ / ١٨٧ / ٤٥٩) ،

وابن قانع في « معجم الصحابة » ، والحاكم (٣ / ٣٧٤ - ٣٧٥) من طريق **أبي شيبة إبراهيم بن عثمان** عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن عيسى بن طلحة : حدثتني ظئر لمحمد بن طلحة قالت :

لما وُلِدَ محمد بن طلحة ؛ أتينا به النبي ﷺ ؛ فقال : . . . فذكره .

سكت عنه الحاكم ، وكأنه لوهائه . وقد قال الذهبي عقبه :

« قلت : أبو شيبة واهٍ » . وقال الهيثمي في « المجمع » (٨ / ٤٩) :

« رواه الطبراني ، وفيه إبراهيم بن عثمان أبو شيبة ، وهو متروك » .

وقال الحافظ في « التقريب » : « متروك الحديث » .

قلت : فالعجب منه ؛ كيف أورد الحديث في « الفتح » (١٠ / ٥٧٣) من رواية الطبراني من طريق عيسى بن طلحة . . ولم يذكر أن فيه هذا المتروك ، بل إنه أوهم القراء أنه صحيح ؛ لأنه احتج به لقول من قال : إن النهي الثابت في « الصحيح » عن التكني بكنيته ﷺ خاص بزمانه ﷺ . وقال :

« وهذا أقوى » .

وأعجب من ذلك : أن الطبراني نفسه جزم في مكان آخر من « المعجم » (١٩ / ٢٤٢) أن النبي ﷺ هو الذي كناه ؛ فقال في ترجمة محمد بن طلحة بن عبيد الله :

« ولد في عهد النبي ﷺ ، وسماه محمداً ، وكناه أبا القاسم » !

ثم ساق بسندٍ آخر قصة أخرى ؛ فيها نهي عمر عن أن يدعى محمداً ! وأن

محمد بن طلحة قال له : أذكرك الله يا أمير المؤمنين ! فوالله ! لمحمد ﷺ سمّاني محمداً .

ورواه أحمد أيضاً (٤ / ٢١٦) . وسنده صحيح .

وليس فيه عندهما أنه كناه أبا القاسم ، فهذا يؤكد بطلان ما رواه أبو شيبة من التكنية . والله أعلم .

وقد روي خلافه ؛ فقال ابن أبي خيثمة : وقيل : إن محمد بن طلحة لما ولد ؛ أتى طلحةُ النبيَّ عليه الصلاة والسلام ، فقال : أُسَمِّه محمداً ، وأُكَنِّيهِ أبا القاسم . فقال :

« لا تجمعهما له ، هو أبو سليمان » .

ذكره ابن القيم في « التحفة » (ص ٤٧ ـ هندية) .

قلت : وهذا أولى بالصحة ؛ لموافقته للأحاديث الصحيحة ، وإن كنت لم أقف على إسناده [١] .

٥٤٥٣ ـ (لا يأخذْ أحدُكم من طُولِ لِحْيَتِهِ ، ولكنْ مِنَ الصُّدْغَيْنِ) .

ضعيف جداً . رواه ابن عدي (٢٦٠ / ٢) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٣ / ٣٢٣ ـ ٣٢٤) ، والخطيب في « تاريخه » (٥ / ١٨٧) عن **عُفَيْرِ بن مَعْدَان** عن عطاء عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً . وقال ابن عدي :

« عفير بن معدان ؛ عامة رواياته غير محفوظة » . وفي « التقريب » :

---

(١) ثم وقف الشيخ ـ رحمه الله ـ على إسناده ، فخرّجه فيما يأتي (برقم ٥٤٦٤) ، فانظره . (الناشر) .

« ضعيف » .

قلت : ولبعضه شاهد موقوف ؛ أخرجه المحاملي في « الأمالي » (ج ١٢ / رقم ٦٥) عن ابن عباس أنه قال في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ﴾ قال :

التـفـث : حلق الرأس ، وأخـذ الشـارب ، ونتف الإبط ، وحلق العـانة ، وقص الأظفار ، والأخذ من العارضين ، ورمي الجمار ، والوقوف بعرفة والمزدلفة .

ورجاله كلهم ثقات ؛ إلا أن هشيماً كـثير التدليس ، وقد عنعنه ؛ ولولا ذاك لحكمت على إسناده بالصحة .

ثم وجدت الإمام الطبري قد أخرج هذا الأثر في تفسير الآية المذكورة (١٧ / ١٠٩) من طريق هشيم قال : أخبرنا عبد الملك عن عطاء عن ابن عباس به .

فقد صرَّح هشيمٌ بالإخبار ؛ فأمِنَّا بذلك شر تدليسه ؛ فصح إسناده والحمد لله .

ثم روى عن محمد بن كعب القرظي أنه كان يقول في هذه الآية :

﴿ ثم ليقضوا تفثهم ﴾ : رمي الجمار ، وذبح الذبيحة ، وأخذ من الشاربين واللحية والأظفار ، والطواف بالبيت والصفا والمروة .

قلت : وإسناده صحيح .

ثم روى نحوه في قص اللحية عن مجاهد مثله .

وسنده صحيح .

وكان الباعث على تخريج حديث الترجمة ورود سؤالٍ من أحد الإخوان السلفيين عن صحته ، وأرانيه في رسالة بيده بعنوان : « إعفاء اللحى وقص الشارب »

للشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي ، فأمرته أن يخرجه من « تاريخ بغداد » ؛ فأريته ضعفه بسبب عفير بن معدان ، فرأيت تخريجه في هذه « السلسلة » تعميماً للفائدة ، ولأنبه على بعض الأمور :

أولاً : أن الشيخ المذكور أورد الحديث من رواية الخطيب ساكتاً عليه عقب نقله عن النووي قوله :

« والمختار تركها على حالها ، وألا يتعرض لها بتقصير شيء أصلاً » .

والحديث ؛ مع ضعفه حجة عليه ؛ لأنه صريح في جواز الأخذ من (الصُّدْغين) تثنية (الصُّدغ) : جانب الوجه من العين إلى الأذن . والمراد : الشعر الذي فوقه .

ثانياً : لم يورد جملة الصدغين ؛ فلا أدري أكان ذلك عمداً أم سهواً ؟ !

ثالثاً : يبدو أن المؤلف لم يكن دقيقاً في نقل الأحاديث من مصادرها الأصيلة ، ولعله كلف بعض الطلبة بنقلها ، وتصحيح تجارب الرسالة ؛ فقد رأيت فيها بعض الأخطاء التي لا تحتمل ، فانظر إلى قوله (ص ٤) :

« ولمسلم : قال : قال رسول الله ﷺ : « خالفوا المجوس ؛ لأنهم كانوا يقصرون لحاهم ويطوّلون الشوارب » . . . » !

هكذا وقعت هذه الجملة التعليليَّة : « لأنهم كانوا . . . » بين الهلالين المزدوجين ؛ وليست من الحديث لا عند مسلم ولا عند غيره ، وإنما هي من كلام المؤلف ! فكان حقها أن تقع بعد الهلالين الأخيرين . فالظاهر أن الشيخ لم يشرف بنفسه على تصحيح تجارب الرسالة .

والحديث ؛ قطعة من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

« جزوا الشوارب وأرخوا اللحى ، خالفوا المجوس » . رواه مسلم (١ / ١٥٣) .

وقد أورده الشيخ في الصفحة التالية (٥) دون هذه الجملة الأخيرة : « خالفوا المجوس » ، وقدمها في الصفحة التي قبل هذه ، ومعها الإدراج الذي أشرت إليه آنفاً .

رابعاً : ذكر (ص ٧) حديث زيد بن أرقم مرفوعاً بلفظ :

« من لم يأخذ شاربه فليس منا » ، وقال : « صححه الترمذي » !

وأقول : نص الحديث عند الترمذي (٢٧٦٢) : « . . من شاربه . . » بزيادة : « من » ، وكذلك هو في « المشكاة » (٤٤٣٨) برواية آخرين ، وكذلك رواه ابن حبان (١٤٨١ - موارد) ، والضياء المقدسي .

ولا يخفى الفرق بين هذا وبين ما وقع في الرسالة ؛ فإن الأول يدل على أن الأخذ إنما هو من بعض الشارب ، وليس كله كما يرى المؤلف ، وذلك بقص ما طال على الشفة ، وهو المراد بالحف والجز الوارد في بعض الأحاديث الصحيحة ؛ كما بينته السنة العملية . وراجع لهذا « آداب الزفاف » (ص ١٢٠) .

خامساً : قال (ص ١٤) : « ورخَّص بعض أهل العلم في أخذ ما زاد على القبضة ؛ لفعل ابن عمر » . وعلق عليه ، فقال :

« الحجة في روايته لا في رأيه ؛ ولا شك أنْ قول الرسول وفعله أحق وأولى بالاتباع من قول غيره أو فعله ؛ كائناً ما كان » !

فأقول : نعم ؛ لكن نصب المخالفة بين النبي ﷺ وابن عمر خطأ ؛ لأنه ليس

هناك حديث من فعله أنه كان ﷺ لا يأخذ من لحيته . وقوله :

« وفروا اللحى » ؛ يمكن أن لا يكون على إطلاقه ، فلا يكون فعل ابن عمر مخالفاً له ، فيعود الخلاف بين العلماء إلى فهم النص . وابن عمر - باعتباره راوياً له - يمكن أن يقال : الراوي أدرى بمرويه من غيره ، لا سيما وقد وافقه على الأخذ منها بعض السلف كما تقدم ، دون مخالف له منهم فيما علمنا . والله أعلم .

ثم وقفت على أثر هام يؤيد ما تقدم من الأخذ ، مروياً عن السلف ؛ فروى البيهقي في « شعب الإيمان » (٢ / ٢٦٣ / ١) : أخبرنا أبو طاهر الفقيه : ثنا أبو عثمان البصري : ثنا محمد بن عبد الوهاب : أنا يعلى بن عبيد : ثنا سفيان عن منصور عن إبراهيم قال :

كانوا يأخذون من جوانبها وينظفونها . يعني : اللحية .

قلت : وهذا إسناد جيد ؛ من فوق البصري كلهم ثقات من رجال « التهذيب » .

وأما أبو عثمان البصري ؛ فهو عمرو بن عبد الله ؛ كما في ترجمة محمد بن عبد الوهاب - وهو الفَرَّاء النيسابوري - من « التهذيب » . وقد ذكره الحافظ الذهبي في وفيات سنة أربع وثلاثين وثلاث مئة ، وسمى جده « درهماً المطوعي » ، ووصفه بأنه :

« مسند نيسابور » في كتابه « تذكرة الحفاظ » (٤ / ٨٤٧) .

وأما أبو طاهر الفقيه ؛ فهو من شيوخ الحاكم المشهورين الذين أكثر عنهم في « المستدرك » ، وشاركه في الرواية عنه تلميذه البيهقي ؛ واسمه : محمد بن محمد ابن محمش الزيادي ، أورده الذهبي في « التذكرة » أيضاً في وفيات سنة عشر

وأربع مئة ، ووصفه بأنه :

« مسند نيسابور العلامة » . وله ترجمة في « طبقات الشافعية » للسبكي (٣ / ٨٢) .

٥٤٥٤ - (إنّ الأَقْلَفَ لا يُتْـرَكُ في الإسـلامِ حَـتَّى يُخْـتَن ؛ وَلَوْ بَلَغَ ثمانينَ سنةً) .

موضـوع . رواه البيهقي (٨ / ٣٢٤) من طريقين عن **أبي علي محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي** : حدثني موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر ابن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب : ثنا أبي عن أبيه عن جده جعفر بن محمد عن أبيه عن جده علي بن الحسين بن علي عن أبيه عن أبيه علي رضي الله عنه قال :

وجدنا في قائم سيف رسول الله ﷺ في الصحيفة . . . فذكره . وقال البيهقي :

« وهذا حديث ينفرد به أهل البيت عليهم السلام بهذا الإسناد » !

قلت : هذا كلام لا يروي ولا يشفي .

ونحوه قول ابن القيم في « تحفة المودود في أحكام المولود » (ص ٥٦) - بعد أن عزاه (ص ٥٤) للبيهقي وأقره على ما قال - :

« حديث لا يعرف ، ولم يروه أهل الحديث ، ولم يخرج إلا من هذا الوجه وحده ، تفرد به موسى بن إسماعيل عن آبائه بهذا السند ، فهو نظير أمثاله من الأحاديث التي تفرد بها غير الحفاظ المعروفين بحمل الحديث » !

قلت : وكأنه يشير إلى أن علة الحديث جهالة موسى بن إسماعيل بن موسى هذا ، وهو ـ وإن كان كما يشير ـ ؛ فإني لم أجد له ذكراً في شيء من كتب الرجال المعتمدة عندنا .

وكذلك أبوه إسماعيل بن موسى .

وإنما أوردهما النجاشي في « رجاله » (ص ١٩ ، ٢٩٢) ، ولم يزد في ترجمتيهما على أن ذكر لهما بعض الكتب من رواية محمد بن محمد بن الأشعث هذا ؛ ولم يذكر فيهما جرحاً ولا تعديلاً ، كما هو الغالب عليه .

والحقيقة التي تجب أن تقال : إن تعصيب علة الحديث بهذين الرجلين العَلَوِيِّين خطأ ؛ لأن ابن الأشعث هذا متهم ، أورده الذهبي في « الميزان » ؛ وقال :

« قال ابن عدي : كتبت عنه ، وحمله شدة تشيّعه أن أخرج إلينا نسخة قريباً من ألف حديث عن موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن آبائه بخط طري عامتها مناكير . فذكرنا ذلك للحسين بن علي بن الحسين بن عمر بن علي بن الحسين بن علي العلوي شيخ أهل البيت بمصر ؛ فقال : كان موسى هذا جاري بالمدينة أربعين سنة ، ما ذكر قط أن عنده رواية لا عن أبيه ولا عن غيره . قال السَّهْمي :

سألت الدارقطني عنه فقال : آية من آيات الله ! وضع ذلك الكتاب ، يعني : (العلويات) » .

قلت : فهذا الأفاك هو آفة الحديث .

فالعجب من البيهقي ـ ثم ابن قيم الجوزية ـ كيف لم يبينا ذلك ؟ ! فلعلهما لم

يستحضرا ترجمته . والله أعلم .

هذا حال الرجل عند علمائنا .

وأما عند الشيعة ؛ فقد أورده النجاشي في « رجاله » (ص ٢٦٨) ، فقال :

« ثقة ، من أصحابنا ، سكن مصر ، له كتاب « الحج » ؛ ذكر فيه ما روته العامة عن جعفر بن محمد عليه السلام في الحج » ! !

كذا قال ! ولم يتعرض لذكر النسخة التي أشار إليها ابن عدي وما فيها من المناكير ، ولا لكتابه « العلويات » الذي وضعه ، كما شهد بذلك الإمام الدارقطني ! وما ذاك إلا لتعصب الشيعة لأصحابهم ، وعدم اهتمامهم بعلم أئمتنا ونقدهم إياهم ، ومع ذلك ؛ فإن بعض معاصريهم اليوم يدعون إلى التقريب بين السنة والشيعة ! وهذا في رأيي مستحيل ؛ ما لم يتفقوا معنا على القواعد العلمية الصحيحة التي لا تحابي سنياً ولا شيعياً ، وهيهات هيهات !

وللطرف الأول من الحديث شاهد من رواية **أم الأسود** قالت : سمعت **مَنِيَّةَ بنت عبيد بن أبي برزة** تحدث عن جدها أبي برزة عن النبي ﷺ : **في الأقلف** يحج بيت الله ؟ قال :

« لا ؛ حتى يختتن » .

أخرجه البيهقي (٨ / ٣٢٤) . وعزاه ابن القيم لرواية ابن المنذر ، وقال :

« هذا إسناد مجهول لا يثبت » .

قلت : يشير إلى حال مَنِيّة هذه ؛ بكسر النون بعدها تحتانية ؛ قال الحافظ في « التقريب » ، و « اللسان » :

« لا يعرف حالها » .

قلت : وأشار إلى ذلك الذهبي في « الميزان » ؛ بإيراده إياها في « فصل النسوة المجهولات » .

ثم أورد في « الكنى » أم الأسود هذه ، فقال :

« مولاة أبي زرعة ، عن منِية بنت عبيد وأم نائلة . قال النسائي في آخر « الضعفاء » : غير ثقة » .

ثم قدر تخريجه فيما يأتي برقم (٥٥٢٦) .

٥٤٥٥ ـ (كان يُحْفِي شَارِبَهُ) .

ضعيف جداً . قال الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٥ / ١٦٦) وقد ذكره من حديث أم عياش :

« رواه الطبراني ، وفيه عبد الكريم بن رَوْح ، وهو متروك » !

قلت : والمراد بـ (الطبراني) عند الإطلاق ؛ إنما هو « المعجم الكبير » من « معاجمه » الثلاثة . على هذا جرى هو وغيره من الحفاظ ، وإليه عزاه السيوطي في « الجامع الصغير » ! ولم أره في ترجمة أم عياش من المجلد الخامس والعشرين ، وقد طبع أخيراً بهمة أخينا الفاضل حمدي عبد المجيد السلفي ـ جزاه الله خيراً ـ ، وقد أورد لها فيه (ص ٩١ ـ ٩٢) خمسة أحاديث ، ليس منها حديث الترجمة ؛ فلعله أورده في غيرها لمناسبة ما !

وليس هو في « المعجم الصغير » ؛ فإنه ليس لها فيه أي حديث ؛ كما يستفاد من كتابي « الروض النضير » ، وقد كنت رتبت به « المعجم الصغير » على أسماء

الصحابة ، ورتبت تحتها أحاديث كل منهم على الحروف .

ولا هو في « المعجم الأوسط » ، وإنما فيه من الخمسة حديثان في ترجمة محمد بن أحمد بن هشام الحربي (٢ / ٢١) رقم (٥٤٠١ ، ٥٤٠٢) ، وقد كنت رقمت أحاديثه ، وفهرست أسماء رواته من الصحابة ، وذكرت أرقام أحاديث كل واحد منهم تحت اسمه ، فلم أجد في اسم أم عياش سوى الرقمين المذكورين ؛ ولكن النسخة التي فهرستها فيها ـ مع الأسف ـ خرم ، وأستبعد أن يكون الحديث فيما سقط منها ؛ لأن أحداً لم يعزه « لأوسط الطبراني » ، ولأن الحافظ ابن حجر لم يعزه في « الإصابة » إلا لابن منده . فالله أعلم .

والحديث ؛ قال المناوي في « التيسير بشرح الجامع الصغير » :

« إسناده ضعيف ، وقول المؤلف : حسن ؛ غير حسن » .

وإنما أخذ تحسين السيوطي من الرمز له بالحسن في « الجامع » ! والاعتماد على رموزه فيه ؛ مما لا يحسن ؛ لأسباب كنت ذكرتها في مقدمة كتابيّ : « صحيح الجامع » و « ضعيف الجامع » .

ثم إن مما يحسن التنبيه عليه : أن ثاني تلك الأحاديث الخمسة قد رواه ابن ماجه أيضاً ، وفيه عبد الكريم هذا ، فنقل الشيخ حمدي السلفي عن « الزوائد » أنه قال :

« وعبد الكريم مختلف فيه » !

فهذا القول من البوصيري مؤلف « الزوائد » غير دقيق ، وذلك ؛ لأن أحداً لم يصرح بتوثيقه ، كل ما في الأمر أن ابن حبان أورده في كتاب « الثقات » ، وقال :

« يخطئ ويخالف » .

هكذا ذكروا في « تهذيب المزي » و « تهذيبه » للعسقلاني ! وهذا في نقدي من الأمور التي ينبغي أن تؤخذ على ابن حبان في كتابه هذا « الثقات » ؛ فإن مَنْ كان مِنْ شأنه أن يخطئ ويخالف ؛ كيف يكون ثقة ؟ !

إن وصفه إياه بهاتين الصفتين يجعله بكتابه « الضعفاء » أليق من كتابه « الثقات » ، كما لا يخفى على أولي النهى ! ولذلك ؛ جزم الحافظ في « التقريب » بضعف عبد الكريم هذا . وقال الذهبي في « الكاشف » :

« فيه لين » .

ولذلك ؛ فإنه لم يحسن صنعاً حين نقل قول ابن حبان السابق دون أن يعزوه إلى كتابه « الثقات » ، وتبعه على ذلك الخزرجي في « الخلاصة » ؛ لأن هذا الصنيع يوهم من لا علم عنده أنه قال ذلك في كتابه « الضعفاء » ؛ لما ذكرته آنفاً . وقد أورد فيه ابن حبان جماعة من الضعفاء ؛ لقوله فيهم : « كان يخطئ » ونحوه . فانظر مثلاً ترجمة إسحاق بن إبراهيم (١ / ١٣٤) ، وأيمن بن نابل (١ / ١٨٣) ، وثابت بن زهير (١ / ٢٠٦) ، والصباح بن يحيى (١ / ٣٧٧) ؛ بل قال في جعفر ابن الحارث أبي الأشهب (١ / ٢١٢) :

« كان يخطئ في الشيء بعد الشيء ، ولم يكثر خطؤه حتى يصير من المجروحين في الحقيقة ؛ ولكنه ممن لا يحتج به إذا انفرد ، وهو من الثقات يَقْرُب » .

وذكر نحوه في آخرين ؛ فانظر (١ / ٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٣٥٣) .

ومما لا يرتاب فيه عارف بهذا الفن : أن قوله في الراوي :

« يخطئ ويخالف » ؛ إن لم يكن أقرب إلى الجرح من قوله في أبي الأشهب هذا :

« . . ولم يكثر خطؤه . . . » ؛ فليس هو خيراً منه .

وبعد ؛ فإن تناقض ابن حبان في بعض الرواة معلوم عند العارفين به ، فكثيراً ما يورد الراوي الواحد في كتابيه : « الثقات » و « الضعفاء » ، فهذا الراوي قريب منه ؛ إلا أنه أورده في « الثقات » ، ووصفه فيه بصفة الضعفاء ! !

وجملة القول : أن الحديث ضعيف الإسناد جدّاً ، ولم أجد في معناه غيره ؛ اللهم ؛ إلا ما رواه ابن سعد في « الطبقات » (١ / ٤٤٩) من طريق حماد بن سلمة قال : أخبرنا عبيد الله بن عمر عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن ابن جريج : أنه قال لابن عمر :

رأيتك تحفي شاربك ؟ ! قال :

رأيت النبي ﷺ يحفي شاربه .

قلت : وهذا إسناد ظاهره الصحة ؛ فإن رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ؛ غير أن حماد بن سلمة إنما أخرج له البخاري تعليقاً ، وقد تكلم فيه بعضهم ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« أثبت الناس في ثابت ، وتغير حفظه بأخرة » . وقال الذهبي في « الميزان » :

« وكان ثقة ، له أوهام » . وقال في « الكاشف » :

« هو ثقة صدوق يغلط ، وليس في قوة مالك » .

قلت : وأنا أظن أن هذا الحديث من أغلاطه ؛ وذلك ؛ لأن المحفوظ عن عبيد الله ابن عمر - وهو العمري المصغَّر - عن سعيد عن ابن جريج قال :

قلت لابن عمر : أربع خلال رأيتك تصنعهن ، لم أر أحداً يصنعهن ؟ ! قال : ما هي ؟ قال : رأيتك تلبس هذه النعال السِّبْتية ، ورأيتك تستلم هذين الركنين اليمانيين ؛ لا تستلم غيرهما ، ورأيتك لا تهل حتى تضع رجلك في الغَرْز ، ورأيتك تصفر لحيتك ؟ ! قال :

أما لبسي هذه النعال السبتية ؛ فإن رسول الله ﷺ كان يلبسها ، أو يتوضأ فيها ، ويستحبها .

وأما استلام هذين الركنين ؛ فإني رأيت رسول الله ﷺ يستلمهما ، لا يستلم غيرهما .

وأما تصفيري لحيتي ؛ فإني رأيت رسول الله ﷺ يصفِّر لحيته .

وأما إهلالي إذا استوت بي راحلتي ؛ فإني رأيت رسول الله ﷺ إذا وضع رجله في الغرز واستوت به راحلته أهلَّ .

أخرجه أحمد (٢ / ١٧ - ١٨) : ثنا يحيى عن عبيد الله به .

قلت : ويحيى : هو ابن سعيد القطان الإمام ؛ قال الحافظ :

« ثقة متقن حافظ ، إمام قدوة » .

قلت : فهذا هو الحديث ؛ ساقه هذا الحافظ المتقن عن عبيد الله بن عمر بتمامه ؛ فأخطأ عليه حماد بن سلمة ، فلم يسقه بتمامه ، وذكر مكان الخلة : إحفاء الشارب .

وكذلك رواه الإمام مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ؛ مثل رواية يحيى عن عبيد الله .

وأخرجه الشيخان وغيرهما عن مالك به ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (١٥٥٤) .

وكذلك رواه الطيالسي (١٩٢٨) عن العمري عن سعيد به .

ولعل أصل الحديث الذي وهم فيه حماد - على ما بينا - موقوف على ابن عمر ؛ فقد علقه البخاري (١٠ / ٣٣٤ - فتح) بقوله :

« وكان ابن عمر يحفي شاربه ، حتى ينظر إلى بياض الجلد ؛ ويأخذ هذين ؛ يعني : بين الشارب واللحية » .

لكن في سنده ضعف ؛ فقد قال الحافظ :

« وصله أبو بكر الأثرم من طريق عمر بن أبي سلمة عن أبيه قال : رأيت ابن عمر يحفي شاربه حتى لا يترك منه شيئاً . وأخرج الطبري من طريق عبد الله بن أبي عثمان : رأيت ابن عمر يأخذ من شاربه أعلاه وأسفله » .

قلت : عمر بن أبي سلمة ضعفه جمع . وقال الحافظ :

« صدوق يخطئ » .

وعبد الله بن أبي عثمان - وهو القرشي - ؛ قال ابن أبي حاتم عن أبيه :

« صدوق ؛ لا بأس بحديثه » .

قلت : فإن صح السند إليه - كما هو الظاهر - ؛ فهو جيد ؛ ولكنه لا يصلح

شاهداً لرواية عمر بن أبي سلمة ؛ لأن المتبادر من حديثه خلافها ؛ **لأن قوله : يأخذ** من شاربه أعلاه وأسفله ؛ صريح - أو كالصريح - في أنه كان **لا** يحفيه ؛ **وإلا** ؛ لو أراد الإحفاء لم يكن لقوله : أعلاه وأسفله ؛ معنى كما هو ظاهر .

وقريب من حديث ابن أبي عثمان هذا : ما رواه البيهقي (١ / ١٥١) من طريق أخرى عن ابن عمر :

أنه كان يستعرض سبلته فيجزها ، كما تجز الشاة أو يجز البعير .

ورجاله ثقات ؛ غير شيخ شيخ البيهقي **أبي بكر محمد بن جعفر المُزَكِّي** ؛ فلم أعرفه .

لكن الظاهر أنه لم يتفرد به ؛ فقد سكت عنه الحافظ في « الفتح » (١٠ / ٣٤٨) ؛ وعزاه للطبري أيضاً ، وهو في طبقة المزكي هذا بل أعلى .

ويقويه ما عند البيهقي أيضاً من طريق ابن عجلان عن عبيد الله بن أبي رافع قال :

رأيت أبا سعيد الخدري ، وجابر بن عبد الله ، وابن عمر ، ورافع بن خَدِيج ؛ وأبا أسيد الأنصاري ، وابن الأكوع ، وأبا رافع يُنْهِكون شواربهم حتى الحلق .

وإسناده حسن ؛ إن كان شيخ ابن عجلان : عبيد الله بن أبي رافع هذا ؛ فقد قال البيهقي عقبه :

« كذا وجدته . وقال غيره : عن **عثمان بن عبيد الله بن أبي رافع** ، وقيل : **ابن رافع** » .

وكأنه يعني بـ « غيره » : إبراهيم بن سويد ؛ فقد قال : حدثني عثمان بن

عبيد الله بن رافع : أنه رأى أبا سعيد الخدري . . . إلخ ؛ إلا أنه لم يذكر أبا رافع معهم .

أخرجه الطبراني (١ / ٢١٢ / ٦٦٨) . وقال الهيثمي (٥ / ١٦٦) :

« وعثمان هذا لم أعرفه » !

كذا قال هنا ! وقال في موضعين آخرين (٥ / ١٦٣ ، ١٦٤) :

« وعثمان ؛ ذكره ابن أبي حاتم ، ولم يضعفه » !

قلت : وقال (٣ / ١٥٦) :

« روى عنه ابن أبي ذئب » .

قلت : وإبراهيم بن سويد أيضاً ـ كما ترى في هذه الرواية ـ ، وهو إبراهيم بن سويد بن حبان المدني ، وهو ثقة . وهو أقوى من محمد بن عجلان ، فروايته أرجح .

وروى عنه أيضاً إبراهيم بن طهمان : عند الطبراني (٢ / ١٩٦ / ١٧٤٠ و ٤ / ٢٦٢ / ٤٢٤٠) في أثر آخر .

فقد روى عن عثمان هذا ثلاثة من الثقات ، فالنفس تطمئن لروايته ، ولا سيما وقد وثقه ابن حبان (٣ / ١٧٧) . فالإسناد حسن . والله أعلم .

لكن قد خالف ابنَ عمر ومن معه من الصحابة جمع آخر منهم :

فأخرج الطبراني في « المعجم الكبير » (٣ / ٢٥٥ / ٣٢١٨) ، والبيهقي ـ واللفظ له ـ من طريق شُرَحْبِيل بن مسلم الخَوْلاني قال :

رأيت خمسة من أصحاب رسول الله ﷺ يقصون (ولفظ الطبراني : يَقُمُّون) شواربهم ، ويُعْفُون لحاهم ، ويُصَفِّرونها : أبو أمامة الباهلي ، وعبد الله بن بُسر ، وعتبة

ابن عبد السلمي ، والحجاج بن عامر الثُّمَالي ، والمقدام بن مَعْدِي كَرِبَ الكندي ؛ كانوا يقصون (ولفظ الطبراني : يقمون) شواربهم مع طرف الشفة .

قلت : وإسناده جيد ، كما قال الهيثمي (٥ / ١٦٧) .

وسكت عنه الحافظ ، ووقع فيه وهم فاحش ؛ فإنه لم يذكر فيه قوله : كانوا يقصون . . . إلخ ، بل ذكره عقب رواية عبيد الله بن أبي رافع المتقدم ؛ فإنه قال عقبها :

« لفظ الطبري . وفي رواية البيهقي : يقصون . . . » إلخ !

فأوهم أنها رواية في حديث عبيد الله ، وإنما هي من رواية شرحبيل ! فلعل هذا الخلط من أحد النساخ أو الطباع .

وإذا عرفت ما تقدم ؛ يتبين لك أن الإحفاء غير ثابت عن النبي ﷺ فعلاً ، وإنما ثبت عن بعض الصحابة ، كما ثبت عن بعضهم خلافه ، وهو إحفاء ما على طرف الشفة ، وهو الذي ثبت من فعله ﷺ في شارب المغيرة كما سيأتي بعد صفحات . وهذا الإحفاء هو المراد بالأحاديث القولية الآمرة بالإحفاء وما في معناها ، وليس أخذ الشارب كله ؛ لمنافاته لقوله ﷺ :

« من لم يأخذ من شاربه . . . » . والأحاديث يفسر بعضها بعضاً ، وهو الذي اختاره الإمام مالك ، ثم النووي وغيره[1] ، وهو الصواب إن شاء الله تعالى .

واختار الطحاوي الإحفاء ، وأجاب عن حديث المغيرة بقوله :

« فليس فيه دليل على شيء ؛ لأنه يجوز أن يكون النبي ﷺ فعل ذلك ولم

---

(١) انظر « المجموع شرح المهذب » (١ / ٢٨٧ - ٢٨٨) . (الناشر) .

يكن بحضرته مقراض يقدر على إحفاء الشارب » !

قلت : وهذا الجواب ظاهر التكلف ؛ فإن النبي ﷺ كان في بيته ؛ لأن في الحديث ـ كما تقدم ـ أن المغيرة كان ضيفاً عليه ﷺ لمّا قص شاربه ، فهل يعقل أن لا يكون عنده ﷺ مقراض بل مقاريض ؛ إذا تذكرنا أنه كان له تسع زوجات ؟ !

فلعل الطحاوي لم يستحضر ضيافة المغيرة عليه ﷺ ، أو أنها لم تقع له ، وهذا هو الأقرب الذي يقتضيه حسن الظن به ؛ لأنه إنما روى الحديث مختصراً .

وكذلك ذكره الشوكاني (١ / ١٠١) ، وقال عقبه ـ بعد أن حكى خلاصة كلام الطحاوي بقوله : « قال : وهذا لا يكون معه إحفاء » ـ :

« ويجاب عنه بأنه محتمل ، ودعوى أنه لا يكون معه إحفاء ممنوعة ، وهو إن صح كما ذكر ؛ لا يعارض تلك الأقوال منه ﷺ » !

قلت : وجواب الشوكاني أبعد عن الصواب من جواب الطحاوي ؛ لأن الاحتمال المذكور باطل ؛ لا يمكن تصوره مِنْ كل مَنِ استحضر قص الشارب على السواك .

وأما ترجيح أقواله ﷺ ؛ فهو صحيح لو كانت معارضة لفعله معارضةً لا يمكن التوفيق ، وليس الأمر كذلك ؛ لما سبق بيانه .

واعلم أن الباعث إلى تخريج هذا الحديث : أنني رأيت الشوكاني ذكره من حديث ابن عباس نقلاً عن ابن القيم ، فارتبت في ذلك ، فرجعت الى كتابه « زاد المعاد » ؛ فرأيته فيه بلفظ :

كان يجز شاربه .

فعرفت أنه تحرف على الشوكاني أو الناسخ أو الطابع لفظ : (يجز) إلى : (يحفي) ! ويؤكد ذلك أن ابن القيم قال عقب حديث ابن عباس هذا مباشرة :

« قال الطحاوي : وهذا (يعني : الجز) الأغلب فيه الإحفاء ، وهو يحتمل الوجهين » .

قلت : فلو كان لفظ الحديث : (يحفي) ؛ لما صح تفسيره بما ذكر ، كما هو ظاهر .

ثم اعلم أن حديث ابن عباس ورد من طريق سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً بألفاظ ؛ هذا أحدها .

أخرجه الطحاوي في « شرح المعاني » (٢ / ٣٣٣) .

والثاني : بلفظ :

كان يقص شاربه .

أخرجه الإمام أحمد (١ / ٣٠١) ، والدِّينَوَريُّ في « المجالسة » (٢٦ / ٢٥ - ٢٦) ، وعنه ابن عساكر في « التاريخ » (٢ / ١٦٦ / ٢) ، و الطبراني في « المعجم الكبير » (١١٧٢٥) ، وزادوا :

وكان أبوكم إبراهيم من قبله يقص شاربه .

والثالث : بلفظ :

كان يقص أو يأخذ من شاربه ، وكان إبراهيم خليل الرحمن يفعله .

أخرجه الترمذي (٢٧٦١) من طريق إسرائيل عن سماك به .

واللفظان قبله أخرجهما من ذكرنا من طريق حسن بن صالح عن سماك به .

والحسن بن صالح وإسرائيل ؛ كلاهما ثقة . فالظاهر أن هذا الاختلاف في لفظه ؛ إنما هو من سماك بن حرب ؛ فإنه متكلم فيه إذا روى عن عكرمة ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة ، وقد تغير بأخرة ؛ فكان ربما يُلَقَّن » .

أقول هذا تحقيقاً للرواية ، وإلا ؛ فلا فرق عندي بين هذه الألفاظ الثلاثة من حيث الدراية ؛ فإن لفظ : (يجز) هو بمعنى : (يقص) ، وبمعناه اللفظ الآخر : (يأخذ من شاربه) ؛ فإن (من) تبعيضية ؛ فهو كقوله ﷺ :

« من لم يأخذ من شاربه فليس منا » . أخرجه الترمذي وغيره وصححوه .

وقد جاء بيان صفة الأخذ في السنة العملية ؛ فإليها المرجع في تفسير النصوص القولية المختلف في فهمها ؛ فإن من القواعد المقررة : أن الفعل يبين القول حتى لو كان من كلام الله تعالى .

وإليك ما وقفت عليه من السنة :

أولاً : عن المغيرة بن شعبة قال :

ضِفْتُ النبي ﷺ ذات ليلة . . وكان شاربي وَفَى ، فقصه لي على سواك .

رواه أبو داود وغيره . وإسناده صحيح ، وهو مخرج في « صحيح أبي داود »

(١٨٢) ، و « مختصر الشمائل » (١٤٠) .

وفي رواية للطحاوي والبيهقي :

فدعا بسواك وشفرة ، فوضع السواك تحت الشارب ، فقص عليه .

ثانيا : عن أيوب السَّخْتِياني عن يوسف بن طَلْق بن حبيب :

أن حجاماً أخذ من شارب النبي ﷺ ، فرأى شيبة في لحيته . . . الحديث .

رواه ابن سعد في « الطبقات » (١ / ٤٣٣) .

قلت : ورجاله ثقات ؛ غير يوسف بن طلق بن حبيب ؛ فلم أعرفه ! ومن المحتمل أن يكون قوله : (يوسف بن) خطأً من الناسخ أو الطابع ، أو محرفاً عن شيء ؛ كأن يكون (أبي يوسف طلق بن حبيب) ؛ فإن طلقاً هذا قد ذكر المزي في الرواة عنه من « تهذيبه » : أيوب السختياني . فإذا ثبت هذا الاحتمال ؛ فيكون الإسناد صحيحاً مرسلاً ؛ فهو شاهد قوي لما قبله .

ثالثاً : عن مندل عن عبد الرحمن بن زياد عن أشياخ لهم قالوا :

كان رسول الله ﷺ يأخذ الشارب من أطرافه .

أخرجه ابن سعد (١ / ٤٤٩) .

لكن مندل هذا - وهو ابن علي العَنَزِي - ضعيف لسوء حفظه .

وعبد الرحمن بن زياد لم أعرفه ، ويحتمل أن يكون عبد الرحمن بن زياد ؛ تابعي روى له الترمذي . أو عبد الرحمن بن زياد مولى بني هاشم ، وكلاهما مقبول عند الحافظ . والله أعلم .

٥٤٥٦ - (فما عدلْتَ بينهما ؛ يعني : في القُبلة) .

موضوع . ذكر البيهقي من حديث أبي أحمد بن عدي : حدثنا **القاسم بن مهدي** : حدثنا يعقوب بن كاسب : حدثنا عبد الله بن معاذ عن معمر عن الزهري عن أنس :

أن رجلاً كان جالساً مع النبي ﷺ ، فجاء بُنَيٌّ له ، فقَبَّلَهُ ، وأجلسه في حِجْرِهِ ، ثم جاءت بُنَيَّتُهُ ، فأجلسها إلى جنبه ، فقال النبي ﷺ : . . . فذكره .

كذا أورده ابن القيم في « تحفة المودود في أحكام المولود » (ص ٧٦ - هندية) ، وكأنه ساقه بسنده لتبرأ ذمته منه . ولما بدأت في أواخر محرم ١٤٠٤ هـ باختصار الكتاب المذكور ، كان من منهجي فيه أن أحذف منه ما لم يصح من الأحاديث والأحكام ، ولما وصلت إلى هذا الحديث كان لا بد من دراسة سنده ، فتبين لي أنه مما يجب حذفه ؛ لأن إسناده ضعيف جداً ؛ آفته القاسم بن مهدي شيخ ابن عدي ، وهو القاسم بن عبد الله بن مهدي الإخميمي ؛ قال فيه الدارقطني :

« متهم بوضع الحديث » .

وذكر له الذهبي حديثاً موضوعاً باطلاً ، و لما حكى عن ابن عدي أنه قال : « وهو عندي لا بأس به » تعقبه بقوله :

« قلت : قد ذكرت له حديثاً باطلاً ، فيكفيه » .

قلت : وأنا أظن أن هذا الحديث من أباطيله أيضاً .

ثم وجدت له متابعاً في « كامل ابن عدي » ، وأشار إلى تحسينه ، فنقلته إلى

« الصحيحة » (٣٠٩٨)[1] .

٥٤٥٧ ـ (إنَّ نُطْفَـةَ الرَّجُلِ بيـضـاءُ غليظةٌ ، فـمِنْهـا يكونُ العِظامُ والعَصَبُ ، وإنَّ نُطْفَةَ المرأةِ صفراءُ رقيقةٌ ، فمِنْها يكونُ الدَّمُ واللَّحْمُ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (١ / ٤٦٥) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١٠ / ٢١٣ / ١٠٣٦٠) من طريقين عن **عطاء بن السائب** عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه قال : قال عبد الله :

مَرَّ رسول الله ﷺ ، فجعل الناس يقولون : هذا رسول الله . فقال يهودي : إن كان رسول الله فسأسأله عن شيء ، فإن كان نبيّاً عَلِمَهُ . فقال : يا أبا القاسم ! أخبرني ؛ أمن نطفة الرجل يخلق الإنسان أم من نطفة المرأة ؟ فقال : . . . فذكره . والسياق للطبراني ؛ وزاد أحمد :

فقام اليهودي فقال : هكذا كان يقول مَنْ قبلك .

ومن هذا الوجه : رواه البزار في « مسنده ـ كشف الأستار » (ق ٢١٨ / ١ ـ المصورة) ـ ولم يسق لفظه ـ ، وقال :

« لا نعلم رواه عن القاسم هكذا إلا عطاء ، ولا عنه إلا أبو كُدَينة » !

قلت : اسمه يحيى بن المهلب البجلي ، وهو صدوق من رجال البخاري ؛ لكنه قد توبع ؛ فإنه عند الطبراني عن حمزة الزيات ـ وهو من رجال مسلم ـ عن عطاء بن السائب .

---

(١) وسبق فيها أيضاً (برقم ٢٨٨٣) . (الناشر) .

فالعلة من عطاء ؛ فإنه كان اختلط .

وبه أعله الهيثمي في « المجمع » (٨ / ٢٤١) ، فقال :

« رواه أحمد ، والطبراني ، والبزار بإسنادين ، وفي أحد إسناديه **عامر بن مُدْرِك** ، وثقه ابن حبان ، وضعفه غيره ، وبقية رجاله ثقات ، وفي إسناد الجماعة عطاء بن السائب ، وقد اختلط » !

قلت : في هذا التخريج تسامح كبير لا يعبر عن الواقع ! فإن رواية عامر بن مدرك - عند البزار - ليس فيها هذا التفصيل الذي في رواية عطاء ؛ فإن لفظ عامر :

« ماء الرجل أبيض غليظ ، وماء المرأة أصفر رقيق ، فأيهما علا ؛ غلب الشبه » .

وعامر هذا - وإن كان لين الحديث ؛ فإن - لحديثه شواهد في « صحيح مسلم » وغيره ، خرجت بعضها في « الصحيحة » (١٣٤٢) ؛ بخلاف حديث عطاء ؛ فإن ما فيه من العظام والعصب ، واللحم والدم ؛ لم يرد في شيء من تلك الشواهد ، فكان منكراً ، ولذلك ؛ خرّجته هنا .

ولحديث عامر شاهد من حديث ابن عباس نحوه ؛ وزاد في آخره :

« وإن اجتمعا ؛ كان منها ومنه » . قالوا : صدقت .

أخرجه البزار (٢٣٧٥) : حدثنا **السَّكَنُ بن سعيد** : ثنا أبو عامر عبد الملك ابن عمرو : ثنا إبراهيم بن طهمان عن مسلم عن مجاهد عن ابن عباس به . وقال :

« لا نعلمه يروى عن ابن عباس إلا من هذا الوجه ، وقد روي عن غيره من وجوه ، وفي حديث ابن عباس زيادة » .

قلت : يشير إلى ما ذكرت من الزيادة فيما أظن . وفي ثبوتها نظر عندي ؛ لمخالفته للأحاديث الصحيحة المشار إليها آنفاً[1] .

وأيضاً فـ (مسلم) الراوي عن مجاهد ؛ إن كان هو (الملائي الأعور) ؛ فهو ضعيف ، وإن كان هو (مسلماً البَطِين) ؛ فهو ثقة ، وقد روى كلاهما عن مجاهد ؛ كما في « تهذيب المزي » .

فمن الصعب ـ والحالة هذه ـ تحديد المراد منهما هنا ، وبخاصة أنهما لم يذكرا في شيوخ إبراهيم بن طهمان ؛ لكن الحديث بالأول منهما أشبه . والله أعلم .

والسكن بن سعيد ـ شيخ البزار ـ لم أعرفه !

٥٤٥٨ ـ (يُبْعَثُ يومَ القيامةِ قومٌ مِنْ قُبورِهم ؛ تأجَّجُ أَفْواهُهم ناراً . فقيلَ : من هم ؟ قال : ألَمْ ترَ أن الله يقولُ : ﴿ إنّ الذين يأكلون أموال اليتامى ظُلماً إنما يأكلونَ في بُطونِهم ناراً ﴾ . . . الآية) ؟ ! .

موضوع . أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٤ / ١٧٩٧) ، وعنه ابن حبان في « صحيحه » (٢٥٨٠ ـ موارد) ، والواحدي في « الوسيط » (١ / ١٥١ ـ ١٥٢ / ١) من طريق يونس بن بكير : حدثنا **زياد بن المنذر** عن **نافع بن الحارث** عن أبي برزة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته نافع هذا أو زياد .

والأول : هو نفيع أبو داود الأعمى ؛ كما جزم به في « التهذيب » ، وهو متروك . وقد كذبه ابن معين ؛ كما في « التقريب » . وقال فيه ابن حبان في

---

(١) وانظر « فتح الباري » (٧ / ٢٧٢ ـ ٢٧٤) . (الناشر) .

« الضعفاء » (٣ / ٥٥) :

« كان ممن يروي عن الثقات الأشياء الموضوعات توهماً ، لا يجوز الاحتجاج به ، ولا الرواية عنه إلا على جهة الاعتبار » .

فإن قيل : فكيف روى له هذا الحديث في « الصحيح » ؟ !

فأقول : الظاهر - والله أعلم - أنه توهم أنه غير نفيع هذا ، ومع ذلك ؛ فإنه لم يورده في التابعين من « الثقات » ؛ بخلاف ما فعله في الراوي عنه : زياد بن المنذر ، كما يأتي .

والآخر : زياد بن المنذر - وهو أبو الجارود الثقفي - ؛ قال الحافظ :

« رافضي ، كذبه يحيى بن معين » .

قلت : وأورده ابن حبان أيضاً في « الضعفاء » ، وقال :

« كان رافضيّاً ، يضع الحديث في مثالب أصحاب النبي ﷺ ، ويروي في فضائل أهل البيت أشياء ما لها أصول ، لا تحل كتابة حديثه » . قال الحافظ عقبه في « التهذيب » :

« قلت : وفي « الثقات » لابن حبان : « زياد بن المنذر . روى عن نافع بن الحارث ، وعنه يونس بن بكير » . فهو هو ، غفل عنه ابن حبان » .

قلت : وفي « الميزان » ترجمة أخرى ؛ قال عقب (ابن المنذر) المتقدم :

« زياد بن المنذر ، أبو حازم ، شيعي ، ضعفه أبو حاتم ، ولم يذكره ولده عبد الرحمن في كتابه » .

قلت : وكذلك لم يذكره الحافظ في « اللسان » ، فكأنه ذهب عليه ، أو سقط من قلم بعض النساخ . وإنما أورد رجلاً آخر من زياداته ، ونسبه (الطائي) ، ثم أفاد أنه انقلب اسمه على الراوي ، وأن الصواب : (المنذر بن زياد) ، فلعل ابن حبان توهم أيضاً أن زياداً هذا : هو أبو حازم الذي ضعفه أبو حاتم . والله أعلم .

وبالجملة ؛ فآفة الحديث هو أو شيخه نفيع . وبالأول أعله ابن عدي ؛ فقال الحافظ في « تخريج الكشاف » (٤ / ٣٩) - بعد ما عزاه لـ « صحيح ابن حبان » - :

« وفي إسناده زياد أبو المنذر ، كذبه ابن معين . وشيخه نافع بن الحارث ، ضعيف أيضاً ، وقد أورده ابن عدي في « الضعفاء » في ترجمة زياد ، وأعله به » .

والحديث ؛ عزاه ابن كثير لابن أبي حاتم أيضاً ، وابن مردويه من الوجه المتقدم .

وزاد عليهم السيوطي في « الدر » (٢ / ١٢٤) : ابن أبي شيبة في « مسنده » ، والطبراني .

وإذا علمت حال إسناد هذا الحديث ؛ فقد أساء الشيخ زكريا الأنصاري في تعليقه على « البيضاوي » (ق ١٠١ / ٢) ؛ حيث قال :

« رواه ابن حبان وغيره » !

فسكت عنه ؛ فأوهم صحته ! ولعله قلد في ذلك الحافظ ابن كثير ، فهو أولى بالانتقاد ؛ لما عرف به أنه من الحفاظ النقاد .

ولذلك ؛ اغتر بسكوته مُخْتَصِرُ كتابه الشيخ الصابوني (١ / ٣٦١) ؛ فإنه سكت عليه ؛ وقد عزاه لابن مردويه فقط ! ! وذلك قُلٌّ من جُلٍّ مما يدل على مبلغ

معرفة الرجل بهذا العلم .

وكذلك أشار إلى هذا الحديث : العلامة ابن القيم في « تحفة المودود » (ص ١٠٣) ساكتاً عليه ! وكان هو الباعث على تخريجه وتحقيق الكلام على إسناده ؛ لأتمكن من الإبقاء عليه أو حذفه من « مختصره » ، الذي أنا في صدده ، فقد حذفته .

(**تنبيه**) : وقع الحديث في « تفسير ابن كثير » بلفظ : « القوم » ! وواضح أنه خطأ مطبعي ، ومع ذلك خفي على الشيخ الصابوني ؛ فأورده كما وجده !

٥٤٥٩ ـ (نظرتُ ـ يعني : ليلةَ أسريَ به ـ ؛ فإذا أنا بقوم لهم مَشَافِرُ كمشافرِ الإبلِ ، وقَدْ وُكِّلَ بهم مَنْ يأخذُ بمشافرهم ، ثمّ يَجْعَلُ في أفواهِهم صَخْراً مِنْ نار يَخْرُجُ مِنْ أسافِلِهم . قلتُ : يا جبريلُ ! من هؤلاءِ ؟ قال : هؤلاء الذين يأكلونَ أموال اليتامى ظُلْماً ؛ إنَّما يأكلون في بُطونِهم ناراً) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن جرير في « التفسير » (٤ / ١٨٤) عن **أبي هارون العَبْدي** عن أبي سعيد الخدري قال : ثنا النبي ﷺ عن ليلة أسري به قال : نظرت . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أبو هارون هذا ـ واسمه عمارة بن جُوَيْنٍ ـ متروك ، ومنهم من كذبه .

والحديث ؛ عزاه السيوطي لابن أبي حاتم أيضاً ، وإسناده من هذا الوجه الواهي ؛ كما تراه في « تفسير ابن كثير » (١ / ٤٥٦) .

وهو قطعة من الحديث الطويل جداً في الإسراء والمعراج ؛ أخرجه ابن جرير

أيضاً (١٥ / ١٠ - ١٢) ، والبيهقي في « الدلائل » (٢ / ١٣٦ - ١٤٢) من طريق أبي هارون المذكور . وقد ساقه ابن كثير بطوله في « تفسيره » من طريقه ، وقال :

« وهو مضعَّف عند الأئمة ، على غرابة الحديث وما فيه من النكارة » .

قلت : وممّا فيه قوله :

« ثم مضيت هُنَيَّةً ؛ فإذا أنا بنساء يعلقن بثُدِيِّهِنَّ ، فسمعتهن يَصِحْنَ إلى الله عز وجل . قلت : يا جبريل ! من هؤلاء النساء ؟ قال : هؤلاء الزناة من أمتك . . . » الحديث بطوله .

وقصة النساء هذه ؛ مما أشار إليه ابن القيم أيضاً في « التحفة » (ص ١٠٣) ؛ دون أن ينبه على ضعفها ، بل ساقه مساق المسلَّمات ! والله المستعان .

٥٤٦٠ - (إِنَّكم تُدْعَونَ يومَ القيامةِ بأسمائِكم وأسماءِ آبائِكم ؛ فأَحْسِنُوا أسماءَكم) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٤٩٤٨) ، والدارمي (٢ / ٢٩٤) ، وابن حبان (١٩٤٤) ، والبيهقي (٩ / ٣٠٦) ، وأحمد (٥ / ١٩٤) ، وعبد بن حميد في « المنتخب من المسند » (ق ٢٩ / ١) ، والبغوي في « حديث علي بن الجعد » (٩ / ١١٠ / ١) ، ومن طريقه أبو محمد البغوي في « شرح السنة » (١٢ / ٣٢٧ / ٣٣٦٠) ، وابن عساكر في « التاريخ » (٦ / ١٧ / ١ و ٨ / ٥٢٩ / ٢) كلهم من طريق داود بن عمرو عن عبد الله بن أبي زكريا الخزاعي عن أبي الدرداء مرفوعاً به . وقال أبو داود - معللاً إياه بالانقطاع - :

« ابن أبي زكريا لم يدرك أبا الدرداء » .

وتبعه جمع ، فقال البيهقي عقبه :

« هذا مرسل ؛ ابن أبي زكريا لم يسمع من أبي الدرداء » .

وكذا قال المنذري في « الترغيب » (٣ / ٨٥) . وقال الحافظ في « الفتح » (١٠ / ٥٧٧) :

« ورجاله ثقات ؛ إلا أن في سنده انقطاعاً بين عبد الله بن أبي زكريا - راويه عن أبي الدرداء - وأبي الدرداء ؛ فإنه لم يدركه » !

وفيما ذكره من التوثيق نظر ؛ فإن داود بن عمرو فيه كلام ؛ أورده الذهبي في « الميزان » ، وقال :

« وثقه ابن معين . وقال العجلي : ليس بالقوي ، انفرد بهذا الحديث » .

قلت : والحافظ نفسه ضعفه في « التقريب » بقوله فيه :

« صدوق يخطئ » .

ومن هذا التحقيق ؛ يتبين للباحث خطأ النووي في قوله في « الأذكار » :

« رُوِّينا في « سنن أبي داود » بالإسناد الجيد عن أبي الدرداء . . . » فذكره !

وكذا ابن القيم في قوله في « تحفة المودود » (ص ٣٦) :

« رواه أبو داود بسندٍ حسن » !

ووهم مؤلف « أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب » وهماً آخر أفحش من هذا ؛ فقال (ص ٦١ - ٦٢) :

« رواه البخاري » !

ومن الغرائب : أن المناوي بعد أن نقل في « فيض القدير » **تجويد** النووي لإسناده ، وتعقبه بالانقطاع الذي نقلناه آنفاً عن البيهقي وغيره ، وجزم بقوله تبعاً لهم :

« فالحديث منقطع » !

عاد في كتابه الآخر « التيسير » - وهو مختصر الأول كما نص عليه في مقدمته - فقال :

« وإسناده جيد ؛ كما في « تهذيب الأسماء » وغيره » !

فما أسرع ما نسي !

٥٤٦١ - (يا أبا عُبَيدةَ ! قَتَلَتْ بنو إسرائيلَ ثلاثةً وأربعينَ نبيّاً مِنْ أوَّل النَّهارِ في ساعةٍ واحدةٍ ، فقام مئةُ رجلٍ واثنا عَشَرَ رجُلاً مِنْ عُبّادِ بني إسرائيلَ ، فأمروا مَنْ قتلهم بالمعروفِ ، ونَهَوْهم عَنِ المُنْكَرِ ، فقُتِلوا جميعاً مِنْ آخرِ النّهار في ذلكَ اليومِ ، وهمُ الذينَ ذكر الله عز وجل ؛ يعني : قوله تعالى : ﴿ إنّ الذين يكفرونَ بآياتِ الله ويقتلونَ النبيِّين بغيرِ حقٍّ ويقتلونَ الذين يأمرونَ بالقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فبشِّرْهم بعذابٍ أليم ﴾ .

ضعيف . أخرجه ابن جرير (٣ / ١٤٤ - ١٤٥) ، والبغوي في « تفسيره » (٢ / ١١٨ - المنار) ، وكذا ابن أبي حاتم - كما في « تفسير ابن كثير » (١ / ٣٥٥) - وغيرهم من طريق محمد بن حِمْيَرٍ قال : ثنا **أبو الحسن مولى بني أسد** عن مكحول عن قَبِيصَةَ بن ذُؤَيب عن أبي عبيدة بن الجراح قال :

قلت : يا رسول الله ! أي الناس أشد عذاباً يوم القيامة ؟ قال :

« رجل قتل نبيّاً ، أو رجل أمر بالمنكر ونهى عن المعروف » . ثم قرأ رسول الله ﷺ : ﴿ إن الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس . . . ﴾ ؛ إلى أن انتهى إلى : ﴿ وما لهم من ناصرين ﴾ . ثم قال رسول الله ﷺ : . . . فذكر حديث الترجمة .

قلت : سكت عنه ابن كثير ، وهو حديث منكر عندي ، وإسناده ضعيف مجهول ؛ علته أبو الحسن هذا ؛ فإنه مجهول ؛ كما قال الذهبي في آخر « الميزان » ، والحافظ ابن حجر في « اللسان » .

وبه أعله الحافظ في « تخريج أحاديث الكشاف » (٤ / ٢٤) .

وأَنْكَرُ من هذا الحديث : الأثر الذي ساقه ابن كثير عقب هذا من رواية [ابن] أبي حاتم عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال :

قَتَلَتْ بنو إسرائيل ثلاث مئة نبي من أول النهار ، وأقاموا سوق بَقْلِهم من آخره .

وقال في مكان آخر (١ / ١٠٢) :

« قال أبو داود الطيالسي : حدثنا شعبة عن الأعمش عن إبراهيم عن أبي معمر عن عبد الله بن مسعود قال : . . . فذكره بلفظ :

كانت بنو إسرائيل في اليوم تقتل ثلاث مئة نبي ، ثم يقيمون سوق بَقْلِهم من آخر النهار » .

قلت : وهذا إسناد صحيح ؛ إن كان الطيالسي قد ثبت السند إليه به ؛ فإنه ليس في « مسنده » المطبوع ، وهو المفروض ؛ لأنه ليس من شرطه ؛ فإنه موقوف

على ابن مسعود .

فإن صح عنه ؛ فهو من الإسرائيليات الباطلة التي يكذبها العقل والنقل :

أما العقل ؛ فإنه من غير المعقول أن يتوفر هذا العدد الكبير من الأنبياء في وقت واحد وبلد واحد ، ويتمكن اليهود من ذبحهم ذبح النعاج قبل انتهاء النهار ، وفي آخره يقيمون سوقهم ! هذا من أبطل الباطل .

وأما النقل ؛ فهو قوله ﷺ :

« كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء ، كلما هلك نبي خلفه نبي . . . » الحديث ؛ متفق عليه ، وهو مخرج في « الإرواء » (٢٤٧٣) .

فهذا صريح في أن أنبياء بني إسرائيل كان يخلف بعضهم بعضاً ، ويأتي أحدهم بعد الآخر ؛ كقوله تعالى : ﴿ ثم أرسلنا رسلنا تترى ﴾ ؛ أي : متواترين واحداً بعد واحد .

نعم ؛ ذلك لا ينفي أن يرسل الله أكثر من رسول - بله نبي - واحد في وقت واحد لحكمة يعلمها ؛ مثل هارون مع موسى ، وقوله في أصحاب القرية : ﴿ إذ أرسلنا إليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا إنا إليكم مرسلون ﴾ .

وأما بعث مثل ذاك العدد الضخم من الأنبياء في زمن واحد ؛ فليس من سنة الله تبارك وتعالى .

ولابد من التنبيه هنا على موقفين متباينين تجاه هذا الأثر ؛ من رجلين معاصرين :

الأول : الشيخ محمد علي الصابوني مختصر « تفسير الحافظ ابن كثير » ؛ فإن

هذا الرجل ؛ مع أنه صرح في المقدمة تحت عنوان : طريقة الاختصار (ص ٩) أنه اقتصر على الأحاديث الصحيحة ، وحذف الضعيف منها ، كما حذف الروايات الإسرائيلية !

ومع ذلك ؛ فإنه لم يفِ بهذا ، وهو أمر طبيعي بالنسبة إليه ؛ فإنه ليس من رجال هذا الميدان ؛ فقد أبقى في كتابه هذا « المختصر » كثيراً من الأحاديث الضعيفة والواهية ، و الإسرائيليات المنكرة ! والمثال على كل من الأمرين ظاهر بين يديك ؛ فالحديث - مع ضعف إسناده الظاهر عند المحدثين ونكارته البينة عند المحققين - انطلى عليه أمره ، وغرَّه فيه أن ابن كثير لما أورده سكت عليه ولم يبين ضعفه ! وخفي عليه - لجهله وبعده عن هذا العلم - أن المحدِّث إذا ساق الحديث بإسناده ؛ فقد برئت ذمته منه .

ولذلك ؛ كان من الواجب عليه أحد أمرين :

إما أن يختصر هذا النوع من الحديث ؛ فلا يورده في « مختصره » .

وإما أن يبيِّن درجته إذا احتفظ به ؛ وهذا مما لا سبيل له إليه ؛ لما ذكرنا أنه ليس من رجال هذا العلم . ولكن إذا كان قد اغتر بسكوت ابن كثير على بعضها ، وكان عاجزاً عن أن يعرف بنفسه درجة الحديث ؛ فما له أورد كثيراً من الأحاديث الضعيفة الأخرى التي بيّن ابن كثير بنفسه وهاءها وضعفها ؛ ونقل هو ذلك عنه في الحواشي ؟ ! خلافاً لشرطه ! فانظر مثلاً الأحاديث الواردة في (المجلد الأول) صفحة (١٠٣ ، ١١١ ، ١١٩ ، ١٥٨ ، ١٩٥ ، ٢٢٦ ، ٢٧٧ ، ٣٦١ ، ٥٤٣ ، ٥٤٩ ، ٦٠٩ ، ٦١٣ ، ٦١٩ ، ٦٣٣) .

فهذه الأحاديث المشار إليها كلها ضعفها ابن كثير ، فأين دعوى مُخْتَصِرِه : أنه

اقتصر فيه على الأحاديث الصحيحة ، وحذف الضعيف ؟ ! فكيف وبعضها موضوع ؛ كحديث (ص ٦١٩) :

« من أعان ظالماً ؛ سلطه الله عليه » . قال ابن كثير :

« وهو حديث غريب » ! وهذا من تساهله كما بينته في « الضعيفة » (١٩٣٧) .

على أن هناك أحاديث أوردها ساكتاً عليها كغالب عادته ، وهي مما ضعفه ابن كثير ؛ كحديث ابن مردويه في نزول آية : ﴿ الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار . . . ﴾ في علي (١ / ٢٤٥) ؛ قال ابن كثير :

« فيه عبد الوهاب بن مجاهد ، وهو ضعيف » !

قلت : بل هو متروك ، وكذبه الثوري ؛ كما قال الحافظ .

وحديث ابن مردويه الآخر (١ / ٥٤٠) ؛ قال ابن كثير :

« هذا حديث غريب جداً » ؛ وهو مخرج في « الضعيفة » (٤٤٣٩) .

وعلى العكس من ذلك ؛ أوهم بجهله صحة حديث عن ابن عباس ضعفه ابن كثير مرفوعاً ، وصححه موقوفاً نقلاً عن الترمذي ، فقال المختصر ـ بعد التضعيف ـ :

« وقد روي بإسناد صحيح عن ابن عباس » ! فأسقط منه قول الترمذي : « موقوفاً » !

ورأيته في حديث واحد في المجلد الأول من « مختصره » (ص ٥٦٦) قائلاً :

« الحديث ؛ وإن كان ضعيف السند ؛ ففي أحاديث الشفاعة ما يؤيده ويؤكده » !

كذا قال ! وهو مما يدل على جهل بالغ ؛ لأنه ليس في شيء من الأحاديث

التي أشار إليها ما في هذا الحديث الضعيف من النكارة ، يُنَبِّئكَ عنها طرفه الأول منه :

« إن ربي عز وجل استشارني في أمتي : ماذا أفعل بهم ؟ فقلت : ما شئت . . فاستشارني الثانية . . . » ! !

ولا أدري كيف استساغ هذا المختصِر مثل هذا التعبير الذي فيه رائحة التشبيه بالعبيد : ﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾ ؟ ! مع ضعف إسناده ؛ فإن فيه **ابن لهيعة** ، وهو معروف بالضعف ، وله تخاليط كثيرة .

ومن جهل هذا الرجل : أنه تأول أثر ابن مسعود ـ المتقدم ـ في قتل اليهود للأنبياء بالمئات في اليوم الواحد ؛ مع أنه اشترط على نفسه ـ كما سبق ـ أن يحذف الروايات الإسرائيلية ، فقد أخل به أيضاً ـ حين أورده ـ ، ولظهور نكارته تأوله بتأويل بارد ؛ فعلق عليه بقوله (١ / ٧١) :

« وعبارة : « في اليوم » لا تعني كل يوم ، ولكن بعض الأيام » !

ولقد كان الأولى به ـ لو كان عنده علم وبصيرة فيه ـ أن لا يورده ؛ وفاءً بشرطه ، وأن يستريح من تكلف تأويله البارد الظاهر بطلانه بداهة ، لا سيما بالنسبة للفظ ابن أبي حاتم المتقدم :

« قتلت بنو إسرائيل ثلاث مئة نبي من أول النهار . . . » ؛ فإنه أصرح في إبطال تأويله ، وهو على علم به ؛ فقد أورده في « مختصره » (١ / ٢٧٤) ، دون أن يتنبه لبطلانه ! والله المستعان .

وأما الرجل الآخر المعاصر ؛ فهو المدعو (عز الدين بليق) ، مؤلف ما سماه بـ

« منهاج الصالحين » ، فلقد كان موقفه من هذا الأثر موقفاً آخر معاكساً لموقف الشيخ الصابوني تماماً ؛ فإنه أنكره أشد الإنكار في أول كتابه : « موازين القرآن الكريم » (ص ١٣ ـ ١٤) ، وكتابه الآخر : « موازين القرآن والسنة » (ص ٦٩) .

وبقدر ما أصاب في إنكاره إياه ؛ فقد أخطأ أقبح الخطأ في اعتباره إياه مثالاً لبعض الأحاديث الموضوعة التي وردت في كتب التفسير ، وجهل أو تجاهل ـ لسوء طَوِيَّتِه ـ أنه ليس حديثاً ؛ وإنما هو من الإسرائيليات !

فتأمل تباين موقف الرجلين من هذا الأثر ، ثم تأمل كيف يلتقيان في الإساءة ـ بجهلهما ـ إلى الإسلام ، وتوهمهما الأثر حديثاً ، ذاك بتأويله إياه ، وهذا بضربه له مثالاً للأحاديث الموضوعة ، لا سيما وقد أتبعه بمثال آخر ، وهو قوله ﷺ :

« خلق الله التربة يوم السبت . . . » الحديث ، وهو صحيح لا غبار عليه سنداً ومتناً ؛ رواه مسلم في « صحيحه » ! ومع ذلك جعله (بليق) مثالاً آخر للأحاديث الموضوعة ! وسوَّد لإثبات ذلك ـ زعم ـ ست صفحات (١٥ ـ ٢١) !

وأصل ضلاله هذا ؛ إنما هو من سوء الفهم ، ولربما من سوء القصد ـ أيضاً ـ ؛ فإنه فسر (التربة) فيه بأنها الأرض ! والصواب أنها التراب ، كما يدل عليه تمام الحديث واللغة ، على ما بينته في آخر المجلد الرابع من « السلسلة » الأخرى : « الصحيحة » (الاستدراك ١٥) .

ومن عجيب حال هذا الرجل : أنه في الوقت الذي يطعن في عشرات الأحاديث الصحيحة في كتابه الثاني المتقدم ، وبعضها متواتر ؛ كأحاديث عيسى عليه السلام وغيرها فهو في الوقت نفسه قد حشا كتابه « المنهاج » بمئات الأحاديث الضعيفة والمنكرة ، وبعضها من الموضوعات ، كحديث عرض الحديث

على القرآن ؛ فإن وافقه قبل ، وإن خالفه رفض ! وهو من وضع الزنادقة ؛ كما بينته في غير ما موضع ! وغيره كثير وكثير . فالله المستعان .

هذا ؛ وقوله في أول حديث الترجمة :

« أشد الناس عذاباً رجل قتل نبيّاً » ؛ قد جاء بإسناد حسن عن ابن مسعود ، وهو مخرج في « السلسلة » الأخرى برقم (٢٨١) .

٥٤٦٢ - (إذا ماتَ أحدُكم ؛ فَقَدْ قامتْ قِيامتُهُ ؛ فاعبُدُوا اللهَ كأنَّكُمْ تَرَوْنَهُ ، واستغْفِرُوه كلَّ ساعةٍ)[١] .

موضوع . أخرجه الديلمي (١ / ١ / ١٥١ - زهر الفردوس) من طريق **عَنْبَسة ابن عبد الرحمن** : حدثنا **محمد** بن زاذان عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عَنْبَسة هذا ؛ فإنه كان يضع الحديث .

وقد مضى له غير ما حديث موضوع ؛ فانظر اسمه في فهرس المجلد الأول والثاني من هذه « السلسلة » .

وقريب منه : شيخه محمد بن زاذان ؛ فإنه متروك ، فانظر الحديث (٤٣٥ ، ٥١٨) .

والحديث ؛ ذكره السخاوي في « المقاصد » (ص ٧٥) من رواية العسكري عن أنس بلفظ :

« الموت القيامة ، إذا مات أحدكم ؛ فقد قامت قيامته ، يرى ما له من خير وشر » .

---

(١) سبق تخريج الشيخ - رحمه الله - الحديثَ برقم (١١٦٦) مختصراً . فانظره . (الناشر) .

ولم يتكلم على إسناده بشيء ، لا في رواية العسكري ولا في رواية الديلمي ، وقد ذكرها تحت حديث :

« من مات ؛ فقد قامت قيامته » (ص ٤٢٨) مشيراً إلى أنه لا أصل له بهذا اللفظ الأخير . وقال :

« وللطبراني من حديث زياد بن علاقة عن المغيرة بن شعبة قال :

يقولون : القيامة القيامة ، وإنما قيامة المرء موته .

ومن رواية سفيان بن أبي قيس قال :

شهدت جنازة فيها علقمة ، فلما دفن قال : أما هذا ؛ فقد قامت قيامته » .

٥٤٦٣ - (يُدْعى الناسُ يومَ القيامةِ بأُمَّهاتهم ؛ سَتْراً مِنَ اللهِ عزَّ وجلَّ عليهِم)[١] .

باطل . رواه ابن عدي في « الكامل » (ق ١٧ / ٢) عن **إسحاق بن إبراهيم الطبري** : ثنا مروان الفزاري عن حُمَيد الطويل عن أنس مرفوعاً . وقال :

« منكر المتن بهذا الإسناد » .

وأقره الذهبي في « الميزان » ، وابن حجر في « اللسان » .

ومن قبلهما ابن الجوزي في « الموضوعات » (٣ / ٢٤٨) ؛ فإنه أورد الحديث من طريق ابن عدي ، ثم قال :

« هذا حديث لا يصح ، والمتهم به إسحاق ، قال ابن عدي . . . » . وقال ابن

---

(١) خرَّج الشيخ - رحمه الله - هذا الحديث قديماً برقم (٤٣٣) ، فانظره . (الناشر) .

حبان في إسحاق هذا (١ / ١٣٨) :

« منكر الحديث جداً ، يأتي عن الثقات بالأشياء الموضوعات ، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب » .

ثم ساق له عدة أحاديث موضوعة تدل على حاله السيئة ؛ فليراجعه مَنْ شاء . ولذلك ؛ قال الحاكم في - « المدخل » كما في « اللسان » - :

« روى عن الفضيل وابن عيينة أحاديث موضوعة » .

ولذلك ؛ فالحديث باطل ؛ كما قال ابن القيم في « مناره » (ص ٥١) ، قال :

« والأحاديث الصحيحة بخلافه ، قال البخاري في « صحيحه » : (باب ما يدعى الناس يوم القيامة بآبائهم) . ثم ذكر حديث : « ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة بقدر غَدرته ، فيقال : هذه غدرة فلان ابن فلان » .

ومن عجائب السيوطي : أنه تعقب - في « اللآلي » (٢ / ٤٤٩) - ابن الجوزي بقوله :

« قلت : له طريق آخر . . . » .

ثم ساق حديث ابن عباس المتقدم برقم (٤٣٤) ، وهو موضوع أيضاً ؛ فيه كذاب ؛ كما بينته هناك .

ولذلك ؛ تعقبه ابن عَرّاق في « تنزيه الشريعة » بقوله (٢ / ٣٨١) :

« هو من طريق إسحاق بن بشر ؛ وهو كذاب وضاع ، فلا يصلح شاهداً » .

ولهذا ؛ فقد أساء السيوطي بتعقبه المذكور من جهة ، وبسكوته عليه وفيه

الكذاب من جهة أخرى ، كما سكت عليه أيضاً في كتابه الآخر « الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة » (٨٠ / ١١٨ ـ تحقيق الأخ الفاضل محمد الصّباغ) !

وقريب من ذلك : ما صنعه الزرقاني في « مختصر المقاصد الحسنة » (٧٦ / ٢٢٢) ؛ فإنه أورد الحديث ، وقال :

« ضعيف » !

فأوهم أنه ليس شديد الضعف ، ليس فيه من رمي بالكذب والوضع ! وهذا إنما يأتي من التقليد وقلة التحقيق .

ونحوه في « تذكرة الموضوعات » للشيخ محمد طاهر الفُتَّنِيِّ (ص ٢٢٤) .

٥٤٦٤ ـ (لا أجمعُهما له ، هو أبو سليمان)[1] .

ضعيف جداً . أخرجه ابن أبي خيثمة في « التاريخ » (٣٢٨) : أخبرنا الزُّبَيْر بن بَكار قال : حدثني محمد بن يحيى عن **إبراهيم بن أبي يحيى** عن محمد بن زيد بن المهاجر بن قنفذ قال :

لما وُلد محمد بن طلحة بن عبيد الله ؛ أتى به طلحةُ النبيَّ ﷺ ، فقال :

« أسْمِهِ محمداً » . فقال : يا رسول الله ! أكنيه أبا القاسم ؟ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مرسل ؛ ابن قنفذ تابعي لم يدرك القصة . وإبراهيم ابن أبي يحيى ؛ الظاهر أنه إبراهيم بن أبي حية اليسع ؛ فإن كنيته اليسع أبو يحيى ؛ ولقبه أبو حية ؛ كما في « اللسان » . قال البخاري :

(١) مال الشيخ ـ رحمه الله ـ إلى ثبوته قبل وقوفه على إسناده ، فانظر آخر الحديث (٥٤٥٢) . (الناشر) .

« منكر الحديث » . وقال الدارقطني :

« متروك » .

وقد أشار ابن عبد البر إلى ضعف هذا الحديث في « الاستيعاب » .

لكن قد صح النهي عن الجمع بين اسمه ﷺ وكنيته في غير هذا الحديث ، كما بينته في التعليق على « مختصر تحفة المودود » لابن القيم بقلمي . ولم يصح أن النبي ﷺ كناه بأبي القاسم ؛ خلافاً لما ذكره ابن عبد البر !

٥٤٦٥ - (إذا كانَ يومُ القيامةِ ؛ خرجَ صائحٌ مِنْ عند الله ، فنادى بأعْلى صَوْتِهِ : يا أُمَّةَ مُحَمَّد ! إنَّ اللهَ قَدْ عفا لكم عَنْ حَقِّهِ قِبلَكُمْ ، فَتَعَافَوا فيما بينكُم ، وادخلُوا الجَنَّةَ بسلامٍ) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي خيثمة في « التاريخ » (٣٤١) : حدثنا **محمد ابن بَشِير الكِنْدي** قال : نا مَعْن بن عيسى الأشجعي وعبد الله بن إبراهيم الغِفَاري عن **زيد بن عبد الرحمن بن أبي نُعَيْم الليثي** عن محمد بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان عن أبيه عن جده عن عثمان بن عفان قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته زيد هذا ؛ فإنه مجهول ؛ كما قال الذهبي في ترجمة (عبد الله بن إبراهيم الغفاري) من « الميزان » .

وأورد فيها حديثين آخرين من روايته عن زيد ، فقال ابن عدي :

« لم أسمع بزيد إلا في هذين الحديثين ، ولا أعلم روى عنه إلا عبد الله بن إبراهيم » !

قلت : ويرده هذا الحديث ؛ فقد روى عنه معن بن عيسى الأشجعي ؛ وهو ثقة ثبت ؛ حتى قال أبو حاتم :

« هو أثبت أصحاب مالك » .

لكن الراوي عنه محمد بن بشير الكندي فيه كلام ؛ قال يحيى :

« ليس بثقة » . وقال الدارقطني :

« ليس بالقوي » .

٥٤٦٦ - (مَنْ توضَّأ فأسبغَ الوُضوءَ ، ثم أتى الرُّكْنَ لِيَسْتَلِمَهُ ؛ خاضَ في الرحمةِ ، فإذا استلَمه فقال : بسم اللهِ واللهُ أكبرُ ، أشهدُ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ وحدَه لا شريكَ لهُ ، وأشهدُ أنَ محمَّداً عبدُه ورسولُه ؛ غَمَرَتْهُ الرحمةُ ، فإذا طافَ بالبيتِ ؛ كتب اللهُ لهُ بكُلِّ قدَم سبعينَ ألفَ حسنةٍ ، وحطَّ عنهُ سبعينَ ألفَ سيئةٍ ، ورفعَ لهُ سبعينَ ألْفَ درجةٍ ، وشُفِّع في سبعينَ مِنْ أهْلِ بيتِه ، فإذا أتى مَقَام إبراهيمَ ، فصلَّى عندَهُ ركعتينِ إيماناً واحْتساباً ؛ كَتَبَ اللهُ له عِتْقَ أربعةَ عَشَرَ مُحَرَّراً مِنْ وَلَدِ إسماعيلَ ، وخرجَ مِنْ ذُنوبِهِ كيومَ ولدتْهُ أمُّهُ) .

منكر . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (١٠٤ / ٢ - مصورة الجامعة الإسلامية : الثانية) من طريق **عيسى بن إبراهيم الطِّرسُوسِيِّ** : ثنا آدم بن أبي إياس : ثنا **إسماعيل بن عياش عن المغيرة بن قيس** عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ المغيرة بن قيس بصري منكر الحديث ؛ كما قال ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٢٢٧ ـ ٢٢٨) عن أبيه .

وابن عياش ضعيف في روايته عن غير الشاميين ، وهذه منها .

والطرسوسي ؛ لم أعرفه .

٥٤٦٧ ـ (يُوشِكُ أن تظْهَرَ فِتْنةٌ لا يُنَجِّي مِنْها إلا اللهُ ، أو دعاءٌ كدعاءِ الغَرِيق) .

منكر . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (١٢٣ / ١) من طريق **يحيى ابن المتوكل عن يعقوب بن سَلَمة عن أبيه** عن أبي هريرة مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف بمرة ؛ يحيى بن المتوكل : هو المدني أبو عقيل ؛ مُجمع على ضعفه . بل قال ابن حبان (٣ / ١١٦) :

« منكر الحديث ، ينفرد بأشياء ليس لها أصول من حديث النبي عليه الصلاة والسلام ، لا يسمعها الممعن في الصناعة إلا لم يرتب أنها معمولة » .

ويعقوب بن سلمة : هو الليثي مولاهم المدني ، وهو مجهول الحال .

وأبوه لين الحديث ؛ كما في « التقريب » !

وحقه أن يقول في أبيه : إنه مجهول ؛ لأنه لم يذكر له في « التهذيب » راوياً غير ابنه ، بل ختم ترجمته فيه بقوله :

« لا يعرف » ، وهو الذي جزم به الذهبي في « الميزان » .

٥٤٦٨ - (إذا كانَ أولُ ليلة منْ شَهْرِ رمضانَ ؛ نَظَر اللهُ إلى خَلْقه ، وإذا نظرَ اللهُ إلى عبد ؛ لم يعذِّبْهُ أبداً ، ولله في كُلِّ يوم ألفُ ألفِ عتيق منَ النّارِ ، فإذا كانت ليلةُ تسع وعشرينَ ؛ أعتقَ الله فيها مثلَ جميع ما أعتقَ في الشَّهرِ كُلِّه ، فإذا كانتْ ليلةُ الفطْرِ ؛ ارتجَّت الملائكة ، وتجلَّى الجبارُ بنُورِه - مع أنه لا يصفُه الواصفُون - ؛ فيقولُ للملائكة - وهم في عيدهم منَ الغد - : يا معشرَ الملائكة - يوحي إليهم - ! ما جزاءُ الأجيرِ إذا أوفى عملَه ؟ فتقولُ الملائكةُ : يُوَفَّى أجْرَهُ . فيقولُ الله تعالى : أُشْهِدُكم أني قَدْ غفرتُ لهم) .

موضوع . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (١٨٠ / ١) ، وابن الجوزي في « الموضوعات » (٢ / ١٨٩ - ١٩٠) من طريق **حَمَّاد بن مُدْرِك** : ثنا **عثمان ابن عبد الله الشامي** : ثنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً به . وقال ابن الجوزي عقبه :

« هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ ، وفيه مجاهيل ، والمتهم به عثمان ابن عبد الله ؛ قال ابن عدي : حدث بمناكير عن الثقات ، وله أحاديث موضوعة . وقال ابن حبان : يضع على الثقات » .

قلت : وحماد بن مدرك ؛ لم أجد له ترجمة ، والظاهر أنه من المجاهيل الذين أشار إليهم ابن الجوزي ، وقد أقره السيوطي في « اللآلي المصنوعة » (٢ / ١٠٠ - ١٠١) .

ومع هذا كله ؛ أورد المنذري هذا الحديث في « ترغيبه » (٢ / ٦٨ - ٦٩) من رواية الأصبهاني هذه ! وذلك من تساهله الذي حملني على جعل كتابه إلى

قسمين : « صحيح الترغيب » و « ضعيف الترغيب » ؛ وقد شرحت تساهله هذا في مقدمة « الصحيح » بما لا تجده في غيره ، وقد تم طبع المجلد الأول منه ، يسر الله لنا طبع سائرها مع « الضعيف »[1] .

٥٤٦٩ ـ (إذا كانَ أولُ ليلةٍ مِنْ رمضانَ ؛ فُتِحَتْ أبوابُ السماءِ ؛ فلا يُغْلَقُ منها بابٌ حتَّى يكونَ آخرُ ليلةٍ من رمضان .

فليسَ من عبْدٍ مؤمنٍ يصلِّي ليلةً ؛ إلاّ كَتبَ اللهُ له ألفاً وخمسَ مئةِ حسنةٍ بكلِّ سجْدةٍ ، ويُبنَى له بيتٌ في الجنّةِ مِنْ ياقوتةٍ حمْراءَ ، لها ستُّون ألف بابٍ [لكل باب] منها قصرٌ مِنْ ذهَبٍ مُوَشَّحٍ بياقوتةٍ حمراءَ .

فإذا صامَ أوَّلَ يومٍ من رمضان ؛ غُفِرَ له ما تقدَّم إلى مِثْلِ ذلك اليومِ مِنْ شهْرِ رمضانَ .

ويستغفرُ لهُ كلَّ يوم سبعونَ ألفَ ملَكٍ مِنْ صلاةِ الغداةِ إلى أن تُوَارى بالحجابِ ، وكان لهُ بكلِّ سَجْدةٍ يسجدُها في شهْرِ رمضانَ بليلٍ أو نهارٍ شجرةٌ يسيرُ الراكبُ في ظِلِّها خمسَ مئةِ عامٍ) .

موضوع . أخرجه البيهقي في « الشعب » (٣ / ٣١٤ / ٣٦٣٥) ، و الأصبهاني في « الترغيب » (١٨٠ / ١) من طريق **محمد بن مروان السُّدِّيِّ** عن داود بن أبي هند عن أبي نضرة العبدي وعن عطاء بن أبي رباح عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .

قلت : والسدي هذا ـ وهو الصغير ـ متهم بالكذب .

---

(١) ثمّ طبع الكتاب ـ بقسميه ـ في خمسة مجلدات بعد وفاة الشيخ ـ رحمه الله ـ بقليل . (الناشر) .

ولست أدري لماذا لم يورد ابن الجوزي حديثه هذا في « الموضوعات » ؟ ! وقد أورد له حديثاً في الصلاة على النبي ﷺ ؛ وقال فيه :

« كذاب » ؛ كما تقدم برقم (٢٠٣) ؛ فلعله لم يقف عليه .

وقد أساء المنذري بإيراده إياه في « الترغيب » (٢ / ٦٦ ـ ٦٧) دون أن يبين حال راويه ؛ فإنه لم يزد على قوله :

« رواه البيهقي ، وقال : « قد روينا في الأحاديث المشهورة ما يدل على هذا ، أو لبعض معناه » . كذا قال رحمه الله » ! !

وكأن المنذري أشار إلى نقد كلام البيهقي ؛ فإنه ليس في الأحاديث المعروفة ما في هذا إلا الفقرة الأولى ؛ فإنها في « الصحيحين » من حديث أبي هريرة نحوه .

وقنع المنذري بالإشارة إلى تضعيفه فقط !

و قلده المعلقون الثلاثة ، فصرحوا بأنه « ضعيف » ؛ مع أنهم عزوه للبيهقي والأصبهاني بالأرقام ! ولا يحسنون إلا هذا :

كالعيس في البيداءِ يقتلها الظَّمَا ... والماءُ فوق ظُهورِها محمولُ

٥٤٧٠ ـ (إذا كانَ غداةُ الفِطْرِ ؛ قامتِ الملائكةُ على أفواهِ الطُّرُقِ فنادَوا : يا معْشرَ النَّاسِ ! اغدُوا إلى ربٍّ رحيم ، يمنُّ بالخيرِ ويثيبُ الجزيلَ ؛ أمَرَكُم بصومِ النهارِ فصمتموه ، فإذ أطعتُم ربَّكم فاقْبِضُوا أجوركم .

فإذا صلَّوا نادى منادٍ منَ السماءِ : ارجعُوا إلى منازِلِكم راشدينَ ؛

فقد غفرتُ ذنوبَكم ، ويُسَمَّى ذلكَ اليومُ في السماء يومَ الجَائزةِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٦١٨) ، والمعافى بن زكريا في « الجليس » (٤ / ٨٣) ، والأصبهاني في « الترغيب » (١٨٨ / ١) من طريقين عن **سعيد بن عبد الجبار** [عن توبة] عن **سعيد بن أوس الأنصاري** عن أبيه مرفوعاً به . والزيادة للطبراني .

وكذلك رواه الحسن بن سفيان في « مسنده » ؛ إلا أنه قال : عن **توبة أو أبي توبة** .

وكذلك أخرجه المعافى في « الجليس » ؛ لكنه قال :

عن أبي توبة . . بغير شك ، وكذا نقله في « الإصابة » .

قلت : وأبو توبة ـ أو توبة ـ لم أعرفه . ومن المحتمل أن يكون هو الذي في « الجرح » (١ / ١ / ٤٤٦) :

« توبة بن نمر الحضرمي المصري ، وكان قاضي مصر ، فلما مات استقضي عبد الله بن لهيعة ، وابنته تحت ابن لهيعة . روى عن أبي عفير عن ابن عمر . روى عنه الليث بن سعد ، وعمرو بن الحارث ، وابن لهيعة » .

ولعله مما يرجح الاحتمال المذكور : أن الراوي عنه ـ سعيد بن عبد الجبار ـ هو حضرمي أيضاً ، وهو سعيد بن عبد الجبار بن وائل الحضرمي ، وهو ضعيف .

وعلى كل حال ؛ فقد روي الحديث من طريق أخرى عند الطبراني (٦١٧) من رواية **عمرو بن شَمرٍ** عن جابر عن أبي الزبير **عن سعيد بن أوس الأنصاري** به .

وهذا إسناد واهٍ بمرة ؛ أبو الزبير مدلس ؛ وقد عنعنه .

لكن الآفة ممن دونه ؛ فإن جابراً هذا - وهو الجعفي - متروك .

وعمرو بن شمر شر منه . قال الحاكم :

« كان كثير الموضوعات عن جابر الجعفي ، وليس يروي تلك الموضوعات الفاحشة عن جابر غيره » .

وأعله الهيثمي (٢ / ٢٠١) بالجعفي وحده ، فقصر .

ومدار الطريقين على سعيد بن أوس الأنصاري ، ولم أجد من ترجمه .

ووقع في « ترغيب الأصبهاني » : **سعد بن أوس** ولم أجده أيضاً ؛ فهو علة الحديث . والله أعلم .

٥٤٧١ - (إنَّ الله يُحِبُّ [أهل] البيتِ الخَصِبِ) .

ضعيف . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (٢٠٩ / ٢) من طريق ابن أبي الدنيا قال : حدثني **محمد بن قُدامة الجوهري** : ثنا وكيع عن سفيان عن ابن جريج : **أن** رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مع إعضاله ؛ فإن ابن جريج - واسمه عبد الملك ابن عبد العزيز بن جريج - لم يثبت له لقاء أحد من الصحابة .

وفي الطريق إليه محمد بن قدامة الجوهري ، وفيه لين ؛ كما في « التقريب » .

وأعله السيوطي في « الجامع الصغير » بالإعضال فقط ! والزيادة منه .

٥٤٧٢ ـ (إنَّ اللهَ يُحِبُّ أنْ يَرَى أثرَ نِعْمتِهِ على عَبْدِهِ في مَأْكَلِهِ ومَشْرَبِهِ) .

ضعيف . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (٢١٠ / ١) من طريق ابن أبي الدنيا بسنده عن **عبد المجيد بن عبد العزيز** عن [ابن] جريج **عن علي ابن زيد بن جدعان قال** : قال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مرسل ؛ ابن جدعان تابعي معروف بالضعف .

وابن جريج مدلس .

وعبد المجيد بن عبد العزيز ـ وهو ابن أبي رَوَّاد المكي ـ ضعيف أيضاً . وبالغ فيه ابن حبان ؛ فقال في « الضعفاء » (٢ / ١٦١) :

« منكر الحديث جداً ، يقلب الأخبار ، ويروي المناكير عن المشاهير ؛ فاستحق الترك » !

والحديث ؛ أعله السيوطي في « الجامع » بالإرسال فقط .

وزاد المناوي إعلاله بضعف ابن جدعان .

واعلم أنني إنما أوردت الحديث هنا لهذه الزيادة :

« في مأكله ومشربه » ! لتفرد هذه الطريق بها ؛ فإنها ـ مع ضعفها ـ مخالفة للطرق الأخرى التي روت الحديث موصولاً مسنداً عن ابن عمرو ، ووالد أبي الأحوص دونها ؛ وهما مخرجان في « غاية المرام » (٧٥) .

٥٤٧٣ ـ (إنّا أُمِرْنا أن نأخُذَ الخيرَ بأَيمانِنا) .

منكر . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (٢١١ / ١) من طريق **عبد العزيز**

ابن أبان : ثنا محمد بن بِشْر بن بَشِير بن مَعْبد الأسلمي قال : حدثني أبي عن جدي ـ وكان من أصحاب رسول الله ﷺ ـ :

أنه كان بـ (أَذْرَبِيجان) ، فأُتوا بطعام ، وعندهم ناس من الدَّهاقين ، فلما فرغوا ؛ أُتوا بماء يغسلون أيديَهم ، وأُتوا بأُشْنَان ، فأخذه بيمينه ، فتغامزت الدهاقين ! فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ عبد العزيز هذا ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« متروك ، وكذبه ابن معين » .

وقد خالفه في متنه : طَلْقُ بن غَنَّام ـ وهو ثقة ـ فقال : حدثنا محمد بن بشر ابن بشير عن أبيه بشر بن بشير :

أنه أتي بأُشنان يغسل يده ، فأخذه بيده اليمنى ، قال : إنا لا نأخذ الخير إلا بأَيْماننا .

رواه البخاري في « التاريخ » (١ / ٢ / ٩٦) .

فهذا موقوف ، وهو الصواب .

وإن كان معنى المرفوع صحيحاً ، يدل على ذلك حديث الأمر بالأخذ والإعطاء باليمين ، وهو مخرج في الكتاب الآخر (١٢٣٦) .

٥٤٧٤ ـ (السُّلطانُ ظِلُّ اللهِ تعالى في الأرضِ ، فإنْ أحسَنُوا ؛ فلهم الأجرُ ، وعليكم الشكرُ ، وإن أساءوا ؛ فعليهمُ الإصرُ وعليكم الصبرُ ، لا يحمِلَنَّكم إساءَتُه على أن تَخرجُوا مِنْ طاعتِهِ ؛ فإنَّ الذُّلَّ في طاعةِ اللهِ

خيرٌ مِنْ خلودٍ في النّارِ، لولاهم ما صَلَحَ الناسُ) .

موضوع . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (ق ٢١٤ / ٢) من طريق **عمرو بن عبد الغفار** عن الحسن بن عمرو الفُقَيْمِي عن سعد بن سعيد الأنصاري وعبد الله بن عبد الرحمن بن معمر عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال :

قلت : يا رسول الله ! أخبرني عن هذا السلطان الذي ذَلَّتْ له الرقاب ، وخضعت له الأجساد ؛ ما هو ؟ قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عمرو بن عبد الغفار ؛ قال ابن عدي :

« اتُّهم بوضع الحديث » .

وقد رواه غيره من المتهمين بإسناد آخر عن ابن عمر مرفوعاً نحوه ؛ وقد مضى برقم (٦٠٤) .

٥٤٧٥ - (اطْلُبِ العافيةَ لِغَيْرِكَ ؛ تُرْزَقْها في نَفْسِكَ) .

ضعيف جداً . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (٢٢٦ / ٢) من طريق **محمد ابن كثير الفِهْرِيِّ** : ثنا **ابن لهيعة** عن أبي قَبِيلٍ عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ ابن لهيعة ضعيف .

لكن الآفة من الفهري هذا ؛ فإنه متروك ؛ قال ابن معين :

« ليس بثقة » . وقال ابن عدي :

« روى بواطيل ، والبلاء منه » .

٥٤٧٦ - (ثلاثة يَتَحدَّثون في ظِلِّ العرشِ آمنينَ ، والناسُ في الحسابِ : رجلٌ لم تأخذْه [في الله] لومةُ لائم ، ورجلٌ لم يَمُدَّ يدَيْه إلى ما لا يَحِلُّ له ، ورجلٌ لم ينظرْ إلى ما حُرِّمَ عَلَيْه) .

موضوع . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (٢٣٢ / ٢) من طريق **غسان ابن مالك السلمي** : ثنا عنبسة بن عبد الرحمن القرشي عن محمد بن رُسْتم عن ابن عمر رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ والبلاء من عنبسة هذا ؛ فإنه متروك ، رماه أبو حاتم بالوضع . وقال ابن حبان (٢ / ١٧٨) :

« صاحب أشياء موضوعة ، وما لا أصل له » .

وغسان بن مالك ؛ قال ابن أبي حاتم (٣ / ٢ / ٥٠) عن أبيه :

« ليس بالقوي ، بيِّن في حديثه الإنكار » .

لكن روى عنه أبو زرعة الرازي ؛ فهو ثقة عنده .

وعلى كل حال ؛ فالآفة من شيخه عنبسة .

٥٤٧٧ - (يا بُنيَّ أكثر من الدُّعاء ؛ فإنه يَرُدُّ القضاءَ المُبْرَمَ . يا بُنيَّ ! أكثر من قول : لا إله إلا الله ؛ فإنَّها أثقلُ مِنْ سَبْع سماواتٍ ومِنَ الأرضين وما فيهنَّ . يا بُنيَّ ! لا تَغْفُلْ عَنْ قراءةِ القرآنِ إذا أصبحْتَ وإذا أمسيتَ ؛ فإنّ القرآنَ يُحْيي القلبَ الميتَ ، وينهَى عَنِ الفحشاءِ والمنكرِ والبغي ، وبالقرآن تسيرُ الجبالُ . يا بُنيَّ ! أكثرْ من ذِكْرِ الموتِ ؛ فإنكَ إذا أكثرتَ ذكْرَ الموت : زَهِدْتَ في الدُّنيا ، ورَغِبْتَ في الآخرةِ ، وإنَّ الآخرة

هي دارُ القرارِ ، والدُّنيا غَرَّارةٌ لأهلها ، والمغرور مَنِ اغترَّ بها) .

موضوع . أخرجه الأصبهاني في « الترغيب » (٢٣٨ / ١) من طريق أبي محمد بن حيان : ثنا أبو إسحاق بن أحمد الفارسي : ثنا سهل بن زياد القطان عن **كثير بن سُلَيْم** عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آثار الصنع عليه ظاهرة ، وهو من صنع كثير هذا ؛ فقد قال فيه ابن حبان (٢ / ٢٢٣) :

« كان ممن يروي عن أنس ما ليس من حديثه من غير رؤيته ، ويضع عليه ، ثم يحدث به » . ونحوه قول أبي حاتم فيما رواه ابنه عنه (٣ / ٢ / ١٥٢) :

« ضعيف الحديث ، منكر الحديث ، لا يروي عن أنس حديثاً له أصل من رواية غيره » .

وقد مضى له حديث آخر استنكره أبو زرعة برقم (١١٧) .

٥٤٧٨ - (ثلاثٌ مَنْ كُنَّ فيه ؛ آواهُ اللهُ في كَنَفه ، ونشَرَ عليه رحمتَه ، وأدخلَه في مَحَبَّتِهِ : مَنْ إذا أُعْطِيَ شكرَ ، وإذا قَدِرَ غَفَرَ ، وإذا غَضِبَ فَتَرَ) .

موضوع . أخرجه الحاكم (١ / ١٢٥) ، وعنه البيهقي في « الشعب » (٤ / ١٠٥ / ٤٤٣٣) ، والأصبهاني في « الترغيب » (ق ٢٣٦ / ١) من طريق يعقوب ابن سفيان : ثنا **عمر بن راشد** - كان ينزل (الجار) - : ثنا محمد بن عبد الرحمن ابن أبي ذئب عن هشام بن عروة عن محمد بن علي عن ابن عباس مرفوعاً . وقال الحاكم :

« صحيح الإسناد ؛ فإن عمر بن راشد شيخ من أهل الحجاز من أهل المدينة ، قد روى عنه أكابر المحدثين » ! ! وتعقبه الذهبي بقوله :

« قلت : بل واهٍ ؛ فإن عمر قال فيه أبو حاتم : وجدت حديثه كذباً » .

قلت : تمام كلام أبي حاتم في رواية ابنه عنه (٣ / ١ / ١٠٨) :

« . . وزوراً ، والعجب من يعقوب بن سفيان كيف روى عنه ؟ ! لأني في ذلك الوقت وأنا شاب ؛ علمت أن تلك الأحاديث موضوعة ، فلم تطب نفسي أن أسمعها ، فكيف خفي على يعقوب بن سفيان ذلك ؟ ! » .

قلت : وفي ذلك إشارة إلى أن رواية الثقة عن شيخ لا يكون توثيقاً له ، وهو الصحيح ؛ حتى ولو كان ينص على عدالة شيوخه ، كما قال الحافظ ابن كثير في « مختصره » (ص ١٠٦) ؛ خلافاً لما أشار إليه كلام الحاكم المتقدم :

« قد روى عنه أكابر المحدثين » !

فلا جرم أن الحافظ الذهبي لم يعرج عليه .

وكأن الحاكم أشار بذلك إلى رواية يعقوب بن سفيان عنه .

ثم أخرجه البيهقي (٤٤٣٤) من طريق ابن عدي ، وهذا في « الكامل » (٦ / ٣٧٨) : ثنا **أحمد بن داود بن أبي صالح** : ثنا **أبو مصعب المديني - يلقب (مُطَرِّف) -** : حدثني محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب به نحوه .

ساقه ابن عدي مع أحاديث أخرى في ترجمة (مطرف) هذا ؛ وقال :

« يأتي بمناكير » .

فتعقبه الذهبي في « الميزان » بقوله :

« قلت : هذه أباطيل ؛ حاشا مطرفاً من روايتها ! وإنما البلاء من أحمد بن داود ، فكيف خفي هذا على ابن عدي ؟ ! فقد كذبه الدارقطني ، ولو حولت هذه إلى ترجمته كان أولى » .

ونحوه في « التهذيب » لابن حجر .

٥٤٧٩ - (في الجنَّةِ شجرةٌ أصلُها مِنْ ذهَب ، وأغصانُها الفضَّةُ ، وثَمَرُها الياقوتُ والزَّبَرْجَدُ ، ينبعثُ لها ريحٌ ؛ فيَحُكُّ بعضُها بعضاً ، فما سُمع شيءٌ قطُّ أحسنُ منه) .

ضعيف . أخرجه ابن راهويه في « مسنده » (٤ / ٥٦ / ٢) : أخبرنا **عَتَّاب ابن بَشِير** عن **عبد الله بن مسلم بن هُرْمُز الهُرْمُزِي** عن مجاهد قال :

قيل لأبي هريرة : هل في الجنة سماع ؟ قال : نعم ؛ شجرة . . . إلخ .

قلت : وهذا - مع وقفه - ؛ فيه ابن هرمز هذا ، وهو ضعيف ؛ كما في « التقريب » .

وعتاب صدوق يخطئ ؛ مع كونه من رجال البخاري .

وللحديث طريق أخرى عن أبي هريرة مرفوعاً .

أخرجه أبو نعيم في « صفة الجنة » من طريق **مسلمة بن علي** عن زيد بن واقد عن **رجل** عن أبي هريرة مرفوعاً به .

قلت : مسلمة هذا متروك .

وتابعيه مجهول لم يُسَمَّ .

وله شاهد ؛ يرويه **حفص بن عمر** عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً بلفظ :

« إن في الجنة . . . » فذكره بنحوه .

أخرجه ابن الجوزي في « جامع المسانيد » (ق ٤٢ / ١) .

وحفص هذا ؛ الظاهر أنه ابن عمر بن سعد القرَظ المدني المؤذن ؛ فإنه من هذه الطبقة . فإن يكن هو ؛ فهو مقبول عند الحافظ .

وبالجملة ؛ فالحديث لا يزال في مرتبة الضعف ؛ لتعرِّيه عن شاهد معتبر . والله أعلم .

٥٤٨٠ ـ (اقضِيا يوماً آخر)[١] .

ضعيف . أخرجه ابن راهويه في « مسنده » (٩٤ / ١) : عن ابن جريج قال : قلت : لابن شهاب : أحدثك عروة بن الزبير عن عائشة عن رسول الله ﷺ أنه قال :

« من أفطر في تطوع ؛ فَلْيَقْضِهِ » ؟

قال : لم أسمع من عروة في ذلك شيئاً ، ولكني سمعت في خلافة سليمان ابن عبد الملك من ناس عن بعض من نساء عائشة أنها قالت :

كنت أنا وحفصة صائمتين ، فقُرِّبَ إلينا طعام ، فابتدرناه فأكلناه ، فدخل النبي

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : « انظر (٥٢٠٢) » . (الناشر) .

ﷺ ؛ فبادرتني إليه حفصة ـ وكانت ابنة أبيها ـ ؛ فقال رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

٥٤٨١ ـ (عَشْرٌ مُباحٌ للمُسلمينَ في مَغازِيهم : العَسَلُ ، والماءُ ، والترابُ ، والخَلُّ ، والمِلْحُ ، والزَّيْتُ ، والحَجَرُ ، والعُودُ ـ ما لم يُنْحَتْ ـ والجِلْدُ الطَّرِيُّ ، والطعامُ يُخْرَجُ بِهِ) .

موضوع . أخرجه ابن راهويه في « مسنده » (٤ / ٩٥ / ٢) : أخبرنا **عبد الملك بن محمد الشامي** ـ وهو صاحب الأوزاعي ـ : نا **أبو سلمة العاملي** : حدثني الزهري : حدثني عروة عن عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ ـ يوم حنين بالجِعْرَانة ـ . . . فذكره . وقال :

« حديث منكر ، وعبد الملك عندهم في حد الترك » .

قلت : وقد وثقه بعضهم ، وهو ليّن الحديث ؛ كما قال الحافظ .

وإنما آفة الحديث : شيخه أبو سلمة العاملي ـ واسمه : الحكم بن عبد الله بن خَطَّاف ـ ، وهو متروك ، ورماه أبو حاتم بالكذب .

٥٤٨٢ ـ (مَنْ ماتَ وعليهِ صَوْمُ نَذْرٍ ؛ فَلْيَصُمْ عنه وَلِيُّهُ) .

منكر . أخرجه ابن راهويه في « المسند » (٤ / ٩٥ / ٢ ـ ٩٦ / ١) : أخبرنا **عبد الله بن واقد الجَزَري** : نا حَيْوة بن شُرَيح : أخبرني سالم بن غَيْلان عن عروة ابن الزبير عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ومتن منكر ؛ بزيادة : « نذر » **!** تفرد به الجزري هذا ، وهو متروك ، وكان أحمد يثني عليه ، وقال :

« لعله كبر واختلط ، وكان يدلس » !

قلت : قد صرح هنا بالتحديث ؛ فالعلة من سوء حفظه .

ويؤكد ذلك : أن ابن وهب تابعه في أصل الحديث دون هذه الزيادة ، فقال : قال حيوة به .

أخرجه أحمد (٦ / ٦٩) .

وكذلك أخرجه الشيخان وغيرهما من طريق أخرى عن عروة به ؛ وهو مخرج في « صحيح أبي داود » (٢٠٧٩) .

وأما قول ابن راهويه عقب الحديث .

« السنة على هذا » .

فهو الراجح من الناحية الفقهية ، وعليه حَمْلُ هذا الحديث عند المحققين ؛ فكأن الجزري روى الحديث بالمعنى الذي يراه ، وهذا من شؤم الرواية بالمعنى !

٥٤٨٣ - (إنّ الدَّيْنَ يُقْتَصُّ مِنْ صاحبِهِ يومَ القيامةِ إذا ماتَ ولمْ يَقْضِهِ ؛ إلا مَنْ تَدَيَّنَ في ثلاثٍ :

رجلٌ تذهبُ قُوَّتُهُ [في سبيل الله] ، فيَدَّينُ ما يتقوّى به على عدوِّ الله وعدِّو رسولِهِ ؛ فمات فلم يقْضِهِ .

ورجلٌ ماتَ عندَه مسلمٌ ؛ فلم يجدْ ما يُكَفِّنه إلا بدَيْنٍ ؛ فمات ولم يقْضِهِ .

ورجلٌ خافَ على نفسه العُزْبَةَ ولم يكنْ عندَه ما يتزوَّجُ ، فاستدانَ

فتزوَّجَ ؛ ليُعِفَّ نفسَه خشيةً على دِينِه . فاللهُ يقضِي عن هؤلاءِ الدَّينَ يوم القيامةِ) .

ضعيف . أخرجه ابن راهويه في « مسنده » (٤ / ١١٢ / ٢ ـ ١١٣ / ١) ـ والسياق له ـ ، ويعقوب الفسوي في « التاريخ » (٢ / ٥٢٥ ـ ٥٢٦) ، وابن ماجه (٢ / ٨٣) ـ والزيادة لهما ـ ، والبزار (١٣٤٠) ، وكذا أبو يعلى ـ كما في « زوائد ابن ماجه » للبوصيري (ق ١٥١ / ١) ـ من طريق **الإفريقي عبد الرحمن بن زياد ابن أَنْعُم** عن **عمران بن عبدٍ المَعَافري** عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من أجل الإفريقي .

ومثله شيخه عمران ؛ فقد ضعفه ابن معين ، وتبعه الحافظ ، ولم يلتفت إلى توثيق الفسوي له . وكذلك فعل الذهبي ، فقال فيه في « الكاشف » :

« لين » .

وأعله الهيثمي (٤ / ١٣٣) بالإفريقي فقط من رواية البزار ! وهو قصور ظاهر قلَّده عليه الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي في تعليقه على « كشف الأستار » (٢ / ١١٨) كما هي عادته !

٥٤٨٤ ـ (أَمرَ عَمَّاراً أن يفعلَ هكذا ؛ وضربَ بيدَيْهِ الأرضَ ، ثمَّ نفضَهما ، ومسحَ على وجْهه ويدَيه ، وقال سلمة : ومرفقيه) .

منكر بذكر المرفقين . أخرجه ابن ماجه (١ / ٢٠١) من طريق حُمَيد بن عبد الرحمن عن **ابن أبي ليلى** عن الحكم وسلمة بن كُهَيْلٍ :

أنهما سألا عبد الله بن أبي أوفى عن التيمم ؟ فقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا متن منكر ، وإسناد ضعيف ؛ علته ابن أبي ليلى ـ واسمه محمد ابن عبد الرحمن ـ ؛ قال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق ؛ سيِّئ الحفظ جدّاً » .

قلت : وضعفه وسقوطه عن مرتبة الاحتجاج به ؛ أمر معروف عند المشتغلين بهذا العلم الشريف ، ولولا أني رأيت المعلق على ترجمة سلمة بن كهيل من « تهذيب التهذيب » نقل تصحيح بعضهم لهذا الإسناد ؛ لما خرجته كما ستراه في الحديث التالي ، لا سيما وحديث التيمم في « الصحيحين » وغيرهما من حديث عمار ليس فيه ذكر المرفقين ، وهو مخرج في « الصحيحة » (٦٩٤) ، و « صحيح أبي داود » (٣٤٣) .

(تنبيه) : قد أعل الحديثَ البوصيريُّ في « زوائد ابن ماجه » (ق ٤١ / ٢) بضعف حفظ ابن أبي ليلى ؛ ولكنه قال :

« ولم ينفرد به ابن أبي ليلى ؛ فقد رواه ابن أبي شيبة في « مسنده » عن وكيع عن الأعمش عن سلمة بن كهيل عن ابن أبي أوفى عن أبيه . . . فذكره » !

كذا وقع في « المخطوطة » :

« عن أبيه » ! فلعلها مقحمة من بعض النساخ ؛ فإنهم لم يذكروا لأبي أوفى رواية مطلقاً ، لا من رواية ابنه عبد الله ، ولا غيره .

وكذلك وقع في المطبوعة (١ / ٨٠) ، ووقع فيها : « مصنفه » مكان : « مسنده » ؛ وهو خطأ أيضاً ؛ فإن الحديث ليس في « مصنف ابن أبي شيبة » .

ثم لينظر في قول البوصيري : « فذكره » ؛ هل يعني أنه بلفظ سلمة : « ومرفقيه » ،

وهو المنكر كما تقدم ، أم بلفظ الحكم : « يديه » ، وهو المحفوظ ؟ !

٥٤٨٥ - (لا تَنْفُخْ ؛ فإنّ النفخَ كلامٌ) .

منكر . أخرجه ابن راهويه في « مسنده » (٤ / ٢١٤ / ٢) : أخبرنا يونس ابن بُكَير : نا عنبسة بن الأزهر عن سلمة بن كُهَيل عن أم سلمة :

أنها قالت لذي قرابة لما قام فصلى فنفخ : لا تفعل ؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول لغلامه رباح : . . . فذكره .

قلت : وهذا متن منكر ، وإسناد ضعيف منقطع ؛ فإن سلمة بن كهيل ما أظنُّه لقي أم سلمة ؛ فإنه كوفي وهي مدنية ، وقد ماتت وله من العمر نحو (١٥) عاماً ، وقد قال ابن المديني في « العلل » :

« لم يلق سلمة أحداً من الصحابة إلا جندباً وأبا جُحَيفة » .

واستدرك عليه بعضهم بأن ابن ماجه روى في « باب التيمم » من « سننه » بإسناد صحيح عن الحكم وسلمة بن كهيل : أنهما سألا عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه عن التيمم . . . الحديث !

فأقول : هذا ممكن ؛ فان ابن أبي أوفى تأخرت وفاته ؛ فإنه مات سنة (٨٧) بالكوفة ، وهو آخر من مات فيها من الصحابة ؛ لكن قوله :

« بإسناد صحيح » ! غير صحيح ، كما تقدم بيانه آنفاً .

ثم إن عنبسة بن الأزهر ويونس بن بكير ؛ فيهما ضعف من قبل حفظهما .

وقد خولفا في إسناده ولفظه ، فأخرجه ابن راهويه أيضاً ، وأحمد (٦ / ٣٠١ ،

٣٢٣) ، والترمذي (٣٨١ ، ٣٨٢) ، وابن حبان (٤٨٣) ، والطبراني في « مسند الشاميين » (ص ٣٧٩) من طرق ثلاث عن أبي صالح مولى طلحة عن أم سلمة قالت :

رأى النبي ﷺ غلاماً لنا - يقال له : أفلح - إذا سجد نفخ ، فقال :

« يا أفلح ! ترِّب وجهك » . وضعفه الترمذي بقوله :

« وإسناده ليس بذاك ، وميمون أبو حمزة ضعفه بعض أهل العلم » .

وأقره الحافظ في « الفتح » (٣ / ٨٥) .

لكن أبو حمزة قد توبع عند أحمد وابن حبان ؛ فعلة الحديث أبو صالح هذا ؛ فإنه لا يعرف ؛ كما قال الذهبي .

٥٤٨٦ - (يا أيُّها الناسُ ! حُرِّم هذا المسجدُ على كل جُنُبٍ مِنَ الرِّجال ، أو حائضٍ مِنَ النّساءِ ؛ إلا النبيَّ ، وأزواجَهُ ، وعليّاً ، وفاطمةَ بنتَ رسولِ الله ﷺ ، ألا بَيَّنْتُ الأسماءَ أنْ تَضِلُّوا) .

منكر . أخرجه ابن شَبَّة في « تاريخ المدينة » (١ / ٣٨) ، وابن حزم في « المحلى » (٢ / ٢٥٢ - طبع الجمهورية) من طريق عطاء بن مسلم عن ابن أبي غَنِيَّةَ عن إسماعيل عن جَسْرَة - وكانت من خيار النساء - قالت : كنت مع أم سلمة رضي الله عنها ، فقالت :

خرج النبي ﷺ من عندي ، حتى دخل المسجد فقال : . . . فذكره . وقال ابن حزم :

« باطل ، عطاء بن مسلم الخفاف منكر الحديث . وإسماعيل مجهول » .

قلت : وقد رواه **أفلت بن خليفة** عن جسرة به نحوه مختصراً .

وأعله ابن حزم بأفلت هذا ، وأعله غيره بجسرة ؛ وهو الراجح عندي ؛ كما بينته في « ضعيف أبي داود » (٣٢) ، فلا نعيد القول فيه .

٥٤٨٧ ـ (لا تَرْقُدُوا في مَسْجِدي هذا ، فخرجَ الناسُ ، وخرجَ عليٌّ رضي الله عنه ، فقال لعلي : [ارجع] فقد أُحِلَّ لك فيه ما أُحِلَّ لي ، كأني بك تذودُهم على الحوضِ ، وفي يدِكَ عَصًا عَوْسَجٍ) .

منكر جداً . أخرجه ابن شبَّة في « تاريخ المدينة » (١ / ٣٧ ـ ٣٨) من طريق **حَرَام بن عثمان** عن أبي عَتِيقٍ عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال :

أخرج رسول الله ﷺ أناساً من المسجد ، وقال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ حرام هذا ؛ قال الشافعي وغيره :

« الرواية عن حرام حرام » . وقال ابن حبان في « الضعفاء » (١ / ٢٦٩) :

« كان غالياً في التشيع ، منكر الحديث فيما يرويه ، يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل » .

وساق له الذهبي مما أنكر عليه عدة أحاديث ؛ هذا منها ، وقال :

« وهذا حديث منكر جداً » .

٥٤٨٨ ـ (لما تجلَّى اللهُ تعالى للجَبَلِ ؛ طارتْ لعظمته ستَّةُ أَجْبُلٍ ، فوقَعَتْ ثلاثةٌ في المدينةِ ، وثلاثةٌ في مكَّةَ : وقعَ بالمدينةِ أُحُدٌ ، وورِقانُ ،

ورَضْوى ، ووقع بمكة ثَبِيرٌ ، وحِرَاءٌ ، وثَوْرٌ)[1] .

ضعيف جداً . أخرجه ابن شبة في « تاريخ المدينة » (١ / ٧٩) ، والخطيب في « التاريخ » (١٠ / ٤٤١) عن **عبد العزيز بن عمران** عن معاوية بن عبد الله عن **الجَلْد بن أيوب** عن معاوية بن قرة عن أنس مرفوعاً . وقال الخطيب :

« هذا الحديث غريب جداً ، لم أكتبه إلا بهذا الإسناد » .

قلت : ثم روى عن ابن معين أنه قال في عبد العزيز هذا - وهو ابن عمران بن عبد العزيز الزهري المدني - :

« ليس بثقة ؛ إنما كان صاحب شعر » . وعن البخاري :

« منكر الحديث ، لا يكتب حديثه » . وعن النسائي :

« متروك الحديث » .

ولذلك ؛ أورد ابن الجوزي الحديث في « الموضوعات » (١ / ١٢٠ - ١٢١) ؛ وقال :

« قال ابن حبان : هذا حديث موضوع لا أصل له ، وعبد العزيز بن عمران يروي المناكير عن المشاهير » .

وتعقبه السيوطي في « اللآلي » (١ / ٢٤) بأن له متابعاً ! متروكاً .

وردّه عليه ابن عَرَّاق في « تنزيه الشريعة » (١ / ١٤٤) بقوله :

« بل هو كذاب ؛ فلا يصلح تابعاً » . وهو كما قال .

---

(١) سبق للشيخ - رحمه الله - تخريج الحديث برقم (١٦٢) ، وسيأتي ضمن الحديث التالي برقم (٥٤٩٠) ، وما ههنا فيه فوائد زوائد . (الناشر) .

قلت : والجلد بن أيوب ؛ قال الدارقطني :

« متروك » ، وقال أحمد :

« ضعيف ، ليس يسوى حديثه شيئاً » .

وفي ترجمته أورد الحديث ابن حبان في « ضعفائه » (١ / ٢١١) ، وقال :

« موضوع ، لا أصل له » .

وذكر أن إسماعيل بن علية كان يرميه بالكذب .

قلت : وهذه العلة لم يتعرض لذكرها من ذكرنا من النقاد : ابن الجوزي ، والسيوطي ، وابن عراق !

٥٤٨٩ - (هل تدرونَ ما اسمُ هذا الجَبَلِ ؟ قالوا : اللهُ ورسولُه أعلمُ ! قال : هذا [حمت] جبلٌ مِنْ جبالِ الجنّة ، اللهمّ ! بارك فيه ، وبارك لأهله فيه ، وقال للروحاء : هذه سَجَاسِجُ وادٍ مِنْ أوديةِ الجنةِ ، ولقد مرَّ بها موسى ؛ عليه عباءتان قَطَوانيتان على ناقةٍ وَرْقاءَ ؛ في سبعينَ ألفاً مِنْ بَنِي إسرائيلَ حاجِّينَ البيتَ العتيقَ ، ولا تمرُّ الساعةُ حتى يَمُرَّ بها عيسى ابنُ مريمَ عبدُ اللهِ ورسولُه حاجّاً أو معتمراً ؛ أو يجمعَ اللهُ له ذلك كُلَّهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (١٧ / ١٦ / ١٢ ، ١٣) - والسياق له - ، وابن شبة في « تاريخ المدينة » (١ / ٨٠) - مختصراً - من طريق **كثير بن عبدالله المزني** عن أبيه عن جده قال :

غزونا مع رسول الله ﷺ - أول غزوة غزاها - الأبواء ، حتى إذا كنا بـ (الروحاء) ؛ نزل بـ (عرق الظبية) ، فصلى ، ثم قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ لأن كثيراً ضعيف متهم بالكذب .

وقد اقتصر الهيثمي في « المجمع » (٦ / ٦٨) على تضعيفه ! وقد استدركت الزيادة التي بين المعكوفتين منه ومن « التاريخ » ؛ فقد سقطت من « المعجم » .

واعلم أن إيراد الحديث في هذا الكتاب إنما هو باعتبار النصف الأول منه ؛ لغرابته ونكارته ؛ وإلا ؛ فالنصف الآخر ثابت في بعض الأحاديث الصحيحة ، فانظر « التعليق الرغيب على الترغيب والترهيب » (٢ / ١١٥ - ١١٧) .

ومن أحاديث كثير المذكور الحديث التالي :

٥٤٩٠ - (أربعةُ أجبالٍ مِنْ أجبالِ الجنّةِ ، وأربعةُ أنهارٍ مِنْ أنهارِ الجنّةِ ، وأربعةُ ملاحمَ مِنْ ملاحمِ الجنةِ . قيل : فما الجبالُ ؟ قال :

أُحُدٌ يحبُّنا ونحبُّه - جبلٌ مِنْ جبالِ الجنةِ ، [و (وَرِقان) جبلٌ مِنْ جبالِ الجنةِ] ، والطُّورُ جبلٌ مِنْ جبالِ الجنةِ ، ولبنانُ مِنْ جبالِ الجنةِ .

والأنهارُ الأربعةُ : النيلُ ، والفراتُ ، وسَيْحانُ ، وجَيْحانُ .

والملاحمُ : بَدْرٌ ، وأُحُدٌ ، والخندقُ ، وحُنَينٌ) .

موضوع بهذا التمام . أخرجه الطبراني في « الكبير » (١٧ / ١٨ / ١٩) - والسياق له - ، وابن شبة في « تاريخ المدينة » (١ / ٨٠ - ٨١) - مختصراً - بإسنادهما المتقدم ، والزيادة من « التاريخ » ؛ والظاهر أنها سقطت من أصل رواية الطبراني ؛ فإنها لم ترد أيضاً في « مجمع الزوائد » (٤ / ١٤) .

وقد عزاه للطبراني ، وضعفه بكثير !

وهو عندي بهذا السياق موضوع ؛ لكن صح منه :

« أحد جبل يحبنا ونحبه » ؛ فقد رواه البخاري وغيره ، وهو مخرج في « فقه السيرة » (ص ٢٩١) ، وقد أخرجه ابن شبة عن جمع من الصحابة .

« وأربعة أنهار من الجنة . . . » مخرج في « الصحيحة » (١١٠) .

ثم روى ابن شبة الحديث (١ / ٨٥) من طريق **عبد العزيز** عن **أبي معشر** عن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه بتقديم وتأخير .

وهذا إسناد ضعيف جداً كسابقه ؛ عبد العزيز : هو ابن عمران الزهري المدني ، وهو متروك كما تقدم بيانه في الحديث الآنف الذكر (٤٥٨٨) .

وأبو معشر : اسمه نَجِيحُ بن عبد الرحمن ؛ ضعيف .

٥٤٩١ - (يا أُمَّ قيس ! تَرَينَّ هذه المقبرةَ ؛ يبعثُ الله منها سبعينَ ألفاً يومَ القيامةِ على صُورةِ القَمرِ ليلةَ البَدْرِ ، يدخلونَ الجنةَ بغَيْرِ حساب ، [كأنَّ وُجوهَهم القمرُ ليلةَ البَدْرِ] . فقامَ عُكَّاشةُ فقال : وأنا يا رسولَ الله ؟ ! قال : وأنتَ . فقامَ آخر فقال : وأنا يا رسولَ الله ؟ ! قال : سبقكَ بها عُكَّاشةُ) .

منكر . أخرجه الطبراني في « الكبير » (٢٥ / ١٨١ / ٤٤٥) - والسياق له - ، وابن شبة في « التاريخ » (١ / ٩١ - ٩٢) - و الزيادة له - من طرق عن **سعد أبي عاصم** : ثنا **نافع مولى حمنة بنت شُجاع** قالت : قالت لي أم قيس :

لو رأيتني ورسول الله ﷺ آخذٌ بيدي في سكة من سكك المدينة ، ما فيها بيت ، حتى انتهى إلى بقيع الغرقد ، فقال لي : . . . فذكره . وزاد الثاني :

قال سعد : فقلت لها : ما له لم يقل للآخر ؟ قالت : أراه كان منافقاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ نافع هذا ؛ أورده ابن أبي حاتم (٤ / ١ / ٤٥٣) لهذه الرواية ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وكذلك أورده ابن حبان في « الثقات » (٣ / ٢٦٩) ؛ على قاعدته المعروف شذوذها عن قواعد الأئمة .

وسعد هذا : هو ابن زياد أبو عاصم مولى سليمان بن علي ؛ قال ابن أبي حاتم (٢ / ١ / ٨٣) عن أبيه :

« يُكْتب حديثه ، وليس بالمتين » .

قلت : وأما قول الهيثمي (٢ / ١٣) :

« رواه الطبراني في « الكبير » ، وفيه من لم أعرفه » !

فهو عجيب ؛ لأن الطبراني رواه بإسنادين صحيحين عن سعد ؛ فهو يعنيه وشيخه نافعاً ، وقد ترجمهما ابن أبي حاتم !

والحديث منكر ؛ لأن المحفوظ أن النبي ﷺ قال في السبعين ألفاً أنهم : « الذين لا يسترقون ، ولا يكتوون ، ولا يتطيرون ، وعلى ربهم يتوكلون » . أخرجه الشيخان .

والظاهر : أنه في عامة أمته ﷺ ؛ وليس في الذين يدفنون في البقيع . والله أعلم .

والحديث ؛ سكت عنه الحافظ في « الفتح » (١١ / ٤١٣ ـ السلفية) ! فلم يصب .

ثم رواه ابن شبة من طريق **عبد العزيز** عن **حماد بن أبي حميد** عن ابن المنكدر **قال** : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره مرسلاً دون قصة عكاشة .

وهذا ضعيف جدّاً ؛ عبد العزيز متروك ؛ كما تقدم .

وحماد ضعيف .

٥٤٩٢ - (مَقْبرةٌ بغَرْبِيِّ المدينةِ ؛ يَقْرِضُها السَّيْل يساراً ، يُبْعَثُ منها كذا وكذا ؛ لا حسابَ عليهم) .

ضعيف جدّاً . أخرجه ابن شبة في « التاريخ » (١ / ٩٣) من طريق **عبد العزيز ابن عمران** عن **عبد العزيز بن مُبَشِّر** عن المَقْبُرِيِّ عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ آفته ابن عمران هذا ، وهو متروك ؛ كما تقدم غير مرة .

وعبد العزيز بن مبشر ؛ لم أعرفه .

والمقبري الراوي عن أبيه ؛ إن كان سعيد بن أبي سعيد المقبري ؛ فهو ثقة كأبيه .

وإن كان **عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري** ؛ فهو متروك . والله أعلم .

٥٤٩٣ - (جزاكِ اللهُ مِنْ أُمٍّ وَرَبيبةٍ خيراً ؛ فنِعْمَ الأمُّ ، ونِعْمَ الرَّبيبةُ كنتِ لي . يعني : فاطمةَ بنتَ أسدٍ أمَّ عليّ) .

ضعيف جدّاً . أخرجه ابن شبة في « التاريخ » (١ / ١٢٤) : ثنا **عُبَيْد بن إسحاق العَطَّار** قال : حدثنا **القاسم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عَقِيلٍ**

قال : حدثني أبي عبد الله بن محمد ـ قال : ولم يَدْعُهُ قط إلا أباه ، وهو جده ـ قال : حدثنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال :

بينما نحن جلوس مع رسول الله ﷺ ؛ إذ أتى آتٍ ، فقال : يا رسول الله ! إن أم علي وجعفر وعقيل قد ماتت ، فقال رسول الله ﷺ :

« قوموا بنا إلى أمي » . فقمنا وكأن على رؤوس من معه الطير . فلما انتهينا إلى الباب ؛ نزع قميصه ، فقال :

« إذا غسلتموها فأَشْعِروها إياه تحت أكفانها » . فلما خرجوا بها ؛ جعل رسول الله ﷺ مرةً يحمل ، ومرةً يتقدم ، ومرةً يتأخر ، حتى انتهينا إلى القبر ، فتمعَّك في اللحد ، ثم خرج ، فقال :

« أدخلوها باسم الله ، وعلى اسم الله » . فلما أن دفنوها قام قائماً ، فقال : . . . فذكره . قال : فقلنا له ـ أو قيل له ـ : يا رسول الله ! لقد صنعت شيئين ما رأيناكَ صنعتَ مثلهما قط ؟ ! قال :

« ما هو ؟ » . قلنا : نزعك قميصك ، وتمعكك في اللحد ؟ ! قال :

« أما قميصي ؛ فأردت أن لا تمسها النار أبداً إن شاء الله . وأما تمعكي في اللحد ؛ فأردت أن يوسع الله عليها قبرها » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ آفته من أحد راوييه :

إما القاسم بن محمد ؛ فقد قال أبو حاتم :

« متروك » . وقال أحمد :

« ليس بشيء » .

وإما عبيد بن إسحاق ؛ ضعفه يحيى . وقال البخاري :

« عنده مناكير » . وقال الأزدي :

« متروك الحديث » . وقال ابن عدي :

« عامة حديثه منكر » .

وأما أبو حاتم ؛ فرضيه !

٥٤٩٤ - (أَجْهِدُوا أيمانَهُمْ أنَّهم ذَبَحُوها ، ثمّ اذكُروا اسمَ اللهِ وكُلُوا) .

ضعيف . رواه الطبراني في « المعجم الأوسط » (١ / ١٣١ / ١ - ٢٥٣١) ، وأبو الشيخ في « طبقات المحدثين بأصبهان » (٤١١ / ٨٧٨) من طريق محمد بن حِمْير قال : حدثني سَلَمَةُ بن العَيَّارِ عن جرير بن حازم عن **أبي هارون العَبْدي** عن أبي سعيد الخدري قال :

كان أناس من العرب (وفي رواية أبي الشيخ : الأعراب) يأتون باللحم ، فكان في أنفسنا منه شيء ، فذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ ؟ فقال : . . . فذكره . إلا أن لفظ أبي الشيخ : « ذكّوها » مكان : « ذبَحُوها » .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، رجاله ثقات ؛ غير أبي هارون العبدي - واسمه عمارة بن جُوَين - ؛ قال الحافظ :

« متروك ، ومنهم من كذبه » .

وخفي حاله على الهيثمي ؛ فقال في « المجمع » (٤ / ٣٦) :

« رواه الطبراني في « الأوسط » ، ورجاله ثقات » !

وانطلى الأمر على الحافظ ابن حجر ؛ فقلده في « الفتح » (٩ / ٦٣٥) !

ولو أنه رجع إلى سنده في « الأوسط » ؛ لم يخف عليه حاله .

وقد صح منه الشطر الثاني من حديث عائشة رضي الله عنها :

أن قوماً قالوا للنبي ﷺ : إن قوماً يأتوننا بلحم ، لا ندري أذُكر اسم الله عليه أم لا ؟ فقال :

« سمُّوا عليه أنتم ، وكلوه » .

قالت : وكانوا حديثي عهد بالكفر .

أخرجه البخاري (٥٥٠٧) وغيره ، وقد خرجته في « صحيح أبي داود » (٢٥١٨) .

وقد اختلف في وصله وإرساله ، وأشار البخاري إلى ترجيح الوصل ؛ خلافاً للدارقطني ؛ كما بينه الحافظ .

وممن أرسله : سفيان بن عيينة ، وزاد في روايته :

« اجتهدوا أيمانهم ، وكلوا » . فقال الحافظ :

« أي : حلِّفوهم على أنهم سمّوا حين ذبحوا . وهذه الزيادة غريبة في هذا الحديث ، وابن عيينة ثقة ؛ لكن روايته هذه مرسلة » .

وأقول : بل هي - إلى ذلك - شاذة في حديث عائشة ؛ لأنها لم تذكر في شيء من الطرق الأخرى الموصولة أو المرسلة .

وحديث الترجمة لو صح ؛ يدل على أنه سقط منها قوله :

إنهم ذبحوها ! وهو الذي يقتضيه سياق حديث عائشة . والله أعلم .

٥٤٩٥ ـ (إنَّ الله عَزَّ وجلَّ خلقَ الخَلْقَ قِسْمَين ، فجَعَلَني في خَيْرِهما قِسْماً ، وذلك قولُ الله عزّ وجل : ﴿ وأصحابُ اليَمينِ ﴾ ، ﴿ وأصحابُ الشمال ﴾ ؛ فأنا مِنْ أصْحابِ اليمينِ ؛ وأنا خيرُ أصحاب اليمين ، ثم جعلَ القِسمين أثلاثاً ، فجعلَني في خيرِها ثُلُثاً ، فذلك قوله : ﴿ وأصحابُ الميمنةِ ﴾ ، ﴿ والسابقونَ السابقون ﴾ ؛ فأنا خيرُ السابقين ، ثم جعلَ الأثلاثَ قبائلَ فجعلَني في خَيرِها قبيلةً ، وذلك قولُه : ﴿ وجعلناكم شُعوباً وقبائلَ لتعارفوا إنَّ أكرَمَكم عِنْدَ الله أتقاكم إنّ اللهَ عليمٌ خبيرٌ ﴾ ، وأنا أتقى ولدِ آدمَ وأكرمُهم على الله عزَّ وجلَّ ، ثمَّ جعلَ القبائلَ بُيوتاً ؛ فجعلَني في خَيرِها بيتاً ، وذلك قوله : ﴿ إنما يُريدُ اللهُ ليُذْهِبَ عنكم الرِّجْسَ أهلَ البيتِ ويُطَهِّرَكم تطهيراً ﴾ ، وأنا وأهل بيتي مُطَهَّرون مِنَ الذُّنوبِ) .

موضوع بهذا التمام . أخرجه يعقوب الفسوي في « المعرفة » (١ / ٤٩٨) : حدثني **يحيى بن عبد الحميد** قال : حدثنا قيس عن الأعمش عن **عَبَايَةَ بن رِبْعِيٍّ الأَسَدي** عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جدّاً ؛ ليس فيه ثقة سوى الأعمش :

أولاً : عباية هذا ؛ ذكره العقيلي في « الضعفاء » ، وقال :

« غالٍ مُلْحِدٌ ، وكان يشرب الدَّنَّ وحده » .

ثانياً : قيس ـ وهو ابن الربيع ـ ضعيف .

ثالثاً : يحيى بن عبد الحميد ـ وهو الحماني ـ ؛ قال في « التقريب » :

« حافظ ؛ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث » .

قلت : وآثار الوضع والغلو في المتن ظاهرة ؛ لا سيما في الجملة الأخيرة منه :

« . . مطهرون من الذنوب » .

فإنه يشعر بأن التطهير في الآية تطهير كوني ! وليس كذلك ؛ بل هو تطهير شرعي ؛ كما بينه شيخ الإسلام ابن تيمية ـ في رده على الرافضي ـ في كتابه العظيم : « منهاج السنة » .

وقد رواه الفسوي وغيره من طريق أخرى أخصر منه ؛ ليس فيه ما ذكرنا ؛ ولكن في إسناده ؛ **يزيد بن أبي زياد الهاشمي مولاهم** ؛ وقد اضطرب في إسناده ؛ كما تقدم بيانه برقم (٣٠٧٣) .

لكن صح من رواية مسلم وغيره مختصراً جداً ، وصححه الترمذي ؛ وقد خرجته لمناسبته تحت الحديث المتقدم (١٦٣) .

٥٤٩٦ ـ (سَيَخْرُجُ مِنَ الكاهنَينِ رجلٌ يدرُسُ القرآن دراسةً لا يدرسه أحدٌ بعدَه) .

ضعيف . أخرجه الفسوي في « المعرفة » (١ / ٥٦٣) ، وابن سعد في « الطبقات » (٧ / ٥٠٠ ـ ٥٠١) ، وابن عساكر في « التاريخ » (١٥ / ٤٤٥ / ٢) من طريق أبي صخر عن عبد الله بن معتب ـ **أو مغيث ـ بن أبي بردة عن أبيه** عن جده مرفوعاً . وزاد ابن سعد :

قال نافع بن يزيد : قال ربيعة : فكنا نقول : هو محمد بن كعب القرظي .
و (الكاهنان) : قريظة والنضير .

قلت : وعزاه الذهبي في « تاريخ الإسلام » (٤ / ١٩٩ - ٢٠٠) للفسوي ، وابن وهب . وتحرف على الطابع اسم (معتب) أو (مغيث) إلى : (سعيد) !

وسكت الذهبي عن إسناده ! وهو ضعيف ؛ لجهالة عبد الله بن معتب أو مغيث وأبيه ؛ فقد أورد الأول منهما ابن أبي حاتم (٢ / ٢ / ١٧٤) بهذه الرواية ؛ غير أنه قال :

« . . . ابن مغيث . . . » ، ولم يشك ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ولم يذكر أباه مطلقاً ؛ لا فيمن اسمه (مغيث) ، ولا فيمن اسمه (معتب) . والله أعلم .

٥٤٩٧ - (يكونُ في أُمَّتي رَجُلٌ - يقالُ له : صِلةُ بْنُ أَشْيَمَ - يَدْخُلُ الجنةَ بشفاعتِهِ كذا وكذا) .

ضعيف . أخرجه الفسوي في « المعرفة » (٢ / ٧٧) ، وابن سعد في « الطبقات » (٧ / ١٣٤) ، وأبو نعيم في « الحلية » (٢ / ٢٤١) من طريق عبد الله بن المبارك : أخبرنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر قال : **بلغنا أن** رسول الله ﷺ **كان يقول** : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف معضل ؛ ابن جابر هذا من أتباع التابعين ، وهو ثقة .

وابن المبارك أشهر من أن يذكر .

٥٤٩٨ - (إنّا لله وإنَّا إليهِ راجعونَ ، أتاني جبريلُ آنفاً ، فقالَ : إنا لله وإنَّا إليهِ راجعون . فقلتُ : أَجَلْ ؛ إنّا لله وإنَّا إليه راجعون ، مم ذاك يا جبريلُ ؟ ! فقال : إنّ أمتك مُفتتنةٌ بعدَك بقليلٍ منَ الدّهر غير كثير . فقلت : فتنةَ كفْرٍ أو فتنةَ ضلالةٍ ؟ قال : كلٌّ سيكونُ . فقلتُ : من أين ذاك وأنا تاركٌ فيهم كتابَ الله عز وجل ؟ ! قال : بكتابِ الله عز وجل يَضِلُّون ، فأولُ ذلك من أمرائهم وقرّائهم ، تمنعُ الأمراءُ الحقوقَ ، ويسألُ الناسُ حقوقَهم فلا يُعْطَوها ؛ فيَغْشُّوا ويقتتلوا ، ويتبع القُرَّاء أهواءَ الأمراءِ ؛ فيمدونهم في الغَيِّ ثم لا يُقْصِرُونَ . فقلتُ : يا جبريلُ ! فبمَ يَسْلمُ (الأصل : يسأل) من سَلِمَ منهم ؟ قال : بالكفِّ والصَّبْرِ ؛ إن أُعْطُوا الذي لهم أَخذوه ، وإن مُنِعُوا تركُوهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه الفسوي في « المعرفة » (٢ / ٣٠٨ - ٣٠٩) من طريق محمد بن حِمْيَر عن مسلمة بن علي عن عمر بن ذَرٍّ عن أبي قِلابة عن أبي مسلم الخولاني عن أبي عبيدة بن الجراح عن عمر بن الخطاب قال :

أخذ رسول الله ﷺ بلحيتي (كذا ! ولعل الصواب : بلحيته) - وأنا أعرف الحزن في وجهه - ، فقال : . . . فذكره . وقال :

« ومحمد بن حمير هذا حمصي ليس بالقوي . ومسلمة بن علي دمشقي ضعيف الحديث . وعمر بن ذر هذا أظنه غير الهمداني ، وهو عندي شيخ مجهول ، ولا يصح هذا الحديث » .

أقول : أما أن الحديث لا يصح ؛ فنعم .

وأما أن محمد بن حمير ليس بالقوي ، وأنه ممن يعل به الحديث ؛ فلا ؛ لأنه قد

وثقه ابن معين وغيره ، وحسبك أنه ممن احتج بهم البخاري في « صحيحه » . وقال الحافظ في « التقريب » :

« صدوق » .

وإنما علة الحديث : من شيخه مسلمة بن علي ؛ فإنه متروك ؛ كما في « التقريب » . وقد تقدمت له أحاديث كثيرة .

٥٤٩٩ - (نهاني أنْ أتختَّمَ في هذه وهذه . يعني : الخِنْصَرَ والإبهامَ) .

شاذ بهذا اللفظ . أخرجه ابن ماجه (٣٦٤٨) : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة : ثنا عبد الله بن إدريس عن عاصم عن أبي بُرْدة عن علي قال : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ؛ غير عاصم - وهو ابن كُلَيْب الجرْمي - ؛ فهو من رجال مسلم وحده ؛ غير أن البخاري روى له تعليقاً .

وعبد الله بن إدريس : هو الأَوْدي .

وابن أبي شيبة : اسمه عبد الله بن محمد ، وهو الثقة الحافظ صاحب « المصنف » وغيره من المؤلفات ؛ فالسند صحيح .

لكن في المتن شذوذ ونكارة من وجهين :

الأول : قوله : هذه وهذه ! وإنما هو : . . أو هذه . . . على الشك .

والآخر : قوله : يعني : الخنصر والإبهام ! والصواب :

السبابة أو الوسطى .

وبيان ذلك من وجوه :

الأول : أنه قد جاء من طريق ثقتين آخرين عن ابن إدريس على الصواب ، فقال مسلم (٦ / ١٥٢) : حدثني محمد بن عبد الله بن نمير وأبو كريب جميعاً عن ابن إدريس قال : سمعت عاصم بن كليب . . . بلفظ :

نهاني - يعني : النبي ﷺ - أن أجعل خاتمي في هذه أو التي تليها . . . لم يدر عاصم في أي الثنتين .

قلت : وما اتفق عليه ثقتان أولى بالاعتماد عليه مما تفرد به ثقة واحد وخالف ؛ لا سيما إذا جاء ما يشهد له من رواية الثقات الآخرين عن عاصم ، كما يأتي بيانه . وهذا المخالف يحتمل أن يكون ابن ماجه نفسه أو شيخه ابن أبي شيبة ، فليراجعْ كتابَهُ « المصنف - كتاب اللباس » من شاء التحقّق من ذلك ؛ فإني بعيد عن مخطوطته ، ومطبوعته الجديدة ؛ فإن المطبوعة القديمة منه لم تصل إلى « اللباس » منه .

ثم رأيته في المطبوعة الجديدة (٨ / ٥٠٤) بلفظ : هذه وهذه . يعني : السبابة والوسطى . فثبت أن الوهم من ابن ماجه ، أو لعله من أحد نساخ كتابه .

وقوله : هذه وهذه . . . كذا هو في المطبوعة !

والآخر : أن ابن إدريس قد تابعه جمع من الثقات على الوجهين الراجحين ؛ فأنا ذاكر من وقفت عليه منهم ، ومخرج لروايتهم ؛ ليكون القارئ على بينة مما نقول :

فأولهم : سفيان بن عيينة عن عاصم بن كليب عن ابن لأبي موسى به . . . فذكر الحديث بنحوه .

هكذا أخرجه مسلم ؛ لم يسق لفظه ، وإنما أحال به على لفظ حديث ابن إدريس المتقدم عنده .

وقد رواه بإسناده عنه : الترمذي (١٧٨٧) ، وساق لفظه ؛ فإذا هو هكذا :

هذه وهذه ، وأشار إلى السبابة والوسطى . وقال :

« حديث حسن صحيح » .

قلت : ففيه بيان ما أجمل في رواية ابن إدريس الراجحة ، بذكره **السبابة والوسطى** ؛ خلافاً لحديث الترجمة : الخنصر والإبهام ؛ لكنه وافقه في قوله :

هذه وهذه .

فجمع بينهما ولم يتردد .

لكنني أظن أنه سقطت ألف (أو) من بعض النساخ أو الطابعين (!) ؛ فقد رواه الحميدي في « مسنده » (٥٢) : ثنا سفيان بإسناده المذكور بلفظ : (أو) ، وهو المحفوظ ؛ لما سيأتي التصريح به من بعض الثقات أنه شك عاصم .

وقد أخرجه أبو عوانة في « مسنده » (٥ / ٤٩٧) من طريق الحميدي ؛ إلا أنه قد اختصره .

وثانيهم : شعبة عن عاصم به نحوه .

كذا أخرجه مسلم أيضاً .

وقد أخرجه أحمد (١ / ١٠٩ ، ١٣٨) من طريقين ؛ أحدهما عن محمد بن جعفر - وعنه تلقاه مسلم - ؛ ولفظه :

في السبابة أو الوسطى .

ومن هذا الوجه : أخرجه النسائي في « الزينة » ؛ لكن سقط منه ألف (أو) .

وكذلك وقع عند أبي عوانة (٥ / ٤٩٦) ، والطيالسي (١٦٧) .

ويؤكد السقوط : رواية أحمد الأخرى عن شعبة :

في ذه أو ذه : الوسطى والسبابة . . . وزاد فيها :

وقال جابر - **يعني : الجعفي** - : هي الوسطى لا شك فيها .

وقد رواها في مكان آخر (١ / ١٥٠) عن شعبة أيضاً عن جابر بلفظ :

أن أضع الخاتم في الوسطى .

وهذه فائدة هامة ؛ لكنْ جابر الجعفي ضعيف لا يحتج به .

وإن مما يؤكد السقوط المذكور : رواية الثقة الآتي وهو :

ثالثهم : أبو الأحوص عن عاصم بلفظ :

. . . هذه أو هذه . قال : فأومأ إلى الوسطى والتي تليها .

أخرجه مسلم ، وأبو عوانة (٥ / ٤٩٧) ، والنسائي - مختصراً - . وقال أبو عوانة :

وأومأ إلى الوسطى أو التي تليها . . . بإثبات الألف أيضاً .

رابعهم : أبو عوانة عن عاصم بلفظ :

ونهاني أن أجعل خاتمي في هذه ، وأهوى أبو بردة إلى السبابة أو الوسطى . قال

عاصم : أنا الذي اشتبه علي أيتهما عنى .

أخرجه أحمد (١ / ١٥٤) ، وأبو عوانة (٥ / ٤٩٨) ـ مختصراً ـ .

وأبو عوانة : اسمه الوضاح بن عبد الله اليَشْكُري ، وهو ثقة ثبت ، أخرج له الشيخان وغيرهما .

وهي تؤكد خطأ حديث الترجمة من الوجهين المتقدمين .

ومثلها ما يأتي :

خامسهم : بشر بن المفضل : ثنا عاصم مثله ، ولفظه :

. . . في هذه ، أو في هذه : في السبابة والوسطى . شك عاصم .

أخرجه أبو داود (٢ / ١٩٨ ـ التازية) .

وبشر بن المفضل ثقة ثبت من رجال الشيخين أيضاً .

سادسهم : سفيان عن عاصم مختصراً بلفظ :

نهاني أن أجعل الخاتم في هذه أو في هذه . قال عبد الرزاق : لإصبعيه السبابة والوسطى .

أخرجه أحمد (١ / ١٢٤) .

وسفيان : هو الثوري ، وهو أشهر من أن يذكر بالثقة والحفظ .

سابعهم : محمد بن فُضَيْل عن عاصم به ؛ إلا أنه اختصره ، فقال :

نهاني أن أجعل خاتمي في هذه السباحة أو التي تليها .

أخرجه أحمد (١ / ٧٨) .

ومحمد بن فضيل ثقة من رجال الشيخين أيضاً .

ثامنهم : علي بن عاصم : أخبرنا عاصم بن كليب الجرمي مثله ؛ إلا أنه قال :

هذه أو هذه : السبابة والوسطى . وزاد :

قال : فكان قائماً ؛ فما أدري في أيتهما قال .

أخرجه أحمد (١ / ١٣٤) .

وعلي بن عاصم لا بأس به في الشواهد والمتابعات .

تاسعهم : صالح بن عمر : نا عاصم بن كليب ؛ بلفظ :

قال عاصم : وأنا اشتبه علي أيتهما هي ؟ !

أخرجه أبو يعلى (١ / ١٧٦) .

وجملة القول : أنه ثبت ـ برواية ابن إدريس المحفوظة عنه ، ومتابعة الثقات التسعة له ـ أن حديث الترجمة ضعيف شاذ لا صحة له ، وأن الصحيح رواية مسلم وغيره : النهي عن التختم في السبابة أو الوسطى ؛ شك راويه عاصم بن كليب .

فقول الشيخ الطِّيبي ـ كما في « المرقاة » (٤ / ٤٤٥) ـ :

« (أو) هذه ليست لترديد الراوي ؛ بل للتقسيم ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ ولا تُطعْ منهم آثماً أو كفوراً ﴾ » !

فهذا خطأ ظاهر ؛ وإن أقره الشيخ علي القاري ، وقلده المعلق على (صحيح

مسلم ـ طبع إستنبول) ؛ منشؤه من الوقوف والجمود على المتون ، دون الرجوع إلى الأصول !

ولكن ليت شعري ؛ إذا كان هذا عذر الشيخين المذكورين ؛ فما عذر المعلق على « صحيح مسلم » ؛ وهو يرى فيه عقب الحديث قول ابن إدريس :

لم يدر عاصم في أي الثنتين ؟ !

أليس هو التقليد ؟ ! !

ثم إن مما يؤكد خطأ ذكر الخنصر في الحديث ؛ قول أنس رضي الله عنه :

كان خاتم النبي ﷺ في هذه . وأشار إلى الخنصر من يده اليسرى .

أخرجه مسلم ، والبخاري (٥٨٧٤) نحوه من طريق أخرى عنه .

وفي معناه : ما رواه الطبراني عن أبي موسى قال :

رآني رسول الله ﷺ وأنا ألبس خاتمي في السبابة والوسطى ؛ فقال :

« إنما الخاتم لهذه وهذه » ؛ يعني : الخنصر والبنصر .

قال الهيثمي (٥ / ١٥٣) :

« وفيه محمد بن عبيد الله ؛ فإن كان العرزمي ؛ فهو ضعيف ، وبقية رجاله ثقات » !

قلت : بل هو متروك ؛ كما قال الحافظ وغيره .

فإن قيل : فإذا كان الراوي عاصم شك ، ولم يدر أي الإصبعين أراد النبي

ﷺ : آلسبابة أم الوسطى ؟ فعلى ماذا العمل ؟

فأقول : إلى أن يتبين لنا أيهما أراد ﷺ برواية أخرى أو بحديث آخر ؛ فينبغي أن يكون العمل بلفظي الحديث احتياطاً ، فلا يتختم في الوسطى ولا في السبابة . وهو الذي نقله القاري عن النووي : أنه يكره ذلك كراهة تنزيه . والله أعلم .

٥٥٠٠ - (يا وائلَ بنَ حُجْرٍ ! إذا صلَّيْتَ ؛ فاجعلْ يديك حِذاءَ أُذنَيْكَ ، والمرأةُ تجعلُ يديها حِذاءَ ثَدْيَيْها) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في « المعجم الكبير » (٢٢ / ١٩ / ٢٨) عن **ميمونة بنت حُجْرِ بن عبد الجبار بن وائل بن حجر قالت : سمعت عمتي أم يحيى بنت عبد الجبار بن وائل بن حُجْر عن أبيها عبد الجبار عن علقمة - عمها -** عن وائل بن حجر قال :

جئت النبي ﷺ فقال :

« هذا وائل بن حجر ؛ جاءكم ، لم يجئكم رغبةً ولا رهبةً ؛ جاء حبّاً لله ولرسوله » . وبسط له رداءه ، وأجلسه إلى جنبه وضمه إليه ، وأصعد به المنبر ، فخطب الناس ، فقال لأصحابه :

« ارفقوا به ؛ فإنه حديث عهد بالمُلك » .

فقلت : إن أهلي قد غلبوني على الذي لي ! قال :

« أنا أعطيكه ، وأعطيك ضعفه » . فقال لي رسول الله ﷺ : . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فإن ميمونة بنت حجر ، وعمتها أم يحيى بنت عبد الجبار ؛ لم أجد لهما ترجمة . وقال الهيثمي في موضعين من « المجمع » (٢ /

١٠٣ و ٩ / ٣٧٣ - ٣٧٤) :

« رواه الطبراني من طريق ميمونة بنت حجر بن عبد الجبار عن عمتها أم يحيى بنت عبد الجبار ؛ ولم أعرفها ، وبقية رجاله ثقات » .

قلت : ولا أعلم حديثاً صحيحاً في التفريق بين صلاة الرجل وصلاة المرأة ؛ وإنما هو الرأي والاجتهاد .

وقد ثبت عن بعض السلف خلافه ، فانظر آخر كتابي « صفة الصلاة » .

ومما يؤيد ذلك : أنه ثبت أن النبي ﷺ كان يجعل يديه حذو منكبيه تارة ، ويحاذي بهما أذنيه تارة ؛ كما تراه مخرجاً في « صفة الصلاة » . فالتفريق المذكور في الحديث منكر . والله أعلم .

* * *

انتهى بحمد الله وفضله المجلد الحادي عشر من

« سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة » ،

ويليه إن شاء الله تعالى المجلد الثاني عشر ، وأوله الحديث :

٥٥٠١ - (لا تدخلوا على النساء وإن كن كنائن ...) .

و « سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ،

أستغفرك وأتوب إليك » .